

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

نهائية الأديب

في

فنون الأديب

تأليف

شهاب الدين محمد بن عبد الله النوبختي

السفر السادس

[ الطبعة الأولى ]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م

جزء  
معين التاريخ  
لأهل التاريخ

# فهرس

## السفر السادس

من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويرى

### القسم الخامس

صفحة

فى الملك وما يشترط فيه وما يحتاج اليه وفيه أربعة عشر بابا

- الباب الأول — فى شروط الإمامة الشرعية والعرفية ... .. ١
- الباب الثانى — فى صفات الملك وأخلاقه وما يفضل به على غيره ... ٥
- ذكر شىء من الأقوال الصادرة عن الخلفاء والملوك الدالة على عظم هممهم  
وكرم أخلاقهم ... .. ٧
- الباب الثالث — فيما يجب للملك على الرعايا من الطاعة والنصيحة والتعظيم  
والتوقير ... .. ٩
- الباب الرابع — فى وصايا الملوك ... .. ١٦
- الباب الخامس — فيما يجب على الملك للرعايا ... .. ٣٣
- ذكر ما قيل فى العدل وثمرته وصفة الامام العادل ... .. ٣٣
- ذكر ما قيل فى الظلم وسوء عاقبته ... .. ٣٩
- ذكر ما قيل فى حسن السيرة والرفق بالرعية ... .. ٤١
- الباب السادس — فى حسن السياسة وإقامة المملكة، ويتصل به الحزم  
والعزم الخ ... .. ٤٣

صفحة

فأدا ما قيل في حسن السياسة أو اقامة المملكة	٤٣
وأما ما قيل في الحزم والعزم وانتهاز الفرصة...	٤٥
ذكر ما قيل في الحلم	٤٨
ذكر أخبار من آشتهر بالحلم وآتصف به	٥٠
ذكر ما قيل في العفو...	٥٧
ذكر ما قيل في العقوبة والانتقام	٦٥
الباب السابع — في المشورة وإعمال الرأي والاستبداد الخ	٦٩
ذكر ما قيل في المشورة وإعمال الرأي	٦٩
ذكر ما قيل فيمن يعتمد على مشورته وبديته	٧٤
ذكر ما قيل فيمن نهى عن مشاورته ومعاضدته	٧٦
ذكر ما قيل في الأناة والروية	٧٧
ذكر ما قيل في الاستبداد وترك الاستشارة وكراهة الإشارة	٧٨
الباب الثامن — في حفظ الأسرار والحجاب	٨١
ذكر ما قيل في حفظ الأسرار...	٨١
ومما قيل في آسراحة الرجل بمكنون سره الى صديقه	٨٤
ومما وُصف به كتمان السر...	٨٤
ذكر ما قيل في الإذن والاستئذان	٨٦
ذكر ما قيل في الحجاب	٨٧
ذكر ما قيل في النهى عن شدة الحجاب	٩٠
الباب التاسع — في الوزراء وأصحاب الملك	٩٢
ذكر ما قيل في الوزارة وشروطها وأشتقاقها وما يحتاج الوزير اليه...	٩٢
ذكر ما قيل في أشتقاق الوزارة وصفة الوزير وما يحتاج اليه	٩٣
ذكر صفة الوزارة وشروطها وأقسامها	٩٨

ذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على ملكه	١٢١
فأما حقوق الملك على وزيره فهي ثلاثة	١٢١
وأما حقوق الوزير على سلطانه فتلاثة	١٢٢
ذكر وزارة التنفيذ	١٢٤
ذكر ما يتميز به وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وما تختلف فيه	١٢٨
ذكر حقوق الوزارة وعهودها ووصايا الوزراء	١٢٩
أما حقوق الوزارة	١٢٩
وأما عهودها ووصاياها	١٣١
ذكر ما قيل في وصايا أصحاب السلطان وصفاتهم	١٤١
أما صفاتهم	١٤١
وأما وصايا أصحاب السلطان	١٤٣
ذكر ما يحتاج اليه نديم الملك وما يأخذ به نفسه وما يلزمه	١٤٦
وأما الآداب في محادثة السلطان	١٤٨
وأما آداب الأكل بين يدى الرئيس	١٥٠
ذكر ما ورد فى النهى عن صحبة الملوك والقرب منهم	١٥٠
الباب العاشر — فى قادة الجيوش والجهاد ومكايد الحروب ووصف الوقائع	
والرباط وما قيل فى أوصاف السلاح	١٥١
ذكر ما قيل فى قادة الجيوش وشروطهم وأوصافهم ووصاياهم وما يلزمهم	١٥١
وأما ما يلزم قائد الجيش	١٥٢
وأما وصايا أمير الجيش	١٦٧
ذكر ما يقوله قائد الجيش وجنده	١٧١
ذكر ما قيل فى المكيدة والخداع فى الحروب وغيرها	١٧٦
ذكر ما ورد فى الجهاد وفضله وترتيب الجيوش وأسمائها الخ	١٨٨
فأما ما ورد فى الجهاد وفضله	١٨٨



وأما ما قيل في أسماء العساكر في القلة والكثرة وأسماء مواضع القتال ...	١٨٩
وأما أسماء غبار الحرب ...	١٩٠
وأما ما قيل في الحروب والوقائع ...	١٩٠
ذكر ما ورد في الغزو في البحر ...	١٩٧
ذكر ما ورد في المراقبة ...	١٩٩
ما ذكر قيل في السلاح وأوصافه ...	٢٠٠
ما قيل في السيف من الأسماء والنعوت والأوصاف ...	٢٠٢
ومن أسماء أجزاء السيف ...	٢٠٧
ومما يضاف إلى السيف ...	٢٠٨
ومن أسماء قرابه وآلته ...	٢٠٩
وأما ما وصفته به الشعراء ...	٢٠٩
وأما ما قيل في الرمح من الحديث والأسماء والنعوت والأوصاف ...	٢١٤
أسماء الرمح ونعوته ...	٢١٥
ومن أسماء ما يعقد عليه ...	٢١٨
وأما إذا حمله الرجل وطعن به ...	٢١٨
وأما ما وصفته به الشعراء ...	٢٢٠
وأما ما قيل في القوس العربية ...	٢٢٢
وأما أسماء القوس ونعوتها ...	٢٢٣
وأما الوتر فمن أسمائه الخ ...	٢٢٦
وأما أصوات القوس ...	٢٢٧
ذكر ما قيل في تركيب القوس ومبدأ عملها الخ ...	٢٢٨
وأما ما قيل في السهم ...	٢٣٠
وأما أسماء النصل ...	٢٣٤
وأما أوعية السهام ...	٢٣٥

وأما ما وُصف به القوس والسهم من النظم والنثر	٢٣٦
ذكر ما قيل في الحُتَّة	٢٣٩
فأما الترس	٢٣٩
وأما ما وُصف به حامل الترس	٢٤٠
وأما البيضة وأسمائها	٢٤٠
وأما ما قيل في الدرع	٢٤١
الباب الحادى عشر — فى القضاة والحكام	٢٤٨
الشروط التى تلزم فىمن يتولّى القضاء	٢٤٨
ذكر الألفاظ التى تتعقد بها ولاية القضاء والشروط	٢٥٢
ذكر ما يشتمل عليه نظر الحاكم المطلق التصرف من الأحكام	٢٥٤
ذكر ما يأتى القاضى ويذره فى حق نفسه اذا دُعِيَ للولاية أو خطبها	٢٥٨
وأما كاتب القاضى وبطانته	٢٦٠
وأما ما يعتمد فى جلوسه	٢٦١
ذكر شىء مما ورد من الترهيد فى تقلد القضاء	٢٦٣
الباب الثانى عشر — فى ولاية المظالم وهى نيابة دار العدل	٢٦٥
ذكر من نظر فى المظالم فى الجاهلية والإسلام	٢٦٦
ذكر ما يحتاج اليه ولاية المظالم فى جلوسهم لها	٢٧٠
وأما ما يختص بنظر متولى المظالم وتشتمل عليه ولايته فعشرة أقسام	٢٧١
ذكر الفرق بين نظر ولاية المظالم ونظر القضاة	٢٧٤
ذكر ما ينبغى أن يعتمد به ولاية المظالم عند رفعها اليهم الخ	٢٧٥
بيان أصول الدعوى وما يتخذ فيها : فإن اقترن بالدعوى ما يقوّيها	٢٧٦
وأما إن اقترن بالدعوى ما يضعفها	٢٨١

صفحة

وأما إن تجردت الدعوى من أسباب القوة والضعف	... .. ٢٨٤
ذكر توقعات متولى المظالم وما يترتب عليها من الأحكام	... .. ٢٨٧
الباب الثالث عشر - فى نظر الحسبة وأحكامها	... .. ٢٩١
شروط ناظر الحسبة	... .. ٢٩١
ذكر الفرق بين المحتسب والمتطوع وفيه تسعة أوجه	... .. ٢٩٢
ذكر أوضاع الحسبة وموافقتها للقضاء وقصورها عنه وزيادتها عليه الخ	... .. ٢٩٣
وأما ما بين الحسبة والمظالم من موافقة ومخالفة	... .. ٢٩٥
ذكر ما تشتمل عليه ولاية نظر الحسبة وما يختص بها من الأحكام	... ٢٩٦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## القسم الخامس

❦ في المَلِكِ وما يشترط فيه وما يحتاج إليه وما يجب له على الرعية وما يجب  
للعِية عليه ، ويتصل به ذِكر الوزراء وقادة الجيوش وأوصاف السلاح  
وؤلاة المناصب الدينية والكتب والبلغاء  
وفيه أربعة عشر باباً

## الباب الأول

من هذا القسم في شروط الإمامة الشرعية والعرفية  
أما الشروط الشرعية، فقد ذكر منها الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين  
ابن الحسن بن محمد بن الحليم الحلبي<sup>(١)</sup> الجرجاني الشافعي - رحمه الله - في كتابه  
المترجم بـ"المنهاج" لمعة واضحة البيان، حسنة التبيان، أكتفينا بإيرادها عما سواها،  
وأقتصرنا عليها دون ما عداها، لجمعها أكثر الشروط مع إيجاز اللفظ وإصابة الغرض،  
على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى .

قال الحلبي: إذا أراد أهل الاجتهاد نصب إمام حين لا إمام لهم، فأول شرائطه  
أن يكون من قريش . والثانية أن يكون عالماً بأحكام الدين من الصلاة وأخذ

(١) توفي سنة ٤٠٣ هـ وكتابه المنهاج يقع في نحو ثلاثة مجلدات فيه أحكام كثيرة ومساائل فقهية  
وغيرها مما يتعلق بأصول الإيمان وآيات الساعة وأحوال القيامة . عن كشف الظنون .

الصدقات ومصارفها والقضايا والجهاد بالمسلمين وقسم الغنائم والنظر في حدود الله تعالى إذا رُفِعَتْ إليه فيقيمها أو يدرأها وغير ذلك . والثالثة أن يكون عدلاً في دينه وتعاطيه ومعاملاته .

فأما اشتراط النسب ؛ فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 ”الأئمة من قريش ...“ وأنه صلى الله عليه وسلم قال : ”قَدِّمُوا قَرِيشًا وَلَا تَقَدِّمُوها  
 ٥ ولولا أن تَبَطَّرَ قريش لأخبرتها بما لها عند الله تعالى“ .

وأما اشتراط العلم بأحكام الصلاة والزكاة والجهاد والقضاء والحدود والأموال التي يتولاها الأئمة ، فإنه لا يمكنه أن يقوم بحققها والواجب فيها إلا بعد العلم ، لتكون معالم الدنيا قائمة ، وأحكام الله تعالى بين عباده جارية . فإذا لم [يكن] عنده من العلم ما يتوصل به إلى ما يحتاج الإمام إليه فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة . وينبغي أن  
 ١٠ يكون شجاعاً شهماً ، لأن رأس أمور الناس الجهاد ؛ فإذا كان من يتولى أمورهم جبناً فشيلاً منعه ذلك من مجاهدة المشركين وحمله على أن يترك كثيراً من حقوق المسلمين فكان ضررهم به أكثر من نفعهم .

وأما اشتراط العدالة ، فلأن الإمام إذا كان يتولى حقوق الله تعالى وحقوق المسلمين فمَنْصِبُهُ مَنْصِبُ الأمانة ائْتِمَانٌ له على الحقوق ؛ ولا يجوز أن يُؤْتَمَنَ على حقوق الله تعالى مَنْ ظهرت خيانتُهُ لله ولعباده ، ولأن الفاسق ناقص الإيمان فلا يجوز أن يُشْرِفَ بالتولية على المسلمين الذين فيهم مَنْ هو كامل الإيمان وأقربُ إلى كماله منه ، كما لا يجوز أن يُؤَلَّى شيئاً من أمور المسلمين كافر ، ولأن الفاسق لا يُرْضَى للشهادة فكان بالآل يُرْضَى للحكم وهو أرفع منزلةً من الشهادة أولى ، وإذا لم يُرْضَ للحكم كان بالآل يُرْضَى للإمامة التي هي أجمعُ من الحكم أولى ، والله أعلم ، ولأنه إذا لم يكن يُصلح  
 ٢٠

(١) زيادة يقتضيها السياق .

نفسه ، إما تضييعاً لها أو عجزاً عن إصلاحها ، فهو في حق غيره أكثر تضييعاً وإصلاحه أشد عجزاً ، ومن كان بهذه المنزلة فهو أبعد الناس من موقف الأئمة .

فصل — وإذا اجتمعت هذه الشروط التي ذكرناها في رجل ، فإن كان الإمام الذي تقدمه ولّاه في حياته ما يتولّاه إما استخلاقاً عند عجزه عن القيام بما عليه فيه ، وإما آنحلافاً إليه منه فلا اعتراض في ذلك عليه ، وإن كان أوصى له بالولاية بعد موته فالأظهر جواز ذلك . قال : فإن لم يكن لمن جمع شرائط الإمامة عهد من إمام قبله واحتيج إلى نصب إمام للمسلمين فأجتمع أربعون عدلاً من المسلمين أحدهم عالم يصلح للقضاء بين الناس ، فعقدوا لرجل جمع الشروط التي تقدم ذكرها بعد إمعان النظر والمبالغة بالاجتهاد ، ثبتت له الإمامة ووجب طاعته . وينبغي أن يبدأ العالم الذي بينهم بالعقد ثم الذين ليسوا في العلم والرأي مثله .

فصل — قال : وإذا لم يجدوا من قریش من توجد فيه شرائط الإمامة — وهذا بعيد جداً وإنما هي مسائل توضع لاحتمال الوقوع — فعند ذلك يكون الإمام من أقرب القبائل إلى قریش ، فيكون من كنانة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : ” إن الله أصطفى كنانة من العرب وأصطفى قریشاً من كنانة “ ، فإن لم يوجد فيهم كان من أقرب العرب من كنانة ، حتى إذا استوفى بنو إسماعيل لم يعدل إلى بني إسحاق ، وإن كانوا أقرب لأنهما أبنا إبراهيم ، ولكن إلى جدّهم من العرب ، ثم الأقرب فالأقرب .

فصل — وإذا وجد قرشي عالم غير عدل وقرشي عدل غير عالم وكان في عالم عدل ، قال الحلیمی : الأشبه عندي أن يقدم القرشي العدل ، فإن أشكل عليه شيء عمل فيه برأى أهل العلم .

فصل — وإذا خلع الإمام نفسه ولم يؤلّ أحداً مكانه ، فإن كان الإمام صالحاً للإمامة بالإطلاق فذلك منه غير نافذ ، لأنه نصب ناظرًا للمسلمين ، وخلعه نفسه في هذه

الحالة ضررٌ عليهم ، لأنه يدعهم بلا إمام ويعرضهم للاجتهاد في نصب غيره ، وقد يصيبون في ذلك أو يُخطئون .

فصل — وإذا أمرَ الإمامُ أمراءَ وأستقضى قضاةً ثم مات ، كان أمراؤه وقضاةه على أعمالهم كما كانوا في حياته ولا ينزلون ، وليسوا كالوكيل ينزل بموت الموكل ، لأن الوكالة نيابة ، والولاية شركة . هذا ما قاله الحليمي ، والله تعالى أعلم . فهذه الشرعية التي لا بد منها في حق الإمام .



وأما الشروط العرفية والأصطلاحية ، وهي ما ينبغي أن يأتيه الملك من جميل الفعل ، ويذرّه من قبيح الحِصال .

- قال معاوية بن أبي سفيان : مهما كان في الملك فلا ينبغي أن تكون فيه خمس
- ١٠ خصال : لا ينبغي أن يكون كذابا ، فإنه إذا كان كذابا فوعد بخير لم يرج ، وإن وعد بشر لم يخف ، ولا ينبغي أن يكون بخيلا ، فإنه إذا كان بخيلا لم ينصحه أحد ، ولا تصالح الولاية إلا بالمناصحة ، ولا ينبغي أن يكون حديدا ، فإنه إذا كان حديدا مع القدرة هلكت الرعية ، ولا ينبغي أن يكون حسودا ، فإنه إذا كان حسودا لم يشرف أحد ، ولا يصلح الناس إلا على أشرافهم ، ولا ينبغي أن يكون جبانا ، فإنه إذا كان جبانا آجترأ
- ١٥ عليه عدوه .

وقال ابن المقفع : ليس للملك أن يغضب ، لأن القدرة من وراء حاجته ، وليس له أن يكذب ، لأنه لا يقدر على استكراهه على غير ما يريد ، وليس له أن ييخل ، لأنه أقل الناس عذرا في خوف الفقر ، وليس له أن يكون حقودا ، لأن خطره أعظم من المجازاة .

وقالت الحكماء : يجب على الملك أن يتلبس بثلاث خصال : تأخير العقوبة في سلطان الغضب ، وتعجيل مكافأة المحسن ، والعمل بالأناة فيما يحدث ، فإن له في تأخير العقوبة إمكانا ، وفي تعجيل المكافأة بالإحسان المسارعة في الطاعة من الرعية ، وفي الأناة أنفساح الرأي وإيضاح الصواب .

وقالوا : ينبغي للملك أن يأنف أن يكون في رعيته من هو أفضل منه ديناً ، كما يأنف من أن يكون منهم من هو أنفذ منه أمراً .

وقيل : لا ينبغي للملك أن يسرع إلى حبس من يكتفى له بالخفاء والوعيد . وقالوا : ينبغي للملك أن تعرفه رعيته بالأمانة ، ولا يعجل بالعقاب ولا بالثواب ، فإن ذلك أدوم لخوف الخائف ورجاء الراجي .

وقال بعض حكماء الفرس : أحزم الملوك من غلب جده هزله ، وقهر رأيه هواه ، وعبر عن ضميره فعله ، ولم يخذعه رضاه عن حظه ، ولا غضبه عن كيده .

## الباب الثاني

### من القسم الخامس من الفن الثاني

في صفات الملك وأخلاقه وما يفضل به على غيره ، وذكر ما نُقل من أقوال الخلفاء والملوك الدالة على علاقتهم بهم وكرم شيمهم

قال أحمد بن محمد بن عبد ربه : السلطان زمام الأمور ، ونظام الحقوق ، وقوام الحدود ، والقطب الذي عليه مدار الدين والدنيا ، وهو حمى الله في بلاده ، وظلّه الممدود على عبادته ، به يمنع حريمهم ، وينصر مظلومهم ، ويقمع ظالمهم ، ويؤمن



وقال بعض البلغاء : المَلِكُ من تَبَيَّضَ آثارُ أياديهِ ، وتسوَّدَ أيامُ أعاديهِ ، وتخَضَّرَ  
مواقعُ سَيِّبِهِ ، وتَحَمَّرَ مواضعُ سيفِهِ ، وتَصَفَّرَ وجوهُ حُسادِهِ ، وتَرَوَّقَ أعينُ أُنْدَادِهِ .



وقال سهل بن هارون : المَلِكُ صَبِيّ الرِّضَا ، كَهْلُ الغَضَبِ ، يَأْمُرُ بالْقَتْلِ وهو  
يَضْحَكُ ، وَيَسْتَأْصِلُ شَأْفَةَ القَوْمِ وهو يَمَزَحُ ، يَخْلِطُ الحَدَّ بالهزل ، ويتجاوز في العقوبة  
قَدْرَ الذَّنْبِ ، وربما أَحْنَطَهُ الذَّنْبُ اليسيرُ ، وربما أَعْرَضَ صفحا عن الحَطْبِ الكبيرِ ؛  
أسباب الموت والحياة متعلّقة بطَرْفِ لسانه ، لا يعرف أَلَمَ العقوبة فيُبْقِي ، ولا يُؤَنِّبُ  
على بادرة فينتهي ، يُخْطِئُ فيصَوِّبُ وَيُصِيبُ فيُفْتَرِضُ ، مفتون الهوى فظُّ الخليفة  
أَنَحَرُقُ العقوبة ، لا يمنعه من ذى الخاصّة به ما يعلم من عنايته وطول صحبته أن يقتله  
بخطرة من خَطَرَاتِ مَوْجِدَتِهِ ، ثم لا ينفك أن يُحَطِّبَ إليه موضعه ، فلا الثّاني بالأوّل  
يعتبر ، ولا الملك عن مثل ما فَرَطَ منه يزدجر .

قال عمرو بن هند : الملوِكُ يَشْتُمُونَ بالأفعال لا بالأقوال ، وَيُسَفِّهُونَ بالأيدى  
لا بالألسُن . قال معبد بن علقمة :

وتجهلُ أيدينا ويحلمُ رأينا \* ونشتمُ بالأفعال لا بالتكليم

وأما ما يُفَضَّلُ به المَلِكُ على غيره ، فقد قيل : تُمَيِّزُ المَلِكُ على غيره إنما  
يكون بفضيلة الذات لا بفضيلة الآلات . وفضل ذات الملك بنحو خمس خصال : رحمة  
تشمل رعيته ، ويقظة تحوطهم ، وصولة تدبُّ عنهم ، ولين يكيد به الأعداء ، وحزم  
ينتهز به الفرص ، فهذه فضيلة الذات .

(١) الذى بالأصل : وجوده ، وهو تحريف ظاهر .

(٢) بالأصل "عناية" وأضفناه الى الضمير ليشا كل تاليه .

وأما فضيلة الآلات ، فأتخاذ المباني الوثيقة العلية ، والملابس الأنيقة السنية ،  
والذخائر النفيسة ، والمطاعم الشهية ، والمراكب البهية .

وقالت أتم ملك طخارستان لنصر بن سيار : ينبغي للملك أن يكون على ستة أشياء  
خاصة به : وزير يثق به ويفضى إليه بسرده ، وحصن إذا فزع يأوى إليه ، وسيف  
إذا نزل به أمر لم يخف أن يخونه ، وذخيرة خفيفة إذا نابته نائبة استعان بها ، وأمرأة  
جميلة إذا دخل عليها أذهبت همه ، وطباخ إذا لم يثتته الطعام عمل له ما يشتهي .

ذكر شيء من الأقوال الصادرة عن الخلفاء والملوك الدالة  
على عظم هممهم ، وكرم أخلاقهم وشيمهم ، وشدة كيدهم ، وقوة أيدهم  
قيل للإسكندر وهو يحارب دارا : إن دارا في ثمانين ألفا ، فقال : إن القصاب  
لا يهوله كثرة الغنم .

وأصطنع أنوشروان رجلا ، فقيل له : إنه لا قديم له ، فقال : أصطنعنا إياه  
بيته وشرفه . ولما رهن حاجب ابن زرارة قوسه عند كسرى<sup>(١)</sup> قال : لولا أنهم  
عندى أقل من القوس لم أقبلها .

قال النعمان بن المنذر

يعفو الملوك عن الكثير من الذنوب لفضلها

ولقد تعاقب في اليسير وليس ذاك لجهلها

لكن ليرجى عفوها \* ويخاف شدة نكلها

ومن كلام معاوية : نحن الزمان ، من رفعناه ارتفع ، ومن وضعناه اتضع . وكان  
يقول : إني لآنف أن يكون في الأرض جهل لا يسعه حلمي ، وذنوب لا يسعه

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

عفوى ، وحاجة لا يسعها جُودى . وقال معاوية أيضا : إني لأرفع نفسى أن يكون  
ذنب أوسع من حلمى ، وما غضبى على من أملك ، أو ما غضبى على من لا أملك !  
يريد : إني إذا كنت مائكا للذنب فإنى قادر على الانتقام منه ، فلم ألزم نفسى الغضب !  
وإن لم أكن أملكه فليس يضره غضبى ، فلم أغضب عليه فأضر نفسى ولا أضره !

ومن كلام السَّفَّاح : ما أقبح بنا أن تكون الدنيا لنا وأوليانا خالون من حسن  
آثارنا ! . ومن كلام المأمون : إنما تُطْلَبُ الدنيا لثُمَّلك ، فإذا مَلِكْتَ فلتُوهَب . وكان  
يقول : إنما يَسْتَكْثِرُ من الذهب والفضة من يَقْلَانِ عنده .

ومن كلام العباس بن محمد للرشيد : إنما دو درهمك وسيفك ، فأزرع بهذا من  
شرك ، وأحصد بهذا من كفر ، فقال : يا عم ، والله ما للملك غير هذا . كما قيل :

لم أر شيئا صادقاً نفعه \* للمرء كالدرهم والسيف  
يَنْضِي له الدرهم حاجاته \* والسيف يَحْمِيهِ من الحيف

﴿٤﴾

قيل : لما أشير على الإسكندر بتبليت الفرس قال : لا أجعل غلبتى سرقة .  
وقيل [له] : لو تزوجت بنت دارا ! فقال : لا تغابنى امرأة غلبت أباه .

ومن كلام أنوشروان : إن الملك إذا كثرت أمواله مما يأخذ من رعيته كان كمن  
يَعْمُرُ سَطْحَ بيته مما يقتات من قواعد بُنيانه . وكان يقول : وجدنا للذة العفو ما لم نجد  
للذة العقوبة .

ومن كلام المنصور : يحتمل الملوک کلّ شيء إلا ثلاثة : القَدْحُ فى الملك ،  
وإفشاء السرّ ، والتعرض للحُرْم .

(١) زيادة يقتضيا السياق .

## الباب الثالث من الفن الثاني

فما يجب للملك على الرعايا من الطاعة والنصيحة والتعظيم والتوقير

وأما الطاعة فواجبة على سائر الرعية ، لأن الله تعالى قرّن طاعة أولى الأمر بطاعته وطاعة رسوله ، ونصّ على ذلك في مُحكم تنزيله فقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) ، فبأمره تبارك وتعالى وجبت ، وبسنة نبيه صلى الله عليه وسلم تأكدت وترتبت . روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني “ وهذا الحديث ثابت في صحيح مسلم . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” أسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة “ . فقد تبين بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجوب طاعة الإمام على كل مسلم .

وأما النصيحة ، فلما روى عن تميم الداري رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة إن الدين النصيحة “ ، قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : ” لله ولكتابه ورسوله وأئمة المؤمنين “ أو قال : ” أئمة المسلمين وعامتهم “ . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن الله عز وجل رضى لكم ثلاثاً وسخط لكم ثلاثاً رضى لكم أن تعبدوه ولا تُشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأن تُنصَحُوا من ولّاهُ الله عز وجل أمركم “ . وقال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الخيري رحمه الله : فانصَحْ للسلطان وأكثِرْ له من الدّاء بالصّلاح والرشاد في القول والعمل ، فإنهم إذا صلَحُوا صلَحَ العباد والبلاد بصلاحهم ، وإياك أن تدعو عليهم فيزدادوا شراً ويزداد البلاء بالمسلمين ،

وإياك أن تأتيهم أو نتصنع لإتيانهم أو نُحِبَّ أن يأثوك ، وأهْرُبُ منهم ما أستطعت .

وفي كتاب للهند أن رجلاً دخل على بعض ملوكهم فقال : أيها الملك ، إن نصيحتك واجبة في الصغير الحقيِر والكبير الخطير ، ولولا الثقة بفضيلة رأيك واحتمال ما يسوء موقعه منك في جنب صلاح العامة وتلافي الخاصة لكان نُحْرَقًا مِنِّي أن أقول ، وإنكنا إذا رجعنا إلى أن بقاءنا مشمول ببقائك ، وأنفسنا معلقة بنفسك لم نجد بُدًّا من أداء الحق إليك وإن أنت لم تسألني ذلك ، فإنه يقال : من كتم السلطان نصيحتَه والأطباء مرضه والإخوان بثه فقد أخل بنفسه . وأنا أعلم أنَّ كل ما كان من كلام يكرهه سامعه ، لم يتشجع عليه قائله إلا أن يثق بعقل المقول له ، فإنه إذا كان عاقلًا احتمل ذلك ، لأنه ما كان فيه من نفع فإنما هو للسامع دون القائل . وإنك أيها الملك ذو فضيلة في الرأي وتصرف في العلم ، وإنما يُشجّعني ذلك على أن أخبرك بما تكره واثقًا بمعرفتك بنصحي لك وإيثاري إياك على نفسي .

وقال عمرو بن عُتبة للوليد بن يزيد حين تغير الناس له : يا أمير المؤمنين ، إنه يُنطقني الأمن منك ، وتُسكِتني الهيبة لك ، وأراك تأمن أشياء أخافها عليك ، أفأسكتُ مطيعا ، أم أقول مشفقا ؟ قال : قل ، مقبول منك ، والله فينا علمٌ غيبٌ نحن صائرون إليه ، فقتل بعد ذلك بأيام .

وقالوا : ينبغي لمن صحب السلطان ألا يكتُم عنه نصيحتَه وإن استقلها ، وليكن كلامه له كلام رفق لا كلام نُحرق ، حتى يُخبره بعيبه من غير أن يواجهه بذلك ، ولكن يضرب له الأمثال ويُعرفه بعيب غيره ، ليُعرف به عيب نفسه .

دخل الزُّهرى على الوليد بن عبد الملك فقال له : ما حديثٌ يحدثنا به أهل الشام ؟ قال : وما هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : يحدثوننا أن الله إذا استبرع عبدا



رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات ؛ قال : باطل يا أمير المؤمنين ، أنبي خليفة أكرم على الله ، أم خليفة غير نبي ؟ قال : نبي خليفة ؛ قال : فإن الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْزَلُ السُّورَةُ الْحَسَابِ) ؛ فهذا يا أمير المؤمنين وعيده لنبي خليفة ، فما ظنك بخليفة غير نبي ! قال : إن الناس ليعرفوننا من ديننا .

خطب المنصور فقال في خطبته ما كأنه تفسير ما أدمجه فيثاغورث وإيضاحه ، وهو : معشر الناس ، لا تَضْمِرُوا غِشَّ الْأُمَمَةِ فإنه من أضمر ذلك أظهره الله على سقطات لسانه ، وقَلَبَاتِ أحواله وسُخْنَةِ وجهه .

قال : خرج الزُّهرى يوما من مجلس هشام بن عبد الملك فقال : ما رأيتُ كالיום ولا سمعتُ كأربع كلمات تكلم بهنَّ رجل عند هشام بن عبد الملك ، دخل عليه فقال : يا أمير المؤمنين ، أحفظ عني أربع كلمات فيهن صلاحُ ملكك ، وأستقامةُ رعيتك ، قال : هاتين ؛ فقال : لا تعدنَّ عِدَّةً لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنَّكَ المُرْتَقَى وإن كان سهلاً إذا كان المُنْجَدُّ وعُراً ، وأعلم أن الأعمال جزاء فأتق العواقب ، وأن الأمور بَغْتَاتٌ فكن على حذر ؛ قال عيسى بن دأب : فحدثت الهادي بها وفي يده لُقْمَةٌ قد رفعها إلى فيه فأمسكها ، وقال : ويحك ! أعد علي ؛ فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ أسبغ لقمته ؛ فقال : حديثك أعجب إلي .

وقال ابن المقفع : أعلم أن السلطان يقبل من الوزراء التبخيل ويعده منهم شفقةً (١) ويمجدهم عليه وإن كان جواداً ، فإن كنت مبخلاً غَشَّشت صاحبك بفساد مروءته ، (٢)

٢٠ (١) كذا في الأدب الكبير ورسائل البلغاء لابن المقفع وفي الأصل " التبخل " . والتبخيل : المطالبة بالبخل .

(٢) كذا في الأدب الكبير ورسائل البلغاء لابن المقفع وفي الأصل : " كان ... " .

وإن كنت مُسَخِّيًا لم تأمن إضرار ذلك بمنزلتك ، فالرأى تصحيحُ النصيحة على وجهها ،  
والتماسُ المَخْرَج [من العيب واللائمة فيما تترك] <sup>(١)</sup> من تخيل صاحبك ، فلا يعرف منك  
فيما تدعوه إليه ميلا إلى شيء من هواك ، ولا طلبا لغير ما ترجو أن يزينه وينفعه .



- وأما تعظيمه وتوقيره والأدبُ في خدمته والتمسكُ بجماعته ، فلما روى  
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : "السلطان ظلُّ الله في الأرض فمن أكرمه أكرمه الله ومن أهانه أهانه الله".  
وعن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : "لا تسبوا السلطان فإنه فيءُ الله في أرضه". وعن أبي ذر رضي الله  
عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "إنه كائنٌ بعدى سلطانٌ فلا  
تذلُّوه فمن أراد أن يذله فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عنقه وليس بمقبول توبته حتى  
يسد الثُّلُمَةَ التي تَلَمَّ ثم يعود فيكون فيمن يُعِزُّه". وقد روى عن أنس رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا مررت ببلدٍ ليس فيه سلطانٌ فلا تدخله فإنما  
السلطانُ ظلُّ الله ورِيحُهُ في الأرض" <sup>(٢)</sup>. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتةً جاهليةً"  
وعن أبي رجاء العطاردي قال : سمعت ابن عباس يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الزيادة عن الأدب الكبير .

(٢) في الأصل : "فأنهم فيء الله..." بميم الجمع وما ذكرناه عن الجامع الصغير .

(٣) في الأصل «السلطان ظل وريحه في الأرض» والتصويب عن الجامع الصغير والنهاية لابن الأثير ،

ثم شرحه صاحب النهاية بكلام طويل ملخصه : أن الظل يلجأ إليه عند الحر ، والريح يدفع به شر  
العدو وأذاه .

قال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شهرا فيموت إلا مات ميتة جاهلية»<sup>(١)</sup> رواه البخاري. فقد تبين لك من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب تعظيم السلطان وتوقيره .

وقال بزرجمهر : من جالس الملوك بغير أدب فقد خاطر بنفسه . وقال ابن المقفع : من خدم السلطان فعليه بالملازمة من غير معاتبة . وقال : إن سأل السلطان غيرك فلا تكن المحيب عنه ، فإن استلابك الكلام خفة منك واستخفاف بالسائل والمسئول ، وما أنت قائل إن قال لك : ما إياك سألت ! أوقال لك المسئول عند المسئلة [يعاد له بها]<sup>(٢)</sup> : يا هذا ، دونك فأجب ؟ وإذا لم يقصد الملك بمسئلته رجلا بعينه وعم بها جميع من عنده فلا تبادرن بالجاب ، ولا تسابق الجلساء ولا توثب بالكلام مواثبة ، فإنك إن سبقت القوم الى الجواب صاروا لكلامك خصوما فتعقبوه بالعيب له والطعن فيه ، وإذا أنت لم تعجل بالجاب وخليته للقوم عرضت قولهم على عينك ، ثم تدبرته وفكرت فيه وفيما عندك ، ثم هيأت من تفكيرك ومما سمعت جوابا مريضيا ، ثم استدبرت به أقاويلهم حتى تصغي إليك الأسماع ، ويهدأ عنك الخصوم . فإن لم يبلغك الكلام وأكتفى بغيرك وأنقطع الحديث فلا يكونن من الغبن عند نفسك فوت ما فاتك من الجواب ، فإن صيانة القول خير من سوء موضعه . وقال : إذا كلمك السلطان فاستمع لكلامه وأصغ إليه ، ولا تشغل طرفك بنظر ، ولا أطرافك بعمل ،

(١) نص ما في البخاري : « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شهرا فمات

إلا مات ميتة جاهلية » .

(٢) الزيادة عن الأدب الكبير ، والمراد من الجملة : ما إذا أنت قائل إذا أعاد السائل السؤال على

المسئول الأول دون التفات الى جوابك .

(٣) في الأدب الكبير «حين» بدل «حتى» .



ولا قلبك بحديث نفس ، وأحذر هذا من نفسك وتعبدتها به . وقال : لا تشكوك  
إلى وزراء السلطان ودخلاته ما أطلعت عليه منه من رأى أنت تكرهه ، فإنك تكون قد  
فطنتهم لمواه والميل إليك معه . وقال : لا تكونن صحبتك للملوك إلا بعد رياضة منك لنفسك  
على طاعتهم في المكره عندك ، وموافقتهم فيما خالفك ، وتقدير الأمور على أهوائهم  
دون هواك ، وعلى ألا تكتنهم سرّاً ولا تستطاعهم ما كتموك ، وتُخفى ما أطلعوك عليه  
عن الناس كلهم [ حتى تخفى نفسك الحديث به ] ، وعلى الاجتهاد في طلب رضاهم ،  
والتلطّف لحاجاتهم ، والتثبت لمجتهم ، والتصديق لمقاتتهم ، [ والترين لرأيهم ] ،  
وقلة الأمتعاض لما فعلوا إذا أساءوا ، وترك الانتحال لما فعلوا إذا أحسنوا ، وكثرة  
النشر لمحاسنهم ، وحسن الستر لمساوئهم ، والمقاربة لمن قاربوا وإن كان بعيدا ،  
والمباعدة لمن باعدوا وإن كان قريبا ، والأهتمام بأمورهم وإن لم يهتموا ، والحفظ  
لأمورهم وإن ضيعوا ، والذكر لأمورهم وإن نسوا ، والتخفيف بمئونتك عنهم ،  
والإحتمال لكل مئونة لهم ، والرضا منهم بالعفو ، وقلة الرضا من نفسك بالمجهود .  
فإن كنت حافظا إذا ولّوك ، حذرا إذا قربوك ، أمينا إذا أئتموك ، ذليلا إذا صرموك ،  
راضيا إذا أسخطوك ، تعلّمهم وكأنك تتعلم منهم ، وتؤدّبهم وكأنك تتأدّب منهم ،  
وتشكرهم ولا تُحمّلهم الشكر ، وإلا فالبعد منهم كلّ البعد .

١٥

ومن الآداب العرفية في صحبة الملوك وخدمتهم ، ألا يسلم على قادم بين  
أيديهم ، وإنما آستسنّ ذلك زياد بن أبيه ، وذلك أن عبد الله بن عباس قدم على

(١) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : "وعلم" بدل "وعلى ..." وهو تحريف .

(٢) زيادة عن الأدب الكبير . (٣) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : "والتثبت بمجتهم" .

(٤) الجملة من "وقلة الأمتعاض... إذا أحسنوا" منقولة عن الأدب الكبير ، وهي في الأصل : "وقلة

٢٠

الانتحال لما فعلوا إذا أساءوا" ففيه تحريف شوه المعنى وأضاعه .

معاوية بن أبي سفيان وعنده زياد ، فرحب به معاوية وألطفه وقربه ولم يكلمه زياد بكلمة ، فابتدأه ابن عباس وقال : ما حالك يا أبا المغيرة ! كأنك أردت أن تُحدث بيننا وبينك هجرة ، قال : لا ، ولكنه لا يُسلم على قادم بين يدي أمير المؤمنين ، فقال له ابن عباس : ما ترك الناس التحية بينهم عند أمرائهم ، فقال له معاوية : كُف عنه يا ابن عباس ، فإنك لا تشاء أن تغلب إلا غلبت .

وقالوا : كن على أتماس الخطأ بالسكوت بين يدي السلطان أحرص منك على أتماسه بالكلام .

وقالوا : مُسألةُ الملوك عن أحوالهم من تحية النواكي .

وقالوا : لا تُسلم على الملك ، فإنه إن أجابك شق عليه ، وإن لم يُجيبك شق عليك .

وقال الفضل بن الربيع : سُنتان مُهملتان عند الملوك : السلام والتشميت ، لأنهم يُصانون عن كل ما يقتضى جوابا .

وقيل : لا يقدر على صحبة السلطان إلا من يستقل بما حملوه ، ولا يلحف إذا سألهم ، ولا يغتر بهم إذا رَضُوا عنه ، ولا يتغير لهم إذا سخطوا عليه ، ولا يطغى إذا سخطوه ، ولا يبطر إذا أكرموه .

وقال فيلسوف : إذا قربك السلطان فكن منه على حد السنان ، وإن أترسل إليك فلا تأمن انقلابه عليك ، وأرفق به رفقك بالصبي ، وكلمه بما يشتهى . قال صاحب بن عباد

إذا وُلّاك سلطانٌ فزده \* من التعظيم وأحذره وراقب

فما السلطان إلا البحرُ عظمًا \* وقرب البحر محذور العواقب

وقال أبو الفتح البستي : أجهل الناس من كان مُدلاً على السلطان مُدلاً للإخوان .

قال الشَّعْبِيُّ : قال لي ابن عباس قال لي أبي : إني أرى هذا الرجل — يعني  
عمر بن الخطاب — يَسْتَفْهَمُكَ وَيُقَدِّمُكَ عَلَى الْأَكْبَرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنِّي مُوصِيكَ بِخَلَالٍ أَرْبَع : لَا تُنْشِئَنَّ لَهُ سِرًّا ، وَلَا يُجَرِّبَنَّ عَلَيْكَ كَذِبًا ،  
وَلَا تَطْوِ عَنْهُ نَصِيحَةً ، وَلَا تَغْتَابَنَّ عَنْهُ أَحَدًا ؛ قَالَ الشَّعْبِيُّ فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ :  
كُلُّ وَاحِدَةٍ خَيْرٌ مِنْ أَلْفٍ ؛ قَالَ : إِي وَاللَّهِ وَمِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ ! .

## الباب الرابع

من القسم الخامس من الفن الثاني في وصايا الملوك

كتب أرسطاطاليس إلى الإسكندر: أَنْ أَمْلِكَ الرِّعْيَةَ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا تَظْفَرُ  
بِالْحُبَّةِ مِنْهَا ، فَإِنَّ طَلَبَكَ النَّاسَ بِإِحْسَانِكَ هُوَ أَدْوَمُ بَقَاءً مِنْهُ بِاعْتِسَافِكَ ؛ [وَأَعْلَمُ أَنَّكَ  
إِنَّمَا تَمْلِكُ الْأَبْدَانَ فَاجْمَعْ لَهَا الْقُلُوبَ] <sup>(١)</sup> ؛ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّعْيَةَ إِذَا قَدَرْتَ أَنْ تَقُولَ قَدَرْتَ  
أَنْ تَفْعَلَ . وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا حَكِيَ عَنْ مَعَاوِيَةَ أَنَّ رَجُلًا أَغْلَظَ عَلَيْهِ فُحْلٌ عَنْهُ ؛  
قِيلَ لَهُ : أَتَحْلُمُ عَنْ مِثْلِ هَذَا؟ فَقَالَ : إِنَّا لَا نَحْوُلُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ أَلْسِنَتِهِمْ مَا لَمْ يُحْوِلُوا  
بَيْنَنَا وَبَيْنَ سُلْطَانِنَا . وَكَتَبَ إِلَى الْإِسْكَانْدَرِ : أَعْلَمُ أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَصْلِحٍ رِعْيَتِكَ وَأَنْتَ  
مُفْسِدٌ ، وَلَا مُرْشِدُهُمْ وَأَنْتَ غَاوٍ ، وَلَا هَادِيَهُمْ وَأَنْتَ ضَالٌّ ؛ وَكَيْفَ يَقْدِرُ الْأَعْمَى عَلَى  
الْهُدَى ، وَالْفَقِيرُ عَلَى الْغِنَى ، وَالذَّلِيلُ عَلَى الْعِزِّ ! .

وقال أنوشروان : ثمانية أشياء هي أساس الملك ، يأتي بأربعة ، ويحذر أربعة ؛  
فالذي يأتي به : النصيح في الدين ، وكفاء الأمين ، وتقديم الحزم ، وإمضاء العزم .  
والذي يحذره : غش الوزير ، وسوء التدبير ، وخبث النية ، وظلم الرعية .

وقال أردشير لأصحابه : إني إنما أملك الأجساد لا النيات ، وأحكم بالعدل  
لا بالرضا ، وأخلص عن الأعمال لا عن السرائر .

(١) زيادة عن العقد الفريد . (٢) مصدر كافاه : أجازاه .

وقال أبرويز لابنه شيرويه : لا تُوسعن على جُندك سعةً يستغنون بها عنك  
 فيطغوا ، ولا تضيق عليهم ضيقاً يَضجّون به منك ، ولكن أعطهم عطاءً قصداً  
 وأمنعهم منعاً جميلاً ، وأبسط لهم في الرجاء ، ولا تبسط لهم في العطاء . وكتب إليه أيضاً  
 من الحبس : اعلم أن كلمة منك تُسفك دماً وأخرى تُحقن دماً ، وأن سُخط سيفك  
 مسلول على من سخطت عليه ، وأن رضاك بركةٌ مستفادة على من رضيته عنه ، وأن  
 نفاذ أمرك مع ظهور كلامك ، فأحترس في غضبك من قولك أن يُخطئ ، ومن لؤنك  
 أن يتغير ، ومن جسدك أن يخف ، فإن الملوك تُعاقب حَزماً وتعفو حِلماً . وأعلم أنك  
 تجلّ عن الغضب ، وأن مُلكك يصغر عن رضاك ، فتقدر لسخطك من العقاب كما  
 تقدر لرضاك من الثواب . وكتب إليه أيضاً من الحبس : اختر أُولائِكَ أمراً كان  
 في وضعيةٍ فرغته ، وذا شرف كان مُهملاً فاصطنعته ، ولا تجعله أمراً أصبته  
 بعقوبة فأتضع لها ، ولا أمراً أطاعك بعد ما أذلته ، ولا أحداً ممن يتبع في خلدك أن  
 إزالة سلطانك أحب إليه من ثبوته ، وإياك أن تستعمله ضرعاً عُمرًا ، كثيراً إعجابهُ  
 بنفسه ، قليلاً تجربته في غيره ، ولا كبيراً مُدبراً قد أخذ الدهر من عقله كما أخذتِ  
 السن من جسمه .

قال لقيط الإيادي :

فقلّدوا أمركم لله درُّكم \* رَحَبَ الذَّرَاعَ بأمر الحرب مُضْطَاعاً  
 لا مُتَرَفّاً إن رَخَاءَ العيش ساعده \* ولا إذا عَضَّ مكروه به خَشَعاً  
 مازال يحلب دَرَّ الدهر أشـطـرَه \* يكون مُتَبِعاً طورا ومتبَعاً  
 حتّى آسَمَت على شَرِّ مَرِيرَتِه \* مُسْتَحْصِدَ الرأى لا قَحْماً ولا ضَرعاً<sup>(٥)</sup>

(١) الخلد : البال والقلب والنفس . (٢) الشزر : الصعوبة والشدة . (٣) المريرة :  
 الغزيرة . (٤) القحم : الكبير السن جداً . (٥) الضرع : الصغير السن .

- وكتب سابور بن أردشير في عهده إلى ولده: ليكن وزيرك مقبول القول عندك ، قوى المنزلة لديك ، يمنعك مكانه منك وما يثق به من لطافة منزلته ، من الخشوع لأحد أو الضراعة أو المداينة لأحد في شيء مما تحت يده ، لتبعثه الثقة بك على محض النصيحة لك ، والمنابذة لمن أراد غشك وانتقامك حقك . وإن أورد عليك رأياً يخالفك ولا يوافق الصواب عندك ، فلا تجبهه جبه الظنين ، ولا تردّه عليه بالتجهم .
- فِيَتْ ذَلِكَ فِي عَصْدِهِ ، وَيَقْبِضُهُ عَنْ إِبْثَانِكَ كُلِّ رَأْيٍ يُلُوحُ صَوَابُهُ ، بَلْ أَقْبَلَ مَا أَرْتَضَيْتَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَعَرَّفَهُ مَا تَخَوَّفْتَ مِنْ ضَرَرِ الرَّأْيِ الَّذِي أَنْصَرَفْتَ عَنْهُ ، لِيَنْتَفِعَ بِأَدَبِكَ فِيمَا يَسْتَقِيلُ الرَّأْيَ فِيهِ . وَأَحْذَرُ كُلَّ الْحَذَرِ أَنْ تُتْرَلَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ سِوَاهُ مِمَّنْ يُطِيفُ بِكَ مِنْ خَدَمِكَ وَخَاصَّتِكَ ، وَأَنْ تَسَهَّلَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَبِيلَ الْإِنْبِسَاطِ بِالنُّطْقِ عِنْدَكَ وَالْإِفَاضَةِ فِي أُمُورِ وَلَايَتِكَ وَرَعِيَّتِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يُوثِقُ بِصِحَّةِ رَأْيِهِمْ ، وَلَا يُؤْمَنُ إِلَّا تَشَارُفِيَا أَفْضَى مِنَ السَّرِّ إِلَيْهِمْ .

- وقال ابن المقفع : عَوَّدَ نَفْسَكَ الصَّبْرَ عَلَى مَنْ خَالَفَكَ مِنْ ذَوِي النَّصِيحَةِ ،<sup>(١)</sup> وَالتَّجَرُّعَ لِمَرَارَةِ قَوْلِهِمْ وَعَذْلِهِمْ ، وَلَا تَسَهِّلَنَّ سَبِيلَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعَقْلِ [وَالسَّنِ]<sup>(٢)</sup> وَالْمَرْوَةِ فِي سِتْرٍ ، لِئَلَّا يَنْتَشِرَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجْتَرِي بِهِ سَفِيَهُ أَوْ يَسْتَخَفُّ بِهِ شَانِي . وَاعْلَمْ أَنَّ رَأْيَكَ لَا يَنْتَسِعُ لِكُلِّ شَيْءٍ فَفَرِّغْهُ لِمَهْمٍّ مَا يَعْنِيكَ ، وَأَنْ مَالِكَ لَا يَنْتَسِعُ لِلنَّاسِ فَاخْصُصْ بِهِ أَهْلَ الْحَقِّ ، وَأَنْ كِرَامَتِكَ لَا تُطِيقُ الْعَاقِمَةُ فَتَوَخَّ بِهَا أَهْلَ الْفَضْلِ ، وَأَنْ لِيْلِكَ وَنَهَارِكَ لَا يَسْتَوْعِبَانِ حَاجَاتِكَ وَإِنْ دَأَبْتَ فِيهِمَا ، فَأَحْسِنُ قِسْمَتَهُمَا بَيْنَ عَمَلِكَ وَدَعَاكَ .<sup>(٤)</sup> وَاعْلَمْ أَنَّ مَا شَغَلَتْ مِنْ رَأْيِكَ بَغَيْرِ الْمَهْمِ أَزْرَى بِكَ ، وَمَا صَرَفَتْ مِنْ مَالِكَ فِي الْبَاطِلِ<sup>(٥)</sup>

- (١) كَذَا فِي الْأَدَبِ الْكَبِيرِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ رَأْيِ ذَوِي النَّصِيحَةِ » وَظَاهِرٌ أَنَّ كَلِمَةَ « رَأْيٍ » مَقْحَمَةٌ لَغَيْرِ فَائِدَةٍ . (٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَدَبِ الْكَبِيرِ وَرِسَائِلِ الْبُلْغَاءِ . (٣) فِي رِسَائِلِ الْبُلْغَاءِ : « وَأَنْ مَالِكَ لَا يَغْنَى النَّاسُ كُلَّهُمْ فَاخْصُصْ بِهِ ذَوِي الْحَقِّ » . (٤) كَذَا فِي الْأَدَبِ الْكَبِيرِ ، وَفِي الْأَصْلِ « فَأَحْسِنُ قِسْمَتِكَ ... » . (٥) فِي الْأَصْلِ : « مَا شَغَلَتْ بِهِ الْخُ » وَظَاهِرٌ أَنَّ كَلِمَةَ « بِهِ » مَقْحَمَةٌ .

فقدته حين تريده للحق، وما عدلت به من كرامتك إلى أهل النقص أضرت بك في العجز  
عن أهل الفضل .

وكتب عبد الله بن عباس إلى الحسن بن عليّ لما ولّاه الناس أمرهم بعد عليّ  
رضي الله عنهما: أنْ شَمَّرَ للحرب، وجاهدْ عدوك، وآشَرِ<sup>(١)</sup> من الضَّيْنِ دينه بما لا يثْلِمُ  
دينك، ووَالِ<sup>(٢)</sup> أهل البيوتات تستصلح به عشائرهم .

وقال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: يجب على الوالي أن يتعهد أموره ويتفقد  
أعوانه حتى لا يخفى عليه إحسانُ مُحْسِن ولا إساءةُ مُسِيء، ثم لا يترك أحدهما بغير  
جزاء، فإنه إذا ترك ذلك تهاوَنَ المحسن وأجترأ المسيء، وفسد الأمر وضاع العمل .  
وقال بعض الحكماء: الملك المنعم إذا أفاض المكارم وأغفر الجرائم آرتبط بذلك<sup>(٣)</sup>  
خلوص نية من قُرب منه وهم الأقل، وأنفساح الأمل ممن بعد عنه وهم الأكثر،  
فَيَسْتَخْلَص حينئذ ضمائر الكل من حيث لم يصل معروفه إلا إلى البعض .

ولم أر فيما طالعتُه من هذا المعنى أجمعَ للوصايا ولا أشملَ من عهدِ كتبه عليّ  
آبن أبي طالب رضي الله عنه إلى مالك بن الحارث الأشتر حين ولّاه مصر، فأحببت  
أن أوردّه على طوله وآتى على جملته وتفصيله، لأن مثل هذا العهد لا يُهمَل،  
وسبيلَ فضله لا يُجهَل؛ وهو :

هذا ما أمر<sup>(٤)</sup> [به] عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى مالك بن الحارث الأشتر في عهده  
إليه حين ولّاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، وأستصلاح أهلها، وعمارة بلادها،  
أمره بتقوى الله وإيثار طاعته وأتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسُننه التي

(١) في الأصل هكذا: «وَأَسْرَ الصَّيْن» وهو محرف عما أثبتناه عن عيون الأخبار والعقد الفريد .

(٢) وال : ناصر وصادق . (٣) في الأصل «المكاره» وسياق الكلام يقتضي ما وضعنا .

(٤) زيادة عن نهج البلاغة (طبع بيروت ج ٢ ص ٥٠ - ٦٨) ، وكذلك كل ما وضع بين هذين  
القوسين [ ] في ثنايا هذا الكتاب .

- لا يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهَا ، وَلَا يَشْقَى إِلَّا بِالْعُدُولِ عَنْهَا ، وَأَنْ يَنْصَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ ، فَإِنَّهُ جَلَّ أَسْمُهُ قَدْ تَكْفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ ، وَأَمْرِهِ أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ عِنْدَ الشَّهَوَاتِ وَيُزَعِّجَهَا عِنْدَ الْجَمْعَاتِ <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ النَفْسَ لَا تَأْتِي بِالسَّوَاءِ .
- ثُمَّ أَعْلَمَ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُورٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلِ وَجَوْرِ ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أَمْرِ الْوَلَاةِ .
- قَبْلَكَ ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ . وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ . فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذِّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ . فَأَمَّا هَوَاكَ وَشُحُّ نَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ ، فَإِنَّ الشَّيْخَ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ [أ] وَكَرِهَتْ . وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ ، وَالطُّفَّ بِهِمْ ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ <sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ : إِمَّا أَخٌ فِي الدِّينِ ، وَإِمَّا نَظِيرُكَ فِي الْخُلُقِ ، يَفْطُرُ مِنْهُمْ الزَّلَلُ وَتُعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ وَيُؤَيِّنُ عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ صَفْحِكَ وَعَفْوِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ ، وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ ، وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَاكَ ، وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُمْ وَأَبْتَلَاكَ [بِهِمْ] . فَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ لَا قُوَّةَ لَكَ بِنِقْمَتِهِ ، وَلَا غَنَى بَكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ . وَلَا تَتَدَمَّنْ عَلَى عَفْوٍ ، وَلَا تَتَجَحَّجَنَّ بِعَقُوبَةٍ ، وَلَا تُسِرَّ عَنِّي إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً ، وَلَا تَقُولَنَّ : إِنِّي مُؤَمَّرٌ أَمْرٌ فَأُطَاعَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي الْقَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغَيْرِ . فَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُبْهَةً أَوْ خَيْلَةً ، فَانْظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ [مِنْكَ] عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ وَفِي الْأَصْلِ : " وَيُزَعِّجُهَا ... " . (٢) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

وَفِي الْأَصْلِ : " وَتَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ " . (٣) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ وَفِي الْأَصْلِ : " اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُ " .

(٤) بِجَحْجَحٍ : كَفَرَحٍ لَفْظًا وَمَعْنَى . (٥) فِي الْأَصْلِ : " ... وَقُدْرَتُهُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْكَ مِنْ

نَفْسِهِ " وَلَعَلَّ فِيهِ تَحْرِيفًا جَعَلَهُ غَيْرَ وَاضِحٍ ، وَمَا وَضَعْنَاهُ عَنْ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ .

طَمَاحك ، وَيُكْفِّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ وَيَفْئِي إِلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ . وَإِيَّاكَ  
 وَمَسَامَاةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُيَهِّنُ كُلَّ  
 مُخْتَالٍ . أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمِمَّنْ لَكَ فِيهِ هَوًى  
 مِنْ رَعِيَّتِكَ ، فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ ،  
 وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَذْهَضَ حُجَّتَهُ وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ وَيَتُوبَ . وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى  
 إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللَّهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَةٍ عَلَى ظُلْمٍ [ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُضْطَّهِدِينَ  
 وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ ] . وَلِيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعْمَقُهَا فِي الْعَدْلِ  
 وَأَجْمَعُهَا لِرِضَا الرِّعْيَةِ ، فَإِنَّ سُخْطَ الْعَامَةِ يُجْحِفُ بِرِضَا الْخَاصَّةِ ، وَإِنْ سَخِطَ الْخَاصَّةُ  
 يُغْتَفَرُ بِرِضَا الْعَامَةِ . وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرِّعْيَةِ أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِي مَعُونَةً فِي الرِّخَاءِ ، وَأَقْلَرُ  
 مَعُونَةً فِي الْبَلَاءِ ، وَأَكْرَهُ لِلْإِنْصَافِ ، وَأَسْأَلُ بِالْإِلْحَافِ ، وَأَقْلَرُ شُكْرًا عِنْدَ الْإِعْطَاءِ ، وَأَبْطَأُ  
 عُذْرًا عِنْدَ الْمَنْعِ ، وَأَضْعَفُ صَبْرًا عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ ، وَإِنْ عَمُودَ الدِّينِ  
 وَجَمَاعَ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُدَّةَ لِلْأَعْدَاءِ الْعَامَّةِ مِنَ الْأُمَّةِ ، فَلِيَكُنْ صَغُوكَ لَهُمْ وَمِيلُكَ مَعَهُمْ .  
 وَلِيَكُنْ أَبْعَدُ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَوُهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبَهُمْ لَعْيُوبِ النَّاسِ ، فَإِنْ فِي النَّاسِ عِيُوبًا  
 الْوَالِي أَحَقُّ بِسِتْرِهَا ، فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ ،  
 وَاللَّهُ حَكَمٌ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا . فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مَا تَحَبَّ سِتْرُهُ  
 مِنْ عَيْبِكَ . أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ ، وَأَقْطَعْ عَنْهُمْ سَبَبَ كُلِّ وَثَرٍ ، وَتَغَابَ  
 عَنْ كُلِّ مَا لَا يَصِحُّ لَكَ . وَلَا تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاحٍ ، فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٌّ وَإِنْ تَشَبَّهَ  
 بِالنَّاصِحِينَ . وَلَا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا فَيَعْدِلَ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ وَيَعِدَّكَ الْفَقْرَ ،  
 وَلَا جَبَانًا فَيُضْعِفَكَ عَنِ الْأُمُورِ ، وَلَا حَرِيصًا فَيُزَيِّنَ لَكَ الشَّرَّ بِالْجَوْرِ ، فَإِنَّ الْبَخْلَ  
 وَالْجَبْنَ وَالْحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ شَرَّ وَزَرَائِكَ مَنْ كَانَ





- للا شرار قبلك وزيرا ومن شريكهم في الآثام ، فلا يكونن لك بطانة ، فإنهم أعوان الأئمة وإخوان الظلمة . [وأنت واجد منهم خير الخلف] ممن له مثل آرائهم ونفادهم ، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم ، ممن لم يُعاون ظلما على ظلمه ولا آثما على إثمه ، أولئك أخف عليك مئونة وأحسن لك معونة<sup>(١)</sup> ، وأحنى عليك عطفًا وأقلل لغيرك إلغا ، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك . ثم ليكن أثرهم عندك أقولهم<sup>(٢)</sup> للحق ، وأقللهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله تعالى لأوليائه واقعا من هواك [حيث وقع] . ثم رخصهم على ألا يُطْرُوك ولا يُجَيِّحوك بباطل لم تفعله ، فإن كثرة الإطراء تُحدث الزهو وتُدنِي إلى العِزَّة . ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة واحدة ، فإن في ذلك تزهيدا لأهل الإحسان في الإحسان ، وتدريبا لأهل الإساءة على الإساءة ، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه . وأعلم أنه ليس شيء أدعى إلى حسن ظن والبرعيته من إحسانه إليهم وتخفيف المكونات عنهم وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم . وليكن منك في ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيته ، فإن حسن الظن يقطع عنك نصبا طويلا . وإن أحق من حسن ظنك به من حسن بلاؤك عنده ، [وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده] .
- ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة واجتمعت بها الألفة وصلحت عليها الرعية ، ولا تُحدث سنة تضر بشيء من ماضي تلك السنن ، فيكون الأجر لمن سنّها ، والوزر عليك بما نقضت منها . وأكثر<sup>(٣)</sup> مدارس العلماء ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك ، وإقامة ما استقام به الناس قبلك . وأعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ، [ولا غنى ببعضها عن بعض] ، فمنها جنود

(١) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل « معاونة » .

(٢) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل « مما كره الله لأولئك ... » وهو تحريف .

(٣) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل « ولكن ... » وهو تحريف .

[الله]، ومنها كُتَّابُ العامة والخاصة، ومنها قُضَاةُ العدل، ومنها عَمَّالُ الإنصاف والرفق،  
ومنها أهل الجزية والخراج من [أهل] الذمة ومسألة الناس، ومنها التجار وأهل  
الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة، وكل قد سَمَّى اللهُ  
سهمه، ووضع على حده فريضته في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عهداً منه  
محفوظاً. فالجنود بإذن الله حصون الرعية وزين الولاية وعن الدين وسبل الأمن،  
وليس تقوم الرعية إلا بهم. [ثم لا قوام للجنود إلا بما يُخرج الله لهم من الخراج  
الذى يَقَوُّون به في جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء  
حاجتهم]. ثم لا قوام لمُذِنِ الصَّنَفَيْنِ إلا بالصَّنَفِ الثالث من القضاة والعَمَّالِ والكُتَّابِ  
لما يُحْكِمُونَ من المعاهد، ويجمعون من المنافع، ويُؤْتَمَنُونَ عليه من خواص الأمور  
وعواقمها. ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوى الصناعات فيما يجتمعون عليه من  
مرافقهم، ويقومون به في أسواقهم، ويكفونهم من الرفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق  
غيرهم. ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يَحِقُّ رِفْدُهُم ومعونتهم؛  
وفي الله اِكْلٌ سَعَةٌ؛ ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه. [وليس يخرج الوالى من  
حقيقة ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله وتوطين نفسه على لزوم الحق  
والصبر عليه فيما خَفَّ عليه أو ثَقُلَ]. فول من جنودك أنصحهم في نفسك لله تعالى  
ولرسوله ولإمامك، [وأقنهم]، جيباً، وأفضلهم حِلماً، ممن يُبْطِئ عن الغضب ويستريح إلى  
العدو ويرفق بالضعفاء وينبؤ عن الأقوياء، [و] ممن لا يثيره العُنف ولا يقعد به الضعف.  
ثم ألحق بذوى الأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة أهل النجدة  
والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع الكرم وشعب العرف؛ ثم تفقد من أمورهم  
ما يتفقده الوالدان من ولدهما. ولا يتفاقم في نفسك شيء قويتهم به، ولا تحقرن

(١) مسألة الناس : المسلمون منهم . (٢) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل : «زى الولاية...»

وهو تحريف (٣) الرفق بالفتح : النفع . (٤) يقال نبا عنه وعليه : اذا لم ينقله .

- لُطْفًا تَعَاهِدُهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَذْلِ النِّصِيحَةِ لَكَ ، وَحَسَنَ الظَّنِّ بِكَ .  
 وَلَا تَدْعُ تَفْقُدَ لَطِيفَ أُمُورِهِمْ أَتَّكَلًا عَلَى جَسِيمِهَا ، فَإِنْ لِلْيَسِيرِ مِنْ لَطْفِكَ مَوْضِعًا  
 يَنْتَفِعُونَ بِهِ ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ . وَلَيْكِنْ آثَرُ رَعْوَسِ جَنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ  
 وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسْعُهُمْ وَيَسَعُّ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ  
 أَهْلِيهِمْ حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ ، فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يُعْطِفُ عَلَيْكَ  
 قُلُوبَهُمْ ، [وَأَنْ أَفْضَلَ قُتْرَةَ عَيْنِ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرِّعْيَةِ ، وَإِنَّهُ  
 لَا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ صُدُورِهِمْ] ، وَلَا تَصِحَّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِحَيْطَتِهِمْ عَلَى وُلَاةِ  
 أُمُورِهِمْ وَقِلَّةِ اسْتِنْقَالِ دَوْلِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِبْطَاءِ انْقِطَاعِ مَدَّتِهِمْ ، فَافْسَحْ فِي آدَامِهِمْ وَوَاصِلُ  
 فِي حَسَنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذَوُو الْبَلَاءِ مِنْهُمْ ، فَإِنْ كَثُرَ الذِّكْرُ لِحَسَنِ فِعَالِهِمْ  
 تَهَزَّ الشُّجَاعُ وَتَحَرَّضَ الْجَبَانَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ أَعْرِفْ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا أَبْلَى .  
 وَلَا تَضُمَّنَّ [بَلَاءَ] أَمْرٍ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا تُقَصِّرَنَّ بِهِ دُونَ غَايَةِ بَلَائِهِ . وَلَا يَدْعَوَنَّكَ شَرَفُ  
 أَمْرٍ إِلَى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بَلَائِهِ مَا كَانَ صَغِيرًا ، وَلَا ضَعْفُ أَمْرٍ إِلَى أَنْ تَسْتَصْفِرَ مِنْ  
 بَلَائِهِ مَا كَانَ عَظِيمًا . وَارْجِعْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلَعُكَ مِنَ الْخَطُوبِ وَيَشْتَبِهَ عَلَيْكَ  
 مِنَ الْأُمُورِ ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادُهُمْ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ  
 وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) ،  
 فَالِرَّادِ إِلَى اللَّهِ هُوَ الْآخِذُ بِحُكْمِ كِتَابِهِ ، وَالرَّادِ إِلَى الرَّسُولِ الْآخِذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمَتَفَرِّقَةِ .  
 ثُمَّ اخْتَرِ لِلنَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ ،  
 وَلَا تُمَجِّكُهُ الْخُصُومُ ، وَلَا يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ ، وَلَا يَحْصُرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ ،  
 وَلَا تُشْرِفَ [نَفْسُهُ] عَلَى طَمَعٍ ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فِهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ ، أَوْ قَفَّهِمْ فِي الشُّبُهَاتِ ،

٢٠ (١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ «وَأَفْسَحْ فِي أُمُورِهِمْ ...» .

(٢) أَمْحَكَ : أَغْضَبَهُ أَوْ جَعَلَهُ مُحْكَمًا كَسُكْرَانٍ : عَسَرَ الْخَلْقَ . (٣) يَحْصُرُ : يَضِيقُ صَدْرَهُ .

وَأَخَذَهُم بِالْجُحْجُجِ، وَأَقْلَاهُمْ تَبَرُّمًا بِمِرَاجِعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشُفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ  
عِنْدَ إِضْطِحَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأَوَّلُكَ قَلِيلٌ . ثُمَّ أَكْثَرُ  
تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي الْبَدَلِ مَا يُرِيحُ عِلَّتَهُ وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ، وَأَعْطَاهُ  
مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ آغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ .  
فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْرًا بَلِيغًا، فَإِنْ هَذَا [الدِّينَ] قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ  
بِالْهَوَى وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا .<sup>(١)</sup>

ثُمَّ أَنْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمْ آخِثَارًا وَلَا تُؤَلِّمْهُمْ مُحَابَاةً وَآثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جَمَاعَةٌ مِنْ  
شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ . وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجَرُّبَةِ وَالْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ  
وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقًا، وَأَصَحُّ أَعْرَاضًا، وَأَقْلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِسْرَافًا،  
وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظْرًا . ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ  
أَنْفُسِهِمْ، وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحِجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَمَّعُوا  
أَمَانَتَكَ . ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَآبَعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ  
فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدُودٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ . وَتَحَفَّظْ مِنَ الْأَعْوَانِ،  
فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ أَجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عِيُونِكَ آكَتَفَيْتَ  
بِذَلِكَ شَاهِدًا، فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ  
بِمَقَامِ الذَّلَّةِ، وَوَسَّمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ، وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهْمَةِ .

وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ صَلَاحَهُمْ وَصَلَاحَهُ صَلَاحٌ لِمَنْ  
سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ .  
وَلِيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ  
لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ .

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ، وَفِي الْأَصْلِ : «وَتَطْلُبُ مِنْهُ الدُّنْيَا» .

(١) ولم يستقم أمره إلا قليلا . فإن شكوا ثَقَلًا أو عِلَّةً أو انقطاع شرب [ أو بالة ]  
أو إحالة أرض أغتمرها غرق أو أجحف بها عطش ، خففت عنهم بما ترجوا أن يصلح  
به أمرهم ، ولا يثقن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم ، فإنه ذخريعودون به عليك  
في عمارة بلادك وتزيين ولايتك ، مع استجلابك حسن ثنائهم وتبجحك باستفاضة (٢)  
العدل فيهم ، معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من إجمامك لهم والثقة منهم بما (٣)  
عقدتهم من عدلك عليهم ورفقك بهم . فربما حدث من الأمور ما إذا عولت [فيه]  
عليهم من بعد ، احتملوه طيبة أنفسهم به ، فإن العمران يحتمل ما حملته ، وإنما يؤتى  
نحراب الأرض من إعواز أهلها ، وإنما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع  
وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر . وأستعمل من يحب أن يدخر حسن الشاء  
من الرعية والمثوبة من الله عز وجل والرضا من الإمام .

١٠

ثم أنظر في حال الكتاب قول أمورك خيرهم . وأخصص رسائلك التي تدخل فيها  
مكايدك وأسرارك بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق ممن لا تبطره الكرامة فيجترئ بها  
عليك في خلاف لك بحضرة ملاء ، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك (٤)  
[ عليك ] وإصدار جوابها على الصواب منها عنك ، وفيما يأخذ لك ويعطى منك ، ولا  
يضعف عقداً اعتقده لك ، ولا يعجز عن إطلاق ما عقد عليك ، ولا يجهل مبلغ (٥)  
قدر نفسه في الأمور ، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل . ثم لا يكن

١٥

(١) أى شكوا ثقل المضروب عليهم من مال الخراج ، أو نزول علة سماوية ، أو انقطاع شرب (الشرب  
بالكسر : الماء) فيما يسقى بالأنهار ، أو بالة وهو ما يبل الأرض من مطروندى فيما يسقى بالمطر ، وإحالة  
الأرض : تحولها وتغيرها . (٢) التبجح : الفرح والسرور . (٣) إجمامك لهم : تركك  
إياهم حتى إذا ما استراحوا تقوا على معونتك . (٤) كذا في الأصل ولعله محرف عن « وجوه » .  
(٥) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل : « ولا تقصر بك ... » . (٦) في الأصل : « قدر  
نفسك ... » وكذلك فعلا يعجز ويجهل بناء الخطاب ، والسياق يقتضى ما وضعناه عن نهج البلاغة .

٢٠

(١) أختيارك إياهم على فراستك وأستنامتك وحسن الظن منك ، فإن الرجال يتعرفون لفراسات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم ؛ وليس وراء ذلك من النصيحة والأمانة شئ ، ولكن أختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك ، فاعمد لأحسنهم كان في العامة أثرا ، وأعرفهم بالأمانة وجهها ، فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولمن وليت أمره . وأجعل لرأس كل أمر من أمورك رأسا منهم لا يقهره كبيرها ولا يتشتت عليه كبرها . ومهما كان في كتابك من عيب فتغابت عنه ألزمته .

ثم استوص بالتجار وذوى الصناعات ، وأوص بهم خيرا المقيم [منهم] المضطرب بماله والمترفق ببدنه ، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلاؤها من المباعد والمطارح في برك وبحرك وسهلك وجبك وحيث لا يلتئم الناس لموضعها ولا يحترئون عليها ، فإنهم سلم لا تخاف بائقته ، وصلاح لا تخشى غائلته . وتنقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك . وأعلم أن [ في ] كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا واحتكارا للمنافع في المبيعات ، وذلك باب مضرّة للعامة ، وعيب على الولاة . فامنع [من] الاحتكار ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه . وليكن البيع بيعا سميحا بموازين عدل وأسعار لا تُجحف بالفريقين البائع والمبتاع ، فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكّل به وعاقبه من غير إسراف .

ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم والمساكين والمحتاجين و [أهل] البؤسى والزمنى ، فإن [ في ] هذه الطبقة قانعا ومعترا ، فاحفظ لله ما أستحفظك من حقه فيهم ، وأجعل لهم قسما من بيت مالك ، وقسما من غلات صوافي الإسلام (٣) في كل بلد ، فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى . وكل قد استرعى حقه فلا يشغلنك

(١١)

(١) قال الأستاذ الإمام : أى يتوسلون إليها لتعرفهم . (٢) كذا في نهج البلاغة وفي الأصل :

«ولكن أختبرهم بهؤلاء الصالحين» . (٣) صوافى جمع صافية : أرض الغنمة .

(١) عنهم بَطْرُ فَإِنَّكَ لَا تُعَذِّرُ بِتَضْيِيعِ [كَ التَّافِهَةِ لِإِحْكَامِكَ] الْكَثِيرِ الْمُهِمِّ ، فَلَا تُشَيِّصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ ، وَتَفْقِدْ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ [مِنْهُمْ] مَنْ تَقْتَحِمُهُ الْعَيُونَ وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ ، فَتَمَرِّغْ لِأَوَّلِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الْحَشِيَّةِ وَالتَّوَاضِعِ ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ ، ثُمَّ أَعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ تَلْقَاهُ ، فَإِنْ هُوَ لَاءٌ مِنْ بَيْنِ الرِّعِيَةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ . وَكُلُّ فَاعْذِرْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ .  
وَتَعَاهِدْ أَهْلَ الْيَتَمِ وَذَوِي الرِّقَةِ فِي السَّنِّ مَنْ لَا حِيلَةَ لَهُ وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْئَلَةِ نَفْسَهُ . وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاةِ ثَقِيلٌ ؛ [وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ] وَقَدْ يُخَفِّنُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَثِقُوا بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ .

وَأَجْعَلْ لَذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغْ لَهُمْ [فِيهِ شَخْصَكَ] وَتَجْلِسُ لَهُمْ فِيهِ مَجْلِسًا عَاقِمًا فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُتَبَعِدَ عَنْهُمْ جَنْدُكَ وَأَعْوَانُكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مَتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ<sup>(٣)</sup> فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ : ” لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا [حَقُّهُ] مِنْ الْقَوَى غَيْرَ مُتَعَتِّعٍ “ . ثُمَّ أَحْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ ، وَخُجَّ عَنْكَ الضِّيقُ وَالْأَنْفَ يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ ، وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئًا ، وَأَمْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ .

ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بَدَ [لَكَ] مِنْ مَبَاشَرَتِهَا : مِنْهَا إِجَابَةُ عُيَالِكَ بِمَا لَا يُغْنِي عَنْهُ كُتَّابُكَ ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ عِنْدَ وَرُودِهَا عَلَيْكَ مِمَّا تَخْرُجُ بِهِ صُدُورَ أَعْوَانِكَ . وَأَمِضْ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ فَإِنْ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ . وَأَجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ

(١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : ” فَلَا يَشْغَلُنْكَ عَنْهُمْ نَظَرٌ ... “ .

(٢) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : ” فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْكَ ... “ . (٣) التَّعَتُّعُ فِي الْكَلَامِ :

الْتَرَدُّ فِيهِ مِنْ عَجْزٍ وَعِيٍّ وَالْمَرَادُ أَنَّهُ غَيْرُ خَائِفٍ ، تَعْبِيرًا بِاللَّازِمِ . (٤) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : ” لَمْ يُؤْخَذْ لِلضَّعِيفِ مِنْهَا ... “ الْخ .

أفضل تلك المواقيت وأجزَل تلك الأقسام ، وإن كانت كلها لله إذا صَلَّحت فيها النِّية  
وسَلِمَت منها الرِّعية .

وليكن في خاصّة ما تُخْلِص لله به [دينك] إقامة فرائضه التي هي له خاصّة ، فأعط الله  
من بدنك في ليلك ونهارك ، ووقف ما تقربت به إلى الله تعالى من ذلك كاملاً غير مثالوم  
ولا منقوص بالغاً من بدنك ما بلغ . وإذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفراً  
ولا مضيقاً ، فإن في الناس من به العلة وله الحاجة ، وقد سألت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حين وجهني إلى اليمن كيف أصلي بهم ؟ قال : ” كصلاة أضعفهم وكن  
بالمؤمنين رحماً ” .

وأما بعد هذا فلا يطولن احتجاجك عن رعيّتك ، فإن احتجاج الولاية عن  
الرعية شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور . والاحتجاج منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا  
دونه ، فيصغر عندهم الكبير ويعظم الصغير ويحبّح الحسن ويحسن القبيح ويثاب  
الحق بالباطل . وإنما الوالي بشر لا يعرف ما يُوارى عنه الناس من الأمور ، وليست  
على الحق سمات تُعرف بها ضروب الصدق من الكذب . وإنما أنت أحد رجلين :  
إما أمرؤ سخّ نفسك بالبذل في الحق ، فقيم احتجاجك من واجب حق تُعطيه  
أو فعل كريم تُسديده ؟ وإما أمرؤ مُبتلى بالمنع ، فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا  
يئسوا من ذلك ! مع أنّ أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤنة فيه عليك من شكاة  
مظلمة أو طلب إنصاف في معاملة .

ثم إن للوالي خاصّة وبطانة فيهم استئثار واطّاول [ وقلة إنصاف في معاملة ] ،  
فاحسِم مادة ذلك بقطع أسباب تلك الأحوال . ولا تُقطعن لأحد من حاشيتك وخاصتك

(١) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل : ” من ذلك ... ” .



قطيعة، ولا يُطْمَعَنَّ [من]ك [في] اعتقاد عُقْدَةٍ تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا من [الناس في] شَرْبٍ  
أو عمل مشترك يحملون مئونته على غيرهم، فيكون مَهْنَأً ذلك لهم دونك، وعَيْبُهُ عليك  
في الدنيا والآخرة .

وَأَلْزِمَ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً مُحْتَسِباً واقعا  
ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع؛ وَأَتَّبِعْ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنْ مَغَبَّةٌ  
ذلك محمودة . وإن ظننت الرعيّة بك حَيْفًا فَأَصْحِرْ لَهُمْ بِعُذْرِكَ وَأَعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ  
بإصْحَارِكَ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ إِعْذَارًا تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ من تقويمهم على الحق .

ولا تدفعنّ صلحا دعاك إليه عدوك [و] لله فيه رِضًا، فَإِنْ فِي الصِّلَحِ دَعَاً لِحُنُودِكَ  
وراحةً من همومك وأمنًا لبلادك . ولكن أَحْذَرْ كُلَّ الْحَذَرِ من عدوك بعد صلحه،  
فَإِنْ الْعَدُوُّ رَ بَمَا قَارِبَ لِيَتَغَفَّلَ، نَحْذُ بِالْحَزْمِ وَأَتِّهِمْ فِي ذَلِكَ حَسَنَ الظَّنِّ . فَإِنْ عَقَدْتَ  
بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً وَأَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً فَخُطِّ عَهْدُكَ بِالْوَفَاءِ وَأَرَعِ ذِمَّتَكَ بِالْأَمَانَةِ  
وَأَجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ مَا أُعْطِيتَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدَّ  
عَلَيْهِ أَجْتِمَاعًا مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَاءِهِمْ وَتَشْتَّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ؛ وَقَدْ لَزِمَ  
ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لِمَا اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الْغَدْرِ . فَلَا تَغْدُرَنَّ  
بِذِمَّتِكَ وَلَا تَخَيِّسَنَّ بِعَهْدِكَ وَلَا تَخْتَلِنَنَّ عَدُوَّكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجْتَرِئُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا جَاهِلٌ شَقِيٌّ .  
وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْنًا قِضَاءً بَيْنَ الْعِبَادِ بِرَحْمَتِهِ، وَحَرَمًا يَسْكُنُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ  
وَيَسْتَفِيزُونَ إِلَى جَوَارِهِ، فَلَا إِدْغَالَ وَلَا مَدَالَسَةَ وَلَا خِدَاعَ فِيهِ . وَلَا تَعْقِدْ عَقْدًا

﴿١٢﴾

- (١) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ : وَفِي الْأَصْلِ : «وَلَا تَطْمَعَنَّ فِيكَ اعْتِقَادَ عُقْدَةٍ فَيُضِرُّ...» وَهِيَ مُضْطَرِبَةٌ  
النَّسْجِ وَلَا تَزْدِي الْمَعْنَى الْمُرَادُ . وَالْعُقْدَةُ : الضَّيْعَةُ ، وَاعْتِقَادُهَا : امْتِلَاكُهَا وَاقْتِنَاؤُهَا . (٢) كَذَا فِي نَهْجِ  
الْبَلَاغَةِ وَفِي الْأَصْلِ : «وَاتَّبِعْ ...» وَهُوَ تَحْرِيفٌ . (٣) الْإِصْحَارُ بِالْأَمْرِ : إِظْهَارُهُ .  
(٤) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ وَفِي الْأَصْلِ : «فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلَّا النَّاسُ ... الْخ» .  
(٥) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ . وَاسْتَوْبَلَ الشَّيْءَ إِذَا تَرَكَ لَوْحَامَتِهِ وَإِنْ كَانَ مُحِبًّا لَهُ ، وَفِي الْأَصْلِ  
«لِمَا اسْتَوْبَلُوا عَلَيْهِ...» . (٦) كَذَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ «وَالْمَدَالَسَةُ» : الْخِيَانَةُ ، وَفِي الْأَصْلِ «مُخَالَسَةُ» .

تجوز فيه العِلَل . ولا تُعَوِّلَنَّ على لَحْنِ قول بعد التأكيد والتوثقة . ولا يدعُونَكَ ضيق  
أمرٍ لَزِمَكَ فيه عهدُ الله إلى طلب أنفساخه بغير الحق ، فإن صبرك على ضيق  
ترجو أنفراجَه وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته وأن تُحيط بك من الله  
طَلَبَةً فلا تستقيل فيها دنياك ولا آخرتك .<sup>(١)</sup>

٥ إِيَّاكَ والدماءَ وسَفَكَهَا بغيرِ حِلِّهَا ، فإنه ليس شيء أدعى لِنَقْمَةٍ ولا أعظم تبعَةٍ  
ولا أخرى بزوال نعمةٍ وأنقطاع مُدَّةٍ من سفك الدماء بغير حقِّها ، والله سبحانه مبتدئ  
بالحكم [بين العباد] فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة ؛ فلا تُقَوِّينَ<sup>(٢)</sup> ساطانك بسفك دم  
حرام ، فإن ذلك مما يُضَعِنُه ويُوْهِنُه بل يُزِيلُه وينْقُلُه . فلا عُدْرَاك عند الله ولا عندي  
في قتل العَمْد ، لأن فيه قودَ البدن . فإن أَبْتَلَيْتَ بِخَطَا وأفرط عليك سوطُك  
[أو سيفك] أو يدك بعقوبة ، فإن في الوَكْرَةِ فما فوقها مَقْتَلَةٌ ، فلا تطمحن بك نخوة  
سلطانك عن أن تُؤدِّيَ إلى أولياء المقتول حقهم .

وإِيَّاكَ والإعجابَ بنفسك والثقةَ بما يُعْجِبُكَ منها وحبَّ الإطراء ، فإن ذلك  
من أوثق فُرْصِ الشيطان في نفسه لِيَمْحَقَ ما يكون من إحسان المحسنين .

١٥ وإِيَّاكَ والمنَّ على رعيتك بإحسانك ، والتريّد فيما كان [من فعلك] ، وأن تعدهم  
فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بخلف ، فإن المنَّ يبطل الإحسان ، والتريّد يذهب بنور الحق ، والخلف  
يوجب المقت عند الله والناس . قال الله تعالى : ( كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا  
مَا لَا تَفْعَلُونَ ) .

(١) كذا في نهج البلاغة وعليه يكون معنى الجملة : لا تطلب أن يقال منها لا في دنياك ولا في آخرتك .  
وفي الأصل : لا تستقل دنياك ولا آخرتك . وهذه العبارة غير واضحة المعنى إلا إذا زيدت نايها كلمة بها ،  
والمراد لا تقوم بحملها دنياك ولا آخرتك . والطلبة اسم من المطالبة .  
(٢) كذا في نهج البلاغة ، وفي الأصل « فلا تقومن » .

وإياك والعجلة بالأمور قبل أوانها، أو التسقط<sup>(١)</sup> فيها عند إمكانها، أو اللجاجة فيها إذا تنكرت، أو الوهن عنها إذا استوضحت؛ فضع كل أمر موضعه وأوقع كل عمل موقعه .  
وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة<sup>(٢)</sup>، والتغابي عما يُعنى به مما قد وضع لعيون الناظرين، فإنه مأخوذ منك لغيرك، وعما قليل تنكشف عنك أغطية الأمور ويتصف منك للظلم .

أملك حمية أنفك وسورة حدك وسطوة يدك وغرب لسانك، واحترس من كل ذلك بكف البادرة وتأخير السطوة حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار، ولن تحكم<sup>(٣)</sup> ذلك من نفسك حتى تكثر همومك بذكر المعاد إلى ربك .

والواجب عليك أن نتذكر ماضى لمن تقدمك من حكومة عادلة، أو سنة فاضلة، أو أثر عن نبينا صلى الله عليه وسلم، أو فريضة في كتاب الله، فتقتدى بما شاهدت مما عملنا به فيها، وتجتهد لنفسك في اتباع ما عهدت إليك في عهدي هذا، واستوثقت به من الحجّة لنفسى عليك لكيلا تكون لك علة عند تسرع نفسك إلى هواها .  
وأنا أسأل الله بسعة رحمته وعظيم قدرته على إعطاء كل ذى رغبة : أن يوفقني<sup>(٤)</sup> وإياك لما فيه رضاه من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى خلقه، مع حسن الثناء في العباد وجميل الأثر في البلاد وتتمام النعمة وتضعيف الكرامة، وأن يحتم لي ولك بالسعادة والشهادة . إنا لله وإنا إليه راجعون . تمّ العهد بعون الله تعالى .

وقيل : ينبغي للملك أن يسوق العُنف باللطف، والتوفير بالتوقير، ولا يتخذ أعوانا إلا أعيانا، ولا أخلاء إلا أجيلاء، ولا ندما إلا كرماء، ولا جلساء إلا ظرفاء .

- (١) كذا في نهج البلاغة . وفي الأصل : ” التثبت ” والمراد بالتسقط : التهاون .  
(٢) أسوة بمعنى سواء، قال في اللسان : القوم أسوة في هذا الأمر أى حالهم فيه واحدة .  
(٢٠) (٣) كذا في نهج البلاغة، وفي الأصل ” وأن تحكم بذلك في نفسك ” .  
(٤) أن يوفقني، مفعول ” أسأل ” وفي الأصل : ” وتوفيقى ... ” وما هنا نقلناه عن نهج البلاغة .

## الباب الخامس

من القسم الخامس من الفن الثاني

فيما يجب على الملك للرعايا

ويجب على الملك أن يبسط لرعيته من العدل بساطا، ويبنى لهم من الأمن<sup>(١)</sup> فسطاطا، وينشر عليهم ألوية حلم خفقت ذوائبها، ويسلسل لهم أنهارا<sup>(٢)</sup> امتدت دوائبها، ويكف عنهم أكف المظالم، ويوكف عليهم سحاب المكارم. وأهم ما قدم من ذلك "العدل".

ذكر ما قيل في العدل وثمرته وصفة الإمام العادل

والعدل واجب على كل من استرعى رعية من إمام وغيره، قال الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، وقال تعالى: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) وقال تعالى (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) وقال تعالى (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى) وقال تعالى (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عدل ساعة<sup>(١)</sup> في حكومة خير من عبادة ستين سنة" وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي راعية على ما بين يديها وهو مسئول عنها".

(١) لعله «ذوائبها» جمع ذئاب وهو مسيل ما بين التلعين.

(٢) نصه في البخاري ومسلم يختلف عن الأصل في بعض ألفاظ لا تخرجه عن معناه.

مستولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه فكلكم راع وكلكم مسئول  
عن رعيته قال بعض الشعراء :

فكلُّكم راع ونحن رعيّة \* وكلّ سيلقى ربّه فيحاسبه

وقالت الحكماء : إمام عادل خير من مطر وابل ، وإمام غشوم خير من فتنة

تدوم .

يقال : إن جمشيد<sup>(١)</sup> أحد ملوك الفرس الأول ، لما ملك الأقاليم عمل أربعة  
خواتيم : خاتما للحرب والشرطة وكتب عليه الأناة ، وخاتما للخراج وكتب عليه العارة ،  
وخاتما للبريد وكتب عليه الوحا<sup>(٢)</sup> ، وخاتما للظالم وكتب عليه العدل ، فبقيت هذه الرسوم  
في ملوك الفرس إلى أن جاء الإسلام .

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : إذا كان الإمام عادلا فله الأجر وعليك  
الشكر ، وإذا كان جائرا فله الوزر وعليك الصبر .

وقال أردشير لابنه : يا بني إن الملك والعدل أخوان لا غنى لأحدهما عن  
صاحبه ، فالملك أس والعدل حارس ، فما لم يكن له أس فهدوم ، وما لم يكن له حارس  
فضائع ، يا بني أجعل حديثك مع أهل المراتب ، وعطيتك لأهل الجهاد ، وبشرك لأهل  
الدين ، وبرك لمن عناه ما عناك من ذوى العقول .

وقال بعض الحكماء : يجب على السلطان أن يلتزم العدل في ظاهر أفعاله لإقامة  
أمر سلطانه ، وفي باطن ضميره لإقامة أمر دينه ، فإذا فسدت السياسة ذهب  
السلطان ، ومدار السياسة كلها على العدل والإنصاف ، فلا يقوم السلطان لأهل  
الكفر والإيمان إلا بهما ، ولا يدور إلا عليهما .

(١) في الأصل : « جمشيد » بالحاء المهملة ، وصوابه جمشيد بالjim المعجمة ، ومعناه : شعاع القمر .

(٢) الوحا : العجلة والإسراع ، ويمد .

وقال عبد الملك بن مروان لبنيه : كلّكم يترشّح لهذا الأمر، ولا يصلح له منكم إلا من له سيفٌ مسلول، ومالٌ مبدول، وعدلٌ تطمئنّ إليه القلوب .

وخطب سعيد بن سويد بمحمّص، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيّها الناس، إن للإسلام حائطا منيعا وبابا وثيقا، فحائط الإسلام الحقّ وبابه العدل، ولا يزال الإسلام منيعا ما أشتدّ السلطان، وليس شدة السلطان قتلا بالسيف ولا ضربا بالسوط، ولكنّ قضاءً بالحقّ وأخذًا بالعدل .

وكتب إلى عمر بن عبد العزيز بعض عمّاله يستأذنه في تحصين مدينة، فكتب إليه : حصّنها بالعدل ونقّ طريقها من الظلم .

وقال معاوية : إنّي لأستحي أن أظلم من لا يجد على ناصرا إلا الله .

وقال المهديّ للربيع بن الجهم<sup>(١)</sup> وهو والٍ على أرض فارس : يا ربيع، أنشأ الحقّ وألزم القصد وأبسط العدل وأرفق بالريّة، وأعلم أن أعدل الناس من أنصف من نفسه، وأجورهم من ظلم الناس لغيره .

وقال جعفر بن يحيى : الخراج عمود الملك، وما استغزير بمثل العدل، ولا استنزير بمثل الظلم .

وقال عمرو بن العاص : لا سلطان إلا برجال، ولا رجال إلا بمال، ولا مال إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل .

وقيل : سأل الإسكندر حكما بابل، فقال : أيّما أبلغ عندكم، الشجاعة أم العدل<sup>(٢)</sup>؟ فقالوا : إذا استعملنا العدل استغينا عن الشجاعة .

(١) في العقد الفريد ج ١ ص ١٣ : «ابن أبي الجهم» . (٢) في الأصل «أو» والمقام يقتضى «أم» .

ولما جىء بالهَرْمَزَانِ مَلِكِ خُوزِسْتَانِ أُسِيرَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
لَمْ يَزَلِ الْمُوَكَّلُ بِهِ يَقْتَفِي أَثَرَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى وَجَدَهُ بِالْمَسْجِدِ نَائِمًا  
مُتَوَسِّدًا دِرَّتَهُ ، فَلَمَّا رَأَاهُ الْهَرْمَزَانُ قَالَ : هَذَا هُوَ الْمَلِكُ ؟ قِيلَ : نَعَمْ ، فَقَالَ لَهُ : عَدَلْتَ  
فَأَمِنْتُ فَمِنْتُ ، وَاللَّهِ إِنِّي قَدْ خَدَمْتُ أَرْبَعَةَ مِنْ مَلُوكِ الْأَكْسَرَةِ أَصْحَابِ التَّيْجَانِ  
فَمَا هَبْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ هَيْبَتِي لِصَاحِبِ هَذِهِ الدَّرَّةِ .

وَقَالُوا : إِذَا عَدَلَ الْإِمَامُ خَصِبَ الزَّمَانُ .

وَقَالَ أَبُو عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنْ الْأَرْضُ لَمُتَرَّتْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ إِذَا كَانَ  
عَلَيْهَا إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَتَقَبَّحَ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِمَامٌ جَائِرٌ .

وَحَكَى أَنَّ كَسْرِيَّ أَبْرَوِيذَ نَزَلَ مُتَنَكِّرًا بِامْرَأَةٍ ، فَخَلَبَتْ لَهُ بَقْرَةٌ فَرَأَى لَهَا لَبَنًا كَثِيرًا ،  
فَقَالَ لَهَا : كَمْ يَلْزِمُكَ فِي السَّنَةِ عَلَى هَذِهِ الْبَقْرَةِ لِلسُّلْطَانِ ؟ فَقَالَتْ : دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ، فَقَالَ :  
وَأَيْنَ تَرْتَعُ وَبِكُمْ مِنْهَا يُنْتَفَعُ ؟ فَقَالَتْ : تَرْتَعُ فِي أَرْضِ السُّلْطَانِ ، وَلِي مِنْهَا قُوَّتِي  
وَقُوَّتُ عِيَالِي ، فَقَالَ فِي نَفْسِهِ : إِنْ الْوَاجِبُ أَنْ أَجْعَلَ إِتَاوَةً عَلَى الْبَقُورِ فَلِأَصْحَابِهَا  
نَفْعٌ عَظِيمٌ ، فَمَا لَيْتَ أَنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ : أَوْهَ ! إِنْ سُلْطَانُنَا هُمْ بِجَوْرٍ ، فَقَالَ أَبْرَوِيذُ :  
لِمَ ؟ فَقَالَتْ : لِأَنَّ دَرَّ الْبَقْرَةِ أَنْتَقَطِعَ ، وَإِنْ جَوَّرَ السُّلْطَانُ مُقْتَضِىَ لِحْدَبِ الزَّمَانِ ، فَأَقْلَعَ  
عَمَّا كَانَ هُمْ بِهِ . وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِذَا هَمَّ الْإِمَامُ بِجَوْرِ أَرْتَفَعَتِ الْبَرَكَاتُ .

وَقَالَ سُقْرَاطُ : يَنْبُوعُ فَرَحِ الْعَالَمِ الْمَلِكُ الْعَادِلُ ، وَيَنْبُوعُ حُزْنِهِمُ الْمَلِكُ الْجَائِرُ .

(١) هكذا في الأصل . والذي في كتب اللغة التي تحت أيدينا من جموع هذا الاسم : بقر وأبقر  
وأبتار وأباقر وبتار وأبقور ، وله أسماء جمع وهي باقر وبقيز وبيقور وبقفور وبقورة ، ولعل ما في الأصل  
جمع لبقر والقياس لا يأباه فإن من النحويين من ذهب إلى أن فعلاً يجمع قياساً على فعول كأسد وأسود  
وذكر وذكر .

وقال الفضل : لو كان عندى دعوةٌ مستجابة لم أجعلها إلا فى الإمام ، فإنه إذا صلح أخصبت البلاد وأمنت العباد ، فقبل ابن المبارك رأسه وقال : لا يحسبن هذا غيرك .

وقال قدامة : حسبكم دلالة على فضيلة العدل أن الجور الذى هو ضده لا يقوم إلا به ، وذلك أن اللصوص إذا أخذوا الأموال واقتسموها بينهم احتاجوا إلى استعمال العدل فى اقتسامهم وإلا أضر ذلك بهم .

صفة الإمام العادل — كتب عمر بن عبد العزيز لما ولى الخلافة إلى الحسن ابن أبى الحسن البصرى أن يكتب له بصفة الإمام العادل ، فكتب إليه الحسن : اعلم يا أمير المؤمنين ، أن الله جعل الإمام العادل قوام كل مائل ، وقصد كل جائر ، وصلاح كل فاسد ، وقوة كل ضعيف ، ونصفة كل مظلوم ، ومفرج كل ملهوف . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالراعى الشفيق [ على إبله ] والحازم الرفيق الذى يرتاد لها أطيب المراعى ، ويؤودها عن مراتع المهلكة ، ويحميها من السباع ، ويكنفها من أذى الحر والقتر . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأب الحانى على ولده ، يسعى لهم صغاراً ، ويعلمهم كباراً ، يكسب لهم فى حياته ، ويدخر لهم بعد وفاته . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة البررة الرفيقة بولدها ، حملته كرهاً ، ووضعته كرهاً ، وربته طفلاً ، تنهر لسهره وتسكن لسكونه ، وترضعه تارة وتقطمه أخرى ، وتفرح بعافيته ، وتغتم بشكايته . والإمام العادل يا أمير المؤمنين وصى اليتامى ، وخازن المساكين ، يربى صغيرهم ، ويمون كبيرهم . والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوارح ، تصلح الجوارح بصلاحه ، وتفسد بفساده . والإمام العادل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده ، يسمع كلام الله ويسمعهم ، وينظر إلى الله ويرىهم ، وينقاد لله ويقودهم . فلا تكن



يا أمير المؤمنين فيما ملكك الله كعبد آتخنه سيده وأستحفظه ماله وعياله ، فبدد المال وشرد العيال فأفقر أهله وأهلك ماله .

وَأَعْلَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْحُدُودَ لِيُزْجِرَ بِهَا عَنِ الْخُبَائِثِ وَالْفَوَاحِشِ ،  
 فَكَيْفَ [ إِذَا أَتَاهَا مِنْ يَلِيهَا ! وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقِصَاصَ حَيَاةَ لِعِبَادِهِ ، فَكَيْفَ ]<sup>(١)</sup> إِذَا قَتَلَهُمْ  
 مَنْ يَقْتَصُّ لَهُمْ ! وَآذِكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده ، وَقَلَّةَ أَشْيَاعِكَ عِنْدَهُ<sup>(٢)</sup>  
 وَأَنْصَارِكَ عَلَيْهِ ، فَتَرْقُدَ لَهُ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ الْفَرْعِ الْأَكْبَرِ .

وَأَعْلَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ لَكَ مَنَزَلًا غَيْرَ مَنَزَلِكَ الَّذِي أَنْتَ بِهِ ، يَطُولُ [ فِيهِ ]<sup>(١)</sup>  
 ثَوَاؤُكَ ، وَيَفَارِقُكَ أَحِبَّاءُكَ ، وَيُسَلِّمُونَكَ فِي قَعَرِهِ فَرِيدًا وَحِيدًا ، فَتَرْقُدَ لَهُ مَا يَصْحَبُكَ  
 يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ . وَآذِكر يا أمير المؤمنين إِذَا بُعِثَ  
 مَا فِي الْقُبُورِ ، وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ، فَالْأَسْرَارُ ظَاهِرَةٌ ، وَالْكِتَابُ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً  
 وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ، فَالآنَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْتَ فِي مَهَلٍ ، قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ ، رَأَيْتَ قَطَاعَ  
 الْأَمَلِ ، لَا تَحْكُمُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِحُكْمِ الْجَاهِلِينَ ، وَلَا تَسْلُكُ بِهِمْ سَبِيلَ  
 الظَّالِمِينَ ، وَلَا تُسَاطِطُ الْمُسْتَكْبِرِينَ عَلَى الْمُسْتَضْعَفِينَ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا  
 وَلَا ذِمَّةً ، فَتَبَوَّءَ بِأَوْزَارِكَ وَأَوْزَارٍ مَعَ أَوْزَارِكَ ، وَتَحْمِلَ أَثْقَالَكَ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِكَ .  
 وَلَا يَغُرَّنَّكَ الَّذِينَ يَنْعَمُونَ بِمَا فِيهِ بُؤْسُكَ ، وَيَأْكُلُونَ الطَّيِّبَاتِ مِنْ دُنْيَاهُمْ بِإِذْهَابِ<sup>(٣)</sup>  
 طَيِّبَاتِكَ فِي آخِرَتِكَ . وَلَا تَنْتَظِرَنَّ إِلَى قَدْرِكَ الْيَوْمَ ، وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى قَدْرِكَ غَدًا وَأَنْتَ  
 مَأْسُورٌ فِي حَبَائِلِ الْمَوْتِ ، وَمَوْقُوفٌ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَجْمَعِ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَقَدْ  
 عَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ . إِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا أَبْلُغُ فِي عِظَتِي مَا بَلَغَهُ أُولُو  
 النَّهْيِ قَبْلِي ، فَلَمْ آلُكَ شَفَقَةً وَنُصْحًا ، فَأَنْزِلْ كِتَابِي هَذَا إِلَيْكَ كَمُدَاوِي حَبِيبِهِ يَسْقِيهِ

٢٠ (١) زيادة عن العقد الفريد ، جزء أول ص ١٤ (٢) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل « أمتناعك »

(٣) كذا في الأصل . وفي العقد الفريد : قدرتك .

الأدوية الكريمة لما يرجو له بذلك من العافية والصحة . والسلام عليك يا أمير المؤمنين  
ورحمة الله وبركاته .

وحيثما ذكرنا العدل وصفة الإمام العادل فانذ كر الظلم وسوء عاقبته .

### ذكر ما قيل في الظلم وسوء عاقبته

- قال الله تعالى : ( أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ) . وقال تعالى : ( وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ  
فَكَانُوا إِجْهَنَّمَ حَطَبًا ) . وقال تعالى : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا  
يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ ) ؛ قيل : هذا تعزية للظالمين ووعيد  
للظالم . وقال تعالى : ( إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا  
بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ) . وقال تعالى : ( وَسَيَعْلَمُ  
الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ) . وقال تعالى : ( وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ) . وقال  
تعالى : ( فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) . وقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر » وفي لفظ آخر : « أبغض الناس  
إلى الله يوم القيامة وأشدُّهم عذاباً إمام جائر » . وقال صلى الله عليه وسلم : « اتقوا  
دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب »<sup>(١)</sup> وفي لفظ : « فإنها مستجابة » .
- ويقال : ما أنعم الله على عبد نعمة فظلم بها إلا كان حقيقاً على الله أن يزيلها .
- وقال الأحنف : إذا دعيتك نفسك إلى ظلم الناس فاذا كر قدرة الله على عقوبتك ،  
وأنتقام الله لهم ، وذهاب ما آتيت إليهم عنهم . وقال يوسف بن أسباط : من دعا  
لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله .

(١) في الجامع الصغير : « اتقوا دعوة المظلوم وإن كان كافراً فإنه ليس دونها حجاب » .

وروى في الحديث : "إن الله تعالى يقول وعزّتي لأجيبن دعوة المظلوم وإن كان كافراً". وقال : "ما من عبد ظلم فشحّص ببصره إلى السماء ثم قال : يا ربّ، عبدك، ظلمت فلم أنتصر إلا بك إلا قال الله ليبيك عبدى لأنصرتك ولو بعد حين".  
وقيل : الظلم أدعى شىء إلى تغيير نعمة وتعجيل نقمة .

وقال ابن عباس : ليس للظالم عهد، فإن عاهدته فانقضه، فإن الله تعالى يقول :  
(لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) . وأجمعوا على أن المظلوم موقوف على النصرة لقوله تعالى :  
(ثُمَّ بَغَى عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ) . والظالم مدرجة العقوبة وإن تنفست مدته .

وقيل لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : كان الرجل يُظلم في الجاهلية فيدعو على من ظلمه فيجاب عاجلاً ولا يرى ذلك في الإسلام؛ فقال : هذا حاجز بينهم وبين الظلم، وإن موعدكم الآن الساعة، والساعة أدهى وأمر .

وقيل : تندمل من المظلوم جراحه، إذا أنكسر من الظالم جناحه . وقالوا : الجور آفة الزمان، ومحدث الحدّثان؛ وجالب الإحـن، ومسبب المحـن؛ ومُحِيل الأحوال، ومُحَقِّق الأموال؛ ومُحَلِّي الديار، ومُحْيِي البـوّار . وهو مأخوذ من قولهم : جار عن الطريق إذا نكب عنها، فكأنه عدل عن طريق العدل وحاد عن سبيله .

وفي الإسرائيليات أن الله عز وجل أوحى إلى موسى عليه السلام : يا موسى، قل لبنى إسرائيل : تجنبوا الظلم، وعزّتي وجلالى إن له عندى مغبة؛ قال : يا رب وما مغبته؟ قال : يتم الواد، وتقليل العدد، وانقطاع الأمد، والثواء في النار .

وقد أوردنا في ذلك ما يكتفى به من يعلم أن الله تعالى مسائله ومحاسبه، ومناقشه غدا ومطالبه؛ وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، وموقف المظلوم لطلب حقه ممن

(١) في الأصل : «وهو مأخوذ به ... الخ» وظاهر أن كلمة «به» هنا مقحمة لغير حاجة .

ظلمه بِمَلْءٍ فِيهِ، وَرُبَّمَا يُعَجَّلُ لَهُ الْعُقُوبَةُ فِي دُنْيَاهُ، وَيُضَاعَفُ عَلَيْهِ الْعَذَابُ فِي أُخْرَاهُ، وَيُرِيهِ عَاقِبَةَ بَغْيِهِ فِي يَوْمٍ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ . نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْهِنَّا أَنْ نُظْلِمَ أَوْ نُظْلَمَ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ فَوْضَ أَمْرِهِ إِلَيْهِ وَسَلَامٍ، وَلَا يَمْتَحِنَنَا بِمَكْرُودٍ، فَهُوَ بِضَعْفِنَا عَنْ حَمْلِهِ أَدْرَى، وَبِعِجْزِنَا أَعْلَمُ، بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ .

### ذكر ما قيل في حسن السيرة والرفق بالرعية

قال الله تعالى : ( وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَافِظًا لَآتَيْنَاكَ مِنْ حَوْلِكَ ) . وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرَّفْقِ فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ ، وَمَنْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرَّفْقِ فَقَدْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ " .

ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة أرسل إلى سالم بن عبد الله ومحمد بن كعب فقال لهما : أشيرا عليّ ، فقال له سالم : أجعل الناس أباً وأخاً وأبناً ، فبراً بآلِكَ ، وأحفظ أخاك ، وأرحم أبنك . وقال محمد بن كعب : أحبب للناس ما تُحِبُّ لِنَفْسِكَ ، وآكِرُهُ لَهُمْ مَا تُكْرَهُ لِنَفْسِكَ ، وآعَلِمُ أَنَّكَ أَقُولُ خَلِيفَةً يَمُوتُ .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : أما بعد ، فإذا أمكنتك القدرة على المخلوق فاذا كر قدرة الخالق عليك ، وآعَلِمُ أَنَّ مَا لَكَ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلُ مَا لِلرَّعِيَّةِ عِنْدَكَ .

وقال المنصور لأبْنَهُ الْمَهْدِيَّ : يَا بُنَيَّ لَا تُبْرِمْ أَمْرًا حَتَّى تَتَفَكَّرَ فِيهِ ، فَإِنْ فَكَّرَ الْعَاقِلُ مِرَّاتَهُ تُرِيهِ حَسَنَاتِهِ وَسَيِّئَاتِهِ ، وآعَلِمُ أَنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يُصَالِحُهُ إِلَّا التَّقْوَى ، وَالسُّلْطَانَ لَا يُصَالِحُهُ إِلَّا الطَّاعَةُ ، وَالرَّعِيَّةَ لَا يُصَالِحُهَا إِلَّا الْعَدْلُ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْعَفْوِ أَقْدَرُهُمْ عَلَى الْعُقُوبَةِ ، وَأَنْتَصُ النَّاسَ عَقْلًا مَنْ ظَلَمَ مَنْ هُوَ دُونَهُ .

(١) كذا في العقد الفريد (ج ١ ص ١٧) وفي الأصل : « والطاعة » .

وقال خالد بن عبد الله القسري<sup>(١)</sup> لبسال بن أبي بردة : لا يحملنك فضل المقدرة على شدة السطوة ، ولا تطلب من رعيته إلا ما تبذله لها ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ .

وقيل : لما أنصرف مروان بن الحكم من مصر إلى الشام ، أستعمل ابنه عبد العزيز على مصر ، وقال له حين ودعه : أرسل حكيمًا ولا توصه ، أنظر أي بني<sup>(٢)</sup> إلى أهل عملك ، فإن كان لهم عندك حق غدوة فلا تؤخره إلى عشيّة ، وإن كان لهم عشيّة فلا تؤخره إلى غدوة ، وأعطهم حقوقهم عند محلّها تستوجب بذلك الطاعة منهم . وإياك أن يظهر لرعيته منك كذب ، فإنهم إن ظهر لهم منك كذب لم يصدقوك في الحق . وأستشر جلساءك وأهل العلم ، فإن لم يستين لك فاكذب إلى يأتك رأيي فيه إن شاء الله . وإن كان بك غضب على أحد من رعيته فلا تؤاخذ به عند سورة الغضب ، وأحس عقوبةك حتى يسكن غضبك ثم يكون منك ما يكون وأنت ساكن الغضب مطلقاً الجمرة ، فإن أول من جعل السجن كان حليماً ذا أناة ، ثم أنظر إلى أهل الحسب والدين والمروءة ، فليكونوا أصحابك وجلساءك ، ثم أرفع منازلهم منك على غيرهم على غير استرسال ولا أنقباض . أقول هذا وأستخلف الله عليك .

(١) في الأصل : « خالد البصري » ، والتصويب عن العقد الفريد .

(٢) كذا في العقد الفريد ( ج ص ١٧ ) ، وفي الأصل : « أي شيء » وهو تحريف .

## من القسم الخامس من الفن الثاني

في حسن السياسة، وإقامة المملكة، ويتصل به الحزم، والعزم، وأنتهاز الفرصة،  
والحلم، والعفو، والعقوبة، والانتقام

فأما ما قيل في حسن السياسة وإقامة المملكة، قالوا: من طلب الرياسة  
فليصبر على مَضَض السياسة. ويقال: إذا صَحَّت السياسة تَمَّت الرياسة.

كتب الوليد بن عبد الملك إلى الحجاج بن يوسف يأمره أن يكتب إليه  
[بسيرته] فكتب إليه: إني أيقظت رأيي وأتمت هواي، وأدريت السيد المطاع<sup>(١)</sup>  
في قومه، ووليت الحرب الحازم في أمره، وقلدت الخراج الموفر لأمانته، وقسمت<sup>(٢)</sup>  
لكل خصم من نفسي قسماً، أعطيته حظاً من لطيف عنايتي ونظري، وصرفت السيف<sup>(٣)</sup>  
إلى النطف المسيء، [والثواب إلى المحسن البريء]، بخاف المريب صولة العقاب،  
وتمسك المحسن بحظه [من] الثواب. وقال الوليد بن عبد الملك لأبيه: يا أبت،  
ما السياسة؟ فقال: هبة الخاصة مع صدق مودتها، واقتياد قلوب العامة مع<sup>(٤)</sup>  
الإنصاف لها، واحتمال هفوات الصنائع.

وقيل: بلغ بعض الملوك سياسة ملك آخر فكتب إليه: قد بلغت من حسن  
السياسة مبلغاً لم يبلغه ملك في زمانك، فأفدني الذي بلغت به ذلك، فكتب إليه:  
لم أهزل في أمرٍ و[لا] نهى ولا وعد ولا وعيد، وأستكفيت أهل الكفاية وأثبتت على<sup>(٥)</sup>

(١) زيادة عن العقد الفريد، ج ١ ص ١٠ (٢) النطف: المريب. (٣) في الأصل:  
«أهل الصنائع» والتصويب عن عيون الأخبار (مجلد ١ ص ١٠) والصنائع جمع صنعة، يقال: فلان صنعة  
فلان إذا أصطنعه وخرجه وأدبه ورباه. (٤) زيادة عن عيون الأخبار (مجلد ١ ص ١٠ طبع  
دار الكتب المصرية).

إن أنكشف ، والاستطراد إن ولى . وقال صاحب كتاب كيلة ودمنة : إذا عرف الملك أن رجلاً يساوى به فى المنزلة والرأى والهمة والمال وأتبع فليصرعه ، فإن لم يفعل فهو المصروع . وقيل : من لم يقدمه حزمه أخره عجزه . وقيل : من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ .

قال البُخترى :

فَقِيَ لَمْ يُضَيِّعْ وَجْهَ حَزْمٍ وَلَمْ يَبْتَ \* يَلَا حِظَّ أَعْجَازَ الْأُمُورِ تَعَقُّبًا

ومثله قول آخر :

وخيّر الأمر ما استقبلت منه \* وليس بأن تتبعه أتباعا

وقيل : من لم ينظر فى العواقب فقد تعرّض لحادثات النوائب . قال الشاعر :

وَمَنْ تَرَكَ الْعَوَاقِبَ مُهْمَلَاتٍ \* فَأَيَسَّرَ سَعْيَهُ أَبَدًا تَبَارُ

وقال صاحب كتاب كيلة ودمنة : رأس الحزم للملك معرفته بأصحابه وإنزالهم منازلهم وآتهم بعضهم على بعض ، فإنه إن وجد بعضهم إلى هلاك بعض سبيلاً أو إلى تهجين بلاء المبلين وإحسان المحسنين والتغطية على إساءة المسيئين ، سارعوا إلى ذلك ، وأستحالوا محاسن أمور المملكة ، وهجنوا محاسن رأيه ، ولم يبرح منهم حاسد (١) قد أفسد ناصحا ، وكاذب قد آتهم أمينا ، ومحتال قد أغضب بريئا . وليس ينبغى للملك أن يفسد أهل الثقة فى نفسه بغير أمر يعرفه ، بل ينبغى فى فضل حلمه وبسطة علمه الحيلة على رأيه فيهم ، والمحادة على حرمتهم وذيامهم ، وألا يرتاح (٢) إلى إفسادهم ، فلم يزل جهال الناس يحسدون علماءهم ، وجبنائهم شجعانهم ، ولئامهم كرماءهم ، وجفّارهم أبرارهم ، وشرارهم خيارهم .

(١) كذا فى الأصل . ولعله : « أحالوا » بمعنى غيروا .

(٢) فى الأصل « ألا يريح » ولعل الصواب ما وضعناه .

وقال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه : آتتيزوا هذه الفرص فإنها تتمر مرّ السحاب ، ولا تطلبوا أثرا بعد عين .

وكتب يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد ، وقد بلغه عنه تلكّؤ في بيعته :  
أما بعد ، فإنني أراك تُقدّم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي فاعتمد أيّهما شئت والسلام .

وكتب عبد الله بن طاهر الخراسانيّ إلى الحسن بن عمر التغلبيّ<sup>(١)</sup> : أما بعد ، فإنه بلغني من قطع الفسقة الطريق<sup>(٢)</sup> [ ما بلغني ] ، فلا الطريق تنجى ، ولا اللصوص تكفي ، ولا الرعية ترضى ، وتطمع بعد هذا في الزيادة ! إنك لمنفسح الأمل ! وآيم الله لتكفين من قبلك أو لأوجهن إليك رجالا لا تعرف مرة من جشم ، ولا عديا من رُهم<sup>(٣)</sup> . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وكتب الحجاج بن يوسف إلى قتيبة بن مسلم وإلى خراسان : أما بعد ، فإن وكيع ابن حسان<sup>(٤)</sup> كان بالبصرة [ منه ] ما كان ، ثم صار لصا بسجستان ، ثم صار إلى خراسان ، فإذا أتاك كتابي هذا فاهدم بناءه وأحلل لواءه . وكان على شرطة قتيبة فعزله وولّى الضبيّ .

(١) في الأصل : التغلبي وهو تحريف إذ هو الحسن بن أيوب بن أحمد بن عمر بن الخطاب العدويّ التغلبي . انظر ابن الأثير طبع أوربا ج ٧ ص ١٢٧ و ١٧٢ .

(٢) زيادة يقتضها السياق وفي العقد الفريد « ما بلغ » ( ج ١ ص ٢٠ ) .

(٣) كذا في العقد الفريد « رُهم » بالراء وهو بطن من بطون العرب وفي الأصل : « دهم » .

(٤) في الأصل : « حيان » والتصويب عن العقد الفريد والطبريّ .

(٥) زيادة يقتضها المقام .



## ذكر ما قيل في الحلم

الحلم دفع السيئة بالحسنة . وقيل : تجرُّع الغيظ<sup>(١)</sup> . وقيل : الحلم دِعامَة العقل ،  
وقال الله تعالى : ( وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي  
بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ  
عَظِيمٍ ) .

وقال علي رضي الله عنه : حلمك عن السفية يُكثر أنصارك عليه .  
وقيل : ليس الحليم من إذا ظلم حلم حتى إذا قدر أنتصر، ولكن الحليم من ظلم<sup>(٢)</sup>  
فإذا قدر غفر .

وقيل : الحليم من لم يكن حلمه لفقد النِّصرة أو لعدم القدرة . وهو جوهر  
في الإنسان يصدر عن صدر سالم من الغوائل والأذى ، صافٍ من شوائب الكدر<sup>(٣)</sup>  
والقذى ، لا يُستطاع تعلُّمها ، ولا يُدرك تبصُّرها وتفهمها ، كما قال أبو الطَّيِّب :  
وإذا الحلم لم يكن في طباع \* لم يُحلم تقادم الميلا<sup>(٤)</sup>

ويدل على ذلك أنه غريزة في الإنسان . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنه قال لأشجع عبد القيس : ” يا أبا المنذر إن فيك خصلتين يرضاها الله ورسوله  
الحلم والأناة “ فقال : يا رسول الله ، أشيء جبلني الله عليه أم شيء اخترعته من قبل<sup>(٥)</sup>  
١٥

(١) في الأصل : « الغليظ » .

(٢) عبارة الإحياء في شطر هذه الجملة الأخيرة « ولكن الحليم من ظلم لحلم حتى إذا قدر عفا » .

(٣) في الأصل : « صاف عن شوائب ... الخ » واللغة تقتضي « من » .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان المتنبي هكذا :

٢٠ وإذا الحلم لم يكن عن طباع \* لم يكن عن تقادم الميلا

(٥) في الإحياء للغزالي « خلتين يحبهما ... » ( ج ٣ ص ١٢٢ ) طبع المطبعة الميمنية .

نفسى؟ قال: "بل شئ جَبَلَكَ الله عليه"؛ قال: الحمد لله الذى جبلنى على خُلُقٍ يرضاه الله ورسوله .

ومن الناس من يقول: إن الحلم ليس غريزة ولا طبيعة بل مكتسب مستفاد،  
نمترن النفس الأبية عليه، وتتقاد حباً فى المحمّدة إليه .

وقالوا: الحلم بالتعلم كما أن العلم بالتعلم . ويدلّ على ذلك ما حكى عن جعفر الصادق  
أنه كان عنده عبد سيّء الخُلُق، فقليل له: أما تأنف<sup>(١)</sup> [من] مثل هذا عندك وأنت قادر  
على الاستبدال به؟ فقال: إنما أتركه لأتعلّم عليه الحلم . ويحكى عنه أنه كان إذا أذنب  
إليه عبد أعتقه؛ فقليل له فى ذلك؛ فقال: أريد بفعلى هذا تعلم الحلم . قال الشاعر:

وليس يتمّ الحلم للمرء راضياً \* إذا هو عند السُّخَط لم يتحلّم

كما لا يتمّ الجود للمرء مؤسراً \* إذا هو عند القَتر لم يتحشّم<sup>(٢)</sup>

وروى عن سِرِّى السَّقَطِىّ أنه قال: الحلم على خمسة أوجه: حلم غريزى، وهو  
هبة من الله للعبد، يعفو عمن ظلمه، ويصل من قطعه، ويعطى من حرمه، ويحسن لمن  
أساء إليه؛ وحلم تحالم، يكظم غيظه رجاء الثواب وفى القلب كراهية؛ وحلم كبر،  
لا يرى المسىء أهلاً أن يجاريه؛ وحلم مذموم، رياء وسُمعة وهو حاقد ساكت يُرائى به  
جلساءه؛ وحلم مهانة وذلة وعجز وضعف نفس وصغر همّة .

وقال أبو هلال العسكري: أجمع كلمة سمعتها فى الحلم ما سمعت عمّ أبى يقول:  
الحليم ذليل عزيز؛ وذلك أن صورة الحليم صورة الذليل الذى لا انتصار له، واحتمال  
السفيه والتغافل عنه فى ظاهر الحال ذل وإن لم يكن به . وقيل: "[الحليم] مطية<sup>(٣)</sup>  
الجهول" لأحتماله جهله وتركه الانتصاف منه . وقال الأقرع البیتين وقد تقدّما .

(١) زيادة يقتضيا استعمال اللغة، ولعلها سقطت من النسخ . (٢) يتحشّم: يتذمّم ويستحى .

(٣) زيادة عن ديوان المعافى لأبى هلال العسكري (ج ١ ص ١٠٨ مخطوط ومحفوظ بدار الكتب المصرية) .

(١) [ولهذا] قال شيخ من الأعراب وقد قيل له : ما الحلم ؟ فقال : الذى تصبرُ عليه .  
وقال : الحلم عقال الشرِّ ، وذلك أن من سمع مكروهة فسكت عنها آنقطعت عنه  
أسبابها ، وإن أجاب اتصلت بأمثالها .

وقالوا : الحلم والأناة توءمان ينتجهما عاقبة الهمة .

ومن كلام النبوة : " كاد الحلم أن يكون نبيا " .

ورأى حكيم رقة من ملك فقال : أيها الملك ! ليس التاج الذى يفتخر به عظماء  
الملوك فضة ولا ذهباً ، ولكنه الوقار المكلل بجواهر الحلم ، وأحق الملوك بالبسطة ،  
من حلم عند ظهور السقطة .

وقال معاوية لابنه يزيد : عليك بالحلم والاحتفال حتى تُمكنك الفرصة ، فإذا  
أمكنتك فعليك بالصفح ، فإنه يدفع عنك معضلات الأمور ، ويقيك مصارع المحذور .  
وقال أيضا : أفضل ما أُعطى الرجل الحلم . وقال : ما وجدت لذة هي عندي  
ألد من غيظ أتجرعه وسفه بحلم أقمعه .

وقالوا : الحلم مطية وطية تبلغ راكبها قاصية المجد ، وتملكه ناصية الحمد .

وقال أبو هلال : ومن أشرف نعوت الإنسان أن يدعى حليماً ، لأنه لا يدعاه  
حتى يكون عاقلاً وعالماً ومُصطبراً مُحْتَسِباً وَعَفْواً وصالحاً ومُحْتَمِلاً وكافياً . وهذه  
شرائف الأخلاق وكرائم السجايا والحِصَال .

### ذكر أخبار من اشتهر بالحلم وأتصف به

كان ممن اشتهر بالحلم الأحنف بن قيس . قيل له : ممن تعلمت الحلم ؟  
قال : من قيس بن عاصم المنقرى ، رأيته قاعداً بفناء داره مُحْتَبِياً بمجائل سيفه  
يحدث قومه ، حتى أتى بمكتوف ورجلٍ مقتول ، فقبل له : هذا ابن أخيك قتل أبناك ،

(١) زيادة عن ديوان المعاني لأبي هلال العسكري . (٢) زيادة عن ديوان المعاني لأبي هلال  
العسكري وفي الأصل : « بأسبابها » .

قال : فوالله ما حلَّ حُبُّوته ولا قطع كلامه ، ثم ألّفت إلى ابن أخيه فقال : يا ابن أخي  
أثمت بربك ، ورميت نفسك بسهمك ، وقتلت ابن عمك ، ثم قال لابن له آخر :  
قم يا بني فوار أخاك وحل كفاف ابن عمك وسق إلى أمتك مائة ناقة دية ابنها فإنها  
غريبة . وقد ساق أبو هلال هذه القصة بسند وزاد فيها زيادة حسنة نذكرها ، فقال :  
إن قيس بن عاصم لما فرغ من حديثه ألّفت إلى بعض بنيه ، فقال : قم إلى  
ابن عمك فأطلقه ، وإلى أخيك فادفنه . فبدأ بإطلاق القاتل قبل دفن المقتول .  
وقال في خبره : ثم آتكا على شقه الأيسر وقال :

إني أمرؤ لا يعترى خلق<sup>(١)</sup> \* دنس يفنده ولا أفن<sup>(١)</sup>  
من منقر في بيت مكرمة \* والفرع ينبت فوقه الغصن  
خطباء حين يقول قائلهم \* بيض الوجود مصاقع لسن<sup>(٢)</sup>  
لا يفطنون لعيب جارهم \* وهمو لحفظ جواره فطن

وقيل : قتل للأحنف بن قيس ولد وكان الذي قتله أخ للأحنف ، فجاء به  
مكتوفا ليقيده ، فلما رآه الأحنف بكى ، وأنشد :

أقول للنفس تأساء وتعزية \* إحدى يدي أصابتنى ولم ترد  
كلاهما خلف من فقد صاحبه \* هذا أخي حين أدعوه وذا ولدي

وممن أشتهر بالحلم "معاوية بن أبي سفيان" . حكى أن رجلا خاطر رجلا أن  
يقوم إلى معاوية إذا سجد فيضع يده على كفله ويقول : سبحان الله يا أمير المؤمنين !

(١) رواه في العقد الفريد (ج ١ ص ١٧) :

إني أمرؤ لا يطبى حسبي \* دنس يهجنه ولا أفن

وفي عيون الأخبار لابن قتيبة (مجلد ١ ص ٢٨٦ طبع دار الكتب المصرية) :

إني أمرؤ لا شائن حسبي \* دنس يغيره ولا أفن

(١) الأفن : النقص . (٢) في العقد الفريد ، وعيون الأخبار "أعفة" . (٣) يقال :  
خاطره على الأمر : راهته عليه .

(١) ما أشبه عَجِيزَتَكَ بعجيزة أُمِّكَ هند ! ففعل ذلك ؛ فلما أنفتل معاوية عن صلاته قال له : يا أخى ، إن أبا سفيان كان محتاجا إلى ذلك منها ؛ نخذ ما جعلوه لك . فأخذه ؛ ثم خاطره آخر بعد ذلك أن يقوم إلى زياد وهو فى الخطبة فيقول : أيها الأمير ، مَنْ أُمِّكَ ، ففعل ؛ فقال زياد : هذا يُخْبِرُكَ ، وأشار إلى صاحب الشرطة ، فقدمه وضرب عنقه ؛ فلما بلغ ذلك معاوية قال : ما قتله غيرى ، ولو أدبته على الأولى ما عاد إلى الثانية .

قيل : ودخل نُحْرَيْمُ الناعم على معاوية بن أبى سفيان فنظر معاوية إلى ساقيه ، فقال : أى ساقين ! لو أنهما على جارية ! فقال له نُحْرَيْمُ : فى مثل عَجِيزَتِكَ يا أمير المؤمنين ؛ فقال : واحدة بواحدة والبادئ أظلم .

وقيل : خاطر رجل على أن يقوم إلى عمرو بن العاص وهو فى الخطبة فيقول له : أيها الأمير ، مَنْ أُمِّكَ ؛ ففعل ؛ فقال عمرو : النابغة بنت عبد الله أصابتها رماح العرب فبيعت بعُكَّاز ؛ فاشتراها عبد الله بن جُدعان فوهبها للعاصى بن وائل فولدت له فأنجبت ، فإن كانوا جعلوا لك شيئا نخذ .

وقيل : أسمع رجل عمر بن عبد العزيز بعض ما يكره ؛ فقال : لا عليك ، إنما أردت أن يستفزنى الشيطان بعز السلطان فأنا لك منك اليوم ما تناله منى غدا ، أنصرف إذا شئت .

حكى صاحب العقد عن ابن عائشة أن رجلا من أهل الشام دخل المدينة ، قال : فرأيت رجلا راكبا على بغلة لم أر أحسن وجهاً ولا سمتاً ولا ثوباً ولا دابةً منه ، قال : فما لى قلبى إليه ، فسألت عنه ، ف قيل : هذا الحسن بن على بن أبى طالب ، فامتلاً قلبى بغضا له وحسدت علياً أن يكون له ولد مثله ، فصرت إليه فقلت : أنت

(١) فى الأصل : « من » وهذا يخالف الاستعمال اللغوى ، فإنه يقال : أنفتل عن كذا إذا أنصرف عنه .

آبن أبى طالب ؟ قال : أنا آبن آبنه ، قلت : قلتُ فيك وفى أبىك أشتمهما ، فلما أنقضى كلامى ، قال : أحسبك غريبا ، فقلت : أجل ، قال : فإن أحتجت إلى منزل أنزلناك أو إلى مالٍ آسيناك أو إلى حاجةٍ عاوناك ، فانصرفت وما على الأرض أحب إلىَّ منه .

- ٥ حدث زياد عن مالك بن أنس قال : بعث إلى أبو جعفر المنصور وإلى آبن طاوس ، فأتينا فدخلنا عليه ، فإذا هو جالس على فرش قد نُضِدت ، وبين يديه أنطاعٌ قد بسطت ، وجلالوزة<sup>(١)</sup> بأيديهم السيوف يضربون بها الأعناق ، فأومأ إلينا أن آجلسا بجالسنا ، ثم أطرق عنا طويلا ، ثم رفع رأسه وآلتفت إلى آبن طاوس فقال : حدثنى عن أبىك ، قال : نعم ، سمعت أبى يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 ١٠ "إن أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة رجلٌ أشركه الله فى حكمه فأدخل عليه الجور فى عدله" ، فأمسك ساعة ، قال مالك : فضممت ثيابى من ثيابه مخافة أن يملأنى من دمه ، ثم آلتفت إليه أبو جعفر فقال : عظمى يا بن طاوس ، قال : نعم يا أمير المؤمنين إن الله تعالى يقول : ( أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ وَثُمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ وَفِرْعَوْنَ ذى الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبَالِرْصَادِ ) ، قال مالك :  
 ١٥ فضممت ثيابى من ثيابه مخافة أن يملأنى دمه ، فأمسك ساعة حتى آسود ما بيننا وبينه ، ثم قال : يا بن طاوس ناولنى هذه الدواة ، فأمسك ، فقال : ما يمنعك أن تُناولنيها ؟ قال : أخشى أن تكتب بها معصيةً لله فأكون شريكك فيها ، فلما سمع ذلك قال : قوما عني ، فقال آبن طاوس : ذلك ما كنا نبغى منذ اليوم . قال  
 ٢٠ مالك : فما زلتُ أعرف لآبن طاوس فضله .

(١) الجلاوزة جمع جلواز بكسر الجيم : الشُرطى .

وقيل : دخل الحارث بن مسكين على المأمون فسأله عن مسألة ، فقال : أقول فيها كما قال مالك بن أنس لأبيك الرشيد ، وذكر قوله فلم يُعجب المأمون ، فقال : لقد تتيست فيها وتتيست مالك ، فقال الحارث بن مسكين : فالسامع يا أمير المؤمنين من التيسين أتيس ، فتغير وجه المأمون ، وقام الحارث وندم على ما كان منه ، فلم يستقر في منزله حتى أتاه رسول المأمون ، فأيقن بالشر وليس ثياب أكفانه ، ثم أقبل حتى دخل عليه ، فقتربه المأمون من نفسه ، ثم أقبل عليه بوجهه وقال له : يا هذا ، إن الله تبارك وتعالى قد أمر من هو خير منك بإلانة القول لمن هو شر مني ، قال لنبية موسى صلى الله عليه وسلم إذ أرسله إلى فرعون : ( فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ) ، فقال الحارث بن مسكين : يا أمير المؤمنين ، أبوء بالذنب وأستغفر الرب ، فقال : عفا الله عنك ، أنصرف إذا شئت .

١٠

وقد مدح الشعراء ذوى الحلم ، فمن ذلك قول بعضهم :  
 لن يُدركَ المجدَ أقوامٌ وإن كرموا \* حتى يذلُّوا — وإن عزُّوا — لأقوام  
 ويشتَّموا فترى الألوانَ مُسْفِرَةً <sup>(١)</sup> \* لا ذلَّ عجزٍ ولكن ذلَّ أحلام  
 وقال آخر :

لقد أسمعُ القولَ الذى هو كلما \* تذكَّريه النفسُ قلبي يصدع  
 فأبدي لمن أبداه مني بشاشة \* كأني مسرورٌ بما منه أسمع  
 وما ذاك من عجزٍ به غير أني \* أرى أن ترك الشر للشر أدفع  
 وقال مهيأ :

وإذا الإباءُ المرُّ قال لك : أنتقم \* قالت خلائقك الكرام : بل أحلم

٢٠

(١) مسفرة : مشرقة سرورا .

شَرَعُ مِنَ الْعَفْوِ أَنْفَرَدَتْ بِدِينِهِ <sup>(١)</sup> \* وَفَضِيلَةُ لِسْوَاكِ لَمْ تَتَقَدَّمْ  
حَتَّى لَقَدْ وَدَّ الْبَرِيءُ لَوْ أَنََّّهُ \* أَذْلَى إِلَيْكَ بِفَضْلِ جَاهِ الْمُجْرِمِ

وقال آخر :

فَدَهْرُهُ يَصْفَحُ عَنْ قَدَرَةٍ \* وَيَغْفِرُ الذَّنْبَ عَلَى عِلْمِهِ  
كَأَنَّهُ يَأْنِفُ مَنْ أَنْ يَرَى \* ذَنْبَ أَمْرٍ أَكْبَرَ مِنْ حَلْمِهِ

وقال آخر :

أَسَدٌ عَلَى أَعْدَائِهِ \* مَا إِنْ يَذُلُّ وَلَا يَهُونُ  
فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُمْ \* فَهِنَاكَ أَكْبَرَ مَا يَكُونُ

وقال محمود الوراق :

إِنِّي وَهَبْتُ لظَالِمِي ظُلْمِي \* وَغَفَرْتُ زَلَّتَهُ عَلَى عِلْمِي  
وَرَأَيْتُهُ أَسَدِي إِلَى يَدَا \* لَمَّا أَبَانَ بِجَهْلِهِ حَلْمِي  
فَكَأَنَّمَا الْإِحْسَانُ كَانَ لَهُ \* وَأَنَا الْمُسِيءُ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ  
مَا زَالَ يَظْلِمُنِي وَأَرْحَمُهُ \* حَتَّى بَكَيْتُ لَهُ مِنَ الظَّالِمِ

وقال آخر :

وَذِي رَحِيمٍ قَلَّمْتُ أَظْفَارَ ضَغْنِهِ \* بِحَلْمِي عَنْهُ حِينَ لَيْسَ لَهُ حَلْمُ <sup>(٢)</sup>  
إِذَا سُمَّتْهُ وَصَلَ الْقَرَابَةُ سَامِنِي \* قَطِيعَتَهَا، تِلْكَ السَّفَاهَةُ وَالْإِثْمُ  
فَدَاوَيْتُهُ بِالْحَلْمِ، وَالْمَرْءُ قَادِرٌ \* عَلَى سَهْمِهِ مَا كَانَ فِي كَفِّهِ السَّهْمُ  
لَأُسْتَلَّ مِنْهُ الضَّغْنُ حَتَّى سَلَامَتُهُ \* وَإِنْ كَانَ ذَا ضَغْنٍ يَضِيقُ بِهِ الْحَزْمُ

(١) كذا في ديوان مهيار . وفي الأصل : « المجذ » . (٢) كذا في الأصل ، ورواية الأما

(ج ٢ ص ١٠٣ طبع بولاق) : « وهو ليس ..... » والأبيات من قصيدة طويلة لمعن بن أوس .



(٢١)

وقد كره بعضهم الحلم في كل الأمور، فمن ذلك ما أنشد المبرد :

أبا حَسَنِ ما أَقْبَحَ الجَهْلَ بالفَقَى \* وَلَلْحَلْمُ أَحيانا مِنَ الجَهْلِ أَقْبَحُ  
إِذا كانَ حَلْمُ المَرْءِ عَوْنَ عَدُوِّهِ \* عَلَيْهِ فَإِنَّ الجَهْلَ أَغْنَى وَأَرْوَحُ

وقال آخر :

٥ تَرَفَعْتُ عَنْ شَتْمِ العَشِيرَةِ إِنِّي \* رَأَيْتُ أبا قَدَأَفٍ عَنْ شَتْمِهِمْ قَبْلِي  
حَلِيمٌ إِذا ما الحَلْمُ كانَ جَلالَةً \* وَأَجْهَلُ أَحيانا إِذا اتَّمَسُوا جَهْلِي

وقال آخر :

\* إِذا الحَلْمُ لم يَنْفَعَكَ فَالجَهْلُ أَحْزَمُ \*

وقال الأحنف : آفة الحلم الذَّلُّ . وقال : لا حَلْمَ لِمَنْ لا سَفِيهَ لَهُ . وقال : ما قَلَّ

١٠ سَفَهَاءُ قَوْمٍ إِلا ذَلُّوا . وقال النابغة الجعدي :

ولا خَيْرَ في حَلْمٍ إِذا لم تَكُنْ لَهُ \* بَوادِرُ تَحْيِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا  
ولا خَيْرَ في جَهْلٍ إِذا لم يَكُنْ لَهُ \* حَلِيمٌ إِذا ما أوردَ الأَمْرَ أَصدرا<sup>(٢)</sup>

ولما أنشد هذين البيتين النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” أَجَدْتُ لا يُفَضُّضُ<sup>(٣)</sup>

اللهُ فَالكَ “ ، قال : فعاش مائة وثلاثين سنة لم تنفض له ثنية .

١٥ وقال كعب بن زهير :

إِذا أَنْتَ لم تُعْرِضْ عَنِ الجَهْلِ وَالْحَنَّا \* أَصَبْتَ حَلِيماً أَوْ أَصابَكَ جاهِلُ

(١) كذا في ديوان المعاني لأبي دلال العسكري ؛ وفي الأصل : ” إِذا ما الجَهْلُ كانَ حَلالَةً “ ،

ورواية الأغاني (ج ١٣ ص ٥٦ طبع بولاق) : ” حَلِيماً إِذا ما الحَلْمُ كانَ مَرُوءَةً “ .

(٢) كذا في جمهرة أشعار العرب (طبع مطبعة بولاق الأميرية) وفي الأغاني أيضا (ج ٤ ص ١٣١) .

٢٠ وفي الأصل : ” حَلِيمٌ إِذا ما هاجَه الأَمْرَ أَصدرا “ .

(٣) كذا في الأغاني (ج ٤ ص ١٣١ طبع بولاق) وفي الأصل : « لا تَفَضُّضُ » ونصه في العقد

الفريد (ج ١ ص ٢١٨) ، كما في الأغاني ولم يذكر لفظ : « أَجَدْتُ » .

## ذكر ما قيل في العفو

قال الله تعالى : (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا يُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . وقال تعالى : (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) . وقال تعالى : (وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) . وقال تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) . وقال : (فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ) . وقال تعالى لنبية صلى الله عليه وسلم : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”إِنَّ الْعَفْوَ لَا يَزِيدُ الْعَبْدَ إِلَّا عِزًّا فَأَعْفُوا يُعِزِّكُمُ اللَّهُ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَجَمَعَ اللَّهُ الْخَلْقَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ حَيْثُ يُسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصْرِيُّ نَادِي مُنَادٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ أَلَّا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ فَلْيَقُمْ فَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ عَفَا عَنْ مُجْرِمٍ“ . وفي لفظ ”يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَّا مَنْ كَانَ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اللَّهِ فَلْيَقُمْ“ ، فيقوم العافون عن الناس . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”مَنْ إِمَامٍ عَفَا بَعْدَ قُدْرَةٍ إِلَّا قِيلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ بغير حساب“ . وقال معاذ بن جبل : لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال لي : ”يَا مُعَاذُ مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْعَفْوِ فَلَوْلَا عِلْمِي بِاللَّهِ لَطَنْتُ أَنَّهُ يُوصِينِي بِتَرْكِ الْحُدُودِ“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”مَنْ عَفَا عَنْ مَظْلَمَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ كَانَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ“ . وعن علي بن الحسين أنه قال : إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادِي مُنَادٍ : لِيَقُمْ أَهْلُ الْفَضْلِ فيقوم ناس ، فيقال لهم : أَنْظِرُوا إِلَى الْجَنَّةِ ، فَتَلْقَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَهُمْ سَائِرُونَ فيقولون لهم :

(١) في الأصل : ”وَيُنْفِذُهُمُ الصَّبْرُ“ والتصويب عن الإحياء (ج ٣ ص ١٢٦ طبع المطبعة الميمنية) .

(٢) في الإحياء أن هذا حديث رواه البيهقي في الشعب من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قال البيهقي : في إسناده ضعف . انظر (ج ٨ ص ٣٢) من شرح الإحياء (طبع المطبعة الميمنية) .

أين تريدون؟ فيقولون : الجنة؛ فيقولون لهم : قبل الحساب؟ فيقولون : نعم؛ فيقولون : من أنتم؟ فيقولون : نحن أهل الفضل؛ فيقولون : وما فضلكم؟ فيقولون : كنا إذا جُهِل علينا حُمْنَا ، إذا ظَلِمْنَا صَبَرْنَا ، وإذا أُسِيءَ إلينا عَفَوْنَا ؛ فيقولون : يَحِقُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَنَعَمْ أَجْرَ الْعَامِلِينَ .

وقيل لأبي الدرداء : مَنْ أَعَزُّ النَّاسِ؟ فقال : الَّذِينَ يَعْفُونَ إِذَا قَدَرُوا ؛ فَأَعْفُوا يُعَزِّكُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

قيل : حَدُّ الْعَفْوِ تَرْكُ الْمَكْفَاةِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ قَوْلًا وَفِعْلًا . وقيل : هو السكون عند الأحوال المهيبة للانتقام .

قال الأحنف : إِيَّاكَ وَحِمِيَّةُ الْأَوْغَادِ ؛ قيل : وما هي؟ قال : يَرُونَ الْعَفْوَ مَغْرَمًا وَالتَّحَمُّلَ مَغْنَمًا .

وقيل لبعضهم : هل لك في الإنصاف ، أو ما هو خير من الإنصاف؟ فقال : وما هو خير من الإنصاف؟ فقال : العفو .

وقيل : العفو زكاة النفس . وقيل : لَذَّةُ الْعَفْوِ أَطْيَبُ مِنْ لَذَّةِ التَّشْفِي ؛ لأن لَذَّةَ الْعَفْوِ يَأْخُذُهَا حَمْدُ الْعَاقِبَةِ ، وَلَذَّةُ التَّشْفِي يَلْخُذُهَا ذَمُّ النَّدَمِ .

وقيل للإسكندر : أَيُّ شَيْءٍ أَنْتَ أَسْرَبُهُ مِمَّا مَلَكَتْ؟ فقال : مَكْفَاةٌ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيَّ بِأَكْثَرٍ مِنْ إِحْسَانِهِ ، وَعَفْوِي عَمَّنْ أَسَاءَ بَعْدَ قُدْرَتِي عَلَيْهِ .

قال أشجع :

يَعْفُو عَنِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ\* وَلَيْسَ يُعْجِزُهُ أَنْتِصَارُهُ

صَفْحًا عَنِ الْجَانِي عَلَيْهِ\* وَلَيْسَ حَاطٌ بِهِ أَقْتَدَارُهُ

وقال المتنبي :

قَتَّى لَا تَسْلُبَ الْقَتْلَى يَدَاهُ \* وَيَسْلُبَ عَفْوُهُ الْأَسْرَى الْوَثَاقَا

(١)

وقال قابوس وشمكير : العفو عن المذنب من واجبات الكرم .

وقالوا : العفو يزِين حالات مَنْ قَدَرَ ، كما يزِين الْحَلَى قَبِيحَاتِ الصُّورِ .

وقال المنصور لولده المهديّ : لَذَّةُ الْعَفْوِ أَطْيَبُ مِنْ لَذَّةِ التَّشْفِي ، وقد تقدّم

٥

ذكر الدليل . وقال الشاعر :

لَذَّةُ الْعَفْوِ إِنْ نَظَرْتَ بَعَيْنَ السَّعْدِ أَسْفَى مِنْ لَذَّةِ الْإِنْتِقَامِ

هذه تَكْسِبُ الْحَمْدَ وَالْأَجْرَ وَهَذِي تَجِيءُ بِالْآثَامِ

(٢)

قال عمر بن حبيب العدويّ : كنت في وفد أهل البصرة لما قَدِمُوا على المنصور

يسألونه أَنْ يُؤَلِّيَ عَلَيْهِمْ قَاضِيَا ، فَبِينَا نَحْنُ عِنْدَهُ إِذْ جِئَ بِرَجُلٍ مُصَفَّدٍ بِالْحَدِيدِ ، يَدُهُ

١٠

مَغْلُولَةٌ فِي عُنُقِهِ ، فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَسَاءَ لَهُ طَوِيلًا ، ثُمَّ بَسِطَ لَهُ نِطْعًا وَأَمَرَ بِضَرْبِ عُنُقِهِ ،

وَالرَّجُلُ يَحْلِفُ وَهُوَ يُكَذِّبُهُ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الْجَمْعِ ، فَقَمَتِ وَكُنْتُ أَحَدَهُمْ سِنًا

فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَتَأْذِنُ لِي فِي الْكَلَامِ ؟ فَقَالَ : قُلْ ، قُلْتُ : يُرَوَى عَنْ

أَبْنِ عَمِّكَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَنْ أَعْتَذَرَ إِلَيْهِ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فَلَمْ يَقْبَلْ

لَمْ يَرِدْ عَلَى الْحَوْضِ “ ، وَقَدْ أَعْتَذَرَ إِلَيْكَ فَاقْبَلْ مِنْهُ عُذْرَهُ ، فَقَالَ : يَا غُلَامُ أَضْرِبْ عُنُقَهُ ،

١٥

قُلْتُ : إِنْ أَبَاكَ حَدَّثَنِي عَنْ جَدِّكَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) فِي أَبِي خُلَيْكَانَ (ج ١ ص ٦٠٦) مَا نَصَهُ : ” الْأَمِيرُ قَابُوسُ : الْأَمِيرُ شَمْسُ الْمَعَالِي أَبُو الْحَسَنِ

قَابُوسُ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ وَشَمَكِيرُ بْنُ زِيَارِ بْنِ وَرْدَانَ شَاهِ الْجَيْلِ أَمِيرُ جَرْجَانٍ وَبِلَادِ الْجَيْلِ وَطَبْرِسْتَانَ .

وَهَذَا مُوَافِقٌ تَمَامًا لِمَا جَاءَ فِي ” قَامُوسِ الْأَعْلَامِ التُّرْكِي “ لِصَاحِبِهِ ” شَمْسُ الدِّينِ سَامِي بَك “ فَقَدْ قَالَ تَحْتَ

عَنْوَانِ ” قَابُوسُ : إِنَّهُ هُوَ الْأَمِيرُ شَمْسُ الْمَعَالِي أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ وَشَمَكِيرُ الْجَيْلِ “ . وَفِي الْأَصْلِ :

٢٠

« وَشَمَكْرِي » . وَفِي الْيَتِيمَةِ لِلنَّعَالِبِيِّ (ج ٣ ص ٢٨٨) : « قَابُوسُ بْنُ وَشَمَكِيرٍ ..... » . (٢) فِي الْأَصْلِ :

الْعَدِي ، بِدُونِ وَاو . وَالتَّصْوِيبُ عَنِ الطَّبْرِيِّ .

عليه وسلم: "إذا كان يوم القيامة نادى مناد من تحت العرش ليقيم كل من كان له عند الله يدٌ فلا يقوم إلا من عفا عن أخيه المسلم"، فقال: <sup>(١)</sup> الله أبي حدثك؟ فقلت: الله إن أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال أبو جعفر: صدق، حدثني أبي عن جدي عن ابن عباس بهذا؛ [فقال] <sup>(٢)</sup>: يا غلام خلّ له السبيل، وأمر له بجائزة وولاني قضاء البصرة .

وقيل: أتى المأمونُ برجل يريد أن يقتله وعلى بن موسى الرضا جالس، فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: أقول: إن الله تعالى لا يزيدك بحسن العفو إلا عزاً، فعمنا عنه . وكان المأمونُ مؤثراً للعفو كأنه غريزة له؛ وهو الذي يقول: لقد حُببَ إلى العفو حتى إنى أظن أنى لا أثاب عليه . وأحضِر إلى المأمون رجل قد أذنب، فقال له المأمون: أنت الذى فعلت كذا وكذا؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، أنا الذى أسرف على نفسه وآكل على عفوك؛ فعمنا عنه .

قال: ولما ظفر المأمون بإبراهيم بن المهدي أمر بإدخاله عليه، فلما مثل بين يديه قال: ولّى الثأرُ محمَّكم فى القصاص، والعنوا أقرب للتقوى، والقدرة تذهب الحفيظة، ومن مدّ له الاعتذارُ فى الأمل هجمت به الأناة على التلف، وقد جعل الله كلّ ذنب دون عفوك، فإن صفحت فبكرمك، وإن أخذت فبحقك؛ قال المأمون: <sup>(٣)</sup> إنى شاورت أبا إسحاق والعبّاس فى قتلك فأشارا علىّ به؛ قال: أمّا أن يكونا قد نصحاك فى عظم قدر الملك ولما جرت عليه السياسة فتدفع فعلا، ولكن أبيت أن تستجلب النصر إلا من حيث عودك الله، ثم استعبراً بكيا؛ فقال له المأمون:

(١) فى حاشية الأمير على المعنى: (ج ١ ص ١٨ طبع مصر): أن من معانى الهمزة القسم مثل «الله لأفعلن» نظراً إلى أنها الهاء المبدلة من التاء . (٢) زيادة يقتضها السياق . (٣) كذا فى عبون الأخبار ص ١٠٠ طبع دار الكتب المصرية . وفى الأصل: "أبيت أن لا تستجلب من حيث الخ" .

ما يُبيحك؟ قال: جَدَلًا إذ كان ذنبى إلى من هذه صفته، ثم قال: إنه وإن كان جُرمى بلغ سَفْكَ دُمى فحَلُمُ أمير المؤمنين وفضلُهُ يُبَلِّغَانِي عَفْوَه، ولى بعد هذا شُفْعَةُ الإقرار بالذنب وحرمة الأب بعد الأب، قال المأمون: لو لم يكن فى حق نسبك ما يُبَلِّغُ الصَّفْحَ عَن جُرمك لبَلَّغْتُ إليه حسن تتصُّلك. فكان تصويب إبراهيم لرأى أبى إسحاق والعباس ألطف فى طلب الرضا ودفع المكروه عن نفسه من تخطئتهما. ثم قال المأمون لإسحاق بن العباس: لا تحسبني أغفلت إجلالك مع ابن المهدي وتأيدك لرأيه وإيقادك لناره، فقال: والله لأجرام قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من جُرمي إليك، ولَرَحِمِي أُمس من أرحامهم، وقد قال [لهم] رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال يوسف لإخوته (لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)، وأنت يا أمير المؤمنين أحق وارث لهذه المنة ومتمثل بها، قال: هيهات! تلك أجرام جاهلية عفا عنها الإسلام، وجُرمك جُرم فى إسلامك فى دار خلافتك، قال يا أمير المؤمنين، فوالله للأسلم أحق بإقالة العثرة وغفران الذنب من الكافر، هذا كتاب الله بينى وبينك، يقول الله تعالى: (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) الآية [إلى] (وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (١)، فهى للناس يا أمير المؤمنين سُنَّة دخل فيها المسلم والكافر والشریف والمشروف، قال: صدقت، أجلس وَرَيْتُ بك زنادى، وعفا عنه.

وقال أحمد بن أبى دُواد: ما رأيت رجلا نزل به الموت فما شغله ذلك ولا أذهله عما كان يجب أن يفعله إلا تميم ابن جَمِيل، فإنه كان تغلب على شاطئ الفرات فظفر به، ووافق به الرسول باب المعتصم فى يوم الموكب فى حين جلوسه للعامة

(١) زيادة يقتضيا حسن السياق ولعلها سقطت سهوا من النسخ.

(٢) هذه الزيادة موجودة فى العقد الفريد.

فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ دَعَا بِالنَّطْعِ وَالسَّيْفِ فَأُحْضِرَا ، وَجَعَلَ تَمِيمُ بْنُ جَمِيلٍ يُصْعِدُ النَّظَرَ إِلَى ذَلِكَ وَلَا يَقُولُ شَيْئًا ، وَجَعَلَ الْمُعْتَصِمُ يُصْعِدُ النَّظَرَ فِيهِ وَيَصُوبُ بِهِ ، وَكَانَ جَسِيًّا وَسِيًّا ، فَرَأَى أَنْ يَسْتَنْطِقَهُ لِيَنْظُرَ أَيْنَ جَنَابُهُ وَلِسَانُهُ مِنْ مَنْظَرِهِ ، فَقَالَ : يَا تَمِيمُ ، إِنْ كَانَ لَكَ عَذْرُ فَاذْنِ بِهِ أَوْ حُجَّةٌ فَأَدِلْ بِهَا ، فَقَالَ : أَمَّا إِذَا قَدْ أَذْنَتْ لِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْكَلَامِ فَإِنِّي أَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ، [ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ] ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَبَرَ اللَّهُ بِكَ صَدْعَ الدِّينِ ، وَلَأَمَّ بِكَ شَعَثَ الْأُمَّةِ ، وَأَنَحَدَ بِكَ شِهَابَ الْبَاطِلِ ، وَأَوْضَحَ بِكَ سِرَاجَ الْحَقِّ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنْ الذُّنُوبُ تُنَحِّرُ الْأَلْسِنَةَ ، وَتَصَدِّعُ الْأَفْئِدَةَ ، وَلَقَدْ عَظُمَتِ الْحَرِيرَةُ وَكَبُرَ الذَّنْبُ وَسَاءَ الظَّنُّ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا عَفْوُكَ أَوْ أَنْتِقَامُكَ ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ وَأَسْرَعُهُمَا إِلَيْكَ أَوْ لَاهُمَا بِإِمَامَتِكَ وَأَشَبَّهُهُمَا بِخِلَافَتِكَ ، ثُمَّ أَنْشَدَ :

أَرَى الْمَوْتَ بَيْنَ السَّيْفِ وَالنَّطْعِ كَأَمَّا \* يُلَاحِظُنِي مِنْ حَيْثُمَا أَتَلَفْتُ  
وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ الْيَوْمَ قَاتِلِي \* وَأَيُّ أَمْرٍ مِمَّا قَضَى اللَّهُ يُفْلِتُ !  
وَمَنْ ذَا الَّذِي يُدْلِي بِعُذْرٍ وَحُجَّةٍ \* وَسَيْفِ الْمَنَايَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ مُصَلَّتُ  
يَعِزُّ عَلَى أَبْنَاءِ تَغْلِبَ مَوْقِفُ \* يُسَلُّ عَلَى السَّيْفِ فِيهِ وَأَسْكُتُ  
وَمَا جَزَعِي مِنْ أَنْ أَمُوتَ وَإِنِّي \* لِأَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْتَ شَيْءٌ مُؤَقَّتُ  
وَلَكِنْ خَلَفَنِي صَبِيئَةً قَدْ تَرَكْتُهُمْ \* وَأَكْبَادُهُمْ مِنْ حَسْرَةٍ لَتَفْتَتُ  
كَأَنِّي أَرَاهُمْ حِينَ أَنْعَى إِلَيْهِمْ \* وَقَدْ نَحَمَشُوا تِلْكَ الْوُجُوهَ وَصَوَّتُوا  
فَإِنْ عَشْتُ عَاشُوا خَافِضِينَ بِغِبْطَةٍ \* أَذُودُ الرَّدَى عَنْهُمْ وَإِنْ مِتُّ مَوْتُوا  
وَكَمْ قَائِلٍ : لَا يُبْعِدُ اللَّهُ دَارَهُ \* وَآخِرَ جَذَلَانٍ يُسَرُّ وَيَشْتَمُ

(١) هذه الزيادة موجودة في العقد الفرید .

(٢) كذا في العقد الفرید (ج ١ ص ٢٣٨ . وفي الأصل : من حيث لا ... ) .

قال : فتبسم المعتصم وقال : كاد والله يا تميم أن يسبق السيف العذل ! اذهب فقد غفرتُ لك الهفوة وتركتك للصبيّة .

وحكى : أن عبد الملك بن مروان غضب على رجل فهرب منه ، فلما ظفر به أمر بقتله ؛ فقال له الرجل : إن الله قد فعل ما أحببت من الظفر فافعل ما يحبّه من العفو ، فإن الانتقام عدل والتجاوز فضل ، والله يحبّ المحسنين ؛ فعفا عنه .

وحكى عن محمد بن حميد الطوسي أنه كان يوماً على غدائه مع جلسائه إذا بصيحة عظيمة على باب داره ، فرفع رأسه وقال لبعض غلمانه : ما هذه الضجة ؟ من كان على الباب فليدخل ؛ فخرج الغلام ثم عاد إليه وقال : إن فلانا أخذ وقد أوثق بالحديد والغلمان ينتظرون أمرك فيه ؛ فرفع يده من الطعام ؛ فقال رجل من جلسائه : الحمد لله الذي أمكنك من عدوك ، فسبيله أن تسقي الأرض من دمه ؛ وأشار كل من

جلسائه عليه بقتله على صفة اختارها ، وهو ساكت ؛ ثم قال : يا غلام ، فكّ عنه وثاقه ويدخل إلينا مكرماً ، فأدخل عليه رجل لادم فيه ؛ فلما رآه هشّ إليه ورفع مجلسه وأمر بتجديد الطعام ، وبسطه بالكلام ولقّمه حتى انتهى الطعام ، ثم أمر له بكسوة حسنة وصيلة ، وأمر برده إلى أهله مكرماً ولم يعاتبه على جرم ولا جنائية ، ثم التفت إلى جلسائه وقال لهم : إن أفضل الأصحاب من حضّ الصاحب على المكارم ، ونهاه عن ارتكاب

المآثم ؛ وحسن لصاحبه أن يجازى الإحسان بضعفه ، والإساءة بصفحه ؛ إنا إذا جازينا من أساء إلينا بمثل ما أساء فأين موقعُ الشكر على النعمة فيما أُتيح من الظفر ! إنه ينبغي لمن حضر مجالس الملوك أن يمسك إلا عن قولٍ سديد وأمرٍ رشيد ، فإن ذلك أدوم للنعمة وأجمع للألفة ؛ إن الله تعالى يقول : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) الآية .



وقيل : بعث بعض الملوك في رجلٍ وَجَدَ عليه فظفِر به ، فلما مَثَلَ بين يديه قال : أيها الأمير ، إِنَّ الغضبَ شيطانٌ فاستعذ بالله منه ، وإِنَّمَا خُلِقَ العفوُ للذنبِ والتجاوزُ للسيءِ ، فلا يَضِيقُ عَلَى ما يسع الرعيةَ من حاكمٍ وعفوك ؛ فعفا عنه وأطلق سبيله .

وقال خالد بن عبد الله لسلیمان بن عبد الملك حين وَجَدَ عليه : يا أمير المؤمنين ، إِنَّ القدرةَ تُذهِبُ الحفيظةَ ، وأنت تَجِلُّ عن العقوبة ، ونحن مُقَرَّون بالذنب ، فإن تَعَفَّ عَنِّي فأهل ذلك أنت ، وإن تعاقبني فأهل ذلك أنا ؛ فعفا عنه .

وقيل : أَتَى الحجاجَ بأسرى من الخوارج ، فأمر بضرب أعناقهم فقتلوا ، حتى قَدَّمَ شابٌ منهم فقال : والله يا حجاج إن كنا أسأنا في الذنب فما أحسنت في العفو ؛ فقال الحجاج : أَفَأَ لِهَذِهِ الحيفَ ! أما كان فيهم من يقول مثل هذا ! وأمسك عن القتل .

وَأَتَى الحجاجَ بأسرى فأمر بقتلهم ، فقال له رجل منهم : لاجزأك الله يا حجاج عن السنة خيرا ، فإن الله تعالى يقول : ( فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ) ، فهذا قول الله تعالى في كتابه ، وقال شاعركم فيما وصف به قومه من مكارم الأخلاق :

وما نقتلُ الأسرى ولكن نفكُّهم \* إذا أثقلَ الأعناقَ حملُ القلائدِ

فقال الحجاج : ويحكم ! أَعَجَزْتُمْ أَنْ تخبروني ما أخبرني به هذا المنافق ! وأمسك

عمن بقي .

### ذكر ما قيل في العقوبة والانتقام

ومن الناس من يرجح عقوبة المذنب على ذنبه، ومقابلة المسيء بما يستحقه من نكاله وضربه؛ ورأى أن العفو عن المجرم موجب لتكراره، والإحسان إلى المسيء مقتضى لإصراره؛ وقال : إن طباع الأثوم التي حملته على ذلك لا ترتدع بالإحسان، ومراة الذنب التي استحلها لا تغيرها حلاوة الغفران . وأخذ في ذلك بالكتاب والحديث، وقابل على الذنب القديم بالعذاب الحديث؛ قال الله تعالى : (فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ) . وقال تعالى : (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) . وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أبي عزة، لما كان يتعرض له من أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلب عتبة بن أبي معيط يوم بدر إلى شجرة؛ فقال : يا رسول الله، أنا من بين قريش ! قال : "نعم"؛ قال : فمن للصبية؟ قال : "النار" . وقيل : إنه أول مصلوب صلب في الإسلام . وكان النضر بن الحارث بن كلدة شديد العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ أسيرا يوم بدر، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله، فقتل صبورا بيد علي بن أبي طالب . وقال علي رضي الله عنه : الخير بالخير والبادئ أفضل، والشر بالشر والبادئ أظلم . وقال : «رَدُّ الْحَجَرِ مِنْ حَيْثُ جَاءَكَ» فالشر لا يدفع إلا بالشر؛ وأنشد :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم . إني \* إلى الجهل في بعض الأحيان أحوج  
ولي فرس للخير بالخير ملجم \* ولي فرس للشر بالشر مسرج  
فمن رام تقويي فإني مقوم \* ومن رام تعويجي فإني معوج

وقال الجاحظ : من قابل الإساءة بالإحسان فقد خالف الله في تدييره، وظن أن رحمة الله دون رحمته، فإن الله تعالى يقول : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ) وقال :

(١) ورد هذا المثل في مجمع الأمثال للبدائي ومعناه : لا تقبل الضيم وأرم من رماك .

(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)، وقال تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ). وقال أكرم بن صيفي: من تعمد الذنب فلا ترحمه دون العقوبة، فإن الأدب رفق، والرفق يؤمن. قال أبو الطيب المتنبي:

مِنْ الْحِلْمِ أَنْ تَسْتَعْمَلَ الْجَهْلَ دُونَهُ \* إِذَا اتَّسَعَتْ فِي الْحِلْمِ طُرُقُ الْمَظَالِمِ

وقالوا: تواضع للحسن إليك وإن كان عبدا حبشيا، وانتصف ممن أساء إليك وإن كان حرا قرشيا.

وقال الشعبي: يعجبني الرجل إذا سيم هوانا دَعَتْهُ الْأَنْفَةُ<sup>(١)</sup> إِلَى الْمَكْفَاةِ، وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا. وَرُفِعَ كَلَامُهُ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ فَقَالَ: لَهِ دَرَّةٌ! أَيْ رَجُلٌ بَيْنَ جَنْبَيْهِ! وَتَمَثَّلَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَا خَيْرَ فِي عَرَضِ أَمْرٍ لَا يَصُونُهُ \* وَلَا خَيْرَ فِي حِلْمِ أَمْرٍ ذَلَّ جَانِبُهُ

وقال رجل لابن سيرين: إني وقعتُ فيك فاجعلني في حلٍّ؛ قال: مَا أُحِبُّ أَنْ أُحِلَّ لَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ. وقالوا: مَنْ تَرَكَ الْعُقُوبَةَ أَغْرَى بِالذَّنْبِ، وَلَوْلَا السِّيفُ كَثُرَ الْحَيْفُ. قال الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ أَوْلَاكَ الْمَوَاتَ فَأُولِهِ \* هَوَانًا وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبًا أَوَاصِرُهُ  
وَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَنْ تُهَيِّنَهُ \* فَدَعَهُ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ قَادِرُهُ  
وَقَارِبُ إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ لَكَ حِيلَةٌ<sup>(٢)</sup> \* وَصَمَّ إِذَا أَيْقَنْتَ أَنَّكَ عَاقِرُهُ

وقيل: أَسْتَوْمِرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي رَجُلَيْنِ كَانَا فِي السِّجْنِ، أَحَدُهُمَا ضَعِيفٌ وَالْآخَرُ عَظِيمٌ، فَوَقَّعَ: الضَّعِيفُ يَقْوَى وَالْعَظِيمُ يَبْرَأُ، فَإِنْ يَكُنْ

(١) في الأصل: "إذا سيم هوانا ودعته إلى الأنفة..." ولعله تحريف من النسخ.

(٢) في الأصل: "وقارب إذا لم تكن له حيلة" وهو تحريف.

في الحبس ممن يؤمن شره غيرهما فليُخرج عنه ودعهما في موضعهما، فإنه من أطلق مثلهما على الناس فهو شر منهما وشريكهما في فعلهما .

وكتب رجل إلى المأمون — وكان قد طال حبسه — : أغفلت يا أمير المؤمنين أمري، وتناسيت ذكرى، ولم تتأمل حجتى وعذرى، وقد ملّ من صبرى الصبر، ومسنى فى حبسك الضّر. فأجابه المأمون: ركو بك مطيّة الجهل، صيرك أهلاً للقتل، وبغيك على وعلى نفسك نقلك من سعة الدنيا إلى قبر من قبور الأحياء، ومن جهل الشكر على المنن قل صبره على المحن، فأصبر على عواقب هفواتك وموبقات زلاتك، على قدر صبرك على كثير جناياتك؛ فإن حصل فى نفسك كَفٌّ عن معصيتي، وعزم على طاعتي، وندم على مخالفتي، فإن تعدّم مع ذلك جميلاً من بيتي والسلام .

وقيل لأعرابي: أيسرك أن تدخل الجنة ولا تُسيئَ إلى من أساء إليك؟ قال: بل يسرنى أن أدرك النار وأدخل النار. قال البُحرى:

تَذُمُّ النِّمَاءُ الرُّؤْدُ شِمَةَ بَعْلِهَا \* إِذَا بَاتَ دُونَ الثَّارِ وَهُوَ صَجِيعُهَا

ويقال: إنما هو مالك وسيفك، فأزرع بمالك من شكرك، وأحصد بسيفك من كفرك. قال الشاعر:

قُطَّ الْعِدَا قَطَّ الْبِرَاعَةِ وَأَتَهَزُّ \* بَطْبًا السُّيُوفِ سَوَائِمَ الْأَضْغَانِ

إن البيادق إن توسّع خطؤها \* أخذت إليك مأخذ الفرزان

وقالوا: العفو يُفسد من اللئيم، بقدر ما يُصلح من الكريم. وقال معاوية ابن يزيد بن معاوية لأبيه: هل ذممت عاقبة حلم قط؟ قال: ما حلمت عن لئيم وإن كان ولياً إلا أعقبني نداماً على ما فعلت. قال بعض الشعراء:

مَتَى تَضَعِ الْكَرَامَةَ مِنْ لَيْئِمٍ \* فَإِنَّكَ قَدْ أَسَأْتَ إِلَى الْكَرَامَةِ

(١) كذا فى الأصل ولعله: « برى » .

وقالوا : جَنَّبَ كرامتك اللثامَ ، فإنك إن أحسنت إليهم لم يشكروا ، وإن أساءوا لم يشعروا .

(١) ومن رسالة لأبي إسحاق الصابي في حق من نزع يده من الطاعة :

وكان الذي أثمره الجهاد ، ودلّ عليه الارتداد ، اليأس من صلاح هذه الطوائف الناشئة على اعتياد المعاصي والاستئناس بالدواهي ، والثقة بأن أودعها لا يتقوم ، وزيفها لا يتسدد ، وخلائقها لا تتصرف عما ضربت العادة عليه بسياجها ، واستمرت به على أعوجاجها ، إذ كانت العادة طبيعةً ثانية ، وسجية لازمة ؛ كذلك زعمت الحكماء ، وبرهنت عليه العلماء . قال بعض الشعراء :

ماكلّ يوم ينال المرء ما طلبا \* ولا يسوِّغُه المقْدَار ما وهبا  
وأنصفُ الناس في كلِّ المواطن من \* سقى الأعدى بالكأس التي شربا  
وليس يظلمهم من بات يضرهم \* [بحد] سيف به من قبلهم ضربا  
فالعنوا إلا عن الأعداء مكرمة \* من قال غير الذي قد قاتله كذبا  
قتلت عمرا وتسبق يزيده لقد \* رأيت رأيا يحتر الويل والحربا  
لا تقطعن ذنب الأفعى وتركها \* إن كنت شهما فأتبع رأسها الذنبا  
هم جردوا السيف فاجعلهم به جزرا \* هم أوقدوا النار فاجعلهم لها حطبا



(١) في الأصل : « من نزع يده من الطاعة منها » وظاهر أن كلمة « منها » مقحمة لغير حاجة .

(٢) كذا في تاريخ أبي الفدا طبع دار الطباعة العامة الشاهانية بالقسطنطينية وفي الأصل “ما طلبا” وقائل هذه القصيدة أبو أذينة يحترض ابن عمه الأسود بن المنذر على قتل جماعة من ملوك الشام كان قد أسرهم وأراد أن يعنوا عنهم .

(٣) زيادة عن تاريخ أبي الفدا . (٤) الجزر بالتحريك : ما يذبح من الشاء واحداً جزرة بالتحريك أيضا . وفي أبي الفدا : “ فاجعلهم له جزرا ” .

ومنها :

لا عَفْوَ عَنْ مِثْلِهِمْ فِي مِثْلِ مَا طَلَبُوا \* لَكِنَّ ذَلِكَ كَانَ الْهَلْكَ وَالْعَطَبَا  
 عَلَامَ تَقْبَلُ مِنْهُمْ فِدْيَةً وَهُمْ \* لَا فِضَّةَ قَبِلُوا مِنَّا وَلَا ذَهَبَا

## الباب السابع

### من الفن الثاني

في المشورة وإعمال الرأي والاستبداد ومن يعتمد على رأيه وذكر من كره أن يستشير

### ذكر ما قيل في المشورة وإعمال الرأي

قد أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة من هو دونه من أصحابه  
 فقال تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) ، ذهب المفسرون إلى  
 أن الله تعالى لم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه لحاجة منه إلى رأيهم  
 ولكن ليُعَلِّمَ ما في المشاورة من البركة . وقيل : أمره بذلك تألفاً لهم وتطبيبا لنفوسهم .  
 وقيل : ليستنَّ بذلك المسلمون .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” ما ندم من استشار ولا  
 خاب من استخار ” .

وقيل : الخطأ مع الاستشارة أحمد من الإصابة مع الاستبداد . وقيل : من  
 استشار فيما نزل به صديقه واستخار ربه واجتهد رأيه ، فقد قضى ما عليه ، وأمن من  
 رجوع الملامة إليه ، ويفعل الله في أمره ما يشاء . وقيل : ما هلك أمرؤ عن مشورة .  
 وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : نِعِمُّ الْمُؤَاوِرَةُ الْمَشَاوِرَةُ ، وبئس الاستعداد  
 الاستبداد . وقيل : الأحق من قطعه العُجْبُ عن الاستشارة ، والاستبداد عن

الاستشارة . وقيل : لما همت ثقيف بالارتداد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ،  
استشاروا عثمان بن [أبي] العاصي وكان مطاعاً فيهم ؛ فقال : لا تكونوا آخر العرب  
إسلاماً وأولهم ارتداداً ، فنفعهم الله تعالى برأيه .

وقال العُتبيّ لرجل من عبّس : ما أكثر صوابكم ! فقال : نحن ألف رجل وفيها  
حازم واحد ، فنحن نشاورة فكأنّا ألف حازم . وسئل بعض الحكماء : أيُّ الأمور  
أشدُّ تأييداً للعقل ، وأيها أشدُّ إضراراً به ؟ فقال : أشدّها تأييداً له ثلاثة أشياء :  
مشاورة العلماء ، وتجربة الأمور ، وحسن التثبت . وأشدّها إضراراً به ثلاثة أشياء :  
الاستبداد ، والتهاون ، والعجلة .

وقال بعض الحكماء : إذا استبدّ الرجل برأيه عميت عليه المرآة .  
وقال الفضل بن سهل : الرأي يسدّ ثلّم السيف ، والسيف لا يسدّ ثلّم الرأي .  
وقالوا : من استغنى برأيه فقد خاطر بنفسه . وقال بعض البلغاء : إذا أشكلت  
عليك [الأمور] ، وتغير لك الجمهور ، فارجع إلى رأي العقلاء ، وآزرع إلى استشارة  
العلماء ؛ ولا تأنف من الاسترشاد ، ولا تستنكف من الاستمداد ؛ فلأن تسأل وتسلم  
خير من أن تستبدّ وتندم .

وقال حكيم لابنه : يا بُنَيَّ ، إن رأيك إذا احتجت إليه وجدته نائماً ووجدت  
هواك يقظان ، فإياك أن تستبدّ برأيك ، فإنه حينئذ هواك . ويقال : تعوّد من  
سكّرات الاستبداد بصحوات الاستشارة ، ومن عثرات البغي باستقالة الاستشارة .

(١) الزيادة عن الكامل لابن الأثير ، والطبري ، ومعجم ياقوت .

(٢) كذا في العمد المفريد (ج ١ ص ٢٥) وأدب الدنيا والدين (ص ٤٠٣) وفي الأصل "صوابك" .

(٣) زيادة عن «أدب الدنيا والدين» ص ٣٠٦ .

(٤) في الأصل «ولا تستنكف من الاستبداد... الخ» والتصويب عن أدب الدنيا والدين ص ٣٠٦ .

وقال ابن المقفع : لا يُقْذَفَنَّ في رُوعِكَ أَنْكَ إذا آسْتَشَرْتَ الرجالَ ظَهَرَ للناس  
منكَ الحاجةُ [إلى رأى غيرك] فتنقطعَ بذلك عن المشورة ، فإنك لا تريد الفخر ولكن  
الانتفاع .

قال بشار :

إذا بَلَغَ الرَّأْيُ المشورةَ فَاسْتَعِزْ \* برَأْيِ نَصِيحٍ أو نصيحةٍ حازمٍ  
ولا تحسبِ الشُّورى عليك غَضاضَةً \* فإن الخوافي رافداتُ القَوادمِ

قال الأضْمَعِيُّ : قلت لبشار : إن الناسَ يَعْجَبُونَ من أبياتك في المشورة ، فقال :  
يا أبا سعيد ، إن المُشاوِرَ بين صوابٍ يفوزُ بثمرته ، وخطإٍ يُشَارِكُ في مكروهه ، فقلت :  
أنت والله في قولك أشعر منك في شعرك . وهذان البيتان من قصيدة كان بشار بن برد  
قد كتب بها إلى إبراهيم بن عبد الله بن الحسن يمدحه بها ويَحْرِضُهُ على أبي جعفر  
المنصور ، فمات إبراهيم قبل وصول القصيدة إليه ، نخاف بشار من آشتهاها فقلها  
وجعل التحريض على أبي مُسلم الخراساني فقال :  
أبا مسلمٍ ما طيبُ عَيْشٍ بدائمٍ \* ولا سالمٌ عما قليلٍ بسالمٍ

وإنما كان قال :

\* أبا جعفرٍ ما طيبُ عَيْشٍ بدائمٍ \*

قال فيها بعد هذين البيتين المُقَدِّمِينَ :

وخلَّ الهَوَيْنِي للضعيفِ ولا تكنْ \* تَوُومًا فَإِنَّ الحزمَ ليس بنائمٍ

(١) كذا في عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٣١ طبع دار الكتب المصرية) وفي الأصل : " لا تنفذ  
في روعاتك ... " . (٢) زيادة عن عيون الأخبار . (٣) الخوافي : ريشات في جناح الطائر  
إذا ضم جناحيه خفيت . والقوادم : ريشات في مقدم جناح الطائر . يريد : أن الضعيف قد يمد القوى  
بالمعونة . (٤) في الأغاني : " فقلب الكنية " . (٥) في الأصل : « وجعل التحريض فيها  
على أبي موسى ... » والتصويب عن الأغاني ج ٣ ص ٥٦ طبع بولاق .



وما خيرُ كَفِّ امسك الغُلُّ أختها \* وما خيرُ سيفٍ لم يُؤَيِّدَ بقسائم  
 وحاربٍ إذا لم تُعْطَ إِلَّا ظِلَامَةٌ \* شَبَابُ الحربِ خيرٌ من قبولِ المَظَالِمِ  
 وأدنٍ على القُرْبَى المقربِ نفسه \* ولا تُشهِدِ الشُّورىَ أمراً غيرَ كاتمٍ<sup>(١)</sup>  
 فإنك لا تستطردُّ الهمَّ بالمُنَى \* ولا تبُلِّغِ العَلِيَا بغيرِ المكارمِ  
 إذا كنتَ فرداً هَرَكَ القومُ مُقْبِلًا \* وإن كنتَ أدنى لَمْ تَفُزْ بالعزائمِ<sup>(٢)</sup>  
 وما قرعَ الأقوامَ مثلُ مُشِيعٍ<sup>(٣)</sup> \* أريبٍ ولا جَلَى العَمَى مثلُ عالمٍ<sup>(٤)</sup>

وقال الهيثم : ما رأيتَ أبَنَ شُبْرَمَةَ قَطَّ إِلَّا وهو متهيئٌ كأنه يريد الركوب ، فذكر  
 ذلك له وأنا حاضر ، فقال : إن الرجل لا يَسْتَجْمِعُ له رأيُه حتى يجمعَ عليه ثيابه ، ثم  
 قال : أتى رجلٌ من الحَيِّ فقال لِدُهْقَان : يا هذا ، إنه ربما آتَنَشَرَ على أمرى  
 فى الرأى فهل عندك مشورة ؟ فقال : تهيأ وألبس ثيابك ثم آهَمْ بما تريد ، فهو أجمعُ  
 لرأيك ، فليس من أحدٍ يفعل ذلك إِلَّا أَجْتَمَعَ له رأيُه .

وقال أفلاطون : إذا آستشارك عدوك فخرّد له النصيحة ، لأنه بالاستشارة  
 قد نخرج من عداوتك إلى موالاةك . وقيل : إذا أردت أن تعرف الرجل فشاوره ،  
 فإنك تقف من مشورته على جورده وعدله ، وحبّه وبُغْضه ، وخيره وشرّه .

وقيل : لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قريش فى غزاة بدر نزل  
 صلى الله عليه وسلم أدنى ماء من مياه بدر ، فقال له الحَبَّاب بن المُنْذِر : يا رسول الله ،

(١) فى عيون الأخبار ( المجلد الأول ص ٣٢ ) : " وأدن من القربى ... " . (٢) يقال :

فلان حرّه الناس إذا كرهوا ناحيته . والعزائم : الحاجات التى يعتزم المرء فعلها . يريد أنك إذا انفردت  
 برأى نفسك ولم تستعن بآراء ذوى التجارب بأعدك الناس وأصغروا من شأنك ، وإن كنت أدنى القوم شأنًا

لم تفز بحاجاتك التى اعتزمت عليها . (٣) كذا فى الأغاني ( ج ٣ ص ٥٦ ) وفى الأصل :

"وما قارب ... " . (٤) المشيع : الشجاع كأنه شيع بغيره أو بقوة قلبه .

أرأيت هذا المنزل [أمنزل<sup>(١)</sup>] أنزلكه الله عز وجل ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ، أم هو الرأى والحرب والمكيدة؟ قال : ”بل هو الرأى والحرب والمكيدة“ ، فقال : يارسول الله ، فإن هذا ليس [لك<sup>(١)</sup>] بمنزل فارحل بالناس حتى تأتي أدنى ماء من مياه القوم فنزله<sup>(٢)</sup> ، ثم نعور<sup>(٣)</sup> ما سواه من القلب ، ثم نبني عليه حوضا فتملأه ماء ، ثم نقاتل [القوم<sup>(١)</sup>] فنشرب ولا يشربوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”لقد أشرت بالرأى“ ، وفعل ما أشار به الحباب .

وقال بزرجمهر : أفرد ما يكون من الدواب لا غنى به عن السوط ، وأعقل ما يكون من النساء لا غنى بها عن الزوج ، وأدهى ما يكون من الرجال لا غنى به عن المشورة .

وقيل : كانت اليونان والفرس لا يجمعون وزراءهم على الأمر يستشيرون فيه ، وإنما يستشيرون الواحد منهم من غير أن يعلم الآخر به ، لمعان شتى : منها لثلا يقع بين المشاورين منافسة تذهب أصالة الرأى وصحة النظر ، لأن من طباع المشتركين في الأمر التنافس والتغالب والطعن من بعضهم على بعض ، وربما أشار أحدهم بالرأى الصواب وسبق إليه ففسده الآخرون فتعقبوه بالإعراض والتأويل والتهجين وكدروه وأفسدوه . ومنها أن في اجتماعهم على المشورة تعريض السر للإضاعة والشناعة والإذاعة ، ولذلك قالت الفرس : إنما يراود الاجتماع والكثرة والتناصر في الأمور التي يحتاج فيها إلى القوة ، فأما الآراء والأمور الغامضة فإن الاجتماع يفسدها ويولد فيها التضامن والتنافس .

(١) الزيادة عن الطبري جزء خامس ص ١٣٠٩ من القسم الأول طبع ليدن .

(٢) في الطبري وسيرة ابن هشام : ”فأنهض“ .

(٣) نعور : نظمه وزدده بالتراب حتى ينضب الماء .

ذكر ما قيل فيمن يعتمد على مشورته

وبديته، ويعتد بفكرته ورويته

قال بعض الحكماء : عليك بمشورة من حلب أشطر دهره ، ومترت عليه  
ضروب خيره وشره ؛ وبلغ من العمر أشده ، وأورث التجربة زنده . وقيل : استشار  
زيد رجلا ، فقال الرجل : حق المستشار أن يكون ذا عقل وافر ، واختبار متظاهر ،  
ولا أراني كذلك . قال إبراهيم بن العباس :

يُمَضَى الْأُمُورَ عَلَى بَدِيَّتِهِ \* وَثَرِيهِ فِكْرُهُ عَوَاقِبَهَا  
فِيظَلُّ يَصْدُرُهَا وَيُورِدُهَا \* فَيَعْمُ حَاضِرُهَا وَغَائِبَهَا  
وَإِذَا الْحُرُوبُ عَلَتْ بَعَثَ لَهَا \* رَأْيًا تَفْلُ بِهِ كِتَابَهَا  
رَأْيًا إِذَا نَبَتِ السُّيُوفُ مَضَى \* قَدَمًا بِهَا فَسَقَ مَضَارِبَهَا

(٢٨)

وقال آخر :

الْمَلْعَى يَرَى بِأَوَّلِ رَأْيٍ \* آخِرَ الْأَمْرِ مِنْ وَرَاءِ الْمَغِيبِ  
لَا يَرُوءَى وَلَا يَقْلَبُ كَفًّا \* وَأَكْفُ الرِّجَالِ فِي تَقْلِيْبِ

(٢)

وقال آخر .

الْأَلْمَعَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ \* كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

١٥

وكانت العرب تحمّد آراء الشيوخ لتقدّمها في السن ، ولأنها لا تُدبّع حسناتها  
بالأذى والمن ، ولما مرّ عليها من التجارب التي عرفت بها عواقب الأمور ، حتى

(٣)

(١) في ديوان ابن الرومي : بأول ظن .

(٢) القائل هو أوس بن حجر ، وهذا البيت من قصيدة له في الرثاء ذكردا القالي في أماليه (ج ٣ ص ٣٥)

٢٠ . مطلعها : أَيْبُهَا النَّفْسُ أَجْلَى جَزَعًا \* إِنْ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

(٣) في الأصل : "إلا بالأذى ..." والسياق يقتضي حذف "إلا" .

كأنها تنظرها عياناً، وطراً عليها من الحوادث التي أوضحت لها طريق الصواب  
وبيّنته تبياناً، ولما مُنِحَتْه من أصالة رأيها، واستفادته بجميل سعيها . ولذلك قال عليّ  
ابن أبي طالب رضي الله عنه : رأى الشيخ خير من مشهد الغلام <sup>(١)</sup> .  
ومن أمثالهم « زاحمٌ بعودٍ أو دَعٍ » <sup>(٢)</sup> . قال بعض الشعراء :

لئن فقدوا الشبابَ فربّ عقلٍ \* أفادود على مرّ الليالي  
خبّت نارُ الذكاء فأنجّوها \* بآراءٍ أحدّ من النّصال

وقد عدل قوم عن ذلك، وسلكوا في خلافه أوضح الطرق وأنهج المسالك، وقالوا :  
بل رأى الشباب هو الرأي الصائب ، وفهمهم الفهم الثاقب ، ونجم سعدهم الطالع ،  
وسحاب جدّهم الهامع ، وإن لهم من الفطنة أوفر نصيب ، وإن سهم رأيهم الرّأش <sup>(٣)</sup>  
المصيب ، وإن عقولهم سليمة من العوارض ، وأذهانهم آخذة بحظ وافر من الغوامض .  
ولذلك قالت الحكماء : عليكم بآراء الأحداث ومشورة الشبان ، فإن لهم أذهانا تفلّ <sup>(٤)</sup>  
القواصل ، وتُحطّم الذوابل .

وقالوا : آراء الشباب خِصرة نِصرة لم يهتصر غصنها هَرَم ، ولا أذوى زهرتها  
قَدَم ، ولا خبّا من ذكائها بطول المدة ضَرَم . قال شاعر :

عليكم بآراء الشباب فإنّها \* نتائج ما لم يبْلِه قَدَمُ العهد  
فُروعُ ذكاء تستمد من النّهى \* بأنور في اللاّواء من قمر السعد <sup>(٥)</sup>

(١) كذا في عيون الأخبار، وفي الأصل : "من جلد الغلام" . (٢) كذا في مجمع الأمثال  
للبيداني، وفي الأصل : "أو فدع" بزيادة الفاء . والعود : المسن من الإبل ، أي لاتسعن إلا بأهل السن  
والنّجربة في الأمور . (٣) الرّأش : السهم ذو الرّيش . (٤) قواصل جمع قاصل ، والقاصل :  
السيف القطاع . (٥) يهتصر الغصن : يعطفه ويكسره من غير انفصال . (٦) اللاّواء : الشدة .

وقال آخر :

رَأَيْتُ الْعَقْلَ لَمْ يَكُنْ أَتَّهَابًا \* وَلَمْ يُقَسَّمْ عَلَى عَدَدِ السِّنِينَ  
وَلَوْ أَنَّ السِّنِينَ تَقَسَّمَتْهُ \* حَوَى الْآبَاءُ أَنْصِبَةَ الْبَنِينَ

وقال آخر :

أَدْرَكْتَ مَا فَاتَ الْكُفُولَ مِنَ الْحِجَا \* فِي عُفُوفَانِ شَبَابِكَ الْمُسْتَقْبَلِ  
فَإِذَا أَمَرْتَ فَلَا يُقَالُ لَكَ : أَتَنَدُّ \* وَإِذَا قُضِيَْتَ فَلَا يُقَالُ لَكَ : أَعْدِلِ

ذَكَرَ مَا قِيلَ فِيمَنْ نَهَى عَنْ مَشَاوَرَتِهِ وَمَعَاضِدَتِهِ

وَأَمَرَ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ مَشَايِعَتِهِ وَمَتَابَعَتِهِ

وَقَدْ كَرِهَتْ الْعَرَبُ وَالْحِكَمَاءُ مَشَاوَرَةَ مَنْ أَعْتَرَتْهُ الشَّوَاغِلُ ، وَأَلَمَّتْ بِهِ النَّوَازِلُ ؛

مَعَ وَفُورِ عَقْلِهِ وَحَزْمِهِ ، وَاتِّمَسَّكَ بِنُصْحِهِ وَفَهَمِهِ .

قَالَ قُتَيْبُ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيُّ لِأَبْنِهِ : لَا تُشَاوِرْ مَشْغُولًا وَإِنْ كَانَ حَازِمًا ،

وَلَا جَائِعًا وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا ، وَلَا مَذْعُورًا وَإِنْ كَانَ نَاصِحًا ، وَلَا مَهْمُومًا وَإِنْ كَانَ

عَاقِلًا ، فَالْهَمُّ يَعْقِلُ الْعَقْلَ فَلَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ رَأْيٌ وَلَا تَصْدُقُ بِهِ رَوِيَّةٌ .

وَقَالَ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ : لَا تُشَاوِرِ الْجَائِعَ حَتَّى يَشْبَعَ ، وَلَا الْعَطْشَانَ حَتَّى

يَرَوَى ، وَلَا الْأَسِيرَ حَتَّى يُطَانِقَ ، وَلَا الْمُقْلَّ حَتَّى يَجِدَ ، وَلَا الرَّاعِبَ حَتَّى يَنْجِحَ .

وَقَالُوا : لَا تُشَاوِرِ الْمَعْزُولَ ، فَإِنَّ رَأْيَهُ مَفْلُولٌ .

وَقِيلَ : لَا تُدْخِلْ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا فَيُقَصِّرَ بِفَعْلِكَ ، وَلَا جَبَانًا فَيُخَوِّفَكَ ، وَلَا حَرِيصًا

فَيَعِدَكَ مَا لَا يُرْجَى ؛ فَإِنَّ الْبَخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ

بِاللَّهِ . قَالَ الشَّاعِرُ

وَأَنْفَعُ مَنْ شَاوَرْتَ مَنْ كَانَ نَاصِحًا \* شَفِيقًا فَأَبْصَرَ بَعْدَهَا مَنْ تُشَاوِرُ

وَلَيْسَ بِشَافِيكَ الشَّفِيقُ وَرَأْيُهُ \* غَرِيبٌ وَلَا ذُو الرَّأْيِ وَالصَّدْرُ وَاعْرُ

## ذكر ما قيل في الأناة والروية

كانت العرب تَحْمَدُ الأناةَ في الرأي وإِجالَةَ الفِكرَةِ فيه وعدمَ التَّسَرُّعِ .  
 وكان عبد الله بن وهب الرَّاسِبِيُّ <sup>(١)</sup> يقول : إِيَّايَ والرَّأْيَ الفَظِيرَ <sup>(٢)</sup> ! وكان يستعِذُ  
 [بالله] <sup>(٣)</sup> من الرأى الدَّبرِيِّ ؛ وهو الذى يَسْنَحُ بعدَ الفَوْتِ .

وأخصى إبراهيم بن هُبَيْرَةَ ولده فقال : لا تكن أقولَ مُشِيرٍ ، وإِيَّاكَ والرأى الفَظِيرَ ؛  
 ولا تُشِيرَنَّ على مُسْتَبِدٍّ ، فإنَّ التماسَ مُوافَقَتِهِ لُؤْمٌ والاسْتِمَاعَ منه خِيَانَةٌ .

وكان عامرُ بن الظَّرِبِ حكيمَ العرب يقول : دَعُوا الرأى يَغِبْ حتَّى يَخْتَمِرَ ،  
 وإِيَّاكُمْ والرأى الفَظِيرَ ! يريد الأناةَ في الرأى والتَّثَبُّتَ فيه . قال شاعر :  
 تَأَنَّ وَشَاوِرْ فَإِنَّ الْأُمُورَ \* رَمَنُهَا مَضَى وَمُسْتَغْمَضُ  
 فَرَأْيَانٍ أَفْضَلُ مِنْ وَاحِدٍ \* وَرَأَى الثَّلَاثَةَ لَا يَنْقُضُ

وقال آخر :

الرأى كاللَّيْلِ مُسَوِّدٌ جَوَانِبُهُ \* وَاللَّيْلُ لَا يَنْجَلِي إِلَّا بِإِصْبَاحِ  
 فَاضْمُمْ مِصَابِيحَ آرَاءِ الرِّجَالِ إِلَى \* مِصْبَاحِ رَأْيِكَ تَزِدُّ ضَوْءَ مِصْبَاحِ

وقال المتنبي :

الرأى قَبْلَ شَجَاعَةِ الشُّجْعَانِ \* هُوَ أَقْوَلُّ وَهُوَ الْمَحَلُّ الثَّانِي  
 فَإِذَا هُمَا أَجْتَمَعَا لِنَفْسٍ حُرَّةٍ \* بَلَغَتْ مِنَ الْعُلَيَاءِ كُلِّ مَكَانِ

وقال طاهر بن الحسين :

إِعْمَلْ صَوَابًا تَتَلَّ بِالْحَزْمِ مَأْثَرَةً \* فَلَنْ يُذَمَّ لِأَهْلِ الْحَزْمِ تَدِيرُ

(١) فى الأصل "الرياشى" والتصويب عن الطبرى (ص ٢٤٧٨ من القسم الأول) ، والكامل للبرد

(ص ٥٤٣) ؛ والعقد الفريد (ج ١ ص ٢٥) . (٢) الرأى الفظير : الذى أبجل به قبل أن يختمر .

(٣) زيادة عن العقد الفريد (ج ١ ص ٢٥) . (٤) كذا فى ديوان المتنبي وفى الأصل "لنفس مرة" .

فَإِنْ هَلَكْتَ بِرَأْيٍ أَوْ ظَفِرْتَ بِهِ \* فَأَنْتَ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ مَعْدُورٌ  
وَإِنْ ظَفِرْتَ عَلَى جَهْلٍ وَفُزْتَ بِهِ \* قَالُوا : جَهْلُوكَ أَعَانَتْهُ الْمَقَادِيرُ

ومن أحسن ما قيل فيمن أشير عليه فلم يقبل، قول السبيعي لأهل الإمامة بعد  
إيقاع خالد بن الوليد بهم : يَا بَنِي حَنِيفَةَ بَعْدًا كَمَا بَعَدْتُ عَادُوثًا وَثُمُودًا ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَنْبَأْتُكُمْ  
بِالْأَمْرِ قَبْلَ وَقُوعِهِ ، كَأَنِّي أَسْمَعُ جَرَسَهُ وَأُبْصِرُ غَبَّهُ ، وَلَكِنِّكُمْ أَبَيْتُمْ النَّصِيحَةَ فَأَجْتَنَيْتُمْ  
النَّدَامَةَ ، وَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُكُمْ تَتَّهِمُونَ النَّصِيحَ ، وَتُسَفِّهُونَ الْحَلِيمَ ، أَتَشْعُرُونَ مِنْكُمْ الْيَأْسَ  
وِخْفَتُ عَلَيْكُمْ الْبَلَاءَ . وَاللَّهُ مَا مَنَعَكُمْ <sup>(١)</sup> [اللَّهُ] التَّوْبَةَ وَلَا أَخَذَكُمْ <sup>(١)</sup> [عَلَى] غِرَّةً ، وَلَقَدْ  
أَمَهَلَكُمْ حَتَّى مَلَّ الْوَاعِظُ وَهَرَأَ <sup>(٢)</sup> الْمَوْعُوظُ ، وَكُنْتُمْ كَأَنَّمَا يُعْنَى بِمَا أَنْتُمْ فِيهِ غَيْرُكُمْ ، فَأَصْبَحْتُمْ  
وَفِي أَيْدِيكُمْ مِنْ تَكْذِيبِ التَّصْدِيقِ وَمِنْ نَصْحِي النَّدَامَةُ ، وَأَصْبَحَ فِي يَدِي مِنْ هَلَاكِكُمْ  
الْبُكَاءُ وَمِنْ ذُلِّكُمْ الْجَزَعُ ، وَأَصْبَحَ مَا كَانَ غَيْرَ مُرْدُودٍ ، وَمَا بَقِيَ غَيْرَ مَأْمُونٍ .

### ذكر ما قيل في الاستبداد وترك الاستشارة وكراهة الإشارة

ومن الناس من أثر الاستبداد برأيه وكرهه أن يستشير . قال عبد الملك بن صالح :  
مَا أَتَشَرْتُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا تَكَبَّرَ عَلَيَّ وَتَصَاغَرْتُ لَهُ ، وَدَخَلَتْهُ الْعِزَّةُ وَدَخَلْتَنِي الدَّلَّةُ .  
فعليك بالاستبداد ، فإن صاحبه جليل في العيون مهيب في الصدور . وأعلم أنك متى  
أستشرت تضعضع شأنك ، ورجفت بك أركانك . وما عز سلطان لم يغنه عقله عن  
عقول وزرائه ، وآراء نصحائه . فإياك والمشورة وإن ضاقت عليك المذاهب ،  
وَأَسْتَبْهَمَتْ لَدَيْكَ الْمَسَالِكُ ، وَأَنْشَدَ :

فَمَا كُلُّ ذِي نَصْحٍ بِمُؤْتِيكَ نَصْحَهُ \* وَلَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصْحَهُ بَلْبِيبٍ

(١) زيادة عن عيون الأخبار والعقد الفريد . (٢) هراً في منطقه كنع : أكثر في خطأ ،

أوقال الخنا والقيح . وفي الأصل والعقد الفريد : ” وهري الموعوظ “ .

وقال المهلب بن أبي صفرة : لو لم يكن في الاستبداد بالرأى إلا صون السرّ وتوفير العقل لوجب التمسك به .

وقال بزرجهمر : أردت نصيحاً أثق به فما وجدت غير فكري ، واستضأت بنور الشمس والقمر فلم استضيئ بشيء أضوأ من نور قلبي .

وقال علي بن الحسين : الفكرة مرآة ترى المؤمن سيئاته فيقلع عنها ، وحسناته فيكثر منها ، فلا تقع مقرعة التقريع عليه ، ولا تنظر عيون العواقب شرراً إليه .

وما زال المنصور يستشير أهل بيته حتى مدحه ابن هرمة بقوله :  
يزرن أمراً لا يصلح القوم أمره \* ولا ينتجى<sup>(١)</sup> الأذنين فيما يحاول  
فاستوى جالسا وقال : أصبت والله ! واستعاده ، وما استشار بعدها .

قالوا : وعلى المستبد أن يتروى في رأيه ، فكل رأى لم يتمخض به الفكرة ليله فهو مولودٌ لغير تمام . قال شاعر :

إذا كنت ذا رأى فكن ذا أناء \* فإت فساد الرأى أن تتعجلاً  
وما العجز إلا أن تُساور عاجزاً \* وما الحزم إلا أن تهّم فتفعلاً

قال بعض جلساء هارون الرشيد : أنا قتل جعفر بن يحيى ، وذلك أنى رأيت الرشيد يوماً وقد تنفس تنفساً منكراً فأنشدت في إثر تنفسه :  
وأستبدت مرة واحدة \* إنما العاجز من لا يستبد<sup>(٢)</sup>

ومما مدح به ذو الرأى قول بعض الشعراء :  
بصير بأعقاب الأمور كأنما \* يُخاطبه من كل أمر عواقبه  
وأين مفر الحزم منه وإنما \* مرأى الأمور المشكلات تجاربه

(١) يقال : انجأه إذا أفضى إليه بصره وخصه به .

(٢) كذا في ديوان عمر بن أبى ربيعة المطبوع بليبرج . وفي الأصل « فاستبدت » بالفاء .



وقال البُحترى في سليمان بن عبد الله :

كَأَنَّ آرَاءَهُ وَالْحَزْمُ يُتَّبَعُهَا \* تُرِيهِ كُلَّ خَفِيٍّ وَهُوَ إِعْلَانُ  
مَا غَابَ عَنْ عَيْنِهِ فَالْقَلْبُ يَكْلُوهُ \* وَإِنْ تَمَّ عَيْنُهُ فَالْقَلْبُ يَقْظَانُ

وقال أيضا :

كَأَنَّهُ وَزِمَامُ الدَّهْرِ فِي يَدِهِ \* يَرَى عَوَاقِبَ مَا يَأْتِي وَمَا يَذُرُّ

وقال آخر :

يَرَى الْعَوَاقِبَ فِي أَشْنَاءِ فِكْرَتِهِ \* كَأَنَّ أَفْكَارَهُ بِالْغَيْبِ كُفَّانُ

وقال آخر :

بَدِيهِتُهُ وَفِكْرَتُهُ سَوَاءٌ \* إِذَا مَا نَابَهُ الْخَطْبُ الْخَطِيرُ  
وَأَحْزَمُ مَا يَكُونُ الدَّهْرَ يَوْمًا \* إِذَا عَجَزَ الْمُشَاوِرُ وَالْمُشِيرُ

ومن الناس من كره أن يُشير، فمنهم عبد الله بن المقفّع ؛ وذلك أن عبد الله ابن عليّ استشاره فيما كان بينه وبين المنصور ؛ فقال : لست أقود جيشا ، ولا أتقلد حربا ، ولا أُشير بسفك دَمٍ ، وعثرة الحرب لا تُستقال ، وغيرى أولى بالمشورة في هذا المكان .

وآجتماع رؤساء بني سعد إلى أكتف بن صيفي يستشيرونه فيما دهمهم يوم الكلاب ؛ فقال : إِنَّ وَهْنَ الْكِبَرِ قَدْ فَشَا فِي بَدَنِي ، وليس معي من حدة الذّهن ما أبتدئ به الرأي ، ولكن اجتمعوا وقولوا ، فإنّي إذا مرّ بي الصوابُ عرفتُه . وسيأتى خبر كلامه في وقائع العرب ؛ وإنما أوردناه في هذا الموضع لدخوله فيه والثناء به ، ومناسبتة له ، لا على سبيل السهو والتكرار لغير فائدة .

## من الفن الثاني في حفظ الأسرار والإذن والمحجّاب

### ذكر ما قيل في حفظ الأسرار

قال الله تعالى إخباراً عن نبيه يعقوب بن إسحاق حين أوصى يوسف ابنه عليهم السلام : (يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا) . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان “ . وقالت الحكماء : صدرك أوسع لسرك . وقالوا : سرك من دمك . يعنون أنه ربما كان في إفشاء السرّ سفك الدّم .

وقالوا : أصبر الناس من صبر على كتمان سرّه ، فلم يبدِه لصديق فيوشك أن يصير عدوّاً فيذيعه .

وقالوا : ما كنت كاتمه عن عدوك فلا تظهر عليه صديقك .

وقال عمرو بن العاص : ما استودعت رجلاً سراً فأفشاه فلمته ، لأنّي كنت أضيق صدرًا حين استودعته منه حين أفشاه .

قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الفقيه :

إذا كان لي سرٌّ فحذّته العدا \* وضاق به صدرى فلأنّاس أعدّ  
هو السرّ ما استودعته وكتمته \* وليس بسرّ حين يفشو ويظهر

وقال آخر :

فلا تُودع الدهر سرك أحقّ \* فإنك إن أودعته منه أحقّ  
إذا ضاق صدر المرء عن كتم سرّه \* فصدر الذي يستودع السرّ أضيق

وكتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج :

لَا تُفْشِ سِرَّكَ إِلَّا إِلَيْكَ \* فَإِنَّ لِكُلِّ نَصِيحٍ نَصِيحًا

فِيَأْتِي رَأْيُ غَوَاةِ الرَّجَا \* لِ لَا يَتْرُكُونَ أَدِيمًا صَحِيحًا

وقال الوليد بن عتبة لأبيه : إن أمير المؤمنين أسرَّ إلى حديثا [ولا أراه يطوى<sup>(١)</sup>

- عنك ما يبسطه لغيرك] أفلا أخبرك به؟ فقال : [لا!] ، يا بني إنه من كتم سراً كان الخیار له ، ومن أظهره كان الخیار عليه ، فلا تكن مملوكاً بعد أن كنت مالكا .

وفي كتاب التاج : أن بعض ملوك العجم استشار وزيريه ، فقال أحدهما : إنه

لا ينبغي للملك أن يستشير مناً أحداً إلا خالياً به ، فإنه أموت للسراً وأحزم للرأى وأجدر

بالسلامة وأعفى لبعضنا من غائلة بعض ، فإن إفشاء السراً إلى رجل واحد أوثق من

- إفشائه إلى اثنين ، وإفشائه إلى ثلاثة كإفشائه إلى جماعة ، لأن الواحد رهن بما

أُفْشِيَ إليه ، والثاني مُطْلَقٌ<sup>(٢)</sup> عنه ذلك الرهن ، والثالث علاوة<sup>(٣)</sup> فيه . فإذا كان السر عند

واحد كان آخرى ألا يظهره رهبة ورغبة . وإن كان عند اثنين كان الملك

على شبهة ، وآتسعت على الرجلين المعاريض . فإن عاقبهما عاقب اثنين بذنب

واحد ، وإن آتاهما آتاهم بريئاً بجناية مجرم . وإن عفا عنهما كان العفو عن أحدهما

- ولا ذنب له ، وعن الآخر ولا حجة عليه .

وقال على رضي الله عنه : الظفر بالحزم ، والحزم بأصالة الرأى ، والرأى بتحصيل السر .

وقيل : من حصن سره فله من تحصينه إياه خلتان : إما الظفر بما يريد ،

وإما السلامة من العيب والضرر إن أخطأه الظفر .

وقيل : كلما كثر خزان السر ازداد ضياعاً .

٢٠ (١) زيادة عن عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٤٠ طبع دار الكتب المصرية) . (٢) في العقد

الفريد "والأثنان مطلق عنهما" . (٣) في العقد الفريد "والثلاثة" (ج ١ ص ٢٦) .

ويقال : إذا انتهى السرّ من الجَنان إلى عَذبة اللسان ، فالإذاعة مستوليةٌ عليه .  
وقال عمرو بن العاص<sup>(١)</sup> : القلوب أوعيةٌ للأسرار ، والشِّفاهُ أقفالها ، والألسنُ  
مفاتيحها ، فليَحفظْ كلَّ امرئٍ مفتاحَ سرِّه . قال شاعر :

صُنِ السرّ عن كلِّ مُستَخِيرٍ \* وحاذِرْ في الحزمِ إلا الحذرُ  
أَسِيرُكَ سِرُّكَ إن صُنِّتَهُ \* وأنتَ أَسِيرُ لَهُ إن ظَهَرَ

وكان يقال : الكاتمُ سرِّه بين إحدى فضيلتين : الظَّفَرُ بحاجته ، والسلامة من  
شرِّ إذاعته .

ويقال : أصبرُ الناس من صَبَرَ على كتمان سرِّه .

وقال آخر : كتمانك سرِّك يُعقبُك السلامة ، وإفشائه يعقبُك الندامة ، والصبرُ  
على كتمان السرِّ أيسرُ من الندامة على إفشائه<sup>(٢)</sup> . قال شاعر :

إذا أنتَ لم تحفظْ لنفسك سرِّها \* فسرك عند الناس أفضى وأضيعُ

وقال آخر :

تبَّوحَ بِسِرِّكَ ضيقاً به \* وتحسبُ كلَّ أخٍ يَكْتُمُ  
وَكتمانَكَ السرَّ من تخاف \* ومن لا تخافه أحرَمُ  
إذا ذاع سِرُّكَ من مخبرٍ \* فأنت متى لمتَهُ ألومُ

وكان يقال : لا تُظهر كوامنَ صَدْرِكَ بإذاعة سِرِّكَ ، فيمكُرْ بك حاسدُكَ ،  
ويُظهرَ عليك مُعاندُكَ . قال عمر بن أبي ربيعة :

فقات وأرخت جانبَ السِّترِ إتما \* معي فتحدّث غيرَ ذِي رِقْبَةٍ أهلي  
فقلتُ لها ما بي لهم من ترقُّبٍ \* ولكنَّ سِرِّي ليس يحمله مثلي

(١) في كتاب أدب الدنيا والدين (ص ٣١١) تنسب هذه الكلمة الى عمر بن عبد العزيز .

(٢) كذا في المحاسن والأضداد ، وفي الأصل : " من التبذل به على إفشائه " .

ومما قيل في استراحة الرجل بمكنون سرّه إلى صديقه — قال الله تعالى :  
(لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ) . وقالت الحكماء : لكل سرٍّ مستودع . قال بعض الشعراء :

وأثبتتُ عمراً بعض ما في جوانحي \* وجرعته من مرٍّ ما أتجرعُ  
فلا بدّ من شكوى إلى ذى حفيظة<sup>(١)</sup> \* إذا جعلت أسرار نفسي تطلع

وقال حبيب :

شكوتُ وما الشكوى لمشيّ عادة \* ولكن تفيض الكأس عند امتلائها<sup>(٢)</sup>

وقال أبو الحسن بن محمد البصري :

عبّ الهوى بمعالي ورؤسوى \* ودُفنتُ حياء تحت ردم همومي  
وشكوتُ همّي حين ضقتُ ، ومن شكا \* همّاً يضيق به فغير ملوم

\*\*\*

ومما وصف به كتمان السرّ — قيل : أسرّ رجلٌ إلى صديق له حديثاً ، فلما  
استقصاه قال : أفهمت ؟ قال : بل نسيتُ . وقيل لآخر : كيف كتمانك  
للسرّ؟ فقال : أجمدُ الخبر ، وأحلف للستخبر .

ومن جيد ما قيل في كتمان السرّ قول الأمل :

تلاقتُ حيازيمي على قلب حازم \* كُتُومٍ لما صمتت عليه أضالعه<sup>(٣)</sup>  
أؤانحي رجالاً لست أطلعُ بعضهم \* على سرٍّ بعض ، إن قلبي واسع

(١) الحفيظة : اسم من المحافظة والحفاظ .

(٢) هذه هي الرواية المشهورة في البيت ، وفي الأصل " تفيض النفس " .

قال قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرُّ فإنه \* بنث وتكثير الحديث قمين<sup>(١)</sup>  
وإن ضيع الإخوان سرًّا فإنني \* كتوم للأسرار العشير أمين<sup>(٢)</sup>  
يكون له عندى إذا ماضمته \* مكان بسوداء الفؤاد مكين<sup>(٣)</sup>

وقال أبو إسحاق الصابى :

ليس صديق مكن في جوانحي \* تمنع أن تدنو إليه المباحث<sup>(٢)</sup>  
تغلغل منى حيث لا تستطيعه \* كؤوس الندامى والأندلس المحادث<sup>(٣)</sup>  
إذا الفحص إلى جاهدا أن يناله \* تراجع عنه وهو خزيان حاث<sup>(٤)</sup>  
فقل لصديق إذا لم السر آمنا \* إذا لم يكن ما بيننا فيه ثالث<sup>(٥)</sup>

وهذا البيت مأخوذ من قول جميل :

ولا يسمع سرى وسرك ثالث \* ألا كل سر جاوز اثنين ضائع<sup>(٦)</sup>

وقال الصابى أيضا :

وللسر فيما بين جنبى مكن \* خفى قصي عن مدارج أنفاسي<sup>(١)</sup>  
أضن به ضنى بموضع حفظه \* فأحميه عن إحساس غيري وإحساسى<sup>(٢)</sup>  
فقد صار كالمعدوم لا يستطيعه \* يقين ولا ظن لخلق من الناس<sup>(٣)</sup>  
كأنى من فرط احتياطى أضعته \* فبعضى له واعى وبعضى له ناسي<sup>(٤)</sup>

٢٣

(١) النث : الإفشاء . (٢) فى الأصل « مكن » وهو تحريف . (٣) كذا فى الأصل ،

وفيه تحريف واضح ، ولم نوفق الى أصل هذا الشعر فى مصدر آخر . ولو قيل :

\* فقل لصديق كن على السر آمنا \*

لأستقام به الوزن والمعنى . (٤) فى حماسة البحتري طبع « ليدن » ص ٢١٧ . « ذائع » وفيها ينسب

الشعر الى قيس بن منقلة الخزاعي .

وقال كثير :

كريمٌ يُميت السرَّ حتى كأنَّه \* إذا استنطقوه عن حديثك جاهله  
رعى سرَّكم مستودع القلب والحشا \* شفيقٌ عليكم لا تخاف غوائله  
وأصمُّ نفسٍ بعض سرِّي تكرمًا \* إذا ما أضاع السرَّ في الناس حامله

### ذكر ما قيل في الإذن والاستئذان

- ٥ قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ) وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ) الآية . وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ) الآية .
- ١٠ وقيل : استأذن رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال : أألج؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم [ لخادمه <sup>(١)</sup> ] : "أخرج إلى هذا وعلمه الاستئذان وقل له يقول السلام عليكم أدخل". وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "الاستئذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع".

- ١٥ وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : الأولى إذن والثانية مؤامرة والثالثة عزيمة، إما أن يأذنوا وإما أن يرجع <sup>(٢)</sup>.

وقال زياد بن أبيه لعجلان حاجبه : كيف تأذن للناس؟ قال : على البيوتات ثم على الأسنان ثم على الأدب، قال : فمن تؤنحر؟ قال : الذين لا يعبا الله بهم، قال : ومن هم؟ قال : الذين يلبسون كسوة الشتاء في الصيف وكسوة الصيف في الشتاء.

(١) زيادة عن العقد الفريد (ج ١ ص ٢٧)

(٢) كذا في العقد الفريد، وفي الأصل : «إما تأذنوا وإما ترجع».

وكان سعيد بن عتبة بن حصين إذا حضر باب أحد من السلاطين جلس جانبا،  
فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ لَتَتَّبَعِدَ مِنَ الْآذِنِ جُهْدَكَ ، فَقَالَ : لَأَنْ أُدْعَى مِنْ بَعِيدٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ  
أُقْصَى مِنْ قَرِيبٍ . قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

رَأَيْتُ أَنْاسًا يُسْرِعُونَ تَبَادُرًا \* إِذَا فَتَحَ الْبَوَابُ بِابِكَ إَصْبَعًا  
وَنَحْنُ جُلُوسٌ سَاكِنُونَ رَزَانَةً \* وَحِلْمًا إِلَى أَنْ يَفْتَحَ الْبَابَ أَجْمَعًا

وَقِيلَ لِمَعَاوِيَةَ : إِنَّ آذِنَكَ لَيَقْدَمُ مَعَارِفَهُ فِي الْإِذْنِ عَلَى وَجُودِ النَّاسِ ، قَالَ :  
وَمَا عَلَيْهِ ! إِنَّ الْمَعْرِفَةَ لَتَنْفَعُ فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ وَالْجَمَلِ الصَّوُولِ ، فَكَيْفَ رَجُلٌ حَسِيبٌ  
ذُو كَرِيمٍ وَدِينٍ !

وَنَظَرَ رَجُلٌ إِلَى رَوْحِ بْنِ حَاتِمٍ وَهُوَ وَقَفَ فِي الشَّمْسِ عِنْدَ بَابِ الْمَنْصُورِ ، فَقَالَ  
لَهُ : لَقَدْ طَالَ وَقُوفُكَ فِي الشَّمْسِ ، فَقَالَ : ذَلِكَ لِطَوْلِ جُلُوسِي فِي الظِّلِّ .

### ذِكْرُ مَا قِيلَ فِي الْحِجَابِ

قَالَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ أَمِيرُ الْعِرَاقِ لِحَاجِبِهِ : إِذَا أَخَذْتُ مَجَاسِي فَلَا  
تَحْجُبَنِّي عَنْ أَحَدٍ ، فَإِنَّ الْوَالِيَّ يَحْتَجِبُ عَنِ الرَّعِيَةِ لِأَحَدِي ثَلَاثَ : إِمَّا لِيَعِيَ يَكْرَهُ أَنْ  
يُطَّلَعَ عَلَيْهِ ، وَإِمَّا لِيُبْخَلَ يَكْرَهُ أَنْ يُسْأَلَ شَيْئًا ، وَإِمَّا لِرِيْبَةٍ لَا يُحِبُّ أَنْ تَظْهَرَ مِنْهُ .  
وَقَالَ زِيَادُ لِحَاجِبِهِ : وَأَيُّكَ حِجَابِي وَعِزَّتُكَ عَنْ أَرْبَعٍ : الْمَنَادِي إِلَى الصَّلَاةِ  
وَالْفَلَاحِ ، [لَا تُفَرِّجَنَّهُ عَنِّي فَلَا سُلْطَانَ لَكَ عَلَيْهِ] ، وَطَارِقُ اللَّيْلِ [لَا تَحْجُبْنِيهِ فَشَرُّ مَا جَاءَ  
بِهِ ، وَلَوْ كَانَ خَيْرًا مَا جَاءَ بِهِ تِلْكَ السَّاعَةُ] ، وَرَسُولُ الثَّغْرِ فَإِنَّهُ إِنْ أَبْطَأَ سَاعَةً فَسَدَ عَمَلُ  
سَنَةٍ فَأَدْخِلْهُ عَلَيَّ وَإِنْ كُنْتُ فِي لِحَافِي ، وَصَاحِبُ الطَّعَامِ فَإِنَّ الطَّعَامَ إِذَا أُعِيدَ  
تَسَخِينُهُ فَسَدَ .



وقف أبو سُفْيَانٍ بِبَابِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَشْتَغَلَ بِمُصْلِحَةٍ  
لِلْمُسْلِمِينَ فَحُجِبَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَأَرَادَ إِغْرَاءَهُ : يَا أَبَا سُفْيَانَ ، مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ تَقِفَ  
بِبَابٍ مُضَرٍّ فَيُحْجِبَكَ ! فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ : لَا عِدِمْتُ مِنْ قَوْمِي مَنْ أَقِفَ بِبَابِهِ  
فَيُحْجِبُنِي .

وَأَسْتَأْذِنُ أَبَا الدَّرْدَاءِ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَحُجِبَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَغْشَى أَبْوَابَ  
الْمُلُوكِ يَتَّقُمْ وَيَقْعُدُ ، وَمَنْ يَجِدُ بَابًا مُغْلَقًا يَجِدُ إِلَى جَانِبِهِ بَابًا مَفْتُوحًا إِنْ دَعَا أُجِيبَ  
وَإِنْ سَأَلَ أُعْطِيَ . قَالَ مُحَمَّدُ الْوَرَّاقُ :

شَادَ الْمُلُوكُ قُصُورَهُمْ فَتَحَصَّنُوا \* مِنْ كُلِّ طَالِبٍ حَاجَةٍ أَوْ رَاغِبٍ  
غَالُوا بِأَبْوَابِ الْحَدِيدِ لِعِزِّهَا \* وَتَتَوَقَّوْا<sup>(١)</sup> فِي قُبْحِ وَجْهِ الْحَاجِبِ  
فَإِذَا تَلَطَّفَ فِي الدُّخُولِ إِلَيْهِمْ \* رَاجِعْ تَلَقَّوْهُ بَوَعْدٍ كَاذِبٍ  
فَاطْلُبْ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ وَلَا تَكُنْ \* يَا ذَا الضَّرَاعَةِ طَالِبًا مِنْ طَالِبٍ



قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ : أَتَيْتُ إِلَى بَابِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ كَانٍ ، فَحُجِبَنِي  
فَكُتِبَتْ إِلَيْهِ :

إِنِّي أَتَيْتُكَ لِلتَّسْلِيمِ أَمْسِ فَلَمْ \* تَأْذَنْ عَلَيَّ إِلَى الْأَسْتَارِ وَالْحُجُبِ  
وَقَدْ عَلِمْتَ بَأَنِّي لَمْ أُرَدَّ وَلَا \* وَاللَّهِ مَا رُدَّ إِلَّا الْعِلْمُ وَالْأَدَبُ

فَأَجَابَهُ أَبُو عَبْدِ كَانٍ :

لَوْ كُنْتُ كَأَفَاتِ بِالْحُسْنَى لَقُلْتُ كَمَا \* قَالَ أَبُو أُوسٍ وَفِيمَا قَالَهُ أَدَبُ  
لَيْسَ الْحُجَابُ بِمُقْصَدٍ عَنْكَ لِي أَمَلًا \* إِنَّ السَّمَاءَ تُرْجَى خَيْرٌ تَحْتَجِبُ  
وَقَفْتُ إِلَى بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ رَجُلٌ مِنْ خَاصَّتِهِ فَحُجِبَ عَنْهُ ، فَكُتِبَتْ إِلَيْهِ :  
عَلَى أَيِّ بَابٍ أَطْلُبُ الْإِذْنَ بَعْدَ مَا \* حُجِبْتُ عَنْ الْبَابِ الَّذِي أَنَا حَاجِبُهُ

٢٠ :

(١) تَتَوَقَّوْا : جُودُوا وَبَالِغُوا .

وقف أبو العتاهية إلى باب بعض الهاشميين، فطلب الإذن، فقبل له : تكون لك عودة<sup>(١)</sup>، فقال :

لئن عدت بعد اليوم إني لظالم \* سأصيرف وجهي حين تُبغى المكارم  
متى يظفر الغادي إليك بحاجة \* ونصفك محبوب ونصفك نائم<sup>(٢)</sup>  
ونظيره قول العناني :<sup>(٣)</sup>

قد أتيناك للسلام مراراً \* غير من بنا بتلك المزار<sup>(٤)</sup>  
فإذا أنت في استتارك بالليل [على] مثل حالنا بالنهار<sup>(٥)</sup>

وقال أبو تمام :

سأترك هذا الباب مادام إذنه \* على ما أرى حتى يابن قليلاً  
فما خاب من لم يأتته متعمداً \* ولا فاز من قد نال منه وصولاً  
ولا جعلت أرزاقنا بيد امرئ \* حمى بابه من أن ينال دخولا  
إذا لم أجد الإذن عندك موضعاً \* وجدت إلى ترك المجيء سبيلاً  
وقال آخر :

أتيتك للتسليم لا أني أمرؤ \* أردت باتيانيك أسباب نائك  
فألفيت بواباً ببابك مغرماً \* بهدم الذي وطدته من فضائك  
وقال العناني :

إذا ما أتيناك في حاجة \* رفعنا الرقاع له بالقصب  
له حاجب دونه حاجب \* وحاجب حاجبه محتجب

وقال آخر :

يا أبا موسى وأنت فتى \* ماجد حلو ضرائب<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل : " يكون له دعوة " وهو تحريف والتصويب عن العقد الفريد ( ج ١ ص ٢٨ )  
(٢) في العقد الفريد : « العتاني » . (٣) لعله « منا » ويؤيد هذا رواية العقد الفريد .  
(٤) في العقد الفريد : " غير من منا بذاك المزار " . (٥) زيادة من العقد الفريد ج ١ ص ٢٨  
(٦) ضرائب : جمع ضريبة ، وهي الطبيعة والسجية .

كُنْ عَلَى مِنْهَاجِ مَعْرِفَةٍ \* إِنَّ وَجْهَ الْمَرْءِ حَاجِبُهُ  
فِيهِ تَبْدُو مُحَاسِنُهُ \* وَبِهِ تَبْدُو مُعَافِيُهُ

وقف عبد الله بن العباس بن الحسين العلوي على باب المأمون يوما، فنظر إليه الحاجب ثم أطرق، فقال عبد الله لقوم معه: إنه لو أذن لنا لدخلنا، ولو صرّفنا لأنصرفنا، ولو آتذر إلينا لقلنا، فأما الفترة بعد النظرة، والتوقف بعد التعرف، فلا أفهمه، ثم تمثل:

وما عن رضا كان الحمار مطيئ \* ولكن من يمشي سيرضى بما ركب

وأنصرف، فبلغ المأمون كلامه، فصرف الحاجب وأمر لعبد الله بصلة جزيلة وعشر دواب. وحجب بعض المشائمين فرجع مغضبا فرد فلم يرجع، وقال: ليس بعد الحجاب إلا العذاب، لأن الله تعالى يقول: (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُو الْجَحِيمِ).

(٣٥)

### ذكر ما قيل في النهي عن شدة الحجاب

قيل: لا شيء أضيع للمملكة وأهلك للرعية من شدة الحجاب، لأن الرعية إذا وثقت بسهولة الحجاب أجمت عن الظلم، وإذا وثقت بصعوبته هجمت على الظلم. وهذا مخالف لوصية زياد لابنه: عليك بالحجاب، فإنما تجرأت الرعاة على السباع لكثرة نظرها إليها. قال سعيد بن المسيب: نعم الرجل عبد العزيز لولا حجابته! وعن علي رضي الله عنه: إنما أمهل فرعون مع دعواه ما آدعاه لسهولة إذنه وبذل طعامه. وقال ميمون بن مهران: كنت عند عمر بن عبد العزيز، فقال لابنه: من الباب؟ فقال: رجل أناخ الآن يزعم أنه ابن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ولي شيئا من أمور المسلمين ثم حجب عنه حجة الله يوم القيامة، فقال لحاجبه: ألزم بيتك. فما رئي على بابه بعده حاجب.

وقال عمرو بن العاص لأبنته وقد ولى ولاية : أنظر حاجبك فإنه لحكم ودُمك ،  
ولقد رأيتنا بصفين وقد أشرع قومٌ رماحهم في وجوهنا يريدون نفوسنا مالنا ذنبٌ  
إليهم إلا الحجاب .

(١١)  
وقيل : ولى المنصور حجابته الخصب فقال : إنك بولايتي عظيم القدر ، وبحجابتي  
عظيم الجاه ، فبقها على نفسك ، أبسط وجهك للمستأذنين ، وصن عرّضك عن تناول  
المحجوبين ، فما شئ أوقع بقلوبهم من سهولة الإذن وطلاقة الوجه .

قال سليمان بن زيد النابلسي :  
سأهجركم حتى يبين حجابكم \* على أنه لا بد أن سايين  
خذوا حذركم من نبوة الدهر إنها \* وإن لم تكن حانت فسوف تحين  
وقال آخر :

كم من فتى تُحمد أخلاقه \* وتسكن الأحرار في ذمته  
قد كثر الحاجب أعداءه \* وساط الذم على نعمته<sup>(٢)</sup>

وقال أعرابي :  
لعمري إن حجبني العيب \* ببابك ما تحجب القافية  
سأرمي بها من وراء الحجاب \* فتعدو عليك بها داهية  
تصم السميع وتعمى البصير \* وتسال من مثلها العافية

وقال جعفر المصري :

[و] تفضل على بالإذن إن جئتُ فإني مُحفَّف في اللقاء  
ليس لي حاجة سوى الحمد والشكر فدعني أقريك حُسن الشاء

(١) في الأصل : «لخصيب» ولعله تحريف ، فان الفعل ينصب المفعولين بنفسه .

(٢) كذا في عيون الأخبار (مجلد ١ ص ٨٥) وهو الأنسب بالسياق ، وفي الأصل : «وساط الدهر»

## الباب التاسع

من القسم الخامس من القرن الثاني  
في الوزراء وأصحاب الملك

ذكر ما قيل في الوزارة وشروطها واشتقاقها وما يحتاج الوزير إليه  
قال الله عز وجل إخباراً عن موسى عليه السلام: (وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِ  
هَرُونَ أَنِّي أَشُدُّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي) . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال : ”ما من أحد أعظم أجراً من وزير صالح يكون مع إمام فياًمر بذات  
الله تعالى“ .

قالت الحكماء : أعرف الملوك يحتاج إلى الوزير ، وأشجع الرجال يحتاج إلى  
السلاح ، وأجود الخيل يحتاج إلى السوط ، وأحد الشفار يحتاج إلى المسن .  
وقالوا : صلاح الدنيا بصلاح الملوك ، وصلاح الملوك بصلاح الوزراء ،  
ولا يصلح الملك إلا لأهله ، ولا تصلح الوزارة إلا لمستحقها .  
وقالوا : أفضل عدد الملوك صلاح الوزراء الكفاة ، لأن في صلاحهم صلاح  
قلوب عوامهم لهم .

وقالوا : خير الوزراء أصالحهم للرعية ، وأصدقهم نية في النصيحة ، وأشدهم ذباً  
عن المملكة ، وأشدهم بصيرة في الطاعة ، وأخذهم لحقوق الرعية من نفسه وسلطانة .  
وقالوا : الوزير الخير لا يرى أن صلاحه في نفسه وسلطانة كائن صلاحاً حتى  
يتصل بصلاح الملك ورعيته ، وتكون عنايته فيما عطف الملك على عامته ، وفيما  
(١) ورد هذا الحديث في ”قوانين الوزارة“ لما وردى هكذا : ”ما من رجل من المسلمين أعظم أجراً  
من وزير صالح مع إمام بطيعه ويأمره بذات الله تعالى“ .

أستعطف قلوبَ العامة على الطاعةِ للملكه ، وفيما قَوْمَ أمرَ الملك والمملكة من تدبير، حتى يَجْمَعُ إلى أخذ الحق وتقديمه عموم الأمن والسلامة ، ويجمع إلى صلاح الملك صلاح أتباعه . وإذا تطرقت الحوادثُ ودَهَمَتِ العظامُ كان للملك عُدَّةٌ وَعَتَادًا ، وللرعية كافيًا محتاطًا ، ومن ورائها ذابًا ناصرا ، يَعْنِيهِ من صلاحِهما ما لا يَعْنِيهِ من صلاح نفسه دونها .<sup>(١)</sup>

ذكر ما قيل في اشتقاق الوزارة وصفة الوزير وما يحتاج إليه

أما اشتقاقها فقد اختلف في معناه على ثلاثة أوجه : أحدها أنه مشتق من الوزر وهو الثقل ، لأنه يحمل عن الملك أثقاله . والثاني أنه مشتق من الأزر وهو الظهر ، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره . والثالث أنه مشتق من الوزر — وهو الملجأ — ومنه قوله تعالى : ( كَلَّا لَا وَزَرَ ) أى لا ملجأ ، لأن الملك يلجأ الى وزيره ومُعُونَتِهِ .

وأما صفة الوزير وما يحتاج إليه ، فقد قال أقضى القضاة أبو الحسن على ابن محمد بن محمد بن حبيب الماوردى في كتابه المترجم : ”قوانين الوزارة“ ما معناه : إن الوزير في منصب مختلف الأطراف ، يُدَبِّرُ غيره من الرعايا ويتدبر بغيره من الملوك ، فهو سائس ومسوس يفهم سياسة رعيته وينقاد لطاعة ساططانه ، فيجمع بين سطوة مطاعٍ وأنقياد مطيع ، فشطر فكره جاذب لمن يسوسه ، وشطره مجذوب بمن يطيعه ، لأن الناس بين سائس ومسوس ، وجامع بينهما ، و[له] هذه المرتبة الجامعة ، فهو يجمع ما اختلف من أحكامها ، ويستكمل ما تباين من أقسامها ، ويدير مملكة صلاحها

(١) في الأصل : ”يعينه في صلاحها ما لا يعينه من ...“ وظاهر أنه تحريف .

(٢) زيادة أصلها في قوانين الوزارة : ”ولك هذه الرتبة الجامعة“ والكلام هناك مخاطب

(١) [مستحق] عليه ، وفسادها منسوب إليه ؛ يُؤَاخَذُ بالإساءة ولا يُعْتَدُّ له بالإحسان ،  
تَلَانٌ له المبادئ [بالإرغاب] (١) وتَشَدُّدٌ عليه الغايات بالإعتاب (٣) ، مستظهرا لِيُكْفَى (٤)  
أَعْتِدَادَ الإحسان إليه ، وَيَسْلَمَ من غِبِّ المؤاخذة له ، ويلزمه ضدها في حق سلطانه  
أَلَّا يَعْتَدَّ عليه بصلاح مُلْكِهِ ، لَأَنَّهُ للصالح مندوب ، ولا يَعْتَذِرُ إليه من آخْتِلَالِهِ (٥)  
لأن الاختلال إليه منسوب .

والوزير مباشر لتدبير مُلْكٍ له أَسُّهُ هو الدين المشروع ، ونظامُ هو الحق المتبوع .  
فإن جعل الدين قائده ، والحق رائده ؛ تَذَلُّلٌ له كلُّ صَعْبٍ ، وَسَهْلٌ عليه كلُّ خَطْبٍ ؛  
لأن للدين أنصارا وأعوانا ، إن قعدت عنه أجسادهم لم تقعد عنه قلوبهم . وحسبه  
أن [تكون] (١) القلوب معه ، فإن للدين سلطانا قد آنقادت إليه إمامته ، وأستقرت  
عليه زعامته . (٦) فإن جعله ظهيرا له في أموره ، وعونا له على تديره ، يَجِدُ من القلوب  
خشوعا ، ومن النفوس خضوعا ؛ فَمَا أَعْتَرَتْ مملكة إليه إلا صالت ، ولا أَلْتَحَفَتْ  
بشعاره إلا طالت . ولن يَسْتَغْزِرَ الوزير مَوَادَّهُ إلا بالعدل والإحسان ، ولن  
يَسْتَنْزِرَهَا بمثل الجور والإساءة ؛ لأن العدل آسْتِمَارٌ دائم ، والجور آسْتِنْصَالٌ منقطع .  
وليس يختص بالأموال دون الأقوال والأفعال ؛ فعدله في الأموال أن تُؤْخَذَ بحققها  
وتُدْفَعَ إلى مُسْتَحِقِّهَا ؛ لأنه في الحقوق سنير مُؤْتَمَنٌ ، وكفيل مُرْتَمَنٌ ؛ عليه غُرْمُهَا ،  
ولغيره غَنَمُهَا . وعدله في الأقوال ألا يُخَاطَبَ الفاضل بخطاب المفضول ، ولا العالم  
بخطاب الجهول ؛ وَيَقِفَ في الحمد والذم على حسب الإحسان والإساءة ، ليكون

(١) الزيادة عن "قوانين الوزارة" . (٢) في الأصل "تشد" وما أثبتناه عن قوانين الوزارة .

(٣) كذا في قوانين الوزارة وهو ما يقتضيه السجع . وفي الأصل : "بالإعنات" .

(٤) في هذه الجملة كلها شيء من الغموض .

(٥) كذا في "قوانين الوزارة" وفي الأصل : "ولا يعتذر إليه من إضلاله لأن الإضلال ... الخ"

(٦) في قوانين الوزارة : «دعامة» . (٧) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل «ظهرا» .

إرغابه وإرهابه وفق أسبابهما من غير سرف ولا تقصير، فإسائه ميزانه، فليحفظه من رُجْحَان أو نقصان . وعدله في الأفعال ألا يعاقب إلا على ذنب ، ولا يعفو إلا عن إنابة، ولا يبعثه السخط على أطراح المحاسن ، ولا يحمله الرضا على العفو عن المساوئ . وليكن وفاؤه بالوعد حتماً<sup>(١)</sup> ، وبالوعد حزمًا ؛ لأن الوعد حق عليه لغيره يسقط فيه اختياره، والوعد حق له على غيره فهو فيه على خياره . فمن أجل ذلك لم يجوز إخلاف الوعد وإن جاز إخلاف الوعد . قال بعض الشعراء :

وإني إذا أوعدته أو وعدته \* تخلف إيعادي ومنجز موعدى

١٠ لكن ينبغي أن يقرن بخلف الوعد عذراً حتى لا يهون وعيده ؛ ليكون نظام الهيبة محفوظاً، وقانون السياسة فيه مضبوطاً ؛ وليظهره إن خفي ليكون بإخلاف وعيده معذوراً ، وبعفوه عنه مشكوراً . ولتكن أفعاله أكثر من أقواله ؛ فإن زيادة القول على الفعل دناءة وشين<sup>(٢)</sup> ، وزيادة الفعل على القول مكرمة وزين . ولا يجعل لغضبه سلطاناً على نفسه يخرج به عن الاعتدال إلى الاختلال ؛ فإن يسلم بالغضب رأى من زلل ، ولا كلام من خطل ؛ لأن ثورته طيش مِعِر<sup>(٢)</sup> ، ونفرتة بطش مِضِر<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يخرج عن التأديب إلى الانتقام ، وعن التقويم إلى الاضطلام .

١٥ قال ابن عباس : لم يمل إلى الغضب إلا من أعياه سلطان الجئة . وقال بعض السلف : إياك وعزة الغضب ، فإنها تفضي بك إلى ذل الاعتذار . وقال بعض الحكماء : من كثر شططه ، كثر غلطه . قال بعض الشعراء :

ولم أر في الأعداء حين اختبرتهم \* عدواً لعقل المرء أعدى من الغضب

(١) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : "جسياً" .

(٢) الاضطلام : القطع والاستئصال .



وليكن غضبه تغاضبا يملك به عزمه ، ويقوم به خصمه ، فيسلم من جور غضبه  
ويقف على اعتدال تغاضبه . فقد قيل في بعض صحف بني إسرائيل : إذا كان  
الرجل ذا غضب تواترت عليه <sup>(١)</sup> الوضائع ، فكلما اشتد غضبه ازداد بلاء . وقد يقترن  
بالغضب لحاج يساويه في معرفته ، ويشاركه في مضرته ، لأن في اللجاج التزام الخطأ  
وأطراح الصواب . فليدع عنه لجاج الخصم الألد ، وليتجنب عواقب المدل القدم <sup>(٢)</sup> .  
وليتابع الرأي فيما اقتضاه ، فلأن ينتفع بالرأي خير من أن يستضر باللجاج . فقد قال  
بعض الحكماء : من استعان بالرأي ملك ، ومن كابر الأمور هلك . وقال ابن المقفع :  
دع اللجاج فإنه يكسر عزائم العقول . وقيل : الظفر لمن احتج ، لا لمن لج .

ولياخذ الوزير أموره بالجد دون الهزل . فالجد والهزل ضدان متنافران ، لأن  
الجد من قواعد الحق الباعث على الصلاح ، والهزل من مراح الباطل الداعي إلى  
الفساد ، فصار فرق ما بين الجد والهزل هو فرق ما بين الحق والباطل . وتنافر  
الأضداد يمنع من الجمع بينهما ، فمتى انفرد بأحدهما كان للآخر تاركا .

وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : العقل حسام قاطع ،  
والحلم غطاء ساتر ، فقابل هواك بعقلك ، وأستر خال خلقك بحلمك ، وأستعمل الجد  
ينقذ إليك الحق ويفارقك الباطل . ولا تعدل إلى الهزل فيتبعك الباطل وينافرك  
الحق . وقلما آثمت هيبة الجد أو تكاملت هيبة الهزل . والهيبة أس السلطنة .

(١) الوضائع : الأثقال . (٢) القدم : الغليظ الأحق الجافي وفي الأصل " المدل الندم "

وفي قوانين الوزارة : " النذل القدم " . وما أثبتناه مختارا من الأصل ومن قوانين الوزارة هو المناسب للسياق .

(٣) كان الظاهر أن تكون الجملة : وتنافر الضدين يمنع من الجمع بينهما ، أو : وتنافر الأضداد

يمنع من الجمع بينهما ، ليوافق الضمير مرجعه . (٤) في قوانين الوزارة : « فقاتل هواك ... »

حُكي عن عمرو بن مُرَّة أن رجلا من قریش قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : لئن لنا فقد ملأت قلوبنا مهابة ؛ فقال عمر : أفي ذلك ظلم ؟ قال : لا ؛ قال : فزادني الله في صدوركم مهابة . وقال حكيم الهند : ليكن [فيك] <sup>(١)</sup> مع طلاقك تشدد ، لئلا يُجترأ عليك بالطلاق ويُنفَر منك بالتشدد . والمُزَلُّ إنما يكون من سُخْفٍ أو بَطَرٍ يَجَلُّ عنهما من ساس الرعايا ودبر الممالك . وسأل ملك الهند الإسكندر [وقد دخل بلاده] <sup>(١)</sup> : ما علامة [دوام] <sup>(١)</sup> الملك ؟ قال : الجِدُّ في كلِّ الأمور ؛ قال : فما علامة زواله ؟ قال : الهَزَلُ فيها . وليس الكِبَرُ والعُنْفُ جِداً ، ولا التواضعُ واللاطفُ هزلًا .

قالوا : وإن أَسْتَكِدَّ الجِدَّ خاطره فلا بأس أن يَسْتَرْوِحَ ببعض الهزل ليستعين به على مُصَابرة الجِدِّ ، لكن يكون في زمان راحته وأوقات خلوته بمقدار دوائه من دائه ، فإن الكلال ملال . وليكن ذلك كما قال بعض الشعراء :

أَفِدْ طَبْعَكَ الْمَكْدُودَ بِالْجِدِّ رَاحَةً \* يَجِمُّ وَعَلَّاهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَرْحِ  
ولكن إذا أعطيتَه المَرْحَ فليكن \* بمقدار ما تُعْطَى الطَّعَامُ مِنَ الْمَلِجِ

وكذلك فليَتَحَرَّ الصَّدَقُ ويتَجَنَّبَ الْكَذِبُ ، فإنهما ضدان متنافران تختلف عليهما وتفترق نتائجهما ؛ فالصدق من لوازم العقل وهو أَسُّ الدِّينِ وقَوَامُ الْحَقِّ ؛ والكذب من غرائز الجهل وهو زُورٌ يَقْتَرِنُ بِغُرُورٍ ، إن التَّبَسُّتْ أوائله أُنْهَكَتْ أواخره ، وإن جرَّ التَّبَاسُ نفعاً عاد أُنْهَكَتْ كِه ضرراً ، فلن يَسْلَمَ من مَعَرَّةِ زُورِهِ ، ومُضَرَّةِ غُرُورِهِ .

وقد قَدَّمْنَا من مدح الصَّدَقِ في باب المدح ، وذمَّ الْكَذِبِ في باب الهجاء ، مافيه غِنْيَةٌ عن تَكَرَّارِهِ . وحيث ذكرنا هذه المقدمة في اشتقاق الوزارة وما يحتاج الوزير إليه فلنذكر صفة الوزارة وشروطها .

(١) زيادة عن "قوانين الوزارة" . (٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل «ملول» .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، والمصدر الآتي يعينه ، وفي الأصل «انتهكت» .

## ذكر صفة الوزارة وشروطها

قال أفضى القضاة أبو الحسن عليّ بن محمد بن حبيب الماورديّ : والوزارة ضربان : وزارة تفويض تجمع بين كفايتي السيف والقلم ، ووزارة تنفيذ تختص بالرأى والحزم . ولكل واحدة منهما حقوق وشروط .

- فأما وزارة التفويض فهي : الاستيلاء على التدبير بالعقد ، والحلّ ، والتقليد والعزل . فأما العقد فيشتمل على شرطين : تنفيذ وإقدام . [وأما الحلّ<sup>(٢)</sup>] فيشتمل على شرطين : دفاع وحذر . وكل شرط من هذه الأربعة الشروط يشتمل على فصول .

- فأما الشرط الأول ، وهو التنفيذ ، فهو أس الوزارة وقاعدة النيابة ، وهو الأخص بكفاية القلم في مصالح الملك وأستقامة الأعمال . ويشتمل على أربعة أقسام :

- الأول — تنفيذ ما صدرت به أوامر الملك . وعلى الوزير فيها حقان : أحدهما أن يتصفّحها من زلل في آبدائها ، ويحرّسها من خلل في أشائها ، ليرده عن زللها باللفظ ، ويقوّي عزمه على صوابها بالإجماع . وقد قال أفلاطون : أعلّ رياضة الوزير أن يتأمل أخلاق الملك ومعاملته ، فإن كانت شديدة فظة عامل الناس بدونها ، وإن كانت ليّنة مطلقة عاملهم بأقوى منها ، ليقرب من العدل في سعيه . والثاني :

(١) كذا يؤخذ من « قوانين الوزارة » وهو ما يقتضيه سياق التقسيم الآتي . وفي الأصل : « دفاع

وإقدام » . (٢) التكلة عن قوانين الوزارة ، ومكانها في الأصل بياض .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل « فالشرط الأول وهو التنفيذ وهو أس ... الخ » .

(٤) في الأصل : « في انتهائها » وما أثبتناه هنا عن قوانين الوزارة ، وهو ما يقتضيه المعنى ، إذ لا معنى

تَعْجِيلُ إِمضَائِهَا لِلْوَقْتِ الْمَقْدَّرِ لَهَا حَتَّى لَا يَقِفَ فَيُوحِشَ ، [ لِأَن وَقُوفَ أَوَامِرِهِ  
(١) يُوحِشُ ] وَهُوَ مَنْدُوبٌ لِلتَّنْفِيزِ دُونَ الْوُقُوفِ . وَقَدْ قَالَ حَكِيمُ الْهِنْدِ : الْعَجَلَةُ فِي الْأَمْرِ  
نُحْرُقُ ، وَأُخْرَقُ مِنْهُ التَّفْرِيطُ فِي الْأَمْرِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَدَرَكُ هَذَا التَّنْفِيزِ عَائِدٌ عَلَى  
الْمَلِكِ دُونَ الْوَزِيرِ .

القسم الثاني — تنفيذ ما اقتضاه رأى الوزير من تدبير المملكة . فعليه  
في إِمضَائِهِ حَقَّانٍ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُرَاعِيَ أَوَّلَى الْأُمُورِ فِي آجْتِهَادِهِ ، وَأَصُوبَهَا فِي رَأْيِهِ ،  
لأنه مندوب لأصلحها ومأخوذ بأصوبها . والثاني أَنْ يُطَالِعَ الْمَلِكَ بِهِ إِنْ جَلَّ ، وَيُجَوِّزُ  
أَنْ يَطْوِيَهُ إِنْ قَلَّ ، لِيُخْرِجَ عَنِ الْأَسْتِبْدَادِ الْمَنْفَرِّ ، وَيَسْلَمَ مِنَ الْحَقْدِ الْمُؤَثِّرِ . وَقَالَ حَكِيمُ  
الْهِنْدِ : الْأَحْقَادُ مُؤَثِّرَةٌ حَيْثُ كَانَتْ ، وَأَخُوفُهَا مَا كَانَ فِي أَنْفُسِ الْمُلُوكِ ، لِأَنَّهُمْ يَدِينُونَ  
بِالْإِنْتِقَامِ وَيَرَوْنَ التَّطَلُّبَ بِالْوِثْرِ مَكْرَمَةً وَفَخْرًا . فَإِنْ عَارَضَهُ الْمَلِكُ فِي رَأْيِهِ بَعْدَ الْمَطَالَعَةِ بِهِ  
لَمْ يَسْتَوْحِشْ مِنْ مَعَارَضَتِهِ ، لِأَنَّهُ مَالِكٌ مُسْتَنِيبٌ ، وَظَانٌّ مُسْتَرِيبٌ ، وَقَابِلٌ بَيْنَ رَأْيِهِ  
وَمُعَارَضَتِهِ ، وَأَسْتَوْضَحَ مِنَ الْمَلِكِ أَسْبَابَ الْمَعَارَضَةِ بِلَطْفٍ إِنْ خَفِيَتْ ، فَإِنْ وَضَحَ صَوَابُهَا  
تَوَقَّفَ عَنْ رَأْيِهِ وَشَكَرَهُ عَلَى اسْتِدْرَاكِ زَالِهِ وَتَلَا فِي خَلِّهِ وَقَدْ مَنَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُؤَنَّبْ . وَإِنْ  
كَانَ الصَّوَابُ مَعَ الْوَزِيرِ تَلَطَّفَ فِي إِيضَاحِ صَوَابِهِ ، وَكَشَفَ عِلْلَهُ وَأَسْبَابَهُ . فَإِنْ  
سَاعَدَهُ عَلَى إِمضَائِهِ أَمَضَاهُ ، وَكَانَ دَرَكُ تَنْفِيزِهِ عَائِدًا عَلَى الْوَزِيرِ دُونَ الْمَلِكِ . وَإِنْ  
لَمْ يَسَاعِدْهُ عَلَيْهِ تَوَقَّفَ أَنْتِقَادًا لَطَاعَتِهِ ، وَكَانَ دَرَكُ وَقُوفِهِ عَائِدًا عَلَى الْمَلِكِ دُونَ الْوَزِيرِ .

والقسم الثالث — تنفيذ ما صدر عن خلفائه على الأعمال التي فوضها إلى  
آرائهم ووكلها إلى آجتهادهم . فَإِنْ تَفَرَّدُوا بِتَنْفِيزِهَا أَمَضَاهَا لَهُمْ وَلَمْ يَتَعَقَّبْهَا عَلَيْهِمْ مَا لَمْ

مَعِينُ التَّارِيخِ  
لَأَهْلِ التَّارِيخِ

(١) زيادة عن قوانين الوزارة .

(٢) الدَّرَكُ : التَّبَعَةُ .

(٣) كَذَا فِي قَوَائِنِ الْوِزَارَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : "أَنْ يَكُونَ" .

يَتَحَقَّقُ زَلَّاهُمْ فِيهَا ، وَكَانَ دَرَكُ تَنْفِيذِهَا عَائِدًا عَلَى الْعَمَالِ دُونَ الْوَزِيرِ . وَإِنْ وَقَفُوا عَلَى تَنْفِيذِ الْوَزِيرِ فَعَلِيهِ فِي تَنْفِيذِهَا حَقَّانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْتَكْشِفَ عَنْ أَسْبَابِهَا ، لِيَعْلَمَ خَطَأَهَا مِنْ صَوَابِهَا . وَالثَّانِي تَقْوِيَةُ أَيْدِيهِمْ وَنَفْيُ الْآرْتِيَابِ عَنْهُمْ ، فَإِنْ ظَهَرَ الْآرْتِيَابُ مَجْمُوعَةً لِلْقُلُوبِ . فَإِنْ نَفَذَهَا لِحَمِّ حِينَ لَمْ يَتَحَقَّقْ زَلَّاهُمْ فِيهَا كَانَ دَرَكُ تَنْفِيذِهَا عَائِدًا عَلَى الْوَزِيرِ دُونَ الْعَمَالِ .

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ — تَنْفِيذُ أُمُورِ الرِّعَايَا عَلَى مَا أُلْفُوهُ مِنْ عَادَاتٍ وَمُعَامَلَاتٍ اخْتَلَفُوا فِيهَا حِينَ آتَتْهُمْ بِهَا ، لِأَنَّ النَّاسَ مَجْبُولُونَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى أَنْوَاعٍ لَا يَقْدِرُ الْوَاحِدُ أَنْ يَقُومَ بِجَمِيعِهَا ، نَحْوُ لَفِّ بَيْنِ هَمَمِهِمْ لِيَنْفَرِدَ كُلُّ قَوْمٍ بِنَوْعٍ مِنْهَا فَيَأْتِلُوهَا بِهَا ، فَيَقُومَ الزَّرْعُ بِمَزَارِعِهِمْ ، وَيَتَشَاغَلُ الصَّنَاعُ بِصَنَائِعِهِمْ ، وَيَتَوَقَّرُ التِّجَارُ عَلَى مَتَاجِرِهِمْ . وَعَلَيْهِ فِي تَنْفِيذِهَا لَهُمْ حَقَّانِ : أَحَدُهُمَا أَلَّا يُعَارِضَ صِنْفًا مِنْهُمْ فِي مَطْلَبِهِ ، وَالثَّانِي أَلَّا يُشَارِكُهُ فِي مَكْسَبِهِ . وَرَبَّمَا كَانَ لِلسُّلْطَانِ رَأْيٌ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ أَحَدِ الْأَصْنَافِ فَيَنْقُلُ إِلَيْهِ مَنْ لَمْ يَأْلَفْهُ فَيُخْتَلِّ النِّظَامَ بِهِمْ فَيَأْتِلُوهَا عَنْهُ وَفِيهَا يُقْلَوُا إِلَيْهِ . وَرَبَّمَا ضَنَّ السُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ بِمَكْسَبِهِمْ فَتَعَرَّضَ لَهَا أَوْ شَارَكَهُمْ فِيهَا فَاتَّجَرَ مَعَ التِّجَارِ وَزَرَاعَ مَعَ الزَّرْعِ . وَهَذَا وَهْنٌ فِي حَقُوقِ السِّيَاسَةِ وَقَدْ حُجِّجَ فِي شُرُوطِ الرِّيَاسَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِذَا تَعَرَّضَ لِأَمْرٍ ، قَصُرَتْ فِيهِ يَدُ مَنْ عَدَاهُ ، فَإِنْ تَوَرَّكَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْهَضْ بِهِ ، وَإِنْ شُورِكَ فِيهِ ضَاقَ عَلَى أَهْلِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَا عَدَلُ وَالٍ أُنْجَرَ فِي رِعْيَتِهِ » . وَالثَّانِي لِأَنَّ الْمُلُوكَ أَشْرَفُ النَّاسِ مَنْصِبًا فَيُخَصُّوهُ بِمَوَادِّ السُّلْطَانَةِ ، لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْمَوَادِّ مَكْسَبًا . فَإِنْ زَاخَمُوا الْعَامَّةَ فِي رَذْلِ مَكْسَبِهِمْ أَوْ هَنُّوا الرِّعَايَا وَدَنَسُوا

(٣٩)

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَالْمَجْمُوعَةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ : الرِّجَاءُ ، مِنْ جَشَّ الشَّيْءُ : دَفَعَهُ وَكَسَرَهُ ، وَفِي «قَوَانِينِ

الْوِزَارَةِ» : «إِنْ ظَهَرَ الْآرْتِيَابُ نَحْبَةً» .

(٢) فِي قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ : «فِي دَرَكِ مَكْسَبِهِمْ» .

الممالك، وعادَ وَهْنُهُمْ عَلَيْهَا فَاخْتَلَّ نِظَامُهَا، وَاعْتَلَّ مَرَامُهَا. وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اتَّجَرَ الرَّاعِي هَلَكَتِ الرِّعْيَةُ»<sup>(١)</sup>. وَكَتَبَ حَكِيمُ الرُّومِ إِلَى الإسْكَندَرِ: أَيُّ مَلِكٍ تَطَنَّفَ نَفْسُهُ إِلَى الْمُحَقَّرَاتِ فَالْمَوْتَ أَكْرَمَ لَهُ.

فهذا ما أشتمل عليه الشرط الأول.

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شُرُوطِ وَزَارَةِ التَّفْوِيضِ، فَهُوَ الدِّفَاعُ. وَهُوَ أَسُّ السُّلْطَانَةِ وَقَانُونُ السِّيَاسَةِ وَالْأَخْصَصُ بِكَفَايَةِ السَّيْفِ فِي تَدْيِيرِ الْمُلْكِ وَضُرُوبِ الْمَصَالِحِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا الدِّفَاعُ عَنِ الْمَلِكِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَالثَّانِي الدِّفَاعُ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ مِنَ الْأَعْدَاءِ، وَالثَّلَاثُ دِفَاعُ الْوَزِيرِ عَنِ نَفْسِهِ مِنَ الْأَكْفَاءِ، وَالرَّابِعُ دِفَاعُهُ عَنِ الرِّعْيَةِ مِنْ خَوْفٍ وَآخْتِلَالٍ<sup>(٢)</sup>.

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي دِفَاعِهِ عَنِ الْمَلِكِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ — وَيَكُونُ بِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: أَحَدُهَا أَنْ يَقُودَهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ بِالرَّغْبَةِ، وَيَكْفِيَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ بِالرَّهْبَةِ؛ فَإِنْ الرَّغْبَةُ وَالرَّهْبَةُ إِذَا تَوَالِيَا عَلَى النَّفْسِ ذَلَّتْ لَهَا وَأَنْقَادَتْ خَوْفًا وَطَمَعًا، وَبِهِمَا تَعَبَّدَ اللَّهُ الْخَلْقَ فِي وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ. وَالثَّانِي أَنْ يَقُومَ بِكَفَايَتِهِمْ حَتَّى لَا يَنْفِرُوا بِالْقُوَّةِ أَوْ يَتَفَرَّقُوا بِالضَّعْفِ؛ وَكِلَاهُمَا قَدْحٌ فِي الْمَلِكِ. وَالثَّلَاثُ أَنْ يَحْفَظَهُمْ مِنَ الْإِغْوَاءِ، وَيَحْرُسَهُمْ مِنَ الْإِغْرَاءِ؛ وَذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْبَحْثُ عَنْ أَخْبَارِهِمْ حَتَّى يَعْلَمَ سَلِيمَهُمْ مِنْ سَقِيمِهِمْ. وَالثَّانِي بِإِبْعَادِ الْمُفْسِدِينَ عَنْهُمْ حَتَّى لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِمْ فُسَادُهُمْ؛ فَإِنَّ الْكَفَّ بِحَسَبِ الْكَشْفِ.

(١) تَطَنَّفَتْ نَفْسُهُ إِلَى الشَّيْءِ: أَشْفَتْ وَأَشْرَفَتْ عَلَيْهِ. وَفِي قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ «تَطَلَّتْ» بَدَلُ

«تَطَنَّفَتْ».

(٢) كَذَا فِي قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ، وَفِي الْأَصْلِ: «مِنْ حَزَفٍ...» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

والقسم الثاني في دفاعه عن المملكة من أعدائها — وأعداء الممالك<sup>(١)</sup> من أنفرد بملك أو امتنع بقوة. وهم ثلاثة أصناف : أ كفاء مماثلون ، وعظماء متقدمون ، وناجحة منافسون . فأما الأ كفاء المماثلون فيُدفعون بالمقاربة والمسالمة . وأما العظماء المتقدمون فيُدفعون بالملاطفة والملاينة . وأما الناجحة المنافسون فيُدفعون بالسوط والمخاشنة .

والقسم الثالث في دفاع الوزير عن نفسه من أ كفاءه — ويكون بعد استصلاح الطرفين : الأعلى وهو المالك ، والأدنى وهم الأعوان . وأ كفاءه ثلاثة : وَاَتَرٌ ، وموتورٌ ، ومُنافِسٌ .

- فأما الواتر — فقد بدأ بشره وجاهر بعداوته ، وكلاهما بغى مؤنس<sup>(٢)</sup> بالنصر عليه . وللوزير في تربه حقان : حق في مقابلته على ما قدم من تربه ، وحق في استدفاع ما جاهر به من عداوته . فأما حقه في المقابلة ، فإن عفا الوزير عنها كان بالفضل جديرا ، وإن قابل كان في المقابلة معذورا . وقد قيل : لَذَّةُ الْعَفْوِ أَطْيَبُ مِنْ لَذَّةِ التَّشْفِي [ لَأَنَّ لَذَّةَ الْعَفْوِ يَتَّبِعُهَا الْحَمْدُ وَلَذَّةُ التَّشْفِي يَتَّبِعُهَا النَّدَمُ ] . قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :
- فَإِنَّكَ تَلْقَى فَاعِلَ الشَّرِّ نَادِمًا \* عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَّخِمْ عَلَى الْخَيْرِ فَاعِلُهُ
- وأما حقه في استدفاع شره ، فقد أيقظته مجاهرته ، وأوهن كيدَه مُظَاهَرَتُهُ . وقد قيل في منشور الحكم : أَوْهَنُ الْأَعْدَاءِ كَيْدًا أَظْهَرُهُمْ بَعْدَاوَتَهُ . فاحذر بادِرته وآدفع<sup>(٤)</sup> عداوته . ودفعها مختلف باختلاف طباعه في أنثائه بالرغبة وتقويمه بالرهبة .

(١) كذا في قوانين الوزارة ، وهو ما يقتضيه السياق ، فإن الكلام في أعداء المملكة . وفي الأصل : «وأعداء الملك» . (٢) مؤنس : يوقع في القلب أنسا وطمأنينة بالظفر به . (٣) زيادة عن قوانين الوزارة . (٤) كان ينبغي أن تكون الجملة «فليحذر... وليدفع...» لأن الكلام هنا لغائب هو الوزير . لكنها منقولة من قوانين الوزارة — والكلام فيه لمخاطب — من غير تغيير .

وأما الموتور — فقد بُدِيَءَ بالإساءة فصَبَرَ عليها، وجُوهِرَ بالعداوة فأخفاها،  
فله تَرَةٌ مظلوم ووثبةٌ مُخْتَلِسٌ، فَتَوَقَّى تَرَةً ظلامته بالاستعطف، ووثبةٌ مُخَالِسته  
بالأحتراز.

وأما المنافس — فهو طالب رتبة إن نال منها سَدَادًا من عَوَازِيَّاسِرٍ، وإن ضُويِقَ  
فيها نافر. <sup>(١)</sup> فليُرَخَّ الوَزيْرُ له عِنَابُ الأمل، وليَخْفِضْ <sup>(١)</sup> له جَنَاحَ منافسته بالاستنابة  
والعمل، ليندفع بالمياسرة عن المنافرة. <sup>(١)</sup> وليُغَالِطْ به الأيام، فإن الساعات تَهْدِمُ  
الأعمار، ولا يجعل له فَرَاغًا يتشاغل فيه بِمَسَاءَتِهِ، ويجعله عُذْرًا في السعى على منزلته.  
فإن ساق القضاء إليه حَظًّا كان له مُصْطَنَعًا، يَرَعَى له حقوق الأصطناع. فقد قيل:  
<sup>(٢)</sup> [من] علامة الإقبال، أصطناع الرجال. فإن صدَّه القضاء عن إرادته وعجزه القدر عن  
طَلْبَتِهِ كَفَى الوَزيْرُ منه ما خافه [وقد أحسن] <sup>(٣)</sup>، ووصل إلى ما أَرَادَهُ [وقد أجم] <sup>(٣)</sup>،  
وأوجب بإحسانه شُكْرًا، وأقام بإجرامه عُذْرًا، أَجْتَذِبَ بهما قِيَادَ منافسه إلى طاعته،  
وصَرَفَهُ بهما عن التعرض لمنافسته. فهناك يجعله قِبَلَةَ رَجَائِهِ، إذ لم يحِظْ بخير إلَّا  
منه، ولم يَقْضِ من زمان وَطَرًا إلَّا به. وقد قيل في منشور الحِكم: مَنْ استصلح  
الأضداد، بلغ المراد.



١٥ (١) الفعل في الأصل بصيغة الإخبار ووضعتاه بصيغة الطلب للغائب لأن سياق الكلام يقتضى ذلك،  
ولأنه في قوانين الوزارة المنقول عنه ما هنا بصيغة الطلب، إلا أنه مخاطب.

(٢) زيادة عن قوانين الوزارة.

(٣) زيادة عن "قوانين الوزارة" مع تغيير من الخطاب إلى الغيبة لمناسبة السياق، أثبتناها هنا لينضح  
بها الكلام. فإن قوله: «وأوجب بإحسانه الخ» يزداد وضوحاً بذكر هذه الزيادة.



وربما تعرض لعداوة الوزير من قَصْر عن رتبة مُنافسته . فليُعْطِه من رجائه طَرْفًا ،  
 وليَقْبِضْ من زمامه طَرْفًا ، وليخْتَبِرْهُ فيهما ، فسيقِفْ على صلاحه أو فسادِه . فإن  
 صَاحَ سُوءُهُ ، وإن فَسَدَ بُوْعُهُ . فقد قال أَرْدَشِيرُ بْنُ بَابَك : احذروا صولةَ الكريم  
 إذا جاع ، واللَّيْمِ إذا شَبِعَ . وقد قيل في منشور الحكم : عِلَّةُ المُعَادَاةِ ، قِلَّةُ المبالاة .

- ٥ . والقسم الرابع في الدفاع عن الرعية من خوفٍ واختلالٍ — فالحوف من  
 نتائج الخرق ، والاختلال من نتائج الإهمال ، وكلاهما من سوء السيرة وفساد السياسة ،  
 [لترددهما بين تمزيق وإفراط ، ونُحْرُوجِهما عن العدل إلى نقصير أو إسراف] .  
 وهم قَوَامُ المُلْكِ المستمَدِّ ، وذَخِيرَةُ المستَعِدِّ . وليس يستقيم ولن يستقيم مُلْكٌ فسدت فيه  
 أحوالُ الرعايا ، لأنه منهم بمنزلة الرأس من الجسد لا ينهض إلا بقوته ولا يستقل  
 إلا بمعونته . وعلى الوزير لهم ثلاثة حقوق :

١٠

أحدها أن يُعِينَهُمْ على صلاح معاشهم ووفور مكاسبهم ، لتوفر بهم موائده ، وتعمّر  
 بهم بلاده .

١٥

والثاني أن يَتَقَصَّرَ منهم على حقوقه ، ويحملهم فيها على إنصافه ، ليكونوا على  
 الاستكثار أحرص ، وفي الطاعة أخلص ، ولا يكلمهم في مقادير الحقوق إلى غيره ، ليكونوا  
 له أَرْجَى وعليه أَعْنَى .

٢٠

- (١) في الأصل : بصيغة المضارع من غير لام الطلب ، وحسن السياق يقتضى الطلب كما هو في قوانين  
 الوزارة . (٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : « من خرف ... » .  
 (٣) في الأصل : « فالحرف من نتائج الخوف » . وبما أثبتناه يستقيم الكلام ، فإن الخرق يلزمه  
 مجاوزة الحد والخروج عما يقتضى به العدل ، وهو بهذا المعنى إفراط وإسراف يقابله الإهمال الذي هو التفریط  
 والتقصير . وفي الحق أن خوف الرعية نتيجة لازمة للخرق بهذا المعنى . على أن صورة ما أثبتناه أقرب شيء ،  
 لصورة الأصل . (٤) زيادة عن قوانين الوزارة .

والثالث أن يحوِّطهم بكفِّ الأذى عنهم ، ومنع الأيدي الغالبة منهم ؛ ليكون لهم كالأب الرؤوف ويكونوا له كالأولاد البررة ؛ فإنه كافلٌ مسترعى ومُسئولٌ مؤاخذٌ .  
 والله عليه فيهم حقٌ ، وللسلطان عليه فيهم تبعه <sup>(١)</sup> . فليغتنم الوزيرُ بهم شكرَ إحسانه ،  
 ويَجْمَلُ بَعْدَهِ فيهم آثارَ سُلْطانه .

وأما الشرط الثالث من شروط وزارة التفويض وهو الإقدام ، فهو في السياسة  
 أَوْفَى شَطْرِيهَا ، وفي الوزارة أَوْفَى نَظَرِيهَا ؛ <sup>(٢)</sup> لظفر الإقدام ، وخيبة الإجماع . وقد قيل  
 في منشور الحكم : بالإقدام تثبت الأقدام . وإنما يجب الإقدام إذا ظهرت أسبابه ،  
 وقُصِدَتْ أبوابه . قال الشاعر :

إذا ما أتيت الأمر من غير بابه \* ضللت وإن تقصد إلى الباب تهتدي

ثم يجمع بعدهما بين حزمه وعزمه . فالحزمُ تدبير الأمور بموجب الرأي ، والعزم  
 تنفيذها للوقت المقدَّر لها . فإذا تكاملت شروطُ الإقدام من هذه الوجوه الأربعة —  
 وهي : ظهور أسبابه ، وقصد أبوابه ، والحزم ، والعزم — لم يمنع من الظفر ، إلا عوائقُ القدر .  
 والإقدامُ ينقسم إلى قسمين : أحدهما الإقدام على اجتلاب المنافع ، والثاني  
 على دفع المضار . فأما الإقدامُ على اجتلاب المنافع فضربان : أحدهما استضافة  
 مُلْك ، والثاني استزادة مَوَاد . فأما استضافة المُلْك فتكون بالحزم والعزم إذا اقترنا  
 برغبة أو رهبة . ولأن تكون بالآغتيال والاحتيال ، أولى من أن تكون بالقتال .  
 وأما استزادة المَوَاد فتكون بالعدل والإحسان إذا اقترنا برفق ومياسرة لتكثر بهما العِمارة  
 وتوفر بهما الزراعة ؛ فإن الأرض كُنوزُ الملك يستخرجها أعوانٌ متطوعون يُقنعهم

(١) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل "منهم تبعه" .

(٢) في قوانين الوزارة : "أوفى شطريها" .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل "أوفى نظريها" .

الْكُفُّ عَنْهُمْ وَيَقْطَعُهُمُ الْعَسْفُ بِهِمْ . وأما الإقدامُ على دفع المضار فضربان : أحدهما . دفعُ ما آخَلَ من المُلْك . وله سببان : إهمالٌ أو عجزٌ . والثاني دفع ما نقص من المواد . وله سببان : نفورٌ أو جورٌ . فيحتاج الوزير أن يدفع ضرر كل واحدٍ منهما بالضد [من سببه ، فإن علاج كل داء بضده] من الدواء . فإن كان آخِلاً المُلْك من الإهمال أيقظ له عزمه ، وإن كان من العجز استعمل فيه حزمه . وإن كان نقص المواد من النفور استنجد فيه رهبته ، وإن كان من الجور أظهر فيه معدته . فإن كان حدوث ذلك في المُلْك صدر عن الوزير كان مؤاخذاً بتفريطه في الابتداء ، ومستدرِكاً لتقصيره في الانتهاء ، فيجبرُ إساءته بإحسانه ، ويحجى قبيحه بجماله . وإن كان حدوثه من غيره كانت جريرةُ الإساءة على من أحدثه ، وكان حمدُ الإحسان للوزير .

وأما الشرط الرابع من شروط وزارة التفويض وهو الحذر — فيتعين ١٠ على الوزير أن يكون حذراً ، لأنَّ الدهر ثائرٌ بطوارقه ، ومنافر بنوائبه ، يغدر إن وفى ، ويفتك إن هفا . قال عبد الحميد : أصاب الدنيا من حذرِها ، وأصاب الدنيا من أمنِها . وقال عبد الملك بن مروان : احذروا الجديدين ، فللأقدار أوقاتٌ تُغضى عنها الأبصار . فإذا صادفت طوارق الدهر غراً مُسترسلاً صار هدفاً لسهامه الصوائب ، وغرّاً لمنافرة الحوادث والنوائب . وقد قال بعض الحكماء : من أعرض عن الحذر ١٥ والاحتراس ، وبني أمره على غير أساس ، زال عنه العز وأستولى عليه العجز ، وإن قدم لطوارقه حذر المتيقظ ، وتلقاها بعمدة المتحفظ ، ردَّ بادرته بعزم ذى حزم قد حلب أشطر دهره ، وقام بواضح عذره . قال بعض الشعراء :

إِنَّ لِلدَّهْرِ صَوْلَةً فَاحْذَرْنَهَا \* لَا تَبَيِّنَنَّ قَدْ أَمِنْتَ الدُّهَوْرَا

(١) الكلمة عن "قوانين الوزارة" .

ثم هو بعد حذرِه مستسلمٌ لقضاءٍ لا يُردُّ، وقد رُوي عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله عليه وسلم أنه قال: "إحذروا الدنيا فإنها أسحرُّ من هاروتَ ومأروتَ". وقيل لبعض الحكماء: من السعيدُ؟ قال: من اعتبرَ بآئسِه، وأستظهر لنفسه. قال بعض الشعراء:

وحذرتُ من أمرٍ فمَرَّ بجاني \* لم يُبَكِّني ولَقِيتُ ما لم أُحذِرْ

وللحذر حدٌّ يقف عنده إن زاد [عليه] صار خوراً، كما أن للإقدام حدّاً إن زاد عليه صار تهوراً. والزيادة على الحدود، نقصٌ في المحدود. ولهما زمان إن خرجا عنه صار الحذر فشلاً، والإقدام خرقاً. وعيارُهما معتبرٌ بحزم العاقل ويقظة الفطن. قال بعض الحكماء: ليعرفك السلطان عند افتتاح التدبير بالحذر، وعند وقوع الأمر بالحد.

والحذر يلزم من أربعة أوجه: أحدها الحذر من الله تعالى فيما فرض. والثاني [الحذر] من السلطان فيما فوّض. والثالث الحذر من الزمان فيما اعترض. والرابع الحذر من [غلبة] الأعداء ومكر الدهاة.

فأما الحذر من الله تعالى — فهو عماد الدين الباعث على الطاعة. والحذر منه هو الوقوف عند أوامره، والالتقاء عن زواجره؛ فيعمل بطاعته فيما أمر، وينتهي عن معصيته فيما حظر. فلن يرى قليل الحذر إلا متجاوزاً في دينه طائحاً في غلوائه، لا يرى رشداً في العاجل، وهو على وعيدٍ في الآجل؛ مع نفور النفوس منه وسراية الذم فيه. وقد قيل في بعض الصحف الأولى: العزة والقوة يعظمان القلب، وأفضل منهما خوف الله تعالى؛ لأن من لزم خشية الله لم يخف الوضيعة ولم يحتج إلى ناصر. وقال علي رضي الله عنه: من حاول أمراً بمعصية الله كان أبعدَ لما رجا، وأقربَ لمحبي ما أتقى.

(١) زيادة عن "قوانين الوزارة".

وأما الحذر من السلطان ، فهو وثاب بقدرته ، متحكم بسطوته ، يميل به  
 الهوى فيقطع بالظن ويؤاخذ بالآرتياب ، فالثقة به عجز ، والاسترسال معه خطر . والحذر  
 منه في حالتى السخط والرضا أسلم ، لأنه يستدنب إذا ملّ حتى يصير المحسن عنده  
 كالمسيء . فليستخلص رأيه بالنصح ، ويستدفع تنكره بالحذر . وقال بعض الحكماء :  
 اصحب السلطان بثلاث : الحذر ، ورفض الدولة ، والاجتهاد فى النصح . والحذر منه  
 يكون بثلاثة أمور : أحدها ألا يعول على الثقة به فى الإدلال والاسترسال ، فما  
 جرت الثقة إلا ندماً . وقد قيل : الخرق الدالة على السلطان ، والثبة قبل الإمكان .  
 [ فأقرب نفسك إذا قدمك ، وتواضع له إذا عظمتك ، واحتشمه إذا آنسك ، ولن له إذا  
 خاشتك ، وأصبر على تجنيه [ إذا غالطك ] ، فهو على التجنى أقدر ، فكن على احتماله  
 أصبر ، فربما كانت مجاملته لك مكراً ، وتجنّيه عليك غدراً ] . فقد قيل فى بعض الصحف  
 الأولى : حب الملك وهواه يشبهه الطل على العشب . فلا تجعل له فى إظهار تنكره  
 عذراً ، فربما أعترف بالحق فوقى ، ورق بالصبر فكف . وقد قيل فى أمثال  
 كليله ودمنة : صاحب السلطان كراكب الأسد يخافه الناس وهو لمركوبه  
 أشد خوفاً .

والثانى من حذره منه أن يساعده على مطالبه ، ويوافقّه على محابه [ ومآربه ] ،  
 ولا يصدّه عن غرض إذا لم يقدر فى دين ولا عرض ، ولا يتوقف عن إجابته

(١) فى الأصل : "فليستخلص ... " والسياق يقتضى الأمر كما فى "قوانين الوزارة" .

(٢) ورد فى الأساس : « أنا احتشمك واحتشم منك أى أستحي » وفى اللسان وشرح القاموس

احتشم منه ومنه ولا يقال : احتشمه . فعبارة الأصل هاهنا صحيحة على ما فى الأساس .

(٣) زيادة عن "قوانين الوزارة" . (٤) هذه الجملة التى بين القوسين المربعين نقلها صاحب

الأصل عن قوانين الوزارة من غير تغيير فى الضائر ، وعادته فى النقل عنه أن يغير الضمير من الخطاب

الى الغيبة ، لأن قوانين الوزارة يوجه الكلام مخاطب ، والأصل هنا يوجهه لغائب ، كما هو واضح .

وإن شغل ما هو أهم ، فإن الملك لا يُقيم لوزيره عُذرا إذا وجدته في أغراضه مقصرا ، وإن كان على مصالح ملكه متوفرا ، فإنه آتخذه لنفسه ثم لملكه ، وقد يقدم حظ نفسه على مصلحة ملكه ، لغلبة الهوى ونزع الشهوة . فليكن متوفرا على مراده ليسلم اعتقاده له . فإن قدحت أغراضه في دين أو عرض سل الوزير نفسه من وزرها وتحفظ من شينها بالتلطف في كفها عنها بما يعتاضه بدلا منها ، ليسهل عليه إقلاعه عنها . فإن ساعده الملك عليها سلم دينهما ، وزال شينهما . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن لله خزائن للخير والشر مفاتيحها الرجال فطوبى لمن جعله الله مفتاحا للخير مغلاقا للشر وويل لمن جعله الله مفتاحا للشر مغلاقا للخير » . وقال الشاعر :

ستلقى الذى قدمت للشر محضرا \* وأنت بما تأتى من الخير أسعد

وإن أصر الملك عليها فليكن الوزير في متاركة ، ويحجم عن مساعدته ، وهو خداع يتدلس بالمغالطة ويخفى بالحزم ، فليستجد فيه عقله ، وليستعمل فيه حزمه ، ليسلم من تنكره ، ويخلص من وزره . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن من شرار الناس عند الله يوم القيامة عبدا أذهب آخرته بدنيا غيره » . والثالث من حذره منه أن يذُب عن نفسه وملكه بما استطاع من مال ونفس ، فإنه [عن نفسه] يذُب ، ولها يرب ، فإنه لا يصلح حاله مع فساد حال ملكه وهو فرع من أصله . وهو يسترسل لثقت به ، ويستسلم لتعويله عليه ، فليقابل ثقته بأمانته ، وأستسلامه بكفايته ، ولا

(١) كذا في «قوانين الوزارة» ويرجح ما يأتي من قوله «سلم دينهما وزال شينهما» وفي الأصل

«من شينها» . (٢) كذا يؤخذ من «قوانين الوزارة» ، وفي الأصل «فليكن ...» .

(٣) زيادة من قوانين الوزارة يقتضيا السياق . (٤) يرب : يصلح .

(٥) الضمير في «وهو يسترسل ...» يرجع الى الملك .

يُلْجِئُهُ أَنْ يُبَاشِرَ دَفْعَ الْخَوْفِ وَالْحَذَرِ ، فَيُلْجِئُهُ إِلَى مَا هُوَ أَخَوْفُ وَأَحْذَرُ ؛ لِأَنَّ  
الْوَزِيرَ يَخَافُ الْمَلِكَ وَيَخَافُ مَا يَخَافُهُ ، فَيَتَوَالَى عَلَيْهِ خَوْفَانِ ، وَيَتَمَلَأُ عَلَيْهِ خَطَرَانِ .  
قال شاعر :

إِنَّ الْبَلَاءَ يُطَاقُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ \* فَإِذَا تَضَاعَفَ صَارَ غَيْرَ مُطَاقٍ

- وَأَمَّا حَذَرُهُ مِنْ زَمَانِهِ ، فَلِأَنَّهُ يَتَقَلَّبُ بِأَلْوَانِهِ ، وَيَخْشَنُ بَعْدَ لَيَانِهِ ، فَيَسْلُبُ  
مَا أُعْطِيَ وَيُفَرِّقُ مَا جُمِعَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” أَنْظَرُوا دُورَ مَنْ تَسْكُنُونَ وَأَرْضَ مَنْ تَزْرَعُونَ وَفِي  
طُرُقِ مَنْ تَمْشُونَ ” . وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : الدُّنْيَا إِنْ بَقِيَتْ لَكَ لَمْ تَبْقَ لَهَا . وَقَالَ  
بَعْضُ الْبُلَغَاءِ : إِنْ الدُّنْيَا تُقْبِلُ إِقْبَالَ الطَّالِبِ ، وَتُدْبِرُ إِدْبَارَ الْهَارِبِ ؛ لَا تَبْقَى عَلَى حَالَةٍ ،  
وَلَا تَخْلُو مِنْ أَسْتِحَالَةٍ ؛ تُصَاحِبُ جَانِبًا بِإِفْسَادِ جَانِبٍ ، وَتُسَرُّ صَاحِبًا بِمَسَاءَةِ صَاحِبٍ ؛  
فَالْكُونُ فِيهَا عَلَى خَطَرٍ ، وَالثَّقَّةُ بِهَا عَلَى غَرَرٍ . وَقَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ :

وَمِنْ عَادَةِ الْأَيَّامِ أَنَّ خُطُوبَهَا \* إِذَا سَرَّ مِنْهَا جَانِبٌ سَاءَ جَانِبٌ

[وَالْحَذَرُ<sup>(١)</sup>] مِنَ الزَّمَانِ يَكُونُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

- أَحَدُهَا : أَلَّا يَثِقَ بِمُسَاعَدَتِهِ ، وَلَا يَرْكَنَ إِلَى مُيَاسَرَتِهِ ، فَيَغْفَلَ عَنِ الْحَذَرِ وَالْأَسْتِعْدَادِ ،  
فَرُبَّمَا أُنْعِكَسَ فَأَفْتَرَسَ ، وَغَافِصٌ<sup>(٢)</sup> فَاخْتَلَسَ . وَقَدْ قِيلَ : لِلدَّهْرِ صُرُوفٌ ، لَسْتُ عَنْهَا  
بِمَصْرُوفٍ . قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ :

إِنَّ الزَّمَانَ وَإِنْ أَلَا \* نَ لِأَهْلِهِ لُمُخَاشِنُ  
نُخْطُوبُهُ<sup>(٣)</sup> الْمُتَحَرِّكَ \* تُ كَأَنَّهَا سِوَا كُنْ

(١) فِي الْأَصْلِ بِيَاضٌ ، وَالتَّكْلَةُ عَنْ «قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ» .

(٢) غَافِصُهُ : فَاجَأَهُ وَأَخَذَهُ عَلَى غِرَّةٍ مِنْهُ .

(٣) كَذَا فِي «قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ» . وَفِي الْأَصْلِ : «بِمُخْطُوبِهِ» .

والثاني : أن يتَّهَزَ فُرْصَةً مَكْنَتِهِ <sup>(١)</sup> بفعل الجميل ، وغَرَسَ الصَّنَائِعَ ، وإسداء العوارف ؛ ليكون ذلك ذخيرةً له في النوائب ، وخَلَفًا في العواقب ؛ ولا يُلْهِيه أَسْتَكْفَاؤُهُ عن الأَسْتَظْهَارِ ، ولا يَمْنَعُهُ أَسْتَغْنَاؤُهُ عن الأَسْتِكْثَارِ . فقد قيل : المرءُ آبنُ يومِهِ ، فليَنْتَبِهْ من يومِهِ . وقد رَوَى عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم أنه قال : ” إِغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسِ شَبَابِكَ قَبْلَ هَرَمِكَ وَصِحَّتِكَ قَبْلَ سَقَمِكَ وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ “ . قال سعيدُ بنُ سَلَمٍ :

إِنَّمَا الدُّنْيَا هِبَاتٌ \* وَعَوَارٍ مُسْتَرَدَّةٌ  
شِدَّةٌ بَعْدَ رَخَاءٍ \* وَرَخَاءٌ بَعْدَ شِدَّةٍ

والثالث : أن يَكْفِيَ نَفْسَهُ عن القُبْحِ وَيَقْبِضَ يَدَهُ عن الإِسَاءَةِ ، لِيَكْفِيَ رَصْدَ الثَّرَاتِ ، وَغَوَائِلَ الْهَفَوَاتِ ؛ فَيَأْمَنَ مِنْ وَجَالِهِ ، وَيَسْلَمَ مِنْ زَلَلِهِ ؛ وَلَا يَتَطَاوَلَ بِالْقُدْرَةِ فَيَغْفُلَ وَهُوَ مَطْلُوبٌ ، وَيَأْمَنَ وَهُوَ مُسْلُوبٌ .

والرابع : أن يَسْتَعِدَّ لِآخِرَتِهِ ، وَيَسْتَظْهِرَ لِمَعَادِهِ ، وَلَا يَغْتَرَّ بِالْأَمَلِ فَيَخُونَهُ الْفَوْتُ ، وَلَا تُلْهِيه الدُّنْيَا فَتُصَدِّهِ عَنِ الْآخِرَةِ . فَقُلْ مَنْ لَا بَسَّهَا فَسَلِمَ مِنْ تَبِعَاتِهَا ؛ لَهَفَوَاتِ غُرُورِهَا <sup>(٢)</sup> ، [وَعَوَاقِبِ شُرُورِهَا] . رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” يَا عَجَبًا كُلُّ الْعَجَبِ لِلْمُصَدِّقِ بَدَارِ الْخُلُودِ وَهُوَ يَسْعَى لِدَارِ الْغُرُورِ “ . وَقِيلَ فِي مَنْثُورِ الْحَكَمِ : طَلَاقُ الدُّنْيَا مَهْرُ الْجَنَّةِ .

وَأَمَّا حَذْرُهُ مِنْ أَهْلِ الزَّمَانِ — فَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ مُحْسُودٌ بِالنِّعْمَةِ ، مَغْبُوطٌ بِالسَّلَامَةِ . وَالنَّاسُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَطْوَارٍ مُتَبَايِنَةٍ :

٤٣

(١) المكنة بفتح فكسر : التمكن .



[أحدها] <sup>(١)</sup> خير عاقل يُسالم بخيره ، ويُساعد بعقله ، فالظفر به سعادة ،  
والاستعانة به توفيق <sup>(٢)</sup> . فليجتهد ألا يفوته وإن كان قليل الوجود ، ليحظى بخيره  
ويُسعد بعقله . وقل أن يكون الخير العاقل إلا متحديا بالعلم مترينا بالأدب . فإذا  
أظفره الزمان بمن تكاملت فضائله ، وتهدبت خصائله ، فليأخذ <sup>(٢)</sup> ذخيرة نوائبه ،  
وعدة شدائده ، يجده كنفيل صلاحها ، وزعيم نجاحها .

والطور الثاني : شرير جاهل يضرب بشره ، ويضل بجهله . فليحذر مخالطته ، فهي  
أضر من السم ، وأنفذ من السهم . وشره بجهله منتشر يضعف إن تورك ، ويقوى إن  
شورك ، فليكن كف شره بالإبعاد ، ولا يعزه بالتقريب ، فإحققه ضررى شره وجهله .  
وضرر الجهل أعم من ضرر الشر ، لأن قانون الشر معلوم ، وقانون الجهل غير معلوم .

والطور الثالث : خير جاهل يُسالم بخيره ، ويضل بجهله ، فليقاربه ، إن شاء ،  
لخيره ، ولا يستعمله لجهله ، ليكون بخيره موسوما ، ومن جهله سليما .

والطور الرابع : شرير عاقل وهو الداهية المكر ، يستعمل للخطوب إذا حزبت <sup>(٣)</sup> .  
فليكن على حذر من مكره ، ويتاركه في الدعة على استدفاع لشره . وقد روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" . ومثل هذا  
يُستكف بمعونة تمده ، ومراعاة ترضيه ، فإنه كالسبع الضارى إن أجعته هاج ، وإن  
أشبعته سكن ، ليكون مذخورا للحاجة ، فإن للزمان خطوبا لا تدفع إلا بشرار أهله ،  
كما قال حذيفة بن اليمان لرجل : أيسرك أن تغلب شر الناس ؟ قال : نعم ، قال :

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) السياق يقتضى صيغة الأمر كما فى «قوانين الوزارة» . والفعل فى الأصل مجرد من لام الأمر .

(٣) حزبه الأمر : نابه واشتد عليه .

إنك لن تغلبه حتى تكون شراً منه . فَيَعُدُّ لخطوب الشرِّ إن طَرَقَتْ ؛ فإنه بها أخبر ، وعلى دفعها أقدر ، ولأهلها أقهر ؛ فـ « إن الحديد بالحديد يفلح » . فَيُسْتَكْفَى إلى حينها بما يَدْفَعُ عَادِيَةَ شَرِّهِ ، ويقطعُ غَائِلَةَ مَكْرِهِ ، وإن كانت ضَرَاوَةُ الشرِّ أَجْذَبُ ، وطِبَاعُ النفوس أغلب . فإن وجد الوزيرُ من هذا الداهيةِ فُتُوراً في همِّته ، وقصوراً في منته كانت سِرَايَةُ مَكْرِهِ أَتَزُرُّ ، وتأثيرُهُ في الخطوب أيسر . وإن كانَ عَالِي الهِمَّةِ قَوِيَّ المُنَّةِ يتطاول إلى معالي الأمور ، كانت سِرَايَةُ مَكْرِهِ أَوْفَرُ ، وتأثيرُهُ في الخطوب أكثر . فليُعْطِهِ في كل حال من أمْرِيهِ من الحَذَرِ والسكون بحسب ما تقتضيه هِمَّتُهُ ، وتنبعثُ عليه مِنْتُهُ ؛ ليكون قانونُهُ معه مستقيماً ، [ ومن دهاء مَكْرِهِ سَلِيماً ] ؛ لا يَنَالُهُ خَوَرٌ من سَرَفٍ ، ولا آسْتَرْسَالٌ من تقصير ؛ فقد جعل الله تعالى لكل شيءٍ قَدَرًا .

فهذا تفصيلُ ما اشتمل عليه العَقْدُ والحلُّ .

وأما التقليد والعزل ، وهو الشطر الثاني من شروط وزارة التفويض ،

فالتقليد على ضربين : تقليد تقرير ، وتقليد تدبير .

فأما تقليد التقرير ، فهو فيما يُسْتَأْنَفُ إنشاءً قواعده ، ويبدأ تقريرُ رسومه .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون في حاضرٍ يَقْدِرُ الوزير على مباشرته ، فالوزير أخصُّ بتقريره ، وأحقُّ بتنفيذه ؛ لأنها أصولٌ مُؤَبَّدَةٌ وهي من خواصِّ نظره . فإن قلَّدَ عليها وأستتاب

(١) المنَّة : القوة .

(٢) السياق يقتضِي صيغة الأمر كما في «قوانين الوزارة» . والفعل في الأصل مجرد من لام الأمر .

(٣) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

فيها، كان تقصيرا منه إن جَلَّ، ومعدورا فيه إن قَلَّ. ولم يكن لمن قَلَّده تنفيذُ تقريره إلا عن إذنه، وإلا كان عزلا خَفِيًّا، لأنه يصير مُلتزِمًا وقد كان مُلزِمًا، ومُحكِّمًا وقد كان حاكما.

والثاني: أن يكون التقليد فيما بَعْدَ عنه ويمكن استئثاره فيه، فيجوز أن يستناب في تقريره، ويكون موقوفا على إمضاء الوزير وتنفيذه. ولا يجمع المستناب بين الأمرين، ليكون التقليد مقصورا على التقرير، والوزير مختصا بالتنفيذ. فإن جَمَعَ المستناب بين التقرير والتنفيذ كان فيه مُتَجَوِّزا، إلا أن يُؤمَّر به فيصير الأمر مُتَجَوِّزا، إلا أن يكون اضطارا يزول معه حكم الاختيار.

والثالث: أن يكون التقليد فيما بَعْدَ عنه ويتعدَّر استئثاره فيه، فيجوز أن [يستناب فيه من] يجمع بين تقريره وتنفيذه إذا تكاملت في المستناب ثلاثة شروط: أحدها الكفاية التي ينهض بها في التقرير. والثاني الهيبة التي يطاع بها في التنفيذ. والثالث الأمانة التي يكف بها عن الاسترشاء والخيانة، بعد تكامل الشروط المعبرة في جميع الولايات، وهي ثلاثة: العقل، والديانة، والمروءة. فلا فُسْحَة في تقليد من أخل ببعضها، لقصوره عن حقها، وخروجه من أهلها، وإنما يختلف ما سواها باختلاف الولايات، وإن كانت هذه مستحقة في جميعها. وقد قال كسرى أبرويز: من أعتمد على كُفَاة السوء لم يَحُلْ من رأي فاسدٍ وظن كاذبٍ وعدوَّ غالب. وقد قال بعض الحكماء:

(١) كذا في قوانين الوزارة، وفي الأصل: «لأنه ملزم وقد كان ملزما، ومحكم... الخ».

(٢) الاستئثار: المشاورة.

(٣) كذا في قوانين الوزارة، والتقليد هو موضوع الكلام، وفي الأصل: «التنفيذ...».

(٤) التكلمة عن «قوانين الوزارة».

لَا تَسْتَكْفِينُ مَخْدُوعًا عَنْ عَمَلِهِ ، وَالْمَخْدُوعُ <sup>(١)</sup> مَنْ بَلَغَ بِهِ قَدْرًا لَا يَسْتَحِقُّهُ ، أَوْ أُثِيبَ ثَوَابًا لَا يَسْتَوْجِبُهُ .



وَأَمَّا تَقْلِيدُ التَّدْيِيرِ ، فَهُوَ النَّظَرُ فِي مَا اسْتَقَرَّتْ رِسْمُهُ ، وَتَمَهَّدَتْ قَوَاعِدُهُ . وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَزِيرِ وَبَيْنِ النَّازِرِ فِيهِ ؛ لَكِنْ يَخْتَصُّ <sup>(٢)</sup> الْوَزِيرُ بِمِرَاعَاتِهِ ، وَالنَّازِرُ بِمَبَاشَرَتِهِ ؛ لِيَسْتَظْهِرَ <sup>(٣)</sup> الْوَزِيرُ بِالْمِرَاعَةِ ، وَلَا يَتَبَدَّلُ <sup>(٤)</sup> بِالْمَبَاشَرَةِ . وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا تَدْيِيرُ الْأَجْنَادِ . وَالثَّانِي تَدْيِيرُ الْأَمْوَالِ .

فَأَمَّا تَدْيِيرُ الْأَجْنَادِ ، فَلَا يَسْتَغْنِي الْوَزِيرُ عَنْ تَقْلِيدِ سَفِيرٍ فِيهِ وَإِنْ كَانُوا يُلَاقُونَهُ ؛ لِيَحْفَظَ بِالسَّفِيرِ حَشْمَةَ وَزَارَتِهِ وَلَا يَقِفَ أَغْرَاضَ أَجْنَادِهِ ، وَقَدْ أَنْصَانِ عَنْ لَغَطِ كَلَامِهِمْ ، وَجَفْوَةِ طِبَاعِهِمْ . وَالْأَغْلَبُ عَلَى تَدْيِيرِهِمُ الرَّأْيُ وَالسِّيَاسَةُ . فَيَعْتَبَرُ فِي هَذَا الْمُخْتَارِ لِهَذَا التَّقْلِيدِ سِتَّةُ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : الْهَيْبَةُ الَّتِي تَقُودُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِتَسْدِيرِ ذَوِي سَطْوَةٍ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى قُوَّةِ الْهَيْبَةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي الرَّأْيِ وَالسِّيَاسَةِ ، لِيَقُودَهُمْ بِرَأْيِهِ إِلَى الصَّوَابِ وَيَقِفَهُمْ بِسِيَاسَتِهِ عَلَى الْأَسْتِقَامَةِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ مُتَوَصِّلًا إِلَى اسْتِعْطَافِ الْقُلُوبِ ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ ، لِيَسْلَمُوا مِنْ اخْتِلَافٍ أَوْ مَنَافَرَةٍ .

(١) كَذَا فِي قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « فَالْمَخْدُوعُ ... » بِالْفَاءِ . وَظَاهِرٌ أَنَّ حَسْنَ السِّيَاقِ يَقْتَضِي الْوَاوَ .

(٢) كَذَا فِي « قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ » . وَفِي الْأَصْلِ : « لَكَ يَخْتَصُّ ... » .

(٣) يَسْتَظْهِرُ : يَحْتَاطُ وَيَسْتَوْثِقُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « يَتَبَدَّلُ » بِالذَّالِ . وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا وَضَعْنَاهُ .

والرابع : أن يكون بينه وبين الأجناد مناسبة<sup>(١)</sup> في الطباع ومشاكلة<sup>(٢)</sup> في الأخلاق  
يَمْتَرِجُونَ<sup>(١)</sup> [بها] في الموافقة و[لا]<sup>(١)</sup> [يختلفون] [فيها] في المباينة .

والخامس : أن يكون سليم الباطن صحيح المعتقد ، لأنه يصير أخص بهم ،  
ويصيرون أطوع له .

والسادس : ما اختلف باختلاف الحال ، فإن كان في زمان السلم أعتبر فيه  
الأناة والسكون ، وإن كان في زمان الحرب أعتبر فيه الإقدام والسطوة ، ليكون  
مطبوعا على ما يضاهاى حال زمانه . فإذا ظفر بمن استكملها — وبعيد أن يظفر به  
إلا أن يعان بالتوفيق — وجب تقليده ، ولزمت مناصفته في الحقوق التي له وعليه ،  
ليدوم ويستقيم . فقد قيل في منشور الحكم : من قضيت واجبه ، أمنت جانبه .

وأما تدير الأموال ، فالوزير مضمون عن مباشرتها ، وإنما يحفظ دخلها بالهيئة  
والاستظهار ، ويضبط خرجها بالحاجة والاضطرار . وللتقليد على كل حال منهما  
شروط .

فشروط التقليد على مباشرة دخلها خمسة :

أحدها : أن يكون مطبوعا على العدل ، لينصف وينتصف .

والثاني : أن يكون متدينا بالأمانة ، ليستوفي ويوفى .

والثالث : أن يكون كافيا ، ليضبط بكفايته ، ولا يضع بعجزه .

والرابع : أن يكون خيرا بعمله يعرف وجوه مواده ، وأسباب زيادته .

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) في «قوانين الوزارة» : «...فيها بالمباينة» .

(٣) في قوانين الوزارة : «على كل واحد منهما» .

والخامس : أن يكون رفيقا بمعامليه غير عسوف ولا أنحرَق . حُكي أن الإسكندر كتب إلى معلمه أرسطاطاليس ليستشيرَه في عُمَّالِه ؛ فكتب إليه : إنَّ مَنْ كان له عيِّدٌ فأحسنَ في سياستهم فَوَلَّه الجُنْدَ ، ومن كان له ضيعةٌ فأحسنَ تديرها فَوَلَّه الخَرَاجَ .

وأما شروط التقليد على مباشرة خَرَجِها ، بعد الأمانة التي هي مشروطة في كل ولاية ، فمعتبرةٌ بأحوال الخَرَجِ . وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما كان راتبا عن رُسُومٍ مستقرَّةٍ كأرزاق الجيوش والحواشي ، فالتقليد عليه شرطان : معرفةٌ مقاديرها ، ومعرفةٌ مُستحقيها .

والثاني : ما كان عارضا عن أوامرٍ تقدِّمُها والناظرُ مأمورٌ بها كالصَّلات وحوادث النَّفَقَات ، فالتقليد عليه شرطان : وقوفها على الأوامر ، ومعرفةٌ أغراض<sup>(١)</sup> الأمر .

والثالث : ما كان عارضا فَوْضَ إلى رأى الناظر ووَكلَ إلى تقريره كالمصالح والنَّفَقَات ، فالتقليد عليه أَوْفَى شروطا لوقوفها على اجتهاده وتقديره ، فيحتاج مع الأمانة إلى ثلاثة شروط :

أحدها : معرفةٌ وجوه الخَرَجِ ، حتى لا يتصرف في غير حق .

والثاني : الإقتصاد فيه ، حتى لا يُفْضَى إلى سرف ولا تقصير .

والثالث : إصْلاح الأئْمان والأجور من غير تَحْيِفٍ<sup>(٢)</sup> ولا غَبْنٍ .

(١) كذا في "قوانين الوزارة" . وفي الأصل : "ومعرفة أغراض الأوامر" .

(٢) التَّحْيِفُ : التَّقْصِيرُ .

## وأما العزل فضربان :

أحدهما : ما كان عن غير سبب فهو خارجٌ عن السياسة ؛ لأن للأفعال والأقوال أسبابا إذا تجردت عنها صار الفعل عبثا والكلام لغوا لا يقتضيه رأى حِصيف ، ولا تُوجبه سياسة لبيب . وقد قيل : العزل أحد الطلاقين . فكما أنه لا يحسن الطلاق بغير سبب ، كذلك لا يحسن العزل بغير سبب . وإذا لم يثق الناظر باستدامة نظره مع الاستقامة ، عدل عنها إلى النظر لنفسه ، فعاد الوهن على عمله . وما يكون هذا العزل إلا عن فشل أو ملل .

والضرب الثاني : أن يكون العزل لسبب دعا إليه . وأسبابه تكون من ثمانية

أوجه :

أحدها : أن يكون سببه خيانة ظهرت منه ، فالعزل لها من حقوق السياسة مع استرجاع الخيانة والمقابلة عليها بالزواج المقومة . ولا يؤاخذ فيها بالظنون والتهم . فقد قيل : من يخن يهن .

والوجه الثاني : أن يكون سببه عجزه وقصور كفايته ، فالعمل بالعجز [مضاع] ؛ وهو نقص في العاجز وإن لم يكن ذنبا له ؛ فلا يجوز في السياسة إقراره على العمل الذي عجز عنه . ثم روعي عجزه بعد عزله ، فإن كان لثقل ما تقلده من العمل جاز أن يُقلد ما هو أسهل ، وإن كان لقصور مئته وضعف حزمه لم يكن أهلا لتقليد ولا عمل .

(١) كذا في الأصل . والذي يؤخذ من كتب اللغة أن «تجرد» يتعدى بـ «من» .

(٢) التكلفة عن «قوانين الوزارة» .

والوجه الثالث : أن يكون سببه اختلال العمل من عسفه أو خرقه . فهذا السبب زائد على الكفاية ، وخارج عن السياسة . والوزير المقلد فيه بين خيارين : إما أن يعزله بغيره ، وإما أن يكفّه عن عسفه وخرقه . ويجوز أن يكون مرصداً لتقليد<sup>(١)</sup> ما تدعو السياسة فيه إلى العسف لمن شاق ونافر . فقد قيل : لكل بناء أساس ، ولكل تربة غراس .

والوجه الرابع : أن يكون سببه انتشار العمل به من لينه وقلة هيئته . فهذا السبب موهن للسياسة . والوزير فيه بين خيارين : إما أن يعزله بمن هو أقوى وأهيب ، وإما أن يضم إليه من تتكامل به القوة والهيبة . وخياره فيه معتبر بالأصلح . ويجوز أن يقلد بعد صرفه مالا يستضر فيه بضعفه .

والوجه الخامس : أن يكون سببه فضل كفايته وظهور الحاجة إليه فيما هو أكبر من عمله . فهذا أحمد وجوه العزل وليس بعزل في الحقيقة ، وإنما هو نقل من عمل إلى ما هو أجل منه ، فصار بهذا العزل زائد الرتبة . وقد قال بعض البلغاء : الناس في العمل رجالان : رجل يحل به العمل لفضله ورياسته ، ورجل يحل بالعمل لتقصيره ودنائه ، فمن حل به العمل ازداد تواضعاً وبشراً ، ومن حل بالعمل ازداد ترفعاً وكبراً .

والوجه السادس : أن يكون سببه وجود من هو أكفأ منه . فبراعى حال الأكفأ ، فإن كان فضل كفايته مؤثراً في زيادة العمل به كان عزل الناظر به من لوازم

(١) كذا في قوانين الوزارة . وفي الأصل : « ما تدعو إليه السياسة فيه ... الخ » وظاهر أن كلمة

« إليه » مقحمة لغير حاجة . (٢) استعمال « أكفأ » بمعنى أكثر اضطلاعاً بالأمر ، من الخطأ

المشهور ، وكذلك كفء وأكفاء في هذا المعنى ، وإنما الصواب لغة في كل هذا : أكفى ، وكاف ،

وكفاة ، من الكفاية التي هي الاضطلاع بالأمر وحسن القيام به .



السياسة ولم يَسْغُ فيها إقراره على عمله، وإن لم يُؤثّر في زيادة العمل كان عزل الناظر من طريق الأولى في تقديم الأَكفاء وتخيّر الأعوان، وإن جاز في السياسة إقرار الناظر على عمله لنهوضه به .

- والوجه السابع : أن يكون سببه أن يخطب عمله من الكفاة من يبذل زيادة فيه . فلا يجوز عزله ببذل الزيادة حتى يكشف عن سببها ، فربما تنحصر بها البازل<sup>(١)</sup> .
- لرغبة في العمل ، أو لعداوة في العامل . فإن لم يظهر لها بعد الكشف موجب لم يجز<sup>(٢)</sup> في السياسة عزله بهذا البذل الكاذب ، وكان البازل جديرا بالإبعاد لابتدائه بالإدغال .
- فإن ظهر موجب الزيادة لم يحل من ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون لتقصير الناظر، فيجب عزله . والوزير بعد عزله بين خيارين : إما أن يقلد البازل أو غيره من الكفاة . والثاني أن يكون موجبها فضل كفاية البازل ، فيجب عزله بالبازل دون غيره . والثالث أن يكون سببها عسف البازل وخرقه ، فلا يجوز في السياسة عزل الناظر ولا تقريب البازل ، فربما مال إلى الزيادة من تغاضى عن العدل ، فعزل وقلد فصار هو العاسف المجازف .

- والوجه الثامن : أن يكون سببه أن الناظر مؤتمن ، فيخطب عمله ضامن . فتضمن الأعمال خارج عن قوانين السياسة العادلة ، لأن المؤتمن عليها إذا كان كافيا استوفى ما وجب ، وكف عما لم يجب ، وهذا هو العدل . والضامن إن ضمنها بمثل ارتفاعها لم يؤثر ، وإن ضمنها بأكثر منه تحكّم في عمله ، وكان بين عسف أو هرب ، لأنه ضمن ليغرم لا ليغرم . وحكي أن المأمون عزم على تضمين السواد ، وعنده عبيد الله

(١) تنحصر : افترى وكذب . وفي الأصل « فربما تنحصر ... » ، وفي قوانين الوزارة « فربما

يخرجه ... » . وما وضعناه يظهر أنه المناسب للسياق . فلعل ما في الأصل يكون محرفا عنه .

(٢) الإدغال هنا : الوشاية والخيانة .

ابن الحسن العنبري القاضي ؛ فقال له : [ يا أمير المؤمنين <sup>(١)</sup> ] إن الله قد دفعها إليك أمانة ، فلا تُخرجها من يدك قبالة <sup>(٢)</sup> . فعَدَلَ عن الضمان .

فهذا تفصيل ما تعلق بوزارة التفويض من عقد وحل وتقليد وعزل . فلنذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على مملكه .

### ذكر حقوق الملك على وزيره وحقوق الوزير على مملكه

فأما حقوق السلطان على وزيره فهي ثلاثة :

أحدها : قيامه بمصالح مملكه ، وهي أربع : عمارة بلاده ، وتقويم أجناده ، وتثمين أمواله ، وحيطة رعيته .

٤٦

والثاني : قيامه بمصالح نفسه ، وهي أربع : إدرار كفايته ، وتحمل عوارضه ، وتهذيب حاشيته ، وإعداد ما يستدفع به النوائب .

والثالث : قيامه بمقاومة أعدائه ، وذلك بأربعة أشياء : تحصين الثغور ، وأستكمال العدة ، وترتيب العساكر ، وتقدير الحدود . فيجب على الوزير أن يؤدي حقوق سلطانه ، ويوفى شروط أئمانه ، ويحذر بادرة مؤاخذته إن قصر ، وسطوة انتقامه إن فرط ، لأن بادرة الانتقام ، أسرع من ظهور الإنعام ؛ [ لأن الانتقام يصدر عن طيش الغضب ، والإنعام يصدر عن <sup>(١)</sup> أناة الكرم ] . وقد قيل في حكم الفرس : ما أضعف طمع صاحب

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) القبالة : الكفالة . من قبل (من باب نصر وضرب وسمع) بمعنى كفل . ومعناها هنا : أن يعطى السلطان عاملا أو أن يقبل العامل عملا من أعمال السلطان يستغله في مقابل مقدار معين من المال يتكفل بأدائه إليه .

(٣) كذا بالأصل ، وفي قوانين الوزارة "إدراك" .

السلطان في السلامة . وذلك أنه إن عَفَّ جَنَى عليه العَفَافُ عداوةً الخاصة ، وإن بَسَطَ يَدَهُ جَنَى عليه البَسَاطَةُ أَلْسِنَةُ الْمُتَنَصِّحِينَ . فَلَزِمَ لذلك أن يكون حَذَرُهُ أَغْلَبَ من رَجَائِهِ ، وخَوْفُهُ أَكْثَرَ من أَمْنِهِ . ولئن تَكَدَّرَ بهما العيش فهما إلى السلامة أدعى .

وأما حقوقُ الوزير على السلطان فثلاثة : أحدها : معونتهُ على نظره .

- وذلك بأربعة أشياء : تقوية يده ، وتنفيذ أمره ، وإطلاق كفايته ، وألَّا يجعل لغيره عليه أمراً . وقد قال سَابُورُ بنُ أَرْدَشِيرَ في عَهْدِهِ إلى ابْنِهِ هُرْمُز : ينبغي للوزير أن يكون قَوِيَّ الأَمْرِ ، مقبولَ القول ، يَمْنَعُهُ مكانُهُ منك ، من الضراعة لغيرك ، وتبعه الثقة بك ، على بَذْلِ النصيحة لك ، ويُشجِّعُهُ مَا يَعْرِفُ مِنْ رَأْيِكَ ، على مقاومة أعدائك ، وأحذرك أن تُنْزِلَ بهذه المنزلة مَنْ سِوَاهِ مِنْ خَدَمِكَ .

- والثاني : أن يَثِقَ مِنْهُ بأربعة أشياء : ألَّا يُؤَاخِذَهُ بغير ذَنْبٍ ، وألَّا يَطْمَعَ في مَالِهِ من غير خِيَانَةٍ ، وألَّا يُقَدِّمَ عليه مَنْ هو دُونُهُ ، وألَّا يُمَكِّنَ مِنْهُ عَدُوًّا . وقد عَهِدَ مَلِكٌ إلى ابْنِهِ فقال : يَا بُنَيَّ ، إِنَّكَ لَنْ تَصِلَ إلى إْحْكَامِ مَا تَرِيدُهُ من تَدْبِيرِ مُلْكِكَ إلا بمَعُونَةِ وَزَرَائِكَ وَأَعْوَانِكَ ، فَأَعِنْهُمْ على طَاعَتِكَ بِمِيَّاسِرَتِكَ ، وعلى معونتك بمساعدتك .

- والثالث : أن يحفظَ مِنْزِلَتَهُ من أربعة أشياء : [الأول<sup>(١)</sup>] ألَّا يَرْتَابَ بباطنه وظاهره سَلِيمٌ ، فَيُؤَاخِذَ بِالظَّنِّ ، وَيَعْجِزَ عن دفعه باليقين ، فليس يُؤَاخِذُ بضمائر القلوب ، إلا عَلامَ الْغُيُوبِ . قيل لِكِسْرَى قُبَاد : إن قوما من خواصك قد فسدت سرايرهم ، فوقع : أنا أملك الأجساد دون النيات ، وأحكم بالعدل لا بالرضا ، وأخص عن الأعمال لا عن السرائر . والثاني : ألَّا يستبدل به ونظره مستقيم ، فيقل نفعه ، ويضعف

(١) زيادة يقتضيها السياق .

نشاطه ، ولا يُجهد نفسه في النهوض بما كلفه ، فإن داعي الطبع أبلغ من مصنوع التكلف . وقد آتخذ لآستقامة وجدها به . فإذا أضاع حقه بالاستبدال ظلم نفسه ، وكان من غيره على خطر . وقد قال كسرى : الوزارة أبعد الأمور من أن تحتمل غير أهلها . لأن الوزير من الملك بمنزلة سمعه وبصره ولسانه وقابه ، لأنه مغلق الأبواب ، مستور عن الأبصار ، ليحفظه في أمواله ، ويستتر خلفه في أفعاله ، وحقيق<sup>(١)</sup> بمن كان بهذه المنزلة أن يكون محفوظا . والثالث : ألا يؤاخذ به بدرك ما جره القضاء وساقه القدر ، فيجعله غرضا في معارضة خالقه . وهل الوزير فيه إلا كالمالك ! فأفعال الله عز وجل لا تكون ذنوبا لعباده . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى ينفذ فيهم قضاؤه وقدره " .<sup>(٢)</sup> والرابع : ألا يُحمَل ما ليس في قدرته ، ولا يُكلف ما ليس في طاقته ، فلا يُكلف الله نفسا إلا وسعها . وما ذاك إلا من دواعي التجنى ، ومبادئ التنكر .

فهذه حقوق الوزير على سلطانه . وهى مقابلة لحقوق السلطان على وزيره . لكن حقوق الوزير موضوعة على المسامحة فى أكثرها ، وحقوق السلطان موضوعة على المؤاخذة بأقلها ، لآستطالته عليه بالقُدرة وقصوره عنه بالنيابة .

وحيث ذكرنا هذه الحقوق الداخلة فى وزارة التفويض فلندكر وزارة التنفيذ .

(١) فى الأصل « وحقيق على من ... » .

(٢) هكذا فى الأصل وفى قوانين الوزارة وفى مسند الفردوس للديلمى . وفى الجامع الصغير زيادة نصها : " فإذا مضى أمره رد إليهم عقولهم ووقعت الندامة " .

## ذكر وزارة التنفيذ

قال الماوردي ما معناه : إن لوزارة التنفيذ أربعة قوانين :

فالأول من قوانينها : السفارة بين الملك وأهل مملكته ، لأن الملك معظم بالحجاب ، مضمون عن المباشرة بالخطاب ، فاقتضى ذلك اختصاصه بسفير محتشم ووزير معظم مطاع فيما يورده عنه من الأوامر والنواهي ، ويهاب فيما يتحملة إليه من المطالب والمباغى . ليكون للملك لسانا ناطقا ، وأذنا واعية . وهذه السفارة مختصة بخمسة أصناف :

(٤٧)

أحدها : السفارة بين الملك وأجناده ، فيحملهم على أوامره ونواهي ، ويتنجز لهم من الملك ما استوجبوه أو سألوه . ويحتاج في سفارته معهم أن يجمع بين اللين والعنف ، والخشونة واللطف ، ليقتادهم إلى طاعته بالرغبة والرغبة .

١٠

والثاني : السفارة بين الملك وعماله ، فيستوفى مناظرة العمال ويتصفح أحوال الأعمال ، ليستدرك خللا إن كان ، ويستديم صلاحا إن وجد . ويحتاج في هذه السفارة إلى استعمال الرهبة خاصة ، ليكفهم عن الخيانة ، ويبعثهم على الأمانة .

والثالث : السفارة بين الملك ورعيته ، ليتصدى لإنصافهم ، ويصغي إلى ظلاماتهم ، فيمضي ما تيسر له ، وينهى ما تعسر عليه . ويحتاج في هذه السفارة إلى استعمال اللين واللطف ، ليصلوا إلى استيفاء الظلامة ، ويستدفعوا ذل الاستضامة .

١٥

(١) في الأصل « عن الملك » .

(٢) في الأصل : « لا يفتادهم ... » وظاهر أنه تحريف . وفي « قوانين الوزارة » لانقيادهم ...

والرابع : السفارة في استيفاء حقوق السلطنة التي للملأ وعليه ، من غير مباشرة قبض ولا إقباض <sup>(١)</sup> . ويحتاج في هذه السفارة إلى الرهبة فيما يستوفيه للملك ، وإلى اللطف فيما ينتج منه .

والخامس : السفارة في اختيار العمال ، ومشارفة الأعمال ؛ لينهي حال من يرى تقليده وعزله من غير أن يباشر تقليدا ولا عزلا ؛ لأن التقليد والعزل داخل في وزارة التفويض خارج عن وزارة التنفيذ . وشروط هذه السفارة : أن يكون جيد الحدس ، صحيح الاختيار ، قليل الاعتراض ، عارفا بكفاة <sup>(٢)</sup> العمال ومقادير الأعمال ، ليحمد اختياره ، ويقل عثاره .

والثاني من قوانينها : أن يمد الملك برأيه ومشورته ؛ فإن الملك مع جزالة رأيه وصحة رويته محبوب الشخص عن مباشرة الأمور ، فصار محبوب الرأي عن الخبرة بها . فاحتاج إلى بارز الشخص بالمباشرة ، ليكون بارز الرأي بالخبرة ؛ فليس الشاهد كالغائب ، ولا المخبر كالمعاین . والوزير أحق بهذه المرتبة . وله في المشورة حالتان :

إحداهما : أن يتدته الملك بالاستشارة ، فيلزمه أن يشير فيها برأيه سواء أختصت بملكه أو تعدت إلى غيره . وعلى الوزير فيها حقان : أحدهما : اجتهد رأيه في إيضاح الصواب . والثاني : إبانة صحته بتعليل الجواب ؛ ليكون مجيبا ومحتجا ؛ فيكفي توهم الزلل ويسلم من ظنة الارتياب .

(١) قبض وإقباض : أى تسلّم وتسليم . والموجود في كتب اللغة التي بين أيدينا متعديا من هذه المادة

«قبض» بالتضعيف . ويصح «إقباض» على القول بأن تعدية الفعل بالهمزة قياسية .

(٢) كفاة : جمع كاف ، من الكفاية وهي الاضطلاع بالأمر .

والحالة الثانية : أن يتدّى الوزيرُ بالمشورة على الملك ، فله فيها حالتان :  
إحدهما : ألا يَقَعَ بمشورته اجتلابُ نفعٍ ولا استدفاعُ ضرر . فهذا تجوّز  
من الوزير ، وتبسّطٌ على الملك ؛ إن أنكره فبحقه ، وإن احتمله فبفضله .

والثانية : أن يتعلّق بمشورته اجتلابُ نفع ، أو استدفاعُ ضرر . فإن اختصّ  
بالمملكة كان من حقوق الوزارة ، وإن تجاوزها كان من نصّح الوزير . وعليه أن  
يذكر سبب ابتدائه ، ويوضح صواب رأيه . ويلزمه فيما يؤدّي به من الاستشارة  
ويبدأ به من المشورة ، أن يكتّمه عن كل خاص وعام ؛ لأمرين :

أحدهما : أن الرأى لا يجب أن يظهر إلا بالأفعال دون الأقوال ؛ لأن  
ظهوره بالفعل ظفر ، وظهوره بالقول خطر . وقد قيل : من وهن الأمر إعلانُه قبل  
إحكامه .

والثانى : أنه من أسرار الملك التى يجب أن تُكتم فى الصدور ، وتُصان عن  
الظهور ؛ ليجمع بين تأدية الأمانة وطلب السلامة ؛ فإن فى إفشاء سرّ الملك خطرا به  
وبمن أفشاه . وقلما تغفو الملوك عن مُفشى أسرارها ؛ لتردده بين خيانة وجناية .

والثالث من قوانينها : أن يكون عينا للملك ناظرة ، وأذنا سامعة ، يُنبئ ما شاهد  
على حقّه ، ويُخبر بما سمع على صدقه ؛ لأنه قد سُوهم فى الملك وميّز بالاختصاص ،  
ونُدب للمصالح ؛ فهو القائم مقام الملك فى مشاهدة ما غاب ، وسماع ما بعد . وعليه  
فى ذلك ثلاثة حقوق :

أحدها : أن يُدِيمَ الفحص عن أحوال المملكة حتى يَعْلَمَ ما غاب كعلمه بما  
حضر ، وما خفى كعلمه بما ظهر ؛ فلا يتدلّس عليه حقُّ أمرٍ من باطله ، ولا يشتبه

(١) كذا فى قوانين الوزارة . وفى الأصل : « حق امرئ ... » .

عليه صدق قوب من كذبه . فإن قصرَ فيها حتى خفيت ، أو أسترسل فيها حتى تدلست  
كان مؤاخذاً بجرم التقصير ، وجريرة الضرر .

والثاني : أن يُعجل مطالعة الملك بها ولا يؤخرها ، وإن جاز تأخير العمل بها ؛  
لأن عليه الإنهاء ، وليس عليه العمل . وإذا كان من الملك بمنزلة عينه وأذنه اللتين  
يتعجل [ العلم ] بهما ، وجب أن يجري معه على حكمهما ؛ ليستدرك الملك ما يجب  
تعجيله ، ويُقدم الروية فيما يجوز تأخيره . فإن أخر الوزير إعلام الملك بها وقد حسم  
ضررها ، كان للنصيحة مؤدياً ، ومن الملك على وجل .

والثالث : أن يوضح له حقائق الأمور ، ويُساوي فيها بين الصغير والكبير ،  
فلا يُمايل قريباً ، ولا يتخيف بعيداً ، ولا يُعظم من الأمور صغيراً ، ولا يُصغر منها  
عظيماً . فإن خاف من صغار الأمور أن تصير كباراً ، أو كبارها أن تعود صغارا ،  
أخبر بحقائقها في المبادئ ، وذكر ما تؤول إليه في العواقب ؛ ليكون بالمبادئ مُحجراً ،  
وفي الغايات مُشيراً . فإن أخبر بالغايات وأعرض عن ذكر المبادئ ، كان تدليسا ،  
وكان بالإنكار حقيقا وبالذم جديرا .

والرابع من قوانينها : أن يفقد راحة الملك بتعبه ، ويق دَعته بنصبه ؛  
ولا يغيب إذا أريد ، ولا يسأم إذا أعيد ؛ لأنه لسان الملك إذا نطق ، وعينه إذا رَمَق ،  
ويده إذا بطش ؛ فلا يبعد عن دعائه ، ولا يضجر من ندائه ؛ لأن عوارض الملك من  
هواجس أفكاره وتقلب خاطره . وقد يتجدد مع الأوقات ما لا تعرف أسبابه ، ولا نتعين

(١) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

(٢) مايله : ماله وساعده .

(٣) كذا في قوانين الوزارة . وهو الذي ينسجم به الكلام . وفي الأصل : ما لم تعرف ... » .



- (١) أوقاته ، فليكن هذا الوزيرُ على رَصدٍ منها . وربما ملَّ الوزير الملائمة فأعقبته أسفا إذا فارقها ، لأن في ملازمته للملك نصبا يقتَرَن بعزٍّ ، وفي متاركة راحة تؤول إلى ذلٍّ . فليختر لنفسه ما وافقها من عزٍ يجتذبه بالكدِّ ، أو ذلٍّ يؤول إليه بالدَّعة . فإنه إن صبرَ على ما أَراده الملك ظفِرَ بإرادته من الملك ، وهو على الضدِّ إن خالفها . وقد قال أنوشروانُ : ما أُسْتُنْجِحتُ الأمورُ بمثل الصبرِ ، ولا أُكْتَسِبَتِ البغضاءُ بمثل الكبرِ . وقيل : من خَدَمَ السلطانَ خدَمه الإخوانُ . فَيَطْرُدُ على هذا التعليل أن من تنكَّر له السلطان ، تنكَّر له الإخوان . هذه قوانينُ وزارةِ التنفيذ .

ذكر ما يُمَيِّز به وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وما تختلف فيه .

وَيُمَيِّز وزارة التفويض على وزارة التنفيذ وتختلف من ستة أوجه :

- ١٠ أحدها : أن الملك يُقَلِّد وزير التفويض في حقوقه وحقوق رعيته ، ويقلِّد وزير التنفيذ في حقوقه خاصة دون حقوق رعيته ، لأنَّ وزير التفويض تُنَفَّذُ الأمورُ برأيه ، ووزير التنفيذ يُمَضِّيهَا بأمر الملك وعن رأيه .
- والثاني : أن وزارة التفويض تَفْتَقِرُ إلى عَقْدٍ يَصِحُّ به نُفُوذُ أفعاله ، ووزارة التنفيذ لا تَفْتَقِرُ إلى عقد ، لأنه فيها مأمورٌ بتنفيذ ما صدر عن أمر الملك .
- ١٥ والثالث : أن وزير التفويض مأخوذٌ بِدَرْكٍ ما أمضاه ، ووزير التنفيذ غيرُ مُؤَاخَذٍ بِدَرْكِهِ .

والرابع : أن وزير التفويض لا ينعزل إلا بالقول أو ما في معناه دُونَ المتاركة ، [لأنه قد تَمَلَّكَ بها مباشرة الأمور] (٢) ، ووزير التنفيذ ينعزل بالمتاركة لأنه مأمورٌ .

(١) ظاهر أن كلمة « هذا » هنا قلقة في مكانها إلا إذا أريد الإشارة إلى الوزير الذي سبق الكلام

فيه وهو وزير التنفيذ دون وزير التقليد . (٢) زيادة عن «قوانين الوزارة» .

والخامس: أن وزير التفويض لا ينزل إن كُف وترك، حتى يستعفى ويعفيه الملك منها، لأنه مستودع الأعمال فلزمه ردها إلى مستحقها، ووزير التنفيذ يجوز أن ينزل بعزل نفسه بالكف والمشاركة، لأنه لا شيء بيده فيؤخذ برده.

والسادس: أن وزير التفويض يفتقر إلى كفاية بالسيف والقلم، لهوضه بما أوجبهما، ووزارة التنفيذ غير مفتقرة إليهما لقصورها عنهما.

ويعتبر في وزير التنفيذ ستة أوصاف: وهي الأبهة والمنة والحمة والعفة والمروءة وجزالة الرأي. وهذه الأوصاف معتبرة في كل مبدري رياسة.

### ذكر حقوق الوزارة وعهودها ووصايا الوزراء

أما حقوق الوزارة — فهي أن تُقلد لمن آجتمعت فيه ثمانية أوصاف، وهي التي ذكرها الماوردي في قوانين الوزارة، وبينها بالنص والتعيين لا بالتعريض والإشارة:

فأحدها: أن يكون بأعباء الوزارة ناهضا، وفي مصالح المملكة راكضا، يقدم حظ الملك على حظ نفسه ويعلم أن صلاحه مقترن بصلاحه، فلن تستقيم أحوال الوزير مع اختلال أحوال الملك، لأن الفروع إنما تستمد من أصولها.

والثاني: أن يكون على الكد والتعب قادرا، وفي السخط والرضا صابرا، لا ينفّر إن أوحش، فإن نفوره عطب. وليتوصل إلى راحته بالتعب، وإلى دعته بالنصب. وقد قيل: علة الراحة قلة الاستراحة. وقال عبد الحميد: أتعب قدمك، فكم تعب قدمك! فإن تشاغل الوزير براحته، ومال إلى لذته، سلبهما بالتشكر، وعدمهما بالتغير.

والثالث : أن يكون لإحسان الملك شاكرا ، وإساءته عاذرا ، يشكر على يسير الإحسان ، ويعذر على كثير الإساءة ، ليستمد بالشكر إحسانه ، ويستدفع بالعذر إساءته . فإن عدل عنهما ، كان منه على ضدهما . فقد قيل : أحق الناس بالمنع الكفور ، وبالصنيعة الشكور .

والرابع : أن يظهر محاسنه إن خفيت ، ويستتر مساويه إن ظهرت ، لأنه ٥  
بمحاسنه موسوم وبمساويه مقروء ، يشاركه في حمد محاسنه ، ويؤاخذ بذم مساويه .  
وربما أسترسل الملك لثقتة بالاحتجاب ، فأرتكب بالهوى ما يصابن عن إذاعته ، فكان  
الوزير أحق بستره عليه ، لأنه الباب المسلوك منه إليه .

والخامس : أن تخلص نيته في طاعته ، ويكون سره كعلانيته ، فإن القلوب ١٠  
جاذبة تملك أعنة الأجساد ، فإن آتفقا ، وإلا فالقلب أغلب ، وإلى مراده أجذب .  
والقلوب تنم على الضمائر فتبتك أسرارها وتذيع أسرارها . وقد روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” في ابن آدم مضغة إذا صلت صلت الجسد وإذا  
فسدت فسدت الجسد ألا وهي القلب “ .

والسادس : ألا يعارض الملك فيمن قرب وأستبطن ، ولا يماريه فيمن حط ١٥  
ورفع ، فإنه يتحكم بقدرته ويأنف من معارضته . فربما أنقلب بسطوته إذا عورض ،  
ومال بانتقامه إذا خولف . فبؤادر الملك تسبق نذيرها ، وتذحض أسيرها ، فإن سلم  
من الخطر لم يسلم من الضجر .

(١) كذا في الأصل وفي قوانين الوزارة . غير أن الأصل لم تذكر به كلمة ” الجسد “ في الموضعين ،  
ونصه في البخاري من حديث طويل ” ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت  
فسد الجسد كله ألا وهي القلب “ وفي النهاية لابن الأثير ” إن في ابن آدم مضغة إذا صلت صلح الجسد كله “ . ٢٠

والسابع : أن يتقاصر عن مُشَاكلة المَلِك في رتبه ، ويقبض نفسه عن مثل هيئته ، فلا يلبس مثل ملايسه ، ولا يركب مثل مراكيه ، ولا يستخدم مثل خدمه ، فإن المَلِك يأنف إن موئل ، وينتقم إن شوكل ، ويرى أن ذلك من أمواله المُتباحة ، وحشمتيه المستباحة . وليقتصر على نظافة لباسه وجسده من غير تصنع ، فإن النظافة من المروءة ، والتصنع للنساء ؛ ليكون بالسلامة محفوظا ، وبالْحشمة ملحوظا .

والثامن : أن يستوفي للملك ولا يستوفي عليه ، ويتأول له ولا يتأول عليه ؛ فإن الملك إذا أراد الإنصاف كان عليه أقدر ، وإن لم يردده فيد الوزير معه أقصر ؛ وإنما أراد الوزير عوناً لنفسه ولم يردده عوناً عليها . فإن وجد إلى مساعدته سبيلاً سارع إليها ، وإن خاف ضررها وانتشار الفساد بها تلطف في كفه عنها إن قدر . فإن تعذر عليه تلطف في الخلاص منها ؛ ولا يجهز بالمخالفة . سئل بعض حكماء الروم عن أصلح ما عوشر به الملوك ، فقال : قلة الخلاف وتخفيف المؤنة . والملوك لا يصحبون<sup>(١)</sup> إلا على اختيارهم ، ولا يتمسكون إلا بمن وافقهم على آرائهم . وإذا روعيت أحوال الناس وجدوا لا ياتلفون إلا بالموافقة ، فكيف الملوك ! قال شاعر :

الناس إن وافقهم عذبوا \* أو لا فإن جناهم مر  
كم من رياض لا أنيس بها \* تركت لأن طريقها وعمر

✧ ✧

وأما عهودها ووصاياها — فلم أرفيا طالعته في هذا المعنى أشمل ولا أكمل ولا أنفع ولا أجمع من كلام لأبي الحسن الماوردي ؛ فلذلك أوردته بفصه ، وأتيت على أكثر نصه .

(١) في الأصل : « لا تصحب » وهو وإن صح إلا أنه لا يتناسب مع الضمائر التي بعده .

- قال الماوردي : فأما العهود الموقظة فساأقول ، وأرجو أن يقترن بالقبول :
- اجعل أيها الوزيرُ لله تعالى على سرك رقبيا يلاحظك من زَيْجٍ في حقه ، وأجعل لسلطانك على خلوتك رقبيا يكفك عن تقصير في أمره ؛ ليسلم دينك في حقوق الله تعالى ، وتسلم دنياك في حقوق سلطانك ، فتسعد في عاجلتك وآجلتك . فإن تنافى اجتماعهما لك فقدّم حق الله تعالى على حق الملك . فلا طاعةً لمخلوق في معصية الخالق . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أَحَبَّ دُنْيَاهُ أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ وَمَنْ أَحَبَّ آخِرَتَهُ أَضَرَّ بِدُنْيَاهُ [ فَآثَرُوا مَا يَبْقَى عَلَى مَا يَفْنَى ] " وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ أَلْتَمَسَ رِضَا اللَّهَ بَسَخَطَ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ" . قال : حق عليك أيها الوزير أن تكون بأمر الناس خبيرا ، وإلى أحوالهم مُتَطَلِّعًا ، وبهم على نفسك وعالمهم مُسْتَظْهِرًا ، لأنهم من بين مَنْ تسوسه أو تستعين به ، لتعلم ما فيهم من فضل ونقص وعلم وجهل وخير وشر ، وتحرّز من غرور المُتَشَبِّه وتدلّيس المُتَصَنِّع ؛ فتعطى كل واحد حقه ، ولا تقصّر بذى فضل ، ولا تعتمد على ذى جهل . فقد قيل : من الجهل صُحْبَةُ ذَوِي الْجَهْلِ ، ومن المحال مجادلة ذوى المحال . وأفرق بين الأخيار والأشرار ، فإن ذا الخير يبنى ، وذا الشرّ يهدم . وأحذر الكذوب فلن ينصحك مَنْ غَشَّ نَفْسَهُ ، ولن ينفعك مَنْ ضَرَّهَا . ولا تستكفين عاجزا فيضيع العمل ، ولا شرّها فيضرك باحتجانه . ولا تعباً بمن لا يحافظ على المروءة ، فقلما تجد فيه خيرا ؛ لزهد في صيانة النفس وميله إلى نحول القدر . وبعيدٌ ممن أسقط حق

(١) نعمة الحديث عن قوانين الوزارة وعن الجامع الصغير .

(٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل « حقيق » وهو غير ملائم لما هنا .

(٣) كذا في قوانين الوزارة ، ولعل المتشبه : من يظهر بغير ما فطر عليه من صفات ومواهب ، بأن يظهر

مظهر ذى الكفاية والفضل وليس به . وفي الأصل : « المشيه » وهو تحريف .

(٤) احتجن المال : ضمه لنفسه واحتواه .



نفسه أن يقوم بحق غيره، وصعب على من ألف إسقاط التكلف أن يحول عنه .  
وقد قيل في حكم الهند : ذو المروءة يرتفع بها ، وتاركها يهبط ، والارتقاء صعب  
والانحطاط دين ، كالجر الثقيل الذي رفعه عسير وحطه يسير .

وقال بعض البلغاء : أحسن رعاية ذوى الحرّمات ، وأقيل على أهل المروءات ؛  
فإن رعاية [ذوى] <sup>(١)</sup> الحرمة تدل على كرم الشيمة ، والإقبال على ذوى المروءة يُعرب عن  
شرف <sup>(٢)</sup> الهمة . إختبر أحوال من استكفيتها لتعلم عجزه من كفايته ، وإحسانه من  
إساءته ؛ فتعمل بما علمت من إقرار الكافي وصرف العاجز ، وحمد المحسن وذم  
المسيء . فقد قيل : من استكفى الكفاة ، كفى العداة . فإن آلتبت عليك [أمورهم] <sup>(١)</sup>  
أوهنت الكافي وسلّطت العاجز ، وأضعفت المحسن وأغرّيت المسيء . ولأن يكون  
العمل خاليا فتصرف إليه فكرك أولى من أن يباشره عاجز أو خائن فيقبّح بهما أثرك .  
فأحذر العاجز فإنه مضيع ، وتوق الخائن فإنه يكّدح لنفسه . قال شاعر :  
إذا أنت حملت الخؤون أمانة \* فإنك قد أسندتها شرّ مُسند

إقتصر في أعوانك بحسب حاجتك إليهم . ولا تستكثر منهم لتكثر بهم . فلن يخلو  
الاستكثار من تنافر يقع به الخلل ، أو اتفاق يُستأكل به العمل . وليكن أعوانك وفق  
أعمالك ، فإنه أنظم للشمل وأجمع للعمل وأبلغ في الاجتهاد وأبعث على النصيح .  
قال ابن الرومي :

عدوك من صديقك مستفاد \* فلا تستكثر من الصحاب  
فإنّ الداء أكثر ما تراه \* يكون من الطعام أو الشراب

(١) التكلة عن قوانين الوزارة .

(٢) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : « والإقبال على ذوى المروءة يعرف من شرف المروءة » .

فَدَعْ عَنْكَ الْكَثِيرَ فَكَمْ كَثِيرٌ \* يَعَافُ وَكَمْ قَلِيلٌ مُسْتَطَابٌ  
فَمَا الْجُحُّ الْمَلَأُ بِمُرُويَاتٍ \* وَتَلَقَّى الرَّيَّ فِي النَّطْفِ الْعَذَابِ

هَذَّبْ نَفْسَكَ مِنَ الدَّنَسِ تَهْذُبُ جَمِيعُ أَتْبَاعِكَ . وَنَزَّ نَفْسَكَ عَنِ الطَّمَعِ نَتَزَّهُ  
بِجَمِيعِ خَلْفَائِكَ . وَتَوَقَّ الشَّرَّ فَلَنْ يَزِيدَكَ إِلَّا حِرْصًا إِنْ أَجْدَيْتَ ، وَنَقَصَا إِنْ أَكْدَيْتَ<sup>(١)</sup> ،  
وَهُمَا مَعْرَظَةٌ ذِي الْفَضْلِ وَمَضَرَّةٌ أُولَى الْحَزْمِ . رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَنَّهُ قَالَ : ” اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَلَا يَزْدَادُ النَّاسُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا حِرْصًا وَلَا تَزْدَادُ مِنْهُمْ إِلَّا بُعْدًا “<sup>(٢)</sup> .

رُضْ نَفْسَكَ عَنِ الطَّمَعِ يَتَزَهُ جَمِيعُ عَمَّا لَكَ ، وَتَنْتَظِمُ بِكَ جَمِيعُ أَعْمَالِكَ<sup>(٣)</sup> . وَلَا تَكَلِّ  
إِلَى غَيْرِكَ مَا تَخْتَصُّ بِمُبَاشَرَتِهِ طَلِبًا لِلدَّعَةِ<sup>(٤)</sup> ، فَتَعِزَّلَ عَنْهُ نَفْسَكَ وَتَوَثَّرَ بِهِ غَيْرَكَ ، فَتَكُونَ  
مِنْ وَفَائِهِ عَلَى غَدْرٍ ، وَمِنْ نَفْسِكَ عَلَى تَقْصِيرٍ . قَالَ بَزْرَجِيهْرٌ : إِنْ يَكُنِ الشَّغْلُ مَجْهَدَةً ،  
فَإِنَّ الْفَرَاغَ مَفْسَدَةٌ . وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ : مَا زَانَكَ مَا أَضَاعَ زَمَانُكَ ، وَلَا شَانَكَ  
مَا أَصْلَحَ شَانَكَ .

اجْعَلْ زَمَانَ فَرَاغِكَ مَصْرُوفًا إِلَى حَالَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا رَاحَةُ جَسَدِكَ وَإِجْمَامُ  
خَاطِرِكَ ، لِيَكُونَ عَوْنًا لَكَ عَلَى نَظَرِكَ . وَالثَّانِيَةُ أَنْ تَفَكَّرَ بَعْدَ رَاحَةِ جَسَدِكَ وَإِجْمَامِ  
خَاطِرِكَ فِيمَا قَدَّمْتَهُ مِنْ أَعْمَالِكَ ، وَتَصَرَّفْتَ فِيهِ مِنْ أَعْمَالِكَ : هَلْ وَاقَفْتَ الصَّوَابَ

١٥ (١) أَجْدَى : أَصَابَ الْجَدْوَى وَظَفَرًا بِمَا يَرِيدُ . وَالْجَدْوَى : الْعَطِيَّةُ . وَأَكْدَى : أَخْفَقَ وَلَمْ يَظْفَرْ  
بِحَاجَتِهِ ، أَيْ إِنْ الشَّرَّ يَزِيدُ صَاحِبَهُ مَعَ الْفَوْزِ حِرْصًا ، وَمَعَ الْإِخْفَاقِ نَقْصًا .

(٢) نَصَهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ : ” اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَلَا يَزْدَادُ النَّاسُ عَلَى الدُّنْيَا إِلَّا حِرْصًا وَلَا يَزْدَادُونَ  
مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا “ . وَفِي مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ لِلدَّيْلَمِيِّ كَرَوَايَةُ الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَّفَقُ مَعَ رَوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فِي  
” عَلَى الدُّنْيَا “ بَدَلِ ” فِي الدُّنْيَا “ .

٢٠ (٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي فِي قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ : ” رَضَ نَفْسَكَ بِمُشَارَفَةِ الْأَعْمَالِ يَرْهَبُكَ جَمِيعُ عَمَّا لَكَ  
وَيَنْتَظِمُ بِهِ جَمِيعُ أَعْمَالِكَ “ .

(٤) فِي قَوَانِينِ الْوِزَارَةِ : « مَا يَخْتَصُّ بِمُبَاشَرَتِكَ ... » .

فيه فتقويّه وتجعله مثالا تحتذيه ، أو نالك فيها زلل فتستدرك منه ما أمكن ، وتنتهي  
عن مثله في المستقبل . فقد قيل : من فكر أبصر . وقال بعض البلغاء : من لم يكن  
له من نفسه واعظ ، لم تنفعه المواعظ .

إِخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنْ عَلا ، وَوِطِّئْ كَتِفَكَ لِمَنْ دَنَا ، وَتَجَافَ [عَنْ] الْكِبَرِ تَمْلِكُ<sup>(١)</sup>  
مِنْ الْقُلُوبِ مَوَدَّتَهَا ، وَمِنْ النُّفُوسِ مَسَاعِدَتَهَا . فقد قيل لحكيم الروم : مَنْ أَضِيقُ  
النَّاسَ طَرِيقًا ، وَأَقْلُهُمْ صَدِيقًا ؟ قال : مَنْ عَاشَرَ النَّاسَ بَعْبُوسَ وَجْهِهِ ، وَاسْتَطَالَ  
عَلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ . ولذلك قيل : التواضع في الشرف ، أشرف من الشرف .

كُنْ شَاكِرًا فِي النِّعْمَةِ ، صَبُورًا فِي الشَّدَّةِ ، لَا تُبْطِرْكَ السَّرَاءُ ، وَلَا تُدْهِشُكَ الضَّرَاءُ ؛  
لِتَكْفَأَ أَحْوَالُكَ ، وَتَعْتَدِلَ خِصَالُكَ ؛ فَتَسْلَمْ مِنْ طِيشِ الْبَطْرِ وَحَيْرَةِ الدَّهْشِ . فقد قال  
بعض الحكماء : اشْتَغِلْ بِشُكْرِ النِّعْمَةِ عَنِ الْبَطْرِ بِهَا . وقيل في أمثال الهند : العاقل  
لَا يَبْطِرُ بِمَنْزِلَةِ أَصَابِهَا وَلَا شَرَفٍ وَإِنْ عَظُمَ ، كَالْجَبَلِ الَّذِي لَا يَتَزَلُّزَلُ وَإِنْ أَشْتَدَّتْ الرِّيحُ ،  
وَالسَّخِيفُ يُبْطِرُهُ أَدْنَى مَنْزِلَةٍ كَالْحَشِيشِ الَّذِي تَحْرُكُهُ أَدْنَى رِيحٍ .

اسْتَدِمَّ مَوْدَّةَ وَلِيِّكَ بِالْإِحْسَانِ [إِلَيْهِ] ، وَاسْتَسِيلَ سَخِيمَةَ عَدُوِّكَ بَعْدَ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ ،  
وَدَاهِنَ مَنْ يَجَاهِرُكَ بَعْدَاوَتِكَ . فقد قيل لبعض الحكماء : مَا الْحَزْمُ ؟ قال : مُدَاجَاةُ  
الْأَعْدَاءِ ، وَمُؤَاخَاةُ الْأَكْفَاءِ . وَلَا تَعُولَ عَلَى التَّهْمِ وَالظَّنُونِ [وَأَطْرَحِ الشَّكَّ بِالْيَقِينِ] .<sup>(١)</sup>  
فقد قيل : لَا يُفْسِدُكَ الظَّنُّ عَلَى صَدِيقٍ قَدْ أَصْلَحَكَ الْيَقِينُ لَهُ . قال شاعر :  
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَبْرَحْ تَظَنَّ وَتَقْتَضِي \* عَلَى الظَّنِّ أَرْدَتْكَ الظَّنُونُ الْكَمِإِذِبُ

وَآخِثِيرٍ مِنْ أَشْتَبَتْ حَالَهُ عَلَيْكَ ، لِتَعْلَمَ مَعْتَقَدَهُ فَيْكَ ، فَتَدْرِي أَنْ تَضَعَهُ مِنْكَ ؛  
فَإِنَّ الْأَلْسْنَ لَا تَصْدُقُ عَنِ الْقُلُوبِ ، لِمَا يَتَصَنَّعُهُ الْمَدَاجِي وَيَتَكَلَّفُهُ الْمَدَاهِنُ . وشهادات



القلوب أصدق ، ودلائل النفوس أوثق . فإن وقفت بك الحال على الارتياب ، اعتقدت المودة في ظاهره ، وأخذت بالحزم في باطنه . وإذا أقنعتك الإغضاء عن الاختبار فلا تتخطه ، فأكثر الأمور تمشي على التغافل والإغضاء . فقد قال أكثم بن صيفي :  
من تشدد نفر ، ومن تراخى تألف ، والسرو<sup>(١)</sup> في التغافل . ولعلهما جوهر المغضي وقوطع المتغافل ، مع أنعطاف القلوب عاياه ، وميل النفوس إليه . وهذا من أسباب السعادة وحسن التوفيق .

شاور في أمورك من تثق منه بثلاث خصال : صواب الرأي ، وخلوص النية ، وكتمان السر . فلا عار عليك أن تستشير من هو دونك إذا كان بالشورى خبيراً ، فإن لكل ذي عقل ذخيرة من الرأي وحظاً من الصواب ، فتزداد برأى غيرك [ وإن كان رأيك ]<sup>(٢)</sup> جزلاً ، كما يزداد البحر بموائده من الأنهار وإن كان غزيراً . وقد يُفضل المستشير على المشير ، ويظفر المشير بالرأي ، لأنها ضالة يظفر بها من وجدها من فاضل ومفضول . وعول على استشارة من جرب الأمور وخبرها ، وتقلب فيها وبارها ، حتى عرف مواردها ومصادرها ، فلن يخفى عليه خيرها وشرها ، ما لم يوهنه ضعف الهرم .  
وأعدل عن استشارة من قصّد موافقتك متابعة لهواك ، أو اعتمد مخالفتك آنحرافاً عنك ، وعول على من تونّى الحق لك وعليك . فقد قيل في قديم الحكم : من التمس الرخص من الإخوان في الرأي ، ومن الأطباء في المرض ، ومن الفقهاء في الشبه ، أخطأ الرأي ، وزاد في المرض ، وأحتمل الوزر . ولا تؤاخذ من استشرت بدرك الرأي<sup>(٣)</sup>

(١) في الأصل « والسرو في التغافل » وفي « كتاب التاج في أخلاق الملوك » طبع المطبعة الأميرية

ص ١٠٣ و ٥٧ : « السرو التغافل » فكلية « السرو » في الأصل محرفة عن السرو . والسرو : السخاء في مروة .

(٢) التكلمة عن قوانين الوزارة .

إن زَلَّ، فما عليه إلا الاجتهاد وإن حجزته الأقدار عن الظَّفر . فقد قيل في منشور الحكم : من كثر صوابه لم يُطَرَّحْ لقليل الخطأ .

اختر لأسرارك من تثق بدينه وكتمانه ، وتسلم من إذاعته وإدلاله ، ولو قدرت ألا تودع شرك غيرك ، كان أولى بك وأسلم لك ، لأنك فيها بين خطر أو حذر . وقد قيل في منشور الحكم : انفرد بشرك ولا تودعه حازما فيزل ، ولا جاهلا فيخون .

تثبت فيما لا تقدر على استدراكه ، فتملأ تعقب العجلة إلا ندما . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من تألى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد “ . وقيل في حكمة آل داود : من كان ذا تؤدة وصف بالحكمة .

وقدّم ما قدرت عليه من المعروف ، فقلما يُعقب الريث إلا فواتا ، فإن للقدرة غاية ، ولنفوذ الأمر<sup>(١)</sup> نهاية ، فأغتنمها في مكنتك تسعد بما قدمته ، ويسعد بك من أعتته . قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : انتهزوا الفرصة فإنها تمر مر السحاب . وقال بعض الحكماء : من أضر الفرصة عن وقتها ، فليكن على ثقة من فوّتها .

وأحذر قبول المدح من المتملقين ، فإن النفاق مركز في طباعهم ، ويداجونك بهين عليهم<sup>(٢)</sup> ، فإن نفقوا عليك غششت نفسك ، وداهنت حسك ، وأنت أعرف بنفسك من غيرك فيما تستحق به حمدا أو ذما . فناصح نفسك بما فيها ، فإنك أعلم بحاسنها ومساوئها . فقد قيل فيما أنزل الله تعالى من الكتب السالفة : «عجب لمن قيل فيه الخير وليس فيه كيف يفرح ! وعجب لمن قيل فيه الشر وهو فيه كيف

(١) كذا في قوانين الوزارة ، وفي الأصل : « ولنفوذ القدر... » .

(٢) كذا في قوانين الوزارة . ولعل المراد بالهين عليهم : المدح الذي لا يكلفهم شيئا . وفي الأصل :

«وهد اخوتك تهون عليهم» وهو ظاهر التحريف .

يغضب! « . وقال بعض البلغاء : « من أظهر شكرك فيما لم تأت إليه فأحذره أن يكفر نعمة فيما أسديت إليه . فتروض مدحك إلى أفعالك ، فإنها تمدحك بصدق إن أحسنت ، وتذمك بحق إن أسأت . ولا تغتر بخدعة اللسان الكذوب . فقد قيل : أبصر الناس من أحاط بذنوبه ، ووقف على عيوبه . وكتب حكيم الروم إلى الإسكندر : لا ترغب في الكرامة التي تنالها من الناس كرها ، ولكن في التي تستحقها بحسن الأثروصواب التدبير . »

اعتمد بنظرك إحماد سلطانك وشكر رعيتك ، تكن أيامك سعيدة ، وأفعالك محمودة ، والناس بك مسرورين ، ولك أعوانا مساعدين ، ويبقى بعدك [ في الدنيا ] جميل أثرك ، وفي الآخرة جزيل أجرك . وأستعذ بالله من صدها فتعديلك إلى ضدها ، فإن الولايات كالحك تظهر جواهر أربابها ، فمنهم نازل مرذول ومنهم صاعد مقبول . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أحسنوا جوار نعم الله فقلما زالت عن قوم فعادت إليهم » . وتعرض رجل ليحيى بن خالد وهو على الحسربكتاب وسأله أن يختمه ، فقال : يا غلام آختم كتابه ما دام الطين رطبا ، ثم أنشد :  
 إذا هبت رياحك فاغتنمها \* وجد فلكل خافقة سكون<sup>(٢)</sup>  
 ولا تغفل عن الإحسان فيها \* فما تدري السكون متى يكون

٥٢

إذا نلت من سلطانك حظا ، وأوجبت عليه بخدمتك حقا ، فلا تستوفه ، ودع لنفسك بقية يدخرها لك ويراهها حقا من حقوقك ، ويكون كفيل أدائها إليك . فإن استوفيتها برئ وصرت إلى غاية ليس بعدها إلا النقصان . قال الشاعر :

إذا تم أمر بدا نقصه \* توقع زوالا إذا قيل تم

٢٠

(١) زيادة من قوانين الوزارة .

(٢) في قوانين الوزارة : « فإن لكل ... » .

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ مُرَصِّدٌ لِحَوَائِجِ النَّاسِ ، لِأَنَّ بِيَدِكَ أَرْزَاقَ الْأُمُورِ وَإِلَيْكَ غَايَةُ الطَّلَبِ ،  
فَكُنْ عَلَيْهَا صَبُورًا ، تَكُنْ بِقَضَائِهَا مَشْكُورًا ، وَلَا تَضْجِرْ عَلَى طَالِبِهَا وَقَدْ أَمَّاكَ ، وَلَا تَنْفِرْ  
عَلَيْهِ إِذَا رَاجَعَكَ ، فَمَا يَجِدُ النَّاسُ مِنْ سِئَالِكَ بُدًّا . وَلَخَيْرٌ دَهْرِكَ أَنْ تُرَى مُرْجُوعًا .  
قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ :

لَا تَدْخُلَنَّكَ ضَجْرَةٌ مِنْ سَائِلٍ \* فَلَخَيْرُ دَهْرِكَ أَنْ تُرَى مُسْئُولًا  
لَا تَجْهَنَنَّ بِالرَّدِّ وَجْهَ مُؤَمِّلٍ \* فَبَقَاءُ عِزِّكَ أَنْ تُرَى مَأْمُولًا  
وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ عَنْ قَلِيلٍ صَائِرٌ \* خَبْرًا فَكُنْ خَبْرًا يَرُوقُ جَمِيلًا

وقد قيل في الصحف الأولى : القلب الضيق لا تحسن به الرياسة ، والرجل اللئيم  
لا يحسن به الغنى . ولئن كانت الحوائج كالمغارم لمن آستثقلها فهي مغايم لمن وفق لها .  
رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” مَا عَظُمَتْ <sup>(١)</sup> نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ  
إِلَّا عَظُمَتْ مَثُونَةُ النَّاسِ عَلَيْهِ فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ مَثُونَةَ النَّاسِ عَرَضَ تِلْكَ النِّعْمَةُ  
لِلزَّوَالِ ” .

وَإِذَا جَعَلْتَ الْوِزَارَةَ غَايَةَ الْأُمُورِ إِلَيْكَ ، وَحَوَائِجَ النَّاسِ وَاقِفَةً عَلَيْكَ ، وَالْقُدْرَةَ  
لَكَ مُسَاعِدَةً ، لَا تَبْسُاطُ يَدِكَ وَنَفُوزُ أَمْرِكَ ، صِرْتَ بِالتَّوَقُّفِ وَالْإِعْرَاضِ مُخْلًا  
بِحَقُوقِ نَظَرِكَ ، وَآسِفاً عَلَى فَوَاتِ مَكْتَبِكَ . فَقَدْ قَالَ بَهْرَامُ جُورٍ فِي عَهْدِهِ إِلَى مَلُوكِ  
فَارِسَ : إِنَّكُمْ بِمَكَانٍ لَا مَصْرِفَ لِلنَّاسِ عَنْ حَوَائِجِهِمْ إِلَيْكُمْ ، فَلْتَتَّسِعْ صُدُورُكُمْ كَاتِّسَاعِ  
سُلْطَانِكُمْ . قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُجَّامِ :

إِذَا جَدَّدَ اللَّهُ لِي نِعْمَةً \* شَكَرْتُ وَلَمْ يَرِنِّي جَاحِدًا

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَقَوَائِنُ الْوِزَارَةِ . وَنَصَهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ : ” مَا عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ إِلَّا

أَشْتَدَّتْ عَلَيْهِ مَثُونَةُ النَّاسِ فَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تِلْكَ الْمَثُونَةَ لِلنَّاسِ فَقَدْ عَرَضَ تِلْكَ النِّعْمَةُ لِلزَّوَالِ ” .

ولم يزل الله بالعائدات \* على من يعود بها عائداً<sup>(١)</sup>  
 أيا جامع المال وقهرته \* لغيرك إذ لم تكن خالداً!  
 فإن قلت أجمعه للبنين \* فقد يسبق الولد الوالدا  
 وإن قلت أخشى صروف الزمان \* فيكن في تصاريفه واحداً

- ° فاجعل يومك أسعد من أمسك، وصلاح الناس عندك كصلاح نفسك. وميل  
 إلى اجتذاب القلوب بالاستعطاف، وإلى استئانة النفوس بالإيناف، تجدهم كثراً  
 في شدائدك، وحرزاً في نوائبك .

احذر دعوة المظلوم وتوقفها، ورق لها إن واجهك بها، ولا تبعثك العزة على البطش  
 فتزداد ببطشك ظمناً، وبغزتك بغياً . وحسبك بمنصور عليك الله ناصرته منك .

- ١٠ كن عن الشهوات عزوفاً تنفك من أسرها، فإن من قهرته الشهوة كان لها عبداً،  
 ومن استعبده ذل بها . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من  
 اشتاق إلى الجنة سارع إلى الخيرات ومن أشفق من النار لها عن الشهوات" . وقيل  
 لبعض حكماء الروم : ما الملك الأعظم؟ قال : أن يغلب الإنسان شهوته .

- وكن بالزمان خبيراً تسلم من عثرته ، فإن الاغترار به مردي . وقدم لمعادك ليبقى  
 عليك ما ذخرته ، فإن تجد إلا ما قدمته ، وإنك لتجأزى بما صنعت . وأستقل الدنيا  
 ١٥ تجد في نفسك عزاً، فترضى إذا سخطت، وتسر إذا حزنت ، فلن يذل إلا طالبها ،  
 ولن يحزن إلا صاحبها . فقد قال بعض الحكماء : ليكن طلبك الدنيا اضطراباً ،

(١) في قوانين الوزارة : "على من يعود بها عائداً" .

(٢) في الأصل وقوانين الوزارة : « كن للشهوات عزوفاً » وعزف وما اشتق منه يتعدى إلى المعمول

وفكرُك فيها اعتباراً ، وسعيُك لمعادِك ابتداراً . وقال عبد الحميد : طالب الدنيا عليل ،  
ليس يروى له غليل .

اجعل صالحَ عملِك ذخراً لك عند ربك ، وجميلَ سيرتِك أثراً مشكوراً في الناس  
بعدك ، ليقتدى بك الأخيار ، ويزدجر بك الأشرار ، تكن بالثواب حقيقاً ، وبالحمد  
جديراً . فقد قيل : الاغترار بالأعمار من شيم الأغمار . فان بقي بعدك إلا ذكرُك  
في الدنيا ، وثوابُك في الآخرة ، فأظفر بهما تكن سعيداً فيهما ، فإن الدنيا كأحلام النائم  
يستحيلها في غفوتِه ، ويلفظها بعد يقظتِه . وقد قيل في بعض الصحف الأولى :  
إحرص على العمل الصالح لأنه لا يصحبك غيره .

إتتهى كلام الماوردي . وقد بالغ — رحمه الله — في عهده ، وجاد بعظيم برّه  
وجزيل رفده ، وأوصح ما إن آستمسك به الوزير كفاه ، وإن حدا على مثاله كان ذخيرةً  
لدينه ومعونة لندياه . فليتمسك به من رفل من الوزارة في حائلها ، وأرتقى من الرياسة  
إلى شواهدقها المنيع وقيلها ، وأفاضت عليه السياسة برودها ، وطوّقتَه السعادة عقودها .  
ولياخذ نفسه به ويرضها عليه ، وليجعلهُ نصب عينه فيما فوّض من أمور العالم إليه ،  
ليفوز بسعادة الدنيا وثواب الآخرة ، ويلتحق غدا بذوى الوجوه الناضرة ، التي هي  
إلى ربها ناظرة . وإن عدل عنه وعمل بضده فوا خيبة مسعاده ، وسوء مُنقلبِه ومثواه ،  
(يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ) .

### ذكر ما قيل في وصايا أصحاب السلطان وصفاتهم

أما صفاتهم فقد ذكر « الحمدوني » في « تذكرته » ما لا بد منه لصاحب السلطان  
وجليسه ، ومُحادثه وأنيسه ، ولا يستغنى عنه وزراءه وندماؤه ، وخواصه وأولياؤه ، فقال :  
من صحب الملوك وقرب منهم فينبغي أن يكون جامعاً للخلال المحمودة . فأولها العقل ،

- فإنه رأس الفضائل . والعلم ، فإنه من ثمار العقل ولا تليق صحبة الملوك بأهل الجهل .  
والود ، فإنه خلق من أخلاق الناس يولده العقل في الإنسان لذوى وده . والنصيحة ،  
وهي تابعة للود وهو الذى يبعث عليها . والوفاء ، فلا تتم الصحبة إلا به . وحفظ السر ،  
وهو من صدق الوفاء . والعفة عن الشهوات والأموال . والصرامة ، وهي شدة القلب  
فإن الملوك لا يجوز أن يصحبهم أولو النكول ، ولا ينال الجسيم من الأمور إلا الشجاع<sup>٥</sup>  
الندب<sup>(١)</sup> النجد . والصدق ، فإنه من لا يصدق يكذب ، ومضرة الكذب لا تتلافى . وحسن<sup>٥</sup>  
الزى والهيئة ، فإن ذلك يزيد في بهاء الملك . والبشر في اللقاء ، فإنه يتألف به قلب من  
يلاقيه ، وفي الكلوخ تنمير عن غير ريبة . والأمانة فيما يستحفظ . ورعاية الحق فيما  
يستودع . والعدل والإنصاف ، فإن العدل يصلح السرائر ويكمل الظواهر ، وبه يخاصم  
الإنسان نفسه إذا دعت إلى أمر لا يحسن ركو به . وينبغي له أن يجانب أصداد هذه<sup>١٠</sup>  
الحلال ، وألا يكون حسودا فإن الحسد يفسد ما بينه وبين الناس ، ويفرق بين  
الحسد والمنافسة فإنهما يشتبهان على من لا يعقل ، وأن يخلو من اللجاج والمحال فإن  
ذلك يضر بالأفعال إذا وقع فيها اشتراك ، وألا يكون بذآخا ولا متكبرا ، فإن البذخ  
من دلائل سقوط النفس ، والكبر من دواعي المقية ، وألا يكون حريصا ، فإن<sup>(٢)</sup>  
الحرص من ضيق النفس وشدة البطش والبعد عن الصبر . وينبغي ألا يكون قدما<sup>١٥</sup>  
وحما ولا ثقيلا الروح ، فإنها صفة لا تليق بمن يلقى الملوك ، وأبدا تكون صفة للقت<sup>(٣)</sup>  
من غير جرم . وينبغي لمن صحب السلطان أن يأخذ لعمله من جميع شغله ، فيأخذ من  
طعامه وشرابه ونومه وحديثه ولهوه ، لا كما يفعل الأغمار الجهال بخدمة الملوك ، فإن

(١) الندب : الخفيف في الحاجة . والنجد (بفتح أوله وتثنية ثانيه) الشجاع الماضى فيما يعجز غيره .

(٢) القدم : العبي عن الكلام في ثقل ورخاوة وقلة فهم ، أو الأحق الجافى .

أحدهم كلما ازداد عملاً نقص من ساعات نصيبه وعماله فزادها في ساعات شهوته وعيشه .

فهذه الصفات ، فاندكر الوصايا .



وأما وصايا أصحاب السلطان — فهي متقاربة من وصايا الوزراء غير متفاوتة . وفيها ما يضطر الوزير إليه ، على ما تقف إن شاء الله تعالى عليه .

قالت الحكماء : إذا نزلت من الملك بمنزلة الثقة فأعزل عنه كلام الملق ، ولا تكثر من الدعاء له في كل كلمة ، فإن ذلك يشبه حال الوحشة والغربة ، إلا أن تكلمه على رءوس الناس فلا تأل عما وقره وعظمه . وإذا أردت أن يقبل قولك فصحح رأيك ولا تشوبه بشيء من الهوى ، فإن الرأي يقبله منك العدو ، والهوى يردّه عليك الصديق .

وتبصر ما في الملك من الأخلاق التي يحب ويكره ، ثم لا تكابر بالتحويل له عما يحب ويكره إلى ما تحب وتكره ، فإنها رياضة صعبة قد تحمل على التناؤ والقلي . فقلما تقدر على رد رجل عن المكابرة والمناقضة وإن لم يكن جمح به عن السلطان ، فكيف إذا جمح به ! ولكن تعينه على أحسن رأييه وتزيينه له وتقويه عليه ، فإذا قويت المحاسن كانت هي التي تكفيك المساوى . وإذا استحكمت منه ناحية من الصواب

(١) في الأصل : « نصيبه » وما وضعناه هو المناسب للسياق . ففعل ما في الأصل تحريف .

(٢) وردت هذه الجملة في الأصل هكذا : « وتبصر فإن في الملك من الأخلاق التي يحب ويكره ،

ثم لا تكابر بالتحويل عما .. » وفيها تحريف . وقد أثبتنا ما ترى استنادا إلى ما في الأدب الكبير .

(٣) كذا في الأدب الكبير ، وهو المناسب للسياق ، وفي الأصل : « ... على الإباء ... » .

(٤) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل « وإذا استحكمت منه ما أحب من ... » .



كان ذلك الصواب هو الذي يُبصره [مواقع الخطأ<sup>(١)</sup>] بالطف من تبصيرك وأعدل من حكمك في نفسه ، فإن الصواب يؤيد بعضه بعضا ويدعو بعضه إلى بعض . وإذا كنت له مكابرا لحقك الخطر ولم تبلغ ما تريد .

ولا يكونن طلبك ما عند السلطان بالمسألة ! ولا تستبطئه وإن أبطأ ، ولكن أطلب ما عنده بالاستحقاق له والاستيناء به وإن طالت الأناة ، فإنك إذا استحققتَه أذاك من غير طلب ، وإذا لم تستبطئه كان أعجل له .

ولا تخبرن الملك أن لك عليه حقا ، وأنت تعتد عليه بلاء . وإن استطعت ألا ينسى حقك وبلاءك فافعل . وليكن ما تذكره به تجديدك له النصيحة والاجتهاد ، وألا يزال ينظر منك إلى آخريذ كره الأول ، فإن السلطان إذا انقطع عنه الآخر نسي الأول ، فإن أرحامهم منقطعة وحباهم منصرمة إلا عمن رضوا عنه في يومهم وساعاتهم .

وأعلم أن أكثر الناس عدو لصاحب السلطان ووزيره وذوى المكانة عنده ، لأنه منفوس عليه مكانه كما يُنفَس على الملك ملكه<sup>(٢)</sup> ، ومحسود كما يُحَسَد عليه ، غير أنه يحترأ عليه ولا يحترأ على الملك ، لأن حساده أحياء الملك الذين يشاركونه في المنزلة والدخول ، وهم حضور ، وليسوا كعدو الملك النائي عنه الكاتم لعداوته ، فهم لا يغفلون عن نصب الحبائل له . فالبس لهؤلاء الأعداء كلهم سلاح الصحة والاستقامة ولزوم المحجة فيما تُسر وتُعان . ثم روح عن قلبك حتى كأنك لا عدوك ولا حاسد . جانب

(١) زيادة عن الأدب الكبير .

(٢) كذا في الأدب الكبير ، وفي الأصل : « وأن تعتد عليه بلاء » .

(٣) نفس عليه مكانه من باب « فرح » لم يره أهلاله .

(٤) أحياء (جمع حباً كسبب) : جلساء الملك وخاصته .

(٥) كذا في بعض نسخ الأدب الكبير . والمحجة : جادة الطريق أى معنومه ووسطه . وفي الأصل :

« ولزوم المحجة » والسياق يعين ما اخترناه .

المسخوط عليه والمظنون به عند السلطان، ولا يجمعنك وإياه مجلس ولا منزل، ولا تظهرن له عذرا ولا تُثنيين عليه خيرا . فإذا رأيته قد بلغ في الإعتاب<sup>(١)</sup> مما سُخِط عليه<sup>(٢)</sup> [فيه] ما ترجو أن يلين له الملك، وأستيقنت أن الملك قد تحقق مبادعتك إياه وشدتك عليه، فضع عند ذلك عذره عند الملك، وأعمل في إرضائه بالرفق واللطف.

وإذا أصبت الجاه عند الملك وكانت لك خاصة منزلة، فلا يُحدثن لك ذلك تغيرا على أهله وأعوانه وأستغناء عنهم، فإنك لا تدري متى ترى أدنى جفوة فتدلل لهم . وإن أستطعت أن يعرف صاحبك أنك تتحلله صواب رأيك فضلا عن صوابه فتسند ذلك إليه وتزينه به، فإن الذي أنت بذلك آخذ أفضل من الذي أنت به معط.

(وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّالْطَانَ يَقْبَلُ مِنَ الْوُزَرَاءِ التَّبْخِيلَ وَيَعْدَهُ مِنْهُمْ شَفَقَةً وَنَظَرًا وَيُحْمَدُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ جَوَادًا . فَإِنْ كُنْتَ مُبْخَلًا فَقَدْ غَشَشْتَ صَاحِبَكَ بِفَسَادِ مَرْوِيَّتِهِ، وَإِنْ كُنْتَ مُسَخَّيًّا لَمْ تَأْمِنْ إِضْرَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَتِكَ . فَالرَّأْيُ لَكَ تَصْحِيحُ النَّصِيحَةِ وَالْتِمَاسُ الْمَخْرَجِ، بَلَا يَعْرِفُ مِنْكَ مَيْلًا إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَوَاكَ) .

فهذه نبذة من وصايا أصحاب السلطان يكتفى بها اللبيب، ويتمسك بها الأريب . وقد قدمنا في شروط الوزارة ما يحتاج صاحب السلطان إلى استعجال في خدمته . فلنذكر ما يحتاج إليه نديم الملك ومؤاكلة .

(١) كذا في الأدب الكبير . والإعتاب : رجوع المعتوب عليه الى ما يرضى العاتب، كالعتي، وفي الأصل : « ... في الإعتاب فيما ... » .

(٢) زيادة من الأدب الكبير .

(٣) كذا في الأدب الكبير . وفي الأصل : « فانك لا تدري حتى ترى ... » .

(٤) كذا في الأدب الكبير، وفي الأصل : « فتدل له » .

(٥) في الأدب الكبير : « شت صاحبك ... » .

(٦) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في صفحة ١١ من هذا الجزء بتغيير يسير عما هنا .

ذكر ما يحتاج إليه نديم الملك ، وما يأخذ به نفسه ، وما يلزمه .

قالوا : مما يزيد النديم في المحلّ تقدماً ، وعند مليكه تمكناً ، أن يكون علماً بكل ما يتنافس الملوك ويتغالون فيه ، من الرقيق المثمن ، وقيمة الجواهر النفيس ، والآلات المحكّمة ، وأنواع الطيب والفرش ، إلى غير ذلك من معرفة الخيل والسلاح . ولذلك قال الواصف نفسه للفضل بن يحيى بن خالد يرغبه في اختصاصه بمنادمته في شعر طويل :

لست بالناسك المشمّر ثوبيته ولا الفاتك الخليع الوقاح

أبصر الناس بالجواهر والخيل وبالخرد الحسان الملاح<sup>(٢)</sup>

قالوا : ومن أبرد من النديم مجلساً وأكسف منه بالاً إذا عرض على الملوك شيء من هذه الأعلام فلم يجز جواباً ولا وجد عنده منه علماً ! .

ويستظرف من نديم الساطن أن يصف اللون الغريب من الطعام ، والصوت البديع من الشجر ، واللحن الشجي من الغناء . وقالوا : من لم يدر عشرة أصوات من الغناء ويحسن من غرائب الطبخ عشرة ألوان ، لم يكن عندهم ظريفاً كاملاً ، ولا نديماً جامعاً .

١٥



وأما ما يأخذ به نفسه — فقد قالوا : ينبغي أن يكون نديم السلطان معتدلاً بالأخلاق ، سليم الجوارح ، طيب المفاكهة والمحاذثة ، عالماً بأيام الناس ومكارم

٥٥

(١) الواصف نفسه : هو أبان بن عبد الحميد اللاحق .

(٢) في ديوان أبي نواس (طبع المطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٨ م) : «أبصر الناس بالجوارح...» .

٢٠

(٣) في الأصل : «ظرفاً» .

(٤) في الأصل «جائعاً» وهو تحريف .

أخلاقهم ، راوية للنادر من الشعر والمثل السائر ، متصرفاً في كل فن ، قد أخذ من الخير والشر بنصيب ، فإن مالت شهوة الملك إلى ضربٍ ما وجد عنده منه علماً .

ويلزمه أيضاً أن يحضر في الزى الظاهر الذي يُعرف به ، ويشهد فيه المجالس الحافلة من غير أن يتشهر .<sup>(١)</sup> فإن شاء الملك أن يغير حاله وزيه ويكرمه بشيء من ثيابه ، حسن أن يلبس ذلك من وقته حتى ينقضي المجلس ، ولم يحسن أن يجلس فيه ظاهراً في مجلس ثانٍ ؛ لأنه شيء اختاره الملك في ساعة بعينها لا في كل أوقاته . وأما العمامة والخف فلا يخلو منهما . والغرض من ذلك إجلال السلطان عن مشاركته فيما اتسع له من التبديل والتخير في الزى الذي لا ثقل عليه منه ، والآنفراد به عمن هو دونه . وهذه كانت عادة ملوك الأعاجم ؛ لأنهم رسموا لكل طبقة من طبقات أهل مملكتهم برسم من الزى ليميزوا به ، ولا يتشبه سوقة بملك ، ولا مشروف بذي الشرف ، ولا تابع برئيس<sup>(٢)</sup> .

ومما يجب أن يأخذ به نفسه الإسراع في الخطو إذا كان بحيث يراه الملك ، ليكون مشيه إرقالاً ولا يكون آختيالاً .

ومما يلزمه أن يتحفظ منه ويروض به نفسه ألا يصبحه ولا يمسيه ولا يشمته ولا يستخيره . وإنما ترك ذلك كله لما فيه من تكلف الجواب . وأول من سن ذلك وحمل الناس عليه الفضل بن الربيع .

(١) يتشهر : من الشهرة وهي ظهور الشيء ، في شئ . ولم نجد هذا الفعل الذي ورد بالأصل في كتب

اللغة التي بين أيدينا ، فلعله تحريف عن « يشهر » أو « يشهر » .

(٢) الذي في الأصل : « ولا يتشبه سوقة بملك ولا مشروف بذي الشرف ولا تابع بذي الشرف

ولا تابع برئيس » والذي ظهر لنا أن « ولا تابع بذي الشرف » زيادة وقعت سهواً من النسخ .



وأما الآداب في محادثة الساطان — فقد قالوا : من حق الملك إذا حضر  
سمّاره ومحدثوه ألاّ يتدبّره أحد حديثاً . فإن بدأ هو بالحديث صرف من حضره ذهنه  
وفكره نحوه . فإن كان يعرف الحديث الذي حدث به الملك آستمعه آستماع من لم يدره  
ولم يعرفه ، وأظهر السرور بفائدة الملك والاستبشار بحديثه ؛ فإن في ذلك أمرين :  
أحدهما ما يظهر من حسن أدبه . والآخر أن يعطى الملك حقه بحسن الآستماع . وإن  
كان لم يعرفه فالنفس إلى فوائده الملوك والحديث عنهم أتوق منها إلى فوائده السوقة<sup>(١)</sup>  
ومن أشبهها . وقد كان رَوْح بن زُبَاع يقول : إذا أردت أن يملكك الملك من أذنه  
فأمكن أذنك من الإصغاء إليه إذا حدث . وكان أسماء بن خارجة يقول : ما غلبني  
أحد قط غلبة رجل يصغى إلى حديثي .

١٠

ومن حق الملك إذا قرب إنساناً أو أنس به حتى يهزله ويضاحكه ، ثم دخل  
عليه ، أن يدخل دخول من لم يجز بينهما أنس قط ، وأن يُظهر من الإجلال والتعظيم  
أكثر مما كان عليه ؛ فإن أخلاق الملوك ليست على نظام . ومجالستهم ومحدثتهم تحتاج  
إلى سياسة وتحفظ من وضع الحديث والمثل والشعر في موضعه . وإذا حدث الملك  
بحديث وفرغ منه فنظر إلى بعض جلسائه ، فقد أذن له أن يتحدث بنظير ذلك الجنس  
من الحديث ، وليس له أن يأخذ في غير جنس حديثه . فإذا فرغ من ذلك الحديث  
فليس له أن يصله بحديث آخر وإن كان شبيهاً للحديث الأول . فإن رأى الملك قد

١٥

(١) الذي في الناح (طبعة المطبعة الأميرية ص ٥٣) : « آستماع من لم يدر في حامة سمعه قط ولم يعرفه » .

(٢) في « الناح » : « أقرم وأشهى منها ... » .

(٣) من وضع الحديث ... الخ : « من » بيانية ، وليست متعلقة بـ « تحفظ » فان ذلك يؤدي

٢٠

أقبل عليه بوجهه وأصغى إلى حديثه فليَمِضَ فيه حتى يكمله ويأتى على آخره . وليس له — إن قطع الملكُ استماعَ حديثه بشغلٍ يعرض له — أن يتر على كلامه ، ولكن ينصت مطرقاً . فإن اتصل شغل الملك ، ترك الحديث . فإن فرغ ونظر إليه ، فقد أذن له فى إتمامه وإعادته ، وإلا فلا .

٥ ومن حق المَلِد ألا يُضحك بحضرته ، لأن الضحك جرأة عليه ؛ وألا يعاد عليه الحديث مرتين وإن طال بينهما الدهر ، إلا أن يذكره الملك ، فإن ذكره فقد أذن له فى إعادته . وكان رَوْح بن زَيْبَاع يقول : أقيمتُ مع عبد الملك بن مروان سبع عشرة سنة من أيامه ما أعدتُ عليه حديثاً . وكان الشَّعْبِيّ يقول : ما حدثت بحديث مرتين لرجل بعينه قط . وكان أبو العباس السفاح يقول : ما رأيت رجلاً أغزر علماً من أبى بكر الهذليّ لم يُعد على حديثاً قط . وكان أبو بكر الهذليّ يقول : حدثت المنصور بأكثر من عشرة آلاف حديث ، فقال لى ليلة - وقد حدثته عن يوم ذى قارٍ وقد اضطربت إلى التكرار - : أتعيد الحديث ؟ فقلت : ما هذا مما مر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : أما تذكر ليلة الرعد والأمطار وأنت تحدث بحديث يوم ذى قارٍ فقلت لك : ما يوم ذى قارٍ بأصعب من هذه الليلة ؟

١٥ ومن حق المحادثة وواجب المؤانسة ترك المراءى ؛ هذا مع الأكفاء فكيف مع الملوك والرؤساء ! وقالوا : الممارسة تُفسد الصداقة القديمة ، وتحلّ العقدة الوثيقة وتكسب الإحنة والبغضاء . وقال الصاحب بن عباد : للحديث على السامع ثلاث : كتمان السر ، وإصغاء الذهن ، وترك التحفظ . هذا ما يلزم نديم الملك .

وأما مؤاكلة ، فقد أصطلح الناس على إجلال رؤسائهم وملوكهم عن غسل أيديهم بحضورهم ، واستجازوا ذلك مع نظرائهم ومن يسقط التحفظ بينهم وبينهم . ٢٠

وربما تتجمل الرئيس فقال لمؤاكلة : اغسل يدك مكانك ولا تبرح . فالغبي يغتنم ذلك وينفل ، والفطن يأباه ويسلك سبيل الأدب ، فيخفف على القلب . هذا بعد الطعام .  
وأما قبله بخائر أن يغسل اليد بحضرة الرئيس . وأما الحلال فلا يستعمل بحضرته آلتة .

وأما آداب الأكل بين يدي الرئيس — ألا يخاط طعاما بطعام ،  
ولا يغمس اللقمة بالحل ثم يضعها في الطعام ، ونحو ذلك . هذا ما يلزم نديم الملك ومؤاكلة . وقد ذكرنا مما يجب للملك على رعيته من المناصحة والأدب والتوقير والتعظيم فيما تقدم ما يدخل في هذا الباب ، فلا فائدة في تكراره . فلنذكر ماورد في النهي عن صحبة الملوك .

ذكر ماورد في النهي عن صحبة الملوك والقرب منهم  
قد نهى الحكماء عن صحبة الملوك وقالوا : إن الملوك إذا خدمتهم ملوك ، وإن لم تخدمهم أذلوك . وإنهم يستعظمون في الثواب رد الجواب ، ويستقلون في العقاب ضرب الرقاب . وإنهم ليعثرون على العثرة اليسيرة من خدمتهم فيبنون لها منارا ، ثم يوقدون لها نارا ، ويعتقدونها نارا . وقال ابن المقفع : إن وجدت عن السلطان وصحبته غنى فصن عنه نفسك ، وأعتزله جهدا ، فإنه من يأخذه السلطان بحقه يحل بينه وبين لذة الدنيا وعمل الآخرة . وقال العتابي وقد قيل له : لم لا تقصد الأمير فتخدمه ؟ فقال : لأنني أراه يعطي الواحد لغير حسنة ولا يد ، ويقتل الآخر بلا سيئة ولا ذنب ، ولست أدري أي الرجلين أكون ، ولست أرجو منه مقدار ما أخطر به . وقال لأمراته :

أَسْرَكَ أُنَى نِلْتُ مَا نَالَ جَعْفَرٌ \* من الملك أو ما نَالَ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ

فَقَالَتْ : بلى والله ! فقال :

وَأَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغْصَنِي \* مَغْصَمَهُمَا بِالْمُرْهَنَاتِ الْبَوَارِدِ

فَقَالَتْ : لا والله ! فقال :

ذَرِينِي تَجِنِّي مَيْتِي مَطْمَئِنَّةً \* وَلَمْ أَتَجَشَّمْ هَوْلَ تِلْكَ الْمَوَارِدِ

فَإِنْ جَسِمَاتِ الْأُمُورِ مَنْوُطَةٌ \* بِمَسْتَوْدَعَاتٍ فِي بَطُونِ الْأَسَاوِدِ

٥

## الباب العاشر

### من القسم الخامس من الفن الثاني

فِي قَادَةِ الْجِيُوشِ ، وَالْجِهَادِ ، وَمَكَايِدِ الْحَرْبِ ، وَوَصْفِ الْوَقَائِعِ ، وَالرِّبَاطِ ،

وَمَا قِيلَ فِي أَوْصَافِ السِّلَاحِ .

١٠

ذَكَرَ مَا قِيلَ فِي قَادَةِ الْجِيُوشِ وَشُرُوطِهِمْ وَأَوْصَافِهِمْ

وَوَصَايَاهُمْ وَمَا يَلْزِمُهُمْ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمٍ الْحَلِيمِيُّ

الْحُرْجَانِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُتَرَجِمُ بِ"الْمِنْهَاجِ" مَا مَخْتَصَرُهُ وَمَعْنَاهُ : إِذَا أَتَيْتَ الْإِمَامَ جَيْشًا

أَوْ سَرِيَّةً فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَمَّرَ عَلَيْهِمْ رِجَالٌ صَالِحُونَ أَمِينًا مُحْتَسِبًا ، لِأَنَّ الْقَرَمَ إِلَيْهِ يَنْظُرُونَ .

١٥

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَيْرًا فِي نَفْسِهِ كَانَتْ أَعْمَالُهُ بِحَسَبِ سَرِيرَتِهِ وَكَانَتْ أَعْمَالُ الْقَوْمِ بِحَسَبِهَا

مُضَاهِيَةً لَهَا ، فَإِنْ رَأَوْا مِنْهُ كَسَلًا كَسَلُوا ، وَإِنْ رَأَوْا مِنْهُ فَشَلًا فَشَلُوا ، وَإِنْ ثَبَتَ

ثَبَتُوا ، وَإِنْ رَجَعَ رَجَعُوا ، وَإِنْ جَنَحَ إِلَى السَّلَامِ جَنَحُوا ، وَإِنْ جَدَّ جَدَّوا ، فَهُمْ



في تَبَعِهِ كالمأموم مع الإمام . والعدو إنما يَفَرِّقُ من رئيس القوم ، فإذا سَمِعَ بذي ذكر كان ذلك أَهْيَبَ له من أن يَسْمَعَ بخامل لا صِيَتَ له . وإذا سَمِعَ بِشُجَاعٍ غيرِ فَتَرار كان آيسَ من مقاومته ، منه إذا سَمِعَ بِفَيْشِلٍ جَبَانٍ . وإذا سَمِعَ بِلَيْنٍ يُطَمَعُ في خِداعِ مثله كان أَجْرًا <sup>(١)</sup> على آسْتِقْبَالِهِ ، منه إذا سَمِعَ بِصُلْبٍ في الدِّينِ شَدِيدٍ في البَأْسِ . فيكون ما يكون من العدو من الإقدام والإحجام بحسب ما يباغته من حال رأس المسلمين .  
 ٥ فلهمذين السببين وجب أن يكون الرأس مستصلاً جامعاً لأسباب الغناء والكفاية .  
 والله تعالى أعلم .

وأما ما يلزم قائد الجيش — قال أبو الحسن الماوردي في كتابه المترجم  
 بـ "الأحكام السلطانية" ما معناه : إن أمير الجيش يلزمه ستة أحكام :

- ١٠ الأول منها — مسيره بالجيش . وعليه في السير بهم سبعة حقوق : أحدها  
 الرفق بهم في السير الذي يقدر عليه أضعفهم وتحفظ به قوة أقواهم . ولا يجتد السير  
 فيهِم الضعيف ويستفرغ جَلَدَ القوى . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : "إن هذا  
 الدينَ متين فأوغلوا فيه <sup>(٣)</sup> برِّفْقٍ فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى" . والثاني أن يتفقد  
 خيلهم التي يجاهدون عليها وظهورهم التي يمتطونها ، فلا يُدْخِلُ في خيل الجهاد <sup>(٤)</sup> حِمًا  
 كبيراً ، ولا ضرعاً صغيراً ، ولا حِطماً كبيراً ، ولا أعْجَافَ رَازِحاً هزِيلاً ، لأنها لا تُغْنِي ، وربما  
 ١٥

(١) في الأصل : « أخرى » والمعنى يقتضى ما أثبتنا .

(٢) في الأصل : « ليكون » باللام ، ولكن الفاء هي المناسبة للسياق .

(٣) في الجامع الصغير « فأوغل ... » وبقية الحديث كما هنا .

(٤) القحم (بالفتح) : الكبير السن جدا .

٢٠ (٥) الضرع : المهر الذي لا يقوى على العدو .

(٦) الحطم : الفرس الذي تهدم لطول عمره .

(٧) الرازح : الساقط من الإعياء .

كان ضعفها وهنا. ويتفقد ظهور المطايا والركوب، فيُخرج منها ما لا يقدر على المسير  
ويمنع من أن تُحمّل زيادةً على طاقتها . والثالث أن يُراعى من معه من المُقاتلة . وهم  
صنفان : مُستزقة ، وهم أصحاب الديوان من أهل الفئ بجسب الغناء والحاجة ؛  
وَمُتَطَوِّعة ، وهم الخارجون عن الديوان من البوادي والأعراب وسكان القرى والأُمصار  
الذين خرجوا في النفير الذي ندب الله اليه بقوله : (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا) قيل معناه :  
شبانًا وشيوخًا ، وقيل أغنياء وفقراء ، وقيل رُكبانًا ومُشاةً ، وقيل ذا عيال وغير  
[ذى] عيال . وهؤلاء يُعطون من الصدقات دون الفئ . والرابع أن يُعرَف على الفريقين  
العرفاء ويُنقَّب عليهم النقباء ، ليعرف من عُرفائهم ونقبائهم أحوالهم ويقربوا عليه إذا  
دعاهم . وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في مغازيه . والخامس أن يجعل  
لكل طائفة شعارًا يتداعون به ليصيروا به مُميّزين . فقد جعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شعارَ المهاجرين : ”يا بني عبد الرحمن“ وشعارَ الخزرج : ”يا بني عبد الله“  
وشعارَ الأوس : ”يا بني عبيد الله“ وسمّى خيله : ”خيل الله“ . والسادس أن يتصفّح  
الجيش ومن فيه ، فيُخرج منهم من كان فيه تَخْذِيلٌ للجاهدين وإِرْجَافٌ بالمسلمين  
أو عِيْنًا عليهم للمشركين . فقد ردّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بن سلول  
في بعض غزواته لتخذيّله المسلمين . قال الله تعالى : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ  
وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) أى لا يفتن بعضهم بعضًا . والسابع ألا يُمايل من ناسبه

(١) التكلّة عن الأحكام السلطانية .

(٢) فى الأصل والأحكام السلطانية « و يقر بون » والظاهر أنه معطوف على « ليعرف ... » .

(٣) كذا فى الأحكام السلطانية ، وهو المتعين ، لأنه تفسير لقوله « وقاتلوا ... » وهو المخاطب ،

فيكون . فسرّه كذلك . وفى الأصل « بعضهم » .

أو وافق رأيه ومذهبه على من باينه في النسب أو خالفه في رأى ومذهب ، فيظهر من المباينة ما تفرق به الكلمة الجامعة تشاغلاً بالتقاطع والاختلاف . فقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين وهم أضداد في الدين ، وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر بهم العدد وتكاملت بهم العدة ، ووكّلهم فيما أضروه من النفاق إلى الله تعالى . قال الله تعالى : (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) قيل فيه : الدولة ، وقيل : القوة .

والثانى — تدبير الحرب . قال الماوردى : والمشركون في دار الحرب صنفان ، صنف منهم بلغتهم دعوة الإسلام فامتنعوا منها وتآبوا عليها . فأمر الجيش مخير في قتالهم بين أن يبيتهم ليلاً ونهاراً بالقتل والتحريق ، وبين أن ينذرهم الحرب ويصافّهم في القتال . والصنف الثانى لم تبلغهم دعوة الإسلام وهم قليل جداً ، إلا أن يكونوا وراء من يلى هذه البلاد الإسلامية من الترك والروم في مبادئ بلاد المشرق وأقصى المغرب ، فيحرم عليه الإقدام على قتالهم غرةً وبياتاً ، وأن يبدأهم بالقتال قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة وظهور الحجة ما يقودهم إلى الإجابة . فإن أقاموا على الكفر بعد ظهورها لهم ، حاربهم وصاروا فيه كمن بلغتهم الدعوة . قال الله تعالى : (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) معناه إلى دين ربك بالنبوة والقرآن . فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام وإنذارهم بحججه وقتلهم غرةً وبياتاً ، ضمن ديّات نفوسهم . وهى على الأصح من مذهب الشافعى كديات المسلمين . وقيل : بل تكون كديات الكفار على اختلافها . وإذا تقابلت الصنفون في الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما

(٥٨)

(١) كذا في الاحكام السلطانية ، وفى الأصل : «وقاتلوا عليها» .

يشتهرُ به في الصفوف ويتميزُ به من بين الجيش ، وأن يركبَ الأبلقَ إن كانت خيولُ  
الناس دُهمًا أو سُقرا . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم بدر:  
”سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ“<sup>(١)</sup> . ويجوز أن يُجيبَ إلى البرازِ إذا دُعِيَ إليه ، فقد  
دعا أبي بن خَاف رسولَ الله صلى الله عليه وسلم إلى البرازِ يوم أُحد فبرز اليه فقتله  
النبي صلى الله عليه وسلم . ويجوز أيضا للقاتل من المسلمين أن يدعو إلى البراز<sup>(٢)</sup>  
لما فيه من إظهار القوة في دين الله تعالى بعد أن يعلم من نفسه أن لن يعجزَ عن  
مقاومة خصمه ويقدرَ على دفع عدوه . ولا يجوز ذلك لزعم الجيش ، فإنه إذا طلبَ  
البرازَ وفُقد ، أثر ذلك في المسلمين ؛ وربما يُفرضُ بهم عدوه إلى الهزيمة . ورسولُ الله  
صلى الله عليه وسلم إنما برز لثقتِه بنصر الله وإنجاز وعده ، وليس ذلك لغيره . ويجوز  
لأمير الجيش إذا حضَّ على الجهاد أن يُعرضَ للشهادة من الراغبين فيها من يعلم أن  
قتله في المعركة مما يحترض المسلمون على القتال حميةً له .

حكى موسى بن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر  
فحرض الناس على الجهاد ونقل كلَّ أمرئ [منهم]<sup>(٣)</sup> ما أصاب ، وقال : ”والذي  
نفسى بيده لا يُقاتلهم اليومَ رجلٌ فيُقتل صابرا محتسبا مُقبلا غير مُدبر إلا أدخله الله  
الجنة“ ، فقال عُمر بن الحُمام من بني سلمة وفي يده تمراتٌ يأكلهن : بَخِجْ بَخِجْ ! ما بقي

(١) اعملوا لكم علامة يعرف بها بعضكم بعضا . وفي الأصل «تسوموا...» وما أثبتناه رواية النهاية  
لابن الأثير واللسان .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «إلى البراز يوم أحد لما فيه ... الخ» وظاهر أن  
كلمة «يوم أحد» زيدت ها هنا سهوا من النسخ .

(٣) الزيادة عن الطبري قسم أول ج ٥ ص ١٣٢١ طبع أوربا . ونقل الإمام الجند : جعل لهم

بيني وبين أن أدخل الجنة إلا أن يقتلني هؤلاء القوم، ثم قذف التمرات من يده وأخذ سيفه وتقدم وقاتل القوم حتى قُتل — رحمه الله — وهو يقول :

رَكُضًا إِلَى اللَّهِ بغير زَادٍ \* إِلَّا التَّقَى <sup>(١)</sup> وَعَمَلُ الْمَعَادِ

وَالصَّبْرَ فِي اللَّهِ عَلَى الْجِهَادِ \* وَكُلُّ زَادٍ عَرْضَةٌ النَّفَادِ

\* غَيْرَ التَّقَى وَالْبِرِّ وَالرَّشَادِ \*

٥

ويجوز للمسلم أن يقتل من ظفر به من مُقاتلة المشركين مُحاربًا وغير مُحارب .  
واختلف في قتل شيوخهم ورهبانهم من سكان الصوامع والديارات . فمن منع من قتلهم قال : إنهم مُوادعون . ومن قال بقتلهم وإن لم يُقاتلوا [قال] : لأنهم ربما أشاروا برأى يكون فيه إنكاء للمسلمين . وقد قُتل دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ في حرب هوازن — وهو يوم حنين — وقد جاوز مائة سنة ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يراه فلم يُنكر قتله ، وكان يقول حين قُتل :

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمَنْعِ رَجِ اللَّوَى \* فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد <sup>(٢)</sup>

فلما عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى \* غَوَايَتَهُمْ لَا أَنَّى غَيْرُ مَهْتَدَى <sup>(٣)</sup>

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا غيرها ما لم يُقاتلوا ، انتهى رسولُ الله

صلى الله عليه وسلم عن قتلهم . وقد نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قتل العُسَافِاءِ وَالْوَصَفَاءِ — والعسفاء : المُسْتَخْدَمُونَ ، والوصفاء : المَالِكُ — . فإن قاتل النساء والولدان قُوتِلُوا مُقْبِلِينَ وَلَمْ يُقْتَلُوا مُدْبِرِينَ . وإذا تترسوا في الحرب بنسائهم وأطفالهم عُمِدَ قَتْلُهُمْ

١٥

(١) في الأصل : « إلى » والتصويب عن الأحكام السلطانية والطبرى .

(٢) زيادة يقتضها سياق الكلام .

(٣) في ديوان الحماسة لأبي تمام ، شرح التبريزي طبع مدينة « بن » بأوربا : « ... وقد أرى \* »

٢٠

(١) وتُوقَى قَتْلُ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ ، [فإن لم يوصل إلى قتلهم إلا بقتل النساء والأطفال] جاز ، ولو تترسوا بأسرى المسلمين ولم يوصل إلى قتلهم إلا بقتل الأسارى لم يجوز قتلهم ، فإن أفضى الكف عنهم إلى الإحاطة بالمسلمين ، توصلوا إلى الخلاص منهم كيف أمكنهم وتحزروا أن يعمدوا قتل مسلم ، ويجوز عقر خيلهم من تحتهم إذا قاتلوا عليها ، ومنع بعض الفقهاء من عقرها . وليس لأحد من المسلمين أن يعقر فرس نفسه ، لأن الخيل من القوة التي أمر الله تعالى بإعدادها في جهاد عدوه . قال الله تعالى : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) . ولا احتجاج بعقر جعفر بن أبي طالب فرسه يوم مؤتة ، فإنه أقتحم بفرس له شقراء حتى ألحم القتال ثم نزل عنها وعقرها وقاتل حتى قُتل رضى الله عنه ، وهو أول رجل من المسلمين عقر فرسه في الإسلام ، وهو إنما عقر فرسه بعد أن أحيط به ، فعقره لها خشية أن يتقوى بها المشركون على المسلمين ، فصار عقرها كعقر خيولهم .

والثالث — ما يلزم أمير الجيش في سياستهم . والذي يلزمه فيها عشرة أشياء : أحدها : حراستهم من غيرة يظفر بها العدو منهم ، وذلك بأن يتتبع المكامن فيحفظها عليهم ويحوط سوادهم بحرس يأمنون به على نفوسهم ورحالهم ، ليسكنوا في وقت الدعة ويأمنوا ما وراءهم في وقت المحاربة . والثاني : أن يتخير لهم موضع نزولهم لمحاربة العدو ، وذلك أن يكون أوطأ الأرض مكانا وأكثرها مرعى وماء وأحرسها أكافا وأطرافا ، ليكون أعون لهم على المنازلة وأقوى لهم على المراقبة . والثالث : إعداد ما يحتاج الجيش [إليه] من زاد وعلوقة تفرق عليهم في وقت الحاجة ، لتسكن نفوسهم

(١) التكلة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأصل «رجالهم» والنصوب عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل «ودماء» وهو تحريف ، والتصحيح عن الأحكام السلطانية .

- إلى مادة يستغنون بها عن السعى في تحصيلها، وتتوفر دواعيهم على منازلة العدو. والرابع :
- أن يعرف أخبار عدوه حتى يقف عليها، ويتصفح أحوالهم [حتى يخبرها<sup>(١)</sup>] ليسلم من مكرهم ويلتمس الغرة في الهجوم عليهم. والخامس : ترتيب الجيش في مصاف الحرب، والتعويل في كل جهة على من يراه كفتا لها، ويتفقد الصفوف من الخلل فيها، ويراعى كل جهة<sup>(٢)</sup> | يميل العدو عليها بمدد يكون عوناً لها . والسادس : أن يقوى نفوسهم بما يشعرون من الظفر ويخيل إليهم من أسباب النصر، ليقل العدو في أعينهم فيكونوا عليه أجراً. قال الله عز وجل : ( إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَّتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ) . والسابع : أن يعد أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله إن كانوا من أهل الآخرة، وبالجزاء والنفل من الغنمة إن كانوا من أهل الدنيا.
- والثامن : أن يشاور ذوي الرأي فيما أعضل، ويرجع إلى أهل الحزم فيما أشكل، ليأمن الخطأ ويسلم من الزلل . وقد تقدم ذكر ما في المشورة من البركة والخير . والتاسع : أن يأخذ جيشه بما أوجب الله تعالى من حقوقه وأمر به من حدوده، حتى لا يكون منهم تجاوز في دين الله [ولا تحيف في حق<sup>(٣)</sup>] ، فإن من جاهد عن الدين كان أحق الناس بالتزام أحكامه . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” أَنهَوْا جِيوشَكُمْ عَنِ الْفَسَادِ فَإِنَّهُ مَا فَسَدَ جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا قَذَفَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ وَأَنهَوْا جِيوشَكُمْ عَنِ الزَّنا فَإِنَّهُ مَا زَنَى جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَانَ<sup>(٤)</sup> ”

(١) الزيادة عن الأحكام السلطانية ص ٤١ .

(٢) النكبة عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل : « ... إلا سلط الله عليهم الموتان والموتان » ولعل كلمة « الموتان » زيدت سهواً من

الناسخ . فإنها كلمة مهملة . وقد ورد الحديث في الأحكام السلطانية خالياً منها كما أوردناه . والموتان (بالضم

ويفتح) : الموت الكثير الوقوع .

وَأَنَّهُوا جِيُوشَكُمْ عَنِ الْغُلُولِ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ مَا غَلَّ جَيْشٌ قَطُّ إِلَّا قَذَفَ اللَّهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ .  
 وقال أبو الدرداء : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، عَمَلٌ صَالِحٌ قَبْلَ الْغَزْوِ فَإِنَّمَا تُقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ .  
 والعاشر : أَلَّا يُمَكِّنَ أَحَدًا مِنْ جَيْشِهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِتِجَارَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ لِيَصْرِفَهُ الْإِهْتِمَامُ  
 بِهَا عَنْ مَصَابِرَةِ الْعَدُوِّ وَصَدَقَ الْجِهَادُ . رُوي عَنْ نَبِيٍِّّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ :  
 «لَا يَغْزُونَ مَعِيَ مَنْ بَنَى بِنَاءً لَمْ يُكْمَلْهُ وَلَا رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَا رَجُلٌ  
 زَرَعَ زَرْعًا لَمْ يَحْصِدْهُ» .<sup>(٣)</sup>

والرابع — ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد . وهو ضربان : أحدهما  
 ما يلزمهم في حق الله تعالى ، والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم .

فأما اللازم لهم في حق الله تعالى فأربعة أشياء . أحدها : مصابرة العدو عند الالتقاء  
 ١٠ الجمعين بآلَا يَنْهَزَمُ عَنْهُ مِنْ مِثْلِيَّةٍ فَمَا دُونَ ذَلِكَ . وَقَدْ كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ فِي أَقُولِ  
 الْإِسْلَامِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُقَاتِلَ عَشْرَةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ تَعَالَى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ  
 حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ  
 مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) . ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ عِنْدَ قُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَكَثْرَةِ  
 أَهْلِهِ فَأَوْجَبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ لَاقِيَ الْعَدُوَّ أَنْ يُقَاتِلَ رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ ، فَقَالَ تَعَالَى :  
 ١٥ ( الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ  
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ) حَتَّمَتْ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ  
 أَنْ يَنْهَزَمَ مِنْ مِثْلِيَّةٍ إِلَّا لِأَحَدِي حَالَتَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَتَحَرَّفَ لِقِتَالِ فُيُوتَى لِاسْتِرَاحَةٍ أَوْ لِمَكِيدَةٍ  
 وَيَعُودَ إِلَى قِتَالِهِمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَتَحَيَّزَ إِلَى فِئَةٍ أُخْرَى يَجْتَمِعُ مَعَهَا عَلَى قِتَالِهِمْ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

(١) الغلول : الخيانة في المغنم .

(٢) كذا بالأصل ، و يظهر أن سياق الكلام يقتضى " فيصبرانه " بالفاء .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «ولا رجل زرع زرعاً ليحصده» .



- (وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ)
- قال : وسواء قُرِبَتِ الفِئَةُ التي يتَحَيِّزُ إليها أو بُعِدَت . فقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لِفُلٍّ الْقَادِيسِيَّةِ حينَ أَنهَزَمُوا إليه : أَنَا فِئَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ . ويجوز إذا زادوا على مثليه ولم يجدوا إلى المصاهرة سبيلاً أن يُؤلَّى عنهم غير متحرِّفٍ لِقِتَالٍ ولا متَحَيِّزٍ إلى فِئَةٍ .
- هذا مذهب الإمام الشافعي رحمه الله . واختلف أصحابه فيمن عجز عن مقاومة مثليه وأشرف على القتل هل يجوز أَنهزَمَهُ ، فقالت طائفة : لا يجوز أَنهزَمَهُ عنهم وإن قتل ، للنص . وقالت طائفة أخرى : يجوز أن يؤلَّى ناوياً أن يتحرَّفَ لِقِتَالٍ أو يتَحَيِّزَ إلى فِئَةٍ ليسلم من القتل ومن إثم الخلاف ، فإنه إن عجز عن المصاهرة فلا يعجز عن هذه النية . وقال أبو حنيفة : لا اعتبار بهذا التفصيل ، والنص فيه منسوخ ، وعليه أن يقاتل ما أمكنه وينهزم إذا عجز وخاف القتل . والثاني من حقوق الله تعالى : أن يقصد بقتاله نصرته دين الله تعالى وإبطال ما خالفه من الأديان ، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . فيكون بهذا الاعتقاد حائزاً لثواب الله تعالى ومطيعاً له في أوامره ونصرة دينه ومستنصراً على عدوه [ليستسهل ما لا في] فيكون أكثر ثباتاً وأبلغ نكاية . ولا يقصد بجهاده استفادة المغنم فيصير من المتكسبين لا من المجاهدين . والثالث من حقوق الله تعالى : أن يؤدى الأمانة فيما حازه من الغنائم ولا يغلَّ منها شيئاً حتى تُقسم بين جميع الغانمين ممن شهد الواقعة وكانوا على العدو يداً ، لأن لكل واحدٍ منهم فيها حقا . قال الله تعالى : (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . والرابع من حقوق الله تعالى : ألا يمايل من المشركين ذا قربى ولا يحابى في نصرته الله تعالى [ذا مودة] ، فإن حق الله

(١) قوم فل : منهزمون .

(٢) زيادة من الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل في مكان النكلة غير واضح ، وهى عن "الأحكام السلطانية" .

أوجب ونصرة دينه ألزم . قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمُ بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ ) . نزلت الآية في حاطب بن أبي بلتعة وقد كتب كتابا إلى أهل مكة حين هم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغزوهم يعلمهم فيه بالخبر وأنفذه مع سارة — مولاة لبني المطالب — فأطلع الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فأنفذ علياً والزبير في أثرها ، فأدركاها وأخذها الكتاب من قرون رأسها ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم حاطباً فقال : "ما حملك على ما صنعت" ، فقال : والله يا رسول الله إني لمؤمن بالله ورسوله ، ما كفرت ولا بدلت ولكني أمرؤ ليس لي في القوم أصل ولا عشيرة وكان لي بين أظهرهم أهل وولد (١) فصانعتهم عليهم ، فعفا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . على ما ذكر ذلك إن شاء الله تعالى مبينا في أثناء السيرة النبوية عند ذكرنا لغزوة الفتح ، فتأمله هناك تجده .

وأما ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأربعة أشياء . أحدها : التزام طاعته والدخول في ولايته ، لأن ولايته عليهم انعقدت ، وطاعته بالولاية وجبت . والثاني : أن ينقضوا الأمر إلى رأيه ويكواه إلى تديده ، حتى لا تختلف آراؤهم فتختلف كلمتهم ويفترق جمعهم . قال الله تعالى : ( وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ) فجعل تفويض الأمر إلى وليه سبباً إلى حصول العلم وسداد الأمر . فإن ظهر لهم صواب خفي عليه بينوه له وأشاروا به عليه . والثالث : أن يسارعوا إلى امتثال أمره ، والوقوف عند نهيه وزجره ، لأنهما من لوازم طاعته . فإن توقفوا عما أمرهم به أو أقدموا على ما نهاهم عنه ورأى تأديبهم على المخالفة بحسب أفعالهم ، ففعل .

(١) في الأصل « فطاعتهم بذلك » وما أثبتناه عن تاريخ الكامل لابن الأثير ( ج ٣ ص ١٨٤ طبع مدينة " ليدن " ) وعن الطبري ( القسم الأول ص ١٦٢٧ طبع أوروبا ) وعن السيرة النبوية لابن هشام ( ص ٨١٠ طبع أوروبا ) وعن شرح القسطلاني فإنه بعد أن شرح رواية البخاري للحديث في كتاب الجهاد قال « وفي رواية ابن إسحاق : وكان لي بين أظهرهم ولد وأهل فصانعتهم عليهم » .

وَلَا يُغْلَظُ فَيَنْفَرُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرُوا لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِظَ الْقَلْبُ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ ) . والرابع : ألا يَنَازِعُوهُ فِي الْغَنَائِمِ إِذَا قَسَمَهَا فِيهِمْ ، وَيَتَرَاضُوا بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ . والخامس من أحكامها : مصابرة الأمير على قتال العدو ما صَبَرَ وَإِنْ تَطَاوَلَتْ بِهِ الْمُدَّةُ . وَلَا يُوَلَّى عَنْهُمْ وَفِيهِ قُوَّةٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) . قيل في تأويل هذه الآية : اصبروا على الجهاد ، وصابروا العدو ، ورابطوا بملازمة الثغر . فإذا كانت مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بخصلة من أربع خصال :

إحداهن — أَنْ يُسَلِّمُوا فَيَصِيرَ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا ، وَيُقَرُّوا عَلَى مَا مَلَكَوا مِنْ بِلَادٍ وَأَمْوَالٍ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » . وتصير بلادهم إذا أسلموا دار إسلام يجري عليها حكم الإسلام . ولو أسلم منهم في معركة طائفة ، قلت أو كثرت ، أحرزوا بالإسلام ما ملكوا في دار الحرب من أرض ومال . فإن ظهر على دار الحرب لم تغنم أموال من أسلم . وقال أبو حنيفة : يُغْنِمُ مَا لَا يُنْقَلُ مِنْ أَرْضٍ وَدَارٍ ، وَلَا يُغْنِمُ مَا يَنْقَلُ مِنْ مَالٍ وَمَتَاعٍ .

والخصلة الثانية — أَنْ يُظْفَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ مَعَ مُقَامِهِمْ عَلَى شَرْكِهِمْ ، فَيَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ وَيَغْنَمُ أَمْوَالَهُمْ وَيَقْتُلُ مَنْ لَمْ يَحْصِلْ فِي الْأَسْرِ مِنْهُمْ . وَيَكُونُ مَخِيرًا فِي الْأَسْرَى

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « ورابطوا بملازمة الثغر » .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو الذي يستقيم به الكلام . وفي الأصل : « ان ظفره الله ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية ، وهو الذي يثبت مع ما بعده . وفي الأصل : « من لم يحصل

في القتل ... » .

في استعمال الأصلح من أربعة أمور. أحدها: أن يقتلهم صبراً بضرب العنق. والثاني: أن يسترقهم ويحرقهم عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق. والثالث: أن يفادى بهم على مال أو أسرى. والرابع: أن يمت عليهم ويعفو عنهم. قال الله تعالى: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْبَتْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ) <sup>(١)</sup> معناه الأسر. ثم قال: (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) .

والخلاصة الثالثة — أن يبذلوا مالاً على المسالمة والموادة، فيجوز أن يقبله منهم ويوادعهم عليه. وهو على ضربين. أحدهما: أن يبذلوه لوقتهم ولا يجعلوه نراجاً مستمراً. فهذا المال غنيمة لأنه مأخوذ بإيجاف خيل وركاب، فيقسم بين الغانمين، ويكون ذلك أماناً لهم في الانكشاف عن قتالهم في هذا الجهاد، ولا يمنع من جهادهم فيما بعد. والضرب الثاني: أن يبذلوه في كل عام، فيكون نراجاً مستمراً، ويكون الأمان به مستمراً. والمأخوذ منهم في العام الأول غنيمة تُقسم بين الغانمين. وما يؤخذ في الأعوام المستقبلية يُقسم في أهل الفئ. ولا يجوز أن يعاود جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال، لاستقرار الموادة عليه. وإذا دخل أحدهم إلى دار الإسلام، كان له بعقد الموادة الأمان على نفسه وماله. فإن منعوا المال زالت الموادة وارتفع الأمان ولزم الجهاد كغيرهم من أهل الحرب. وقال أبو حنيفة: لا يكون منعهم من مال الجزية والصالح تقضياً لأمانهم، لأنه حق عليهم فلا ينتقض العهد بمنعهم منه كالديون.

(١) في الأصل: «معناه بالأسر، بزيادة الباء» .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية. وفي الأصل: «في الاندلاء...» .

(٣) في الأصل: «ولزم الجهاد...» وهو تحريف، والتصويب عن الأحكام السلطانية.

- والخصللة الرابعة — أن يسألوا الأمان والمهادنة؛ فيجوز إذا تعذر الظفر بهم وأخذ المال منهم أن يهادنهم على المسالمة في مدة مقدرة تعقد الهدنة [عليها إذا كان الإمام قد أذن له في الهدنة] أو فوض إليه الأمر . فقد دادن رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا عام الحديبية عشر سنين . ويقتصر في مدة الهدنة على أقل ما يمكن ، ولا يجاوز بأكثرها عشر سنين . فإن هادنهم أكثر منها بطلت الهدنة فيما زاد عليها ، ولهم الأمان فيها إلى انقضاء مدتها لا يجاهدون فيها من غير إنذار . [فإن نقضوه صاروا حرباً يجاهدون من غير إنذار] فقد نقضت قريش صالح الحديبية ، فسار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح محارباً . وإذا نقضوا عهدهم فلا يجوز قتل من في أيدينا من رهائنهم . وقد نقض الروم عهدهم في زمان معاوية وفي يده رهائن فامتنع المسلمون جميعاً من قتلهم وخلّوا سبيلهم وقالوا : وفاء بغدر خير من غدر بغدر . وإذا لم يجوز قتل الرهائن لم يجب إطلاقهم ما لم يحاربوا . فإن حاربونا وجب إطلاق رهائنهم وإبلاغ الرجال منهم مأمّنهم وإيصال النساء والأطفال والذراري إلى أهلهم . ويجوز أن يشترط لهم في عقد الهدنة ردّ من أسلم من رجالهم إليهم . فإذا أسلم أحدهم ردّ إليهم إن كانوا مأمّنين على دمه ، ولم يردّ إليهم إن لم يؤمنوا عليه . ولا يشترط ردّ من أسلم من نسائهم ، لأنهن ذوات فروج محرّمة . فإن شُرط ردّهن لم يجوز أن يرددن ، ودفع إلى أزواجهنّ مهورهنّ إذا طابن .
- ولا تجوز المهادنة لغير ضرورة تدعو إلى عقدها ، وتجاوز المودعة أربعة أشهر فما دونها ولا يزيد عليها .

(١) النكمة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأحكام السلطانية « لم يجوز إطلاقهم ... » .

(٣) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « ولم يردّ عليهم ... » .

(٤) في الأصل : « لم يجوز أن يردوا » ومرجع الضمير مؤنث .

وأما الأمان الخاص فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة وحر وعبد،  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” المسلمون لتكافأ دماءهم وهم يدٌ على من سواهم  
 يسعى بذمتهم أدناهم “ يعنى عبيدهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح أمان العبد إلا أن  
 يكون مأذونا له في القتال .

والسادس من أحكامها — السيرة في نزال العدو وقتاله . يجوز لأمر الجيـش  
 في حصار العدو أن ينصب عليهم العرادات والمجانيق <sup>(١)</sup> . فقد نصب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنيقا . ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ، ويضع عليهم  
 البيات والتحريق . وإذا رأى في قطع نخلهم وشجرهم صلاحا ليظفر بهم عنوة أو يدخلوا  
 في السلم صلاحا لما ينالهم من الضعف ، فعل . ولا يفعل إن لم يرفيه صلاحا . فقد قطع  
 النبي صلى الله عليه وسلم كروم أهل الطائف فكان سببا لإسلامهم ، وأمر في حرب  
 بني النضير بقطع نوع من النخل يقال له الأصفر يرى نواه من وراء اللحاء ، وكانت  
 النخلة منها أحب اليهم من الوصيف <sup>(٢)</sup> ، فحزبوا لقطعها ، وجاء المسلمون الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، هل لنا فيما قطعنا من أجر؟ وهل علينا فيما  
 تركنا من وزر؟ فأنزل الله تعالى : ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا  
 فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ) . ويجوز أن يعور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان  
 فيهم النساء والأطفال ، لأنه من أقوى أسباب ضعفهم والظفر بهم . وإذا استسقى  
 منهم عطشان فالأمر مخير في سقيه أو منعه . ومن قُتل منهم واره عن الأبصار ولم يلزم  
 تكفينه . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حيا ولا ميتا . روى عن النبي صلى الله عليه

(١) العرادات : واحدا : عزادة وهي أصغر من المنجنيق ترمى بالحجارة المرمى البعيد .

(٢) الوصيف : العبد . (٣) اللينة : واحدة اللين وهو كل شيء من النخل سوى العجوة .

(٤) عور الماء : سده . (٥) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل « ولم يكره » .

وسلم أنه قال : " لَا تُعَذِّبُوا عِبَادَ اللَّهِ بِعَذَابِ اللَّهِ " وقد أحرق أبو بكر الصديق رضي الله عنه قوما من أهل الردة . قال الماوردي : ولعل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه . ومن قُتِل من شهداء المسلمين زُمِل في ثيابه ودُفِن ولم يُغَسَّل ولم يُصَلَّ عليه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد : " زَمَلُوهُمْ بِكُلِّوْمِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دَمًا لَوْنُ الدِّمِّ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ " . وإنما فعل ذلك بهم مكْرمةً لهم وإجراءً لحكم الحياة عليهم . قال الله تعالى : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ) . ولا يمنع الجيش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوفة دوابهم غير محتسب به عليهم . ولا يتعدوا القوت والعلوفة إلى ما سواهما من ملبوس ومركوب . فإن دعتهم الضرورة إلى ذلك ، كان ما لبسوه أو ركبه أو استعملوه ، مُسْتَرْجَعًا منهم في المغنم إن كان باقيا ، ومُحتسبًا عليهم من سهمهم إن كان مستهلكا . ولا يجوز لأحد منهم أن يطأ جارية من السبي إلا بعد أن يُعطأها بسهمه فيطأها بعد الاستبراء . فإن وطئها قبل القسمة عُزِّر ولا يُحَدُّ ، لأن له فيها سهمًا ، ووجب عليه مهرٌ مثلها يُضاف إلى الغنيمة . فإن أحبلها لحق به ولدها وصارت أم ولدٍ له إن ملكها . وإن وطئ من لم تدخل في السبي حُدًّا ، لأن وطأها زنا ، ولم يلحق به ولدها إن علق .

وإذا عُقِدَت هذه الإمارة على غزاة واحدة ، لم يكن لأمرها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغنم . وإذا عُقِدَت عمومًا عامًّا بعد عامٍ لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدر على الغزو فيه ، ولا يفتتر عنه مع ارتفاع الموانع إلا قدر الاستراحة . و [ أقل ما يجزيه أن ] لا يعطل عامًّا من جهاد .

ولهذا الأمير، إذا فُوضت إليه الإمارة على المجاهدين، أن ينظر في أحكامهم ويقيم الحدود عليهم وسواء من ارتزق منهم أو تطوع . ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان سائرا إلى ثغره . فإذا استقر في الثغر الذي تقلده، جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من مقاتلة ورعية . وإن كانت إمارته خاصة أجريَ عليها حكم الخصوص .



وأما وصايا أمير الجيش — قال الحليمي: ويوصي الإمام أمير السرية والجند بتقوى الله وطاعته والاحتياط والتيقظ، ويحذرهم الشتات والفرقة والإهمال والغفلة، ويأخذ على الجند أن يسمعوا ويطيعوا أميرهم ولا يختلفوا عليه وينصحوه له، ولا يخذل بعضهم بعضا، وإن أظفروهم الله على العدو لا يغفلوا ولا يخونوا، ولا يعقروا من دواب المشركين التي لا تكون تحتهم، ولا يقتلوا امرأة لا تقاتلهم ولا وليدا، وأنهم إن وصلوا إلى قرية لا يدرون حالها، أمسكوا عنها وعن أهلها ولا يبيتونهم ولا يسنون الغارة عليهم حتى يعلموا حالهم، إلى غير ذلك من الآداب التي يحتاجون إلى معرفتها مما يلزم ويحل أو يحرم من أمر القتل والأسر والمغنم والقسم وعزل الخمس ومن يسهم له أولا يسهم ومن يرضخ<sup>(٢)</sup> له، والفرق بين الفارس والراجل ونحو ذلك .

وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى الجراح أنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا أو سرية قال: "باسم الله وفي سبيل الله تقاتلون من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا امرأة ولا وليدا". فإذا بعث جيشا أو سرية فمرهم بذلك .

- (١) يخذل : يجوز أن يقرأ بخفيف الدال فيكون من الخذلان، وبتشديدها فيكون من التخذيل .  
والخذلان : ترك النصرة . والتخذيل : التنبيط والحمل على ترك النصرة .  
(٢) يقال : رضخ له من ماله إذا أعطاه عطية قليلة . فالزيادة التي وضعناها تقتضيها اللغة .



وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لخالد بن الوليد حين وجهه لقتال أهل الردّة:  
سرّ على بركة الله ، فإذا دخلت أرض العدو فكن بعيداً من الحملة فإنّي لا آمن عليك  
الجولة ، وأسْتَظْهِر بالزاد ، وسر بالأدلاء ، ولا تقاتل بجروح فإن بعضه ليس منه ،  
وأحترس من البيّات فإنّ في العرب غرّة ، وأقلّل من الكلام فإنما لك ما وُعِيَ عنك ،  
واقبل من الناس عَلا نيتهم وكلّهم إلى الله في سريرتهم ؛ وأسْتَودِعْكَ الله الذي  
لا تضيع ودائعه .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول عند عقد الألوية : باسم الله  
وبالله وعلى عون الله ، أمضوا بتأييد الله والنصر ولزوم الحق والصبر ، فقاتلوا في سبيل  
الله من كفر بالله ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين . ولا تجبّئوا عند اللقاء ، ولا  
تُمَثِّلُوا عند القدرة ، ولا تُسْرِفُوا عند الظهور ، ولا تقتلوا هَرَمًا ولا امرأة ولا وليداً ،  
وتوقّوا قتلهم إذا آلتى الزحفان وعند شنّ الغارات .

وكتب عمر إلى سعد بن أبي وقاص ومن معه من الأجناد : أما بعد فإنّي  
أمرُك ومن معك بتقوى الله على كلّ حال ، فإن تقوى الله أفضلّ العُدّة على العدو  
وأقوى المَكيدة في الحرب . وأمرُك ومن معك أن تكونوا أشدّ احتراساً من المعاصي  
منكم من عدوّكم ؛ فإن ذنوب الجيش أخوفّ عليهم من عدوّهم ، وإنما ينصرّ المسلمون  
بمعصية عدوّهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لنا قوّة بهم ؛ لأنّ عددنا ليس كعددهم ، ولا عدّتنا  
كعدّتهم . فإن استوينا في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوّة . وإلا نُنصر عليهم  
بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا . وأعلموا أن عليكم في مسيركم حَفَظَةٌ <sup>(١)</sup> [من] الله يعلمون ما تفعلون ،  
فاستحيوا منهم . ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله . ولا تقولوا إن عدونا شرٌّ منا  
فلن يُسلّط علينا وإن أسأنا ؛ فرب قوم قد سلّط عليهم شرٌّ منهم كما سلّط على بني

إسرائيل لما عملوا بمساخط الله كفرة المجوس ( بخاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً ) . وأسألوا الله العون على أنفسكم كما تسألونه النصر على عدوكم . أسأل الله ذلك لنا ولكم . وترفق بالمسلمين في مسيرهم ، ولا تجشمهم مسيراً يتعبهم ، ولا تقصر بهم عن منزل يرفق بهم ، حتى يبلغوا عدوهم والسفر لم ينقص قوتهم<sup>(١)</sup> ، فإنهم سائرون إلى عدو مقيم حامى الأنفس والكراع<sup>(٢)</sup> . وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة حتى تكون لهم راحة يجمعون فيها أنفسهم ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم . ونح منازلتهم عن قري أهل<sup>(٣)</sup> الصلح والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق بدينه ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئاً ، فإن لهم حرمة وذمةً أبتليتم بالوفاء بها كما أبتلوا بالصبر عليها ، فما صبروا لكم ففؤا لهم<sup>(٤)</sup> . ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح . وإذا وطئت أدنى أرض العدو فأذك العيون بينك وبينهم ، ولا يخف عليك أمرهم . وليكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه ، فإن الكذب لا ينفعك خبره وإن صدق في بعضه ، والغاش عينك وليس عيناً لك . وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع وتبث السرايا بينك وبينهم [فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم<sup>(٥)</sup> ، وتنبع الطلائع عوراتهم<sup>(٦)</sup> ] . وأنتق للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك ،

- ١٥ (١) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « لا ينقص » . (٢) الكراع : الخيل .  
 (٣) يجمعون أنفسهم : يتركونها لترتاح وتقوى . (٤) يرمون : يصلحون .  
 (٥) « ولا يرزأ » في الأصل غير معجمة ، وأثبتناها بالياء طبقاً لما في العقد الفريد ، على أن تكون معطوفة على صلة الموصول قبالتها . ويحتمل أن تكون بناء الخطاب .  
 (٦) في العقد الفريد : « فما صبروا لكم فتولواهم خيراً » .  
 ٢٠ (٧) إذكاء العيون والطلائع : بثها .  
 (٨) هذه الجملة التي بين القوسين وردت في الأصل هكذا : « فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم وتنبع بالطلائع عوراتهم » وفي بعض هذه الكلمات تحريف جعل الجملة غير مستقيمة ، فأثبتناها كما وردت في العقد الفريد (ج ١ ص ٥٠) .

وتخبر لهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدواً كان أول ما تلقاهم القوة من رأيك . وأجعل  
 أمر السرايا إلى أهل الجهاد والصبر على الجلال ، ولا تخص بها أحداً بهوى ، فيضيع من  
 رأيك وأمرك أكثر مما حابيت به أهل خاصتك . ولا تبعث طليعة ولا سرية  
 في وجه يتخوف عليها فيه ضيعة ونكايه . فإذا عاينت العدو فاضم اليك أقاصيك  
 وطلائعك وسراياك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المناجزة ، ما لم  
 يستكروك قتالاً ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كمعرفة  
 أهلها ، فتصنع بعدوك كصنيعه بك . ثم أذك أحراسك على عسكريك ، وتحفظ من البيات  
 جهلك . ولا تؤتى بأسير ليس له عهد إلا ضربت عنقه ، لترهب بذلك عدوك وعدو  
 الله . والله ولي أمرك ومن معك ، وولى النصر لكم على عدوكم ، والله المستعان .

وأوصى عبد الملك بن مروان أميراً سيره إلى أرض الروم فقال : أنت تاجر الله  
 لعباده ، فكن كالمضارب الكيس الذي إن وجد ربحاً تجر ، وإلا تحفظ برأس المال ،  
 ولا تطالب الغنيمة حتى تحوز السلامة ، وكن من أحتيالك على عدوك أشد حذراً  
 من أحتيال عدوك عليك .

وكان زياد بن أبيه يقول لقواده : تجنبوا آثنتين لا تقاتلوا فيهما العدو : الشتاء ،  
 وبطون الأودية .

وكان قتيبة بن مسلم يقول لأصحابه : إذا غزوتهم فأطيلوا الأظفار ، وقصروا  
 الشعور ، وألحظوا الناس شزراً ، وكلّموهم رمزاً ، وأطعنوهم ونحراً .

(١) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « وإن لقوا ... » .

(٢) في الأصل : « أهل السرايا ... » والتصويب عن العقد الفريد .

(٣) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « ما لم يستكروك القتال » .

وكان أبو مسلم الخراساني صاحب الدعوة يقول لقواده : أشعروا قلوبكم الجرأة فإنها من أسباب الظفر، وأكثرُوا ذكر الضغائن فإنها تبعث على الإقدام، وآلزمُوا الطاعة فإنها حصن المحارب .

وقالت الحكماء : لا تستصغرن أمرَ عدوك إذا حاربته، لأنك إن ظفرت به لم تُحمد وإن ظفرك لم تُعذّر، والضعيف المحترس من العدو القوي أقرب إلى السلامة من القوي المغتر بالضعيف .

### ذكر ما يقوله قائد الجيش وجنده

(١) من حين يشاهد العدو إلى انفصال الحرب والظفر بعدوهم

قال الشيخ أبو عبد الله الحسين الحلبي في منهاجه : إذا مضى الجيش باسم الله فلقوا العدو فليتعوذوا بالله تعالى، وليقولوا : اللهم إنا ندرأ بك في نحورهم، ونعوذ بك من شرورهم . فإذا قاتلوا فليقولوا : اللهم بك نصول ونجول . وليقولوا : ( إياك نعبد وإياك نستعين ) . وليقولوا : اللهم منزل الكتاب وسريع الحساب هازم الأحزاب ، اللهم أهزمهم وزلزمهم . وإن حصبهم فليقولوا : " شأيت الوجوه " . وإن رموهم فليقولوا : ( وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى وليبلي المؤمنين منه بلاء حسنًا ) . وإن بيتهم العدو فليكن شعارهم ( حم ) لا ينصرون ( حم عسق ) يفرق أعداء الله ، وبلغت حجة الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . وليقولوا إذا دخل العدو ديارهم : ( ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ) . وليقولوا إذا صافوهم : ( قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم ) . وليقولوا :

(١) في الأصل : « من حيث » وظاهر أن السياق يقتضي ما أثبتنا .

(٢) في الأصل « انا ندرك ... » وهو تحريف . ومنه الحديث — كما في نهاية ابن الأثير في مادة ( درأ ) — : « اللهم إني أدرا بك في نحورهم » .

- (فَبِهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) . وليقولوا : (جند ما دنالك منهزوم من الأحزاب) . وليقولوا : (سيهزم الجمع ويولون الدبر) . وليقولوا : (فكفروا به فسوف يعلمون) (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ) . وإن صبحوا دارهم فليقولوا : الله أكبر، هزم العسكر، إذا نزلنا ساحة قوم (فساء صباح المُنْذِرِينَ) . وإن يبتوهم فليقولوا : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) . وإن جاءوهم نهارًا فليقولوا : (أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ) . وليقولوا في عاقبة أحوالهم وأوقاتهم : (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) . وليقولوا : (جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) . (إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا) . وإن كان العدو يهودًا فليقل المسلمون في وجوههم : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَاعْمَأَزَّوْا بِمَا قَالُوا) . وليقولوا : (فَلَمَّا عَتَوْا عَمَّا نُهِوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِثِينَ) . وليقرأوا المعوذتين غُدوةً وعشيًا . وإن وقعت هزيمة فتبعهم العدو فليتحصنوا منهم بقراءة قوله تعالى : (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُ بِرَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوْ أَنْ أَدْبَارِهِمْ تُفْرَا) . (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) . وإن هزموا العدو فليقولوا على آثارهم : (فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) . وليقولوا : (مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ) . وإن لجَّ العدو وثبتوا فليقولوا : (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ) . وليقولوا : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ) . وليقولوا : (مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ

الْبَعِيدُ) . وَلِيَقُولُوا : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَغْمَالُهُمْ كَسْرَابٍ بِقَيْعَةٍ يُحْسِبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا) . وَلِيَقُولُوا : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا يَمْلِكُوا مِنْ عَمَلٍ بِفَعْلَانَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) وَلِيَقُولُوا : (وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَىِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا) . وَلِيَقُولُوا : (مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَأَوْكَرَهُ الْخَبِيرُونَ) . وَلِيَقُولُوا : (وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ) . وَلِيَقُولُوا إِذَا حَمَلُوا عَلَى الْعَدُوِّ : (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) . (بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ) . وَلِيَقُولُوا : (إِرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) . وَلِيَقُولُوا : (أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مُرْدُوْدٍ) . وَلِيَقُولُوا : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) . وَلِيَقُولُوا : (فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) . وَلِيَقُولُوا : (بَفَعْلَانَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) . وَإِنْ حَمَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْهِمْ فَلِيَقُولُوا لَأَنْفُسِهِمْ : (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ) . وَلِيَقُولُوا : (فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أَوَّلُ الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوْعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يَمْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) . وَإِذَا دَنَوْا مِنْهُمْ فَلِيَقُولُوا : (انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون) . وَلِيَقُولُوا : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا) . وَلِيَقُولُوا : (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ) . وَلِيَقُولُوا : (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا) . وَإِنْ لَحِقَ الْعَدُوُّ مَدَدٌ فَلْيَقُلِ الْمُسْلِمُونَ : (لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ) . وَلِيَقُولُوا :

٥

١٠

١٥

٢٠

- (وَالْقِينَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ) .
- وإن لحق المسلمين مدد فليقولوا : (وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ) . وإذا تحصنوا من العدو بموضع فليقولوا إن قصدوهم : (فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا) . وليقولوا : (مَا أَسْطَأَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا) . وإن تحصن العدو منهم بموضع فليقولوا إن قصدوهم : (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَّبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا) . وليقولوا : (إِهْطِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا) . وليقولوا إذا خافوهم : (إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَآءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) . وليقولوا : (وَلْيَسْبَدَنَّ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا) . وليقولوا : (سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ مِمَّا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) . وليقولوا : (فَأَنَاهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) . وليقولوا : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) . وليقولوا : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ) . وإن حاصروا العدو وأحْدقوا بهم فليقولوا : (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) . وليقولوا : (يَا مَعْشَرَ الْخُنَّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ) (يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) . وإن حاصروهم العدو وأحاط بهم فليقولوا : (قُلِ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ) . وليقولوا : (وَلَقَدْ مَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ وَنَجَّيْنَاهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ وَنَصَرْنَاهُمْ فَاكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ) . وليقولوا : (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي

- كُنْتُمْ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ). وإن رماهم  
العدو بالنار فليقولوا : (يَانَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ  
(٦٥) الْأَخْسَرِينَ) . (فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ). وليقولوا : الله أكبر، الله ربنا، ومحمد نبينا، وأنت  
يَانَارُ لغيرنا . وليقولوا : (كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ). وإن رموا العدو بالنار  
فليقولوا معها : (وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا) .  
وليقولوا : (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ) . وليقولوا : (فَسِجِّئًا لِلْأَصْحَابِ السَّعِيرِ) . (وَذُوقُوا عَذَابَ  
الْحَرِيقِ) . وليقولوا : (إِنَّهَا لَطَىٰ نَزَاعًا لِلشَّوَىٰ تَدْعُو مِنْ أَدْبُرٍ وَتَوَلَّىٰ وَجَمَعَ فَأَوْعَى) .  
وليقولوا : (وَيَقْدِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ إِلَّا مَنْ خِطَفَ  
الْخِطْفَةَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ) . وإن رموا العدو بالمنجنيق فليقولوا : (جَعَلْنَا عَلَيْهَا  
سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ  
بَبَعِيدٍ) . وإن رماهم العدو بالمنجنيق فليقولوا : (إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا) .  
وليقولوا : (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ). وليقولوا :  
(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ  
أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) . وإذا دخلوا أرض العدو فليقولوا : باسم الله (لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ  
رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ  
وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا) . (وَعَدَّكُمْ اللَّهُ  
مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ  
وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا). ويقولوا إذا كانت الريح تصفق في وجوه العدو : (إِنَّا أَرْسَلْنَا  
عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ تَنْزِعُ النَّاسَ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نُحْلٍ مُنْقَعِرٍ) .  
وإن كانت الريح تهبُّ على وجوه المسلمين فليقولوا : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا  
بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ) . (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ) ،



ويقولوا: "اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا"، ويقولوا: اللهم إنا نسألك من خير ما تأتي به الرياح، ونعوذ بك من شر المساء والصبح. وإن بارز مسلم مشركا فليقرأ عليه: (فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ) . وليقل: (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) . وليقل: (فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) . وإذا ألتقى الصنفان فليدع أمير السرية ويسأل الله النصر والفتح ويؤمن الناس على دعائه، فإنها من ساعات الإجابة .

### ذكر ما قيل في المكيدة والخداع في الحروب وغيرها

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الْحَرْبُ خِدْعَةٌ" . وكان صلى الله عليه وسلم إذا غزا أخذ طريقا وهو يريد أخرى، ويقول: "الْحَرْبُ خِدْعَةٌ" .  
 وكان مالك بن عبد الله الخثعمي وهو على الصافة يقوم في الناس، إذا أراد أن يرحل، فيحمد الله ويثنى عليه، ثم يقول: إني داربٌ بالغداة دربَ كذا، فتتفرق الجواسيس عنه بذلك، فإذا أصبح سلك بالناس طريقا غيرها . فكانت الروم تسميه الثعلب .

وقال المهلب لبنيه: عليكم في الحرب بالمكيدة، فإنها أبلغ من النجدة .  
 وسئل بعض أهل التمرس بالحروب: أي المكيد فيها أحزم؟ فقال: إذكاء<sup>(٣)</sup> العيون، وإفشاء الغلبة، واستطلاع الأخبار، وإظهار السرور، وإماتة الفرق،

(١) في النهاية لابن الأثير «... يروى بفتح الخاء وضمتها مع سكون الدال، وبضمها مع فتح الدال فالأول معناه أن الحرب ينقض أمرها بخدعة واحدة من الخداع أي أن المقاتل إذا خدع مرة واحدة لم تكن لها إقالة، وهي أفصح الروايات وأصحها، ومعنى الثاني هو الاسم من الخداع، ومعنى الثالث أن الحرب تخدع الرجال وتمنيهم ولا تنفي لهم كما يقال: فلان رجل لعبة وضحكة أي كثير اللعب والضحك» .  
 (٢) الصافة: الجماعة تقام وتصف للحرب . (٣) إذكاء العيون: بث الجواسيس .

والأحتراس من البطانة، من غير إقصاء<sup>(١)</sup> لمستنصح ولا استنصاح لمستغش<sup>(٢)</sup>، وإشغال<sup>(٣)</sup> الناس عما هم فيه من الحرب بغيره .

وقال حكيم : اللطف في الحيلة ، أجدى للوسيلة . وقيل : من لم يتأمل الأمر بعين عقله لم يقع سيف حيلته إلا على مقاتله ، والتثبت يسهل طريق الرأي إلى الإصابة ، والعجلة تضمن العثرة .

ويقال : إن سعيد بن العاص صالح أهل حصن من حصون فارس على ألا يقتل منهم رجلاً واحداً ، فقتلهم كلهم إلا رجلاً واحداً .

وقيل : لما أتى بالهرمزان أسيراً إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قيل له : يا أمير المؤمنين ، هذا زعيم العجم وصاحب رستم<sup>(٣)</sup> ، فقال له عمر رضي الله عنه : أعرض عليك الإسلام نصحاً لك في عاجلك وآجلك ، فقال : إنما أعتقد ما أنا عليه ولا أرغب في الإسلام رهبة ، فدعا عمر بالسيف ، فلما هم بقتله ، قال : يا أمير المؤمنين ، شربة من ماء هي أفضل من قتلى على الظمأ ، فأمر له بشربة من ماء ، فلما أخذها الهرمزان قال : يا أمير المؤمنين ، أنا آمن حتى أشربها ؟ قال : نعم ، فرمى بها وقال : الوفاء يا أمير المؤمنين نور أبلج ، قال : صدقت ، لك التوقف عنك والنظر فيك ، إرفعا عنه السيف ، فقال : يا أمير المؤمنين ، الآن أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وما جاء به حق من عنده ، فقال عمر : أسلمت خير إسلام ، فما أخرك ؟ قال : كرهت أن يُظنَّ بي أنني إنما أسلمت خوفاً من السيف ، فقال عمر : ألا إن لأهل فارس عقولاً يستحقوا بها ما كانوا فيه من الملك ، ثم أمر ببره وإكرامه .

(١) في الأصل : « من غير إقصاء .. » . (٢) في الأصل : « واشتغال الناس ... » .

(٣) هو رستم بن فرخزاد ، كان من أعظم رجال فارس وقائد جيوش يزدجرد ملك ساسان في وقعة القادسية التي انتصر فيها المسلمون حينما أرسل سعد بن أبي وقاص لفتح إيران في خلافة عمر رضي الله عنه . وقد قتل رستم في هذه الوقعة .



ونظير هذه القصة ما فعل الأسير الذي أتى به الى معن بن زائدة في جملة الأسرى  
فأمر بقتلهم ، فقال : أتقتل الأسرى عطاشاً يامعن ؟ فأمر بهم فسُقُوا ، فلما شربوا  
قال : أتقتل أضيافك يامعن ؟ فخلّى عنهم .

ومن المكاييد المشهورة حكاية قصير مع الزبَاء ، وسند كرها إن شاء الله في التاريخ  
في أخبار ملوك العرب ، وواقعة ملك الهياطلة مع فيروز بن يزدجرد ، ونذكرها أيضا  
في أخبار ملوك الفرس .

ومن المكاييد خبر عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة مع معاوية بن أبي سفيان ،  
وكان معاوية قد كتب اليهما وأستقدم عمرًا من مصر والمغيرة من الكوفة ، فقال عمرو  
للمغيرة : ما جمعنا إلا ليعزّلنا ، فإذا دخلت عليه فأشك الضعف وأستأذنه أن تأتي  
الطائف أو المدينة ، وأنا اذا دخلت عليه سأسأله ذلك فإنه يظن أنا نريد أن نفسد  
عليه . فدخل المغيرة على معاوية فسأله أن يعفيه فأذن له ، ودخل عليه عمرو وسأله  
ذلك ، فقال معاوية : قد تواطأتما على أمر وإنكما لتريدان شراء ، إرجعا الى عمليكما .  
وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية حين كبر وخاف العزل : أما بعد ، فإنه قد  
كبرت سنّي ، ودقّ عظمي ، وقرب أجلي ، وسفّهني رجال قريش ، فرأى أمير المؤمنين  
في عمله موفق . فكتب اليه معاوية : أما ما ذكرت من كبر سنّك ، فإن سنّك أكلت  
عمرك . وأما اقتراب أجلك ، فإنني لو كنت أستطيع أن أدفع المنية عن أحد لدفعتها  
عن آل أبي سفيان . وأما ما ذكرت من العمل فـ \* مَضَحَّ قَلِيلًا يَدْرِكُ الْهَيْجَا حَمْلٌ \*<sup>(١)</sup>  
وأما ما ذكرت من سفهاء قريش ، فإن حلماء قريش أنزلوك هذا المنزل . فاستأذن معاوية

(١) وكذا في اللسان . وضع قليلا : تأن قليلا ولا تعجل . وهو شطربيت ورد في شرح القاموس هكذا :

لَبَّثَ قَلِيلًا يَلْحَقُ الْهَيْجَا حَمْلٌ \* ما أحسن الموت اذا حان الأجل

وقائل البيت حمل بن بدر ، وقيل حمل بن سعدانة الصحابي .

في القُدوم فأذن له ؛ فلما وصل إليه قال له معاوية : كبرت سنك ، وأقرب أجلك ، ولم يبق منك شيء ، ولا أظنني إلا مستبدلاً بك . قال : فأنصرف والكأبة تُعرَف في وجهه ؛ فقليل له : ما تريد أن تفعل ؟ فقال : ستعلمون ذلك . ثم أتى معاوية فقال : يا أمير المؤمنين ، إن الأنفس يُغدى عليها ويراح ، ولست في زمن أبي بكر ولا عمر ، وقد آجترح الناس ، ولو نصبت لنا علماً من بعدك نصيرُ إليه ! مع أني كنت قد دعوتُ أهل العراق إلى يزيد فركنوا إليه حتى جاءني كتابك ؛ قال : يا أبا محمد ، انصرف إلى عملك فأحكِم هذا الأمر لابن أخيك ، وأعاده على البريد يركض .

وقيل : جاء بازيار لعبد الله بن طاهر فأعلمه أن بازياً له أنخط على عُقاب له فقتلها ؛ فقال : اذهب فاقطف رأسه ، فإني لا أحب الشيء أن يجترئ على ما فوقه . وأراد أن يبلغ ذلك المأمون فيسكن إلى جانبه .

قال الشعبي : وجهني عبد الملك بن مروان إلى ملك الروم ، فلما قدمت عليه ودفعت إليه كتاب عبد الملك ، جعل يسألني عن أشياء فأخبره بها ، فأقمت عنده أياماً ، ثم كتب جواب كتابي ، فلما أنصرفت دفعته إلى عبد الملك ، فجعل يقرؤه ويتغير لونه ، ثم قال : يا شعبي ، علمت ما كتب به إلى الطاغية ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، كانت الكتب محتومة ما قرأتها وهي إليك ؛ فقال : إنه كتب إلى : إن العجب من قوم يكون فيهم مثل من أرسلت به إلى فيملكون غيره ؛ فقال : قلت يا أمير المؤمنين لأنه لم يرك ؛ قال : فسرى عنه ، ثم قال : إنه حسدني عليك فأراد أن أقتلك .

قال : ولما ظفر الجُنيد بن عبد الرحمن — وهو يلي خراسان في أيام هشام — بصبيح الخارجي وبعده من أصحابه فقتلهم جميعاً إلا رجلاً أعمى [قال هذا الرجل] أنا أدلك

(١) تكررت في الأصل جملة "فقليل له ما تريد أن تفعل" سهواً من الناسخ .

(٢) البازيار : القيم على البراة أو المتجربها .

(٣) زيادة يقتضها السياق .

على أصحاب صبيح وأجازيك على ما صنعت ، وكتب له قوما ، فأمر الجنيذ بقتلهم حتى قُتِلَ مائة ، فقال الأعمى عند ذلك : لعنك الله يا جنيذ ! أتزعم أنه يحِلُّ لك دمي وأنى ضالُّ ثم تقبَلُ قولي في مائة قتلهم ! لا ! والله ما كتبتُ لك من أصحاب صبيح رجلا ، وما هم إلا منكم . فقدمه الجنيذ وقتله .

- ٥ . وكان معاوية بن أبي سفيان من الدهاة ، وله أخبار في الدهاء تدلُّ على بُعد غوره وحِدَّة ذهنه . فمنها أن يزيد أبنه سمع بجمال زينب بنت إسحاق زوج عبد الله بن سلام القرشي ، وكانت من أجمل النساء في وقتها وأحسنهن أدبا وأكثرهن مالا ، ففتن بها يزيد ، فلما عيل صبره ذكر ذلك لبعض خصيان أبيه ، وكان ذلك الخصى خاصا بمعاوية وأسمه رفيق ، فذكر رفيق ذلك لمعاوية وقال له : إن يزيد قد ضاق ذرعه بها . فبعث معاوية الى يزيد فاستفسره عن أمره ، فبث له شأنه ، فقال : مهلا يا يزيد ، فقال له : عَلامَ تأمرني بالمهل وقد آنقطع منها الأمل ؟ فقال له معاوية : فأين مرءتك وحجّاك [وتُفّاك] ؟ فقال : قد عيل الصبر ، ولو كان أحدٌ [ينتفع فيما يُبتلى] به من الهوى [بتقاه ، أو يدفع ما أقصده بحجاه] لكان أولى الناس به داود حين أبتلى به ، فقال : أكرم يابني أمرك ، فإن البوح به غير نافعك ، والله بالغ أمره فيك ، ولا بد مما هو كائن .
- ١٥ . وأخذ معاوية في الاحتيال في تبليغ يزيد مناه ، فكتب الى زوجها عبد الله بن سلام ، وكان قد استعمله على العراق : أن أقبل حين تنظر كتابي لأمر فيه حظك إن شاء الله تعالى فلا تتأخر عنه . فأغذ السير وقدم ، فأنزله معاوية منزلا كان قد هيَّأ له وأعد فيه نُزله ، وكان عند معاوية يومئذ بالشأم أبو هريرة وأبو الدرداء ، فقال لهما معاوية : إن الله قد قسم بين عباده قسما [ووهبهم نعمًا] أوجب عليهم فيها شكره وحتم عليهم حفظها ، فخباني

- ٢٠ . (١) أورد صاحب « كتاب الإمامة والسياسة » هذه القصة بزيادات كثيرة واختلاف في العبارات عما هنا . وقد أثبتنا من هذه الزيادات ما يستقيم به الكلام ، وهو ما وضعناه بين القوسين .
- (٢) في الأصل : « والأمر ... » وما أثبتناه عن كتاب الامامة والسياسة .

منها عز وجل بآتم الشرف وأفضل الذكر، وأوسع على الرزق، وجعلني راعي خلقه، وأمينه في بلاده، والحاكم في أمر عباده، ليلوئي أشكر أم أكفر. وأول ما ينبغي للمرء أن يتفقد وينظر من استرعاه الله أمره، ومن لا غنى به عنه. وقد بلغت لى آبنة أريد إنكاحها والنظر في اختيار من يبا عليها، لعل من يكون بعدى يقتدى فيه بهدي ويتبع فيه أثرى \* فإنه قد يلى هذا الملك بعدى من يغلب عليه الشيطان ويرقيه الى تعصيل بناتهم فلا يرون لهم كفوًا ولا نظيرًا، وقد رضى لها ابن سلام القرشى، لدينه وشرفه وفضله ومروءته وأدبه، فقال له: إن أولى الناس برعاية نعم الله وشكرها وطالب مرضاته فيما آتته منها لأنت، فقال لها معاوية: فاذكرا له ذلك عني، وقد كنت جعلت لها في نفسها شورى، غير أنى أرجو ألا تخرج من رأيي إن شاء الله. فخرجنا من عنده وأتى عبد الله بن سلام وذكر له القصة. ثم دخل معاوية على آبنته وقال لها: إذا دخل عليك أبو الدرداء وأبو هريرة فعرضا عليك أمر عبد الله بن سلام وحضاك على المسارعة الى اتباع رأيي فيه، فقولى لها: إنه كفء كريم وقريب حميم، غير أن تحته زينب بنت إسحاق، وأخاف أن يعرض لى من الغيرة ما يعرض للنساء فأتناول منه ما يسخط الله تعالى فيه فيعذبني عليه، ولست بفاعلة حتى يفارقها. فلما اجتمع أبو هريرة وأبو الدرداء بعبد الله وأعلماه بقول معاوية، ردهما اليه يخطبان له منه، فأتياه، فقال: قد علمتما رضائى به وحضى عليه، وكنت قد أعلمتكما الذى جعلت لها في نفسها من الشورى، فادخلا عليها وأعرضا عليها الذى رأيت لها. فدخلتا عليها وأعلماهما، فقالت لها ما قاله معاوية لها. فرجعا الى ابن سلام وأعلماه بما قالته. فلما ظن أنه لا يمنعها منه إلا فراق زينب أشهدهما بطلاقها وأعادهما الى آبنة معاوية.

(١) عبارة الإمامة والسياسة: «فانى قد تحوَّفت أن يدعو من يلى هذا الأمر من بعدى زهو السلطان وسرفه الى عضل نسائهم... الخ».

(٢) تعصيل البنات: حبسهن عن الزواج ظلما. وفي الأصل: «الى تعطيل بناتهم».

- فَأْتِيَا معاوية وأعلماه بما كان من فراق عبد الله زوجته رغبةً في الاتصال بابنته ، فأظهر معاوية كراهة فعله وفراقه لزَيْنَب وقال : ما استحسنْتُ له طلاقَ امرأته ولا أحببته ، فأنصرفا في عافية ثم عوداً إليها وخُذَا رضاها . فقاما ثم عادا إليه ، فأمرهما بالدخول على أبنته وسؤالها عن رضاها تبرئاً من الأمر ، وقال : لم يكن لي أن أكرهها وقد جعلتُ لها الشورى في نفسها . فدخلا عليها وأعلماهما بطلاق عبد الله بن سَلام .
- أمراته ليسرّها ، وذكرنا من فضله وكِمال مِروءته وكرم محبته ، فقالت لهما : إنه في قریش لرفيع القدر ، وقد تعرفان أن الأناة في الأمور أرفق لما يخاف من المحذور ، وإنني سأثلهُ عنه حتى أعرف دخلة أمره وأعلمكما بالذي يُزَيِّنه الله لي ، ولا قوة إلا بالله ، فقالا : وفقك الله وخار لك . وأنصرفا عنها ، وأعلماه عبد الله بقولهما ، فأنشد :
- فَإِنْ يَكُ صَدْرُ هَذَا الْيَوْمِ وَثِي \* فَإِنَّ غَدًا لَنَاظِرَهُ قَرِيبُ

- وتحدث الناس بما كان من طلاق عبد الله زَيْنَب وخِطْبَتِهِ ابنة معاوية ، ولاموه على مبادرته بالطلاق قبل إحكام أمره وإبرامه . ثم استحثَّ عبدُ الله أبا هريرة وأبا الدرداء ، فَأَتِيَاها وقالَا لهما : إصْنَعِي مَا أَنْتِ صَانِعَةٌ وَأَسْتَخِيرِي اللَّهَ ، فَإِنَّهُ يَهْدِي مِنْ أَسْتَهْدَاهُ ، فقالت : أرجو ، والحمد لله ، أن يكون الله قد خار [لي] ، وقد استبرأت أمره وسألت عنه فوجدته غير ملائم ولا موافق لما أريد لنفسي ، ولقد اختلف من استشرته فيه ، فمنهم الناهي عنه و [منهم] الأمر به ، واختلفا فهم أقول ما كرهت . فلمَّا بَلَغَاهُ كَلَامَهَا علم أنه مخدوع ، وقال : ليس لأمر الله راد ، ولا لما لا بد منه

- (١) في الأصل : « ... وسؤالها ... » . (٢) في كتاب الامامة والسياسة : « الحمد لله أرجو أن يكون ... » . (٣) في الأساس : « استبرأت الشيء : طلبت آخره لأقطع الشبهة عنى » . والمعنى هنا أنها استقصت جميع أموره حتى عرفت كل المعرفة . (٤) في الأصل : « ولا لما لا يدينه صاد » ولعله تحريف عما وضعناه ، وأن الياء والدال من « يدينه » محرفتان عن « بد » وبقيّة الكلمة محرفة عن « منه » . ويؤيد هذا أن عبارة « الامامة والسياسة » « ولا لما لا بد أن يكون منه صاد » .

صَادَ، فَإِنَّ الْمَرْءَ وَإِنْ كَلَّ لَهُ حَلْمُهُ وَاجْتَمَعَ لَهُ عَقْلُهُ وَاسْتَدَّ رَأْيُهُ لَيْسَ بِدَافِعٍ عَنْ  
نَفْسِهِ قَدَرًا بِرَأْيٍ وَلَا كَيْدًا \* وَلَعَلَّ مَا سُورُوا بِهِ وَاسْتَجَذَلُوا<sup>(١)</sup> [لَهُ] لَا يَدُومُ لَهُمْ سُرُورُهُ،  
وَلَا يُصَرِّفُ عَنْهُمْ مَحْذُورُهُ . وَذَاعَ أَمْرُهُ وَفَشَا فِي النَّاسِ ، وَقَالُوا : خَدَعَهُ مُعَاوِيَةُ حَتَّى  
طَلَّقَ أَمْرَاتَهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَهَا لِأَبْنِهِ ، وَقَبَّحُوا فِعْلَهُ . فَتَمَّتْ مَكِيدَتُهُ هَذِهِ ؛ لَكِنِ الْمَقَادِيرُ  
أَنْتَ بِخِلَافِ تَدْيِيرِهِ وَبُضْدِ تَقْدِيرِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أَنْقَضْتَ أَقْرَاءَ زَيْنَبَ ، وَجَّهَ

(٦٨)

مُعَاوِيَةُ أَبَا الدَّرْدَاءِ إِلَى الْعِرَاقِ خَاطِبًا لَهَا عَلَى ابْنِهِ يَزِيدَ ، فَخَرَجَ حَتَّى قَدِمَ الْكُوفَةَ ،  
وَبِهَا يَوْمَئِذٍ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَبَدَأَ أَبُو الدَّرْدَاءِ بَزِيَارَتِهِ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ  
الْحُسَيْنُ وَسَأَلَهُ عَنْ سَبَبِ مَقْدَمِهِ ، فَقَالَ : وَجَّهَنِي مُعَاوِيَةُ خَاطِبًا عَلَى ابْنِهِ يَزِيدَ زَيْنَبَ  
بِنْتُ إِسْحَاقَ ، فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ : لَقَدْ كُنْتُ أَرَدْتُ نِكَاحَهَا وَقَصِدْتُ الْإِرْسَالَ إِلَيْهَا  
إِذَا أَنْقَضْتَ أَقْرَاءَهَا ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَخْيِيرُ<sup>(٢)</sup> مِثْلِكَ ، فَقَدْ أَتَى اللَّهَ بِكَ ، فَاخْطُبْ

١٠

— رَحِمَكَ اللَّهُ — عَلِيٍّ وَعَلَيْهِ ، لِتَخَيَّرَ مِنْ اخْتَارَهُ اللَّهُ لَهَا ، وَهِيَ أَمَانَةٌ فِي عُنُقِكَ حَتَّى  
تُؤَدِّيَهَا إِلَيْهَا ، وَأَعْطِهَا مِنَ الْمَهْرِ مِثْلَ مَا بَدَلَ مُعَاوِيَةُ عَنْ ابْنِهِ ، فَقَالَ : أَفَعَلُ إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو الدَّرْدَاءِ قَالَ : أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْأُمُورَ بِقُدْرَتِهِ ،  
وَكَوَّنَهَا بِعَزَّتِهِ ، فَجَعَلَ لِكُلِّ أَمْرٍ قَدَرًا ، وَلِكُلِّ قَدَرٍ سَبَبًا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَنْ قَدْرِ  
اللَّهِ مُسْتَحَاصٌّ ، وَلَا لِلْخُرُوجِ عَنْ أَمْرِهِ مُسْتَنَاصٌ ، فَكَانَ مِمَّا سَبَقَ لَكَ وَقُدِّرَ عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup>  
الَّذِي كَانَ مِنْ فِرَاقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ إِلَيْكَ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّكَ وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ  
خَيْرًا كَثِيرًا ، وَقَدْ خَطَبْتُكَ أَمِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَبْنُ مَلِكِهَا وَوَلِيُّ عَهْدِهِ وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ

١٥

(١) كَذَا فِي « كِتَابِ الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ » فِي الْأَصْلِ : « مَا سَوَّلُوا بِهِ وَاسْتَخَذَلُوا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ فِي « كِتَابِ الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ » : « فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَخْيِيرُ مِثْلِكَ ... » وَظَاهِرُ

أَنَّ الَّذِي يَلْتَمِمْ مَعَ السِّيَاقِ إِنَّمَا هُوَ التَّخْيِيرُ وَهُوَ الْإِنْتِقَاءُ ، إِذَا الْمُرَادُ هُنَا انْتِقَاءُ الرَّسُولِ الَّذِي يَحْسُنُ الْقِيَامَ بِهَذِهِ

٢٠

السَّفَارَةِ . (٣) كَذَا فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ وَالسِّيَاسَةِ . فِي الْأَصْلِ : « فَكَانَ مَا سَبَقَ لَكَ ... » .



- يزيد بن معاوية ، والحسين ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيد شباب أهل الجنة ، وقد بلغك شأنهما وسناؤهما وفضلهما ، وقد جئتُك خاطباً عليهما ، فأختارى أيهما شئت ؛ فسكتت طويلاً ثم قالت : يا أبا الدرداء ، لو أن هذا الأمر جاءني وأنت غائب لأشخصت فيه الرسل إليك وآتبعْتُ فيه رأيك ولم أقتطعه دونك ، فأما إذ كنت أنت المرسل فقد فوضتُ أمري بعد الله إليك وجعته في يديك ، فاخترلى ٥
- أرضاهما لديك ، والله شاهدٌ عليك ، فأقض في أمري بالتحرى ولا يصدّنك عن ذلك أتباع هوى ، فليس أمرهما عليك خفياً ، ولا أنت عما طوّقتك غيباً ؛ فقال : أيتها المرأة ، إنما علىّ إعلامك وعليك الاختيار لنفسك ؛ قالت : عفا الله عنك ! إنما أنا أبنّة أخيك ، ولا غنى لى عنك ، فلا تمنعك رهبة أحدٍ عن قول الحق فيما طوّقتك ، فقد وجب عليك أداء الأمانة فيما حمّلتك ؛ والله خيرٌ من روعي وخيف ، إنه بنا خير لطيف . فلما لم يجد بداً من القول والإشارة قال : أى بُنية ، إن ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبُّ إلىّ وأرضى عندي ، والله أعلم بخيرهما لك ، وقد رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضع شفّتيه على شفّتي حسين ، فضمّني شفّتيك حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم شفّتيه ؛ قالت : قد اخترته وأردته ورَضِيته . فترّوجها الحسين وساق لها مهراً عظيماً . فبلغ ذلك معاوية فتعاطمه ولآم ١٥
- أبا الدرداء شديداً ، وقال : من يرسل ذا بله وعمّى يركب خلاف ما يهوى . وأما عبد الله ابن سلام فإنّ معاوية أطرحه وقطع عنه جميع روافده ، لسوء قوله فيه وثمّنته أنه خدعه ، ولم يزل يحفوه حتى عيل صبره وقتل ما في يديه . فرجع الى العراق ، وكان قد استودع زينب قبل طلاقه لها مالا عظيماً ودراً كثيراً ، فظن أنها تجرده لسوء فعله بها وطلاقها من غير شيء كان منها ، فلقى حسيناً فسلم عليه ، ثم قال : قد علمت ما كان ٢٠
- من خبري وخبر زينب ، وكنتُ قد استودعتها مالا ولم أقبضه ، وأثنى عليها وقال له :

ذاكرها أمرى وأحضضها على رد مالى . فلما آنصرف الحسين إليها قال لها : قد  
 قدم عبد الله بن سلام وهو يحسن الثناء عليك ويحمل النثر عنك فى حسن صحبتك  
 وما آنسه قديماً من أمانتك ، فسرني ذلك وأعجبني ، وذكر أنه كان قد استودعك مالا ،  
 فأدى إليه أمانته وردى عليه ماله ، فإنه لم يقل إلا صدقا ولم يطلب إلا حقا ، فقالت :  
 صدق ، استودعنى مالا لا أدرى ما هو ، فادفعه اليه بطابعه ، فأثنى عليها حسين خيراً  
 وقال : ألا أدخله عليك حتى نتبرئى إليه منه كما دفعه اليك ؟ ثم لقي عبد الله وقال :  
 ما أنكرت مالك ، وإنما زعمت أنه بطابعك ، فادخل إليها وتسلم مالك منها ، فقال :  
 أو مانأمر من يدفعه إلى ؟ قال : لا ! بل تقبضه منها كما دفعته إليها . ودخل عليها  
 حسين وقال : هذا عبد الله قد جاء يطلب وديعته ، فأخرجت إليه البدر فوضعتها  
 بين يديه وقالت : هذا مالك ، فشكر وأثنى . وخرج حسين عنهما ، وفَضَّ عبد الله  
 ابن سلام خواتم بذرَّة<sup>(١)</sup> وحثى لها من ذلك وقال : خذى فهو قليل منى ، فاستعبرا  
 جميعا حتى علت أصواتهما بالبكاء أسفا على ما ابتليا به ، فدخل الحسين عليهما وقد  
 رق لها فقال : أشهد الله أنها طالق ثلاثا ، اللهم قد تعلم أنى لم أستنكحها رغبة  
 فى مالها ولا جمالها ، ولكنى أردت إحلالها لبعْلِها . فسألها عبد الله أن تصرف الى  
 حسين ما كان قد ساق إليها من مهر ، فأجابته الى ذلك ، فلم يقبله الحسين وقال :  
 الذى أرجو إليه من الثواب خير لى . فلما آنقضت أقرأؤها تزوجها عبد الله ،  
 وحرَمها الله تعالى يزيد بن معاوية .

ومن مكاييد معاوية أن رجلاً من قریش أسر فحمِل الى صاحب القسطنطينية ،  
 فكلّمه ملك الروم ، بجاوبه القرشىّ بجواب لم يوافقه ، فقام اليه رجل من بطارقة صاحب  
 القسطنطينية فوكّزه ، فقال القرشىّ : وأمعاويّه ! لقد أغفلت أمورنا وأضعفتنا . فوصل

(١) كذا فى كتاب الامامة والسياسة . وفى الأصل : « ... خواتم برده ... » وهو تحريف من النسخ .

- الخبر الى معاوية فطوى عليه وأحتال في فداء الرجل . فلما وصل اليه سألته عن أمره مع صاحب القسطنطينية وعن اسم البطريق الذي وكّده ؛ فلما عرفه أرسل الى رجل من قواد صور<sup>(١)</sup> الذين كانوا قواد البحر ممن عُرِف بالنجدة وغزو الروم ، وقال له : أنشئ مركبا يكون له مجاديف في جوفه ، وأستعمل السفر الى بلاد الروم ، وأظهر أنك إنما تسافر لبلادهم على وجه السرّ والأستتار منا ، وتوصل إلى صاحب القسطنطينية ومكّنه من المال وأحمل إليه الهدايا والى جميع أصحابه ، ولا تعرّض لفلان ( يعنى الذى لطم الرجل القرش ) وأعمل كأنك لا تعرفه ، فإذا كلمك وقال لك : لأى معنى تُهادى أصحابى وتتركنى ، فاعتذر إليه وقل له : أنا رجل أدخل الى هذه المواضع مستترا ولا أعرف [إلا] من عرفت به ، فلو عرفت أنك من وزراء الملك لهاديتك كما هاديت أصحابك ، ولكنى اذا أنصرفت إليكم مرة أخرى سأعرف حقك . ففعل القائد ذلك .
- ولما أنصرف إليهم ثانية هاداه وأطفه وأربى في هديته على أصحابه ، ولم يزل حتى اطمأن إليه العليج . فلما كان فى إحدى سفراته قال له البطريق : كنت أحب أن تجلب إلى من بلاد المسلمين وطاء ديباج يكون على ألوان الزهر ؛ قال : نعم . فلما أنصرف أخبر معاوية بما طلبه البطريق ؛ فأمر له ببساط على ما وصّف ، وقال : اذا دخلت وادى القسطنطينية فأخرجه وأبسّطه على ظهر المركب وتربّص فى الوادى حتى يصل الخبر الى ذلك العليج ، وأبعث له فى السرّ وتحيّن خروجه الى ضيعته التى له على ضفة وادى القسطنطينية ، فإذا وصلت الى حدّ ضيعته فابتدى بها ، لعل يحمل الشره على الدخول إليك ؛ فاذا حصل عندك فى المركب فمرّ الرجال بإشارة تكون بينك

(١) صور : مدينة عظيمة وكانت تغرا من ثغور بحر الشام .

(٢) تكلّم نرى أن استقامة الكلام لتوقف عليها .

(٣) يقال : أطفه بكذا اذا برّه به .

وبينهم أن يستعملوا المجاديف التي في جوف المركب ، وكرّبه راجعا الى الشام . ففعل  
 ما أمره به معاوية . وصادف وصول ذلك القائد وجود البطريق في ضيعته ، فبسّط ذلك  
 البساط على ظهر المركب ووصل الى عرض ضيعة العليج ، فلما عين البساط حمّله الشره  
 والحرص الى أن دخل المركب ، فلما صار في المركب أشار [القائد] الى رجاله فرجعوا  
 بالمركب بعد أن أوثق البطريق ومن معه ، وسار بهم حتى قدم على معاوية . فأحضر  
 معاوية البطريق ووقفه بين يديه ، وأحضر القرشي وقال : هذا صاحبك ؟ قال :  
 نعم ، قال : قم فاصنع به ما صنع بك ولا تزد ، فقام القرشي فوكره كما كان فعل به  
 العليج . ثم قال معاوية للبطريق : إرجع الى مالكك وقل له : تركتُ ملك الإسلام  
 يقتص من أصحاب بساطك ، وقال للذي ساقه : انصرف به الى أول أرض الروم  
 وأخرجه ، وأترك له البساط وكل ما سألك أن تحمله اليه من هدية . فانصرف به الى فم  
 وادي القسطنطينية ، فوجد ملك الروم قد صنع سلسلة على فم الوادي ووكل بها الرجال ،  
 فلا يدخل أحد الى الوادي إلا بإذنه ، فأخرج العليج ومن معه وما معه . فلما وصل  
 الى مالكه ووصف له ما صنع به معاوية قال : هذا ملك كبير الحيلة . فعظم معاوية  
 في أعينهم وفي نفوسهم فوق ما كان . وهذه الواقعة محاسنها تستر مساوي ما تقدّمها .  
 وهذا الباب متّسع ، ستقف إن شاء الله في التاريخ الذي أوردناه في كتابنا هذا  
 [على] ما تكتفى به وتطلع منه على المكاييد .

وحيث آتينا الى هذه الغاية في أوصاف قادة الجيوش ، فلنذكر الآن فضيلة  
 الجهاد ووصف الجيوش والوقائع .

(١) في الأصل : « وصادف وصول ذلك القائد والبطريق ... » .

(٢) زيادة يقتضيها الكلام .

## ذكر ما ورد في الجهاد وفضله

وترتيب الحيوش وأسمائها في القلة والكثرة، وأسماء مواضع القتال، وما قيل في الحروب والوقائع، وما وُصفت به

- فأما ما ورد في الجهاد وفضله . قال الله عز وجل : ( إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَنِيَّانَ مَرصُوصًا ) . وقال تعالى : ( أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ ) . وقال تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ) . وأثنى
- الله تعالى على المجاهدين ووعدهم الجنة في آي كثيرة . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل جاءه فقال له يا رسول الله : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ قَالَ : ”لَا أَجِدُهُ“ . وقال أبو هريرة رضي الله عنه : إن فرس المجاهد لَيَسْتَنُّ فِي طَوَلِهِ فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٌ <sup>(١)</sup> . وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”إن في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا“ . وفي لفظة : ”الرَّوْحَةُ وَالْغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يُسَرَّهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدَ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ يُسَرُّهُ أَنْ يَرْجَعَ

(١) يست : يعدو من المرح والنشاط من غير أن يكون عليه أحد . والطول : حبل طويل جدا تشد به

قائمة الدابة ويمسك صاحبه بطرفه ويرسلها ترضى .

الى الدنيا فَيُقْتَلُ مرةً أخرى“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”والذى نفسى بيده لولا أن رجلاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عنى ولا أجد ما أحملهم عليه ما تخافت عن سريّة تغزو في سبيل الله والذى نفسى بيده لو ددت أنى أقتل في سبيل الله ثم أحيأ ثم أقتل ثم أحيأ ثم أقتل ثم أحيأ ثم أقتل“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”ما أغبرت قداماً عبداً في سبيل الله فتمسه النار“ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”الجنة تحت ظلال السيوف“ . والأحاديث الصحيحة متضافرة بفضيلة الجهاد وما أعد الله للمجاهدين والشهداء . وقد ترجم على ذلك البخارى وغيره .



وأما ما قيل في أسماء العساكر في القلة والكثرة وأسماء مواضع القتال — قالوا : الكتيبة : ما جُمع فلم ينتشر . والحزيرة : العشرة فمن دونهم . والمقنب والمنسر من الثلاثين الى الأربعين . والهيضة : جماعة غير كثيرة . والرقازة : التى تموج من نواحيها . والمخفل : الجيش الكثير . والمجر : أكثر ما يكون .

وقال الثعالبي في فقه اللغة عن أبى بكر الخوارزمي عن ابن خالويه : أقل العساكر الجريدة ؛ ثم السرية وهى من الأربعين الى الخمسين ؛ ثم الكتيبة وهى من مائة الى ألف<sup>(٢)</sup> ؛ ثم الجيش وهو من ألف الى أربعة آلاف ، وكذلك الفيلق والمخفل ؛ ثم الخميس وهو من أربعة آلاف الى اثني عشر ألفاً ، والعسكر يجمعها .

(١) كذا ورد بالأصل بعلامة التنوين في الفعل وهى رواية أبى ذر عن الحموى والمسنلى ، وهى لغة . وفي صحيح البخارى : « ما أغبرت قداماً عبداً ... » بدون ألف التنوين في الفعل وهى أفصح . أنظر شرح البخارى للقسطاني ج ٥ ص ٥٨ طبع بولاق سنة ١٢٩٣ هـ .

(٢) الذى في فقه اللغة طبع بيروت سنة ١٨٨٥ : « أقل العساكر الجريدة وهى قطعة جردت من سائرها لوجه . ثم السرية وهى من خمسين الى أربعمائة . ثم الكتيبة وهى من أربعمائة الى الألف ... » .

ولأسماء العساكر نعوت في الكثرة وشدة الشوكة .

فأما نعوتها في الكثرة — فانه يقال : كتيبة رَجَاجَة ؛ جيشٌ لِحَب ؛  
عسكر جَرَّار ؛ جحفل لُثَام ؛ نحيسٌ عَرْمَرَم .

وأما نعوتها في شدة الشوكة مع الكثرة — فإنه يقال : كتيبةٌ شَهْبَاءُ  
إذا كانت بيضاء من الحديد ؛ وخضراءُ إذا كانت سوداء من صدأ الحديد ؛ ومُلهَمَة  
إذا كانت مجمعة ؛ ورقازة إذا كانت تموج من نواحيها ؛ ورَجَاجَة إذا كانت تُتَخَضُّضُ  
ولا تكاد تسير ؛ [ وجرارة إذا كانت لا تقدر على السير <sup>(١)</sup> ] إلا رويداً من كثرتها .

وأما أسماء مواضع القتال — فمنها : الحومة ؛ والمعركة ؛ والمُعْتَرَك ؛  
والمَأْقِط ؛ والمَأْزِم ؛ والمَأْزِق .

وأما أسماء غبار الحرب — النَّقْعُ والعُكُوبُ : هو الغبار الذي يثور من  
حوافر الخيل وأخفاف الإبل . الرَّفْجُ والقَسْطَلُ : غبار الحرب . الخِيضَة : غبار المعركة .



وأما ما قيل في الحروب والوقائع ، وشيء مما وُصِفَتْ به — قالوا : أبلغ

ما قيل في صفة الحرب قول الأول :

كأنَّ الأفقَ محفوفٌ بنارٍ \* وتحت النارِ آسادٌ تَزِيرُ

وقول الآخر :

ويومٍ كَأَنَّ المِصْطَلِينَ بِجَرِّهِ \* وإن لم يكن جمرٌ وقوفٌ على جمرٍ  
صَبْرَنَا لَهُ حَتَّى تَجَلَّى ، وإنما \* تَفَرَّجُ أَيَّامُ الكَرِيهَةِ بالصبر

وقال البُحْتُرى يصف جيشاً أتبع مقدمه :

حُمِرَ السُّيُوفُ كَأَنَّمَا ضَرَبْتُ لَهُمْ \* أَيْدِي الْقُيُونِ صَفَائِحاً مِنْ عَسَجِدٍ  
فِي فِتْيَةٍ طَلَبُوا غُبَارَكَ إِنَّهُ \* رَجَحْتُ تَرْفَعُ عَنْ طَرِيقِ السُّودِدِ  
كَالرَّحْمِ فِيهِ بَضْعَ عَشْرَةِ فِقْرَةٍ \* مُتَمَادَةً خَلْفَ السَّنَانِ الْأَصِيدِ<sup>(١)</sup>

وقول النابغة الجعدي :

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ \* لَا النُّورُ نَوْرٌ وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وقال أبو الفرج البغاء :

وَمَوْشِيَّةٌ بِالْبَيْضِ وَالزُّغْفِ وَالْقَنَا \* مُحَبَّرَةٌ الْأَعْطَافِ بِالضَّمَرِ الْقُبِّ<sup>(٢)</sup>  
بَعِيدَةٍ مَا بَيْنَ الْجَنَاحَيْنِ فِي السَّرَى \* قَرِيبَةٍ مَا بَيْنَ الْكَيْمَيْنِ فِي الضَّرْبِ<sup>(٣)</sup>  
مِنَ السَّالِبَاتِ الشَّمْسِ ثَوْبَ ضِيَائِهَا \* بَثْوٍ تَوَلَّى نَسَجَهُ عَشِيرُ الثُّرْبِ  
يُعَاتِبُ نَشْوَانُ الْقَنَا صَاحِيَ الظُّبَا \* إِذَا التَّقْيَا فِيهَا عَلَى قِلَّةِ الشُّرْبِ  
أَعَادَتْ عَلَيْنَا اللَّيْلَ بِالنَّقْعِ فِي الضُّحَى \* وَرَدَّتْ عَلَيْنَا الصَّبْحَ فِي اللَّيْلِ بِالشَّهْبِ  
تَبَلَّجُ عَنْ شَمْسِي نِزَارٍ وَيَعْرُبُ \* وَتَقْتَرُ عَنْ طَوْدِي عِلَا تَغْلِبُ الْغُلْبِ<sup>(٣)</sup>  
مَوْقَرَةٌ يَقْتَادُ ثَنِي زِمَامِهَا \* بِصِيرٌ بِأَدْوَاءِ الْكَرِيمَةِ فِي الْحَرْبِ  
أَصَحَّ اعْتِرَافاً مِنْ خَوْوِنٍ عَلَى قَلِي \* وَأَنْقَذَ حَكماً مِنْ غَرَامٍ عَلَى صَبِّ

وقال محمد بن أحمد بن عبد ربه :

وَمَعْتَرَكِ تَهْزُؤُ بِهِ الْمَنَايَا \* ذُكُورَ الْهِنْدِ فِي أَيْدِي ذُكُورِ  
أَوَامِعٍ يُبْصِرُ الْأَعْمَى سَنَاهَا \* وَيَعْمَى دُونَهَا طَرْفُ الْبَصِيرِ

(١) في الأصل : « فرقة ... خلف اللسان » ودون تحريف . والتصويب من ديوان البحتري .

(٢) في يتيمة الدهر : « ما بين الكمين ... » .

(٣) في الأصل : « تبلج ... ويقتر ... » .



(١)

وخافقة الذوائب قد أنافت \* على حمراء ذات شبا طير  
 تُحوم حولها عقبات موت \* تخطفت القلوب من الصدور  
 بيوم راح في سربال ليل \* فما عيرف الأصيل من البكور  
 وعين الشمس ترنو في قتام \* رنو البكر من خلف الستور  
 فكم قصرت من عمر طويل \* وكم طوّلت من عمر قصير

وقال أيضا :

ومعترك ضنك تعاطت ككائه \* كؤوس دماء من كلى ومفاصل  
 يديرونها راحا من الروح بينهم \* بيض رقاق أو بسمر ذوابل  
 وتسمعهم أم المنية وسطها \* غناء صليل البيض تحت المناصل

وقال التنوخي شاعر اليتيمة :

في موقف وقف الحمام ولم يزغ \* عن ساحته وزاغت الأبصار  
 فقنّا تسيل من الدماء على قنّا<sup>(٢)</sup> \* بطواهن تقصّر الأعمار  
 ورءوس أبطال تطاير بالطبا \* فكأنها تحت الغبار غبار

وقال ابن الحيات الأندلسي :

سيوف إذا أعتلت جهات بغورة<sup>(٣)</sup> \* فمنهن في أعناقهن تمائم  
 وكل خميس طبق الجوّ تقعه \* وضيق مسراه الجياد الصلادم

(١) المراد بالحمراء : القناة . والشبا : جمع شباة ، وشباة كل شيء : حده . والطير : المحدد .

(٢) القنا الأولى : حفائر الماء . والقنا الثانية : الرماح .

(٣) كذا بالأصل : وفي كلمة « بغورة » تحريف لم يوفق الى تصحيحه . ولعله : جهات ثغوره ،

أو جهات بثورة ، أو جهات بغارة .

كَأَنَّ نَهَارَ النَّقْعِ إِثْمِدُ عَيْنِهِ \* وَأَشْفَارَ عَيْدِهِ الشَّنَارُ الصَّوَارِمُ  
تَعَدُّ عَلَيْهِ الْوَحْشُ وَالطَّيْرُ قُوَّتَهَا \* إِذَا سَارَ وَالتَفَّتْ عَلَيْهِ الْقَشَاعِمُ

والبيت الأول مأخوذ من قول المتنبي :

وَكَانَ بِهَا مِثْلُ الْجَنُونِ فَأَصْبَحْتُ \* وَمِنْ جُثِّ الْقَتْلِ عَلَيْهَا تَمَائِمُ

وقال الجمانى :

وَإِنَّا لَتُصْبِحُ أَسْيَافُنَا \* إِذَا مَا أَنْتَضَيْنَ لِيَوْمِ سَمُوكِ  
مَنَازِرَهُنَّ بَطُونُ الْأَكُفِّ \* وَأَغْمَادُهُنَّ رِءُوسُ الْمُلُوكِ

وقال حسان :

إِذَا مَا غَضِبْنَا بِأَسْيَافِنَا \* جَعَلْنَا الْجَمَاجِمَ أَغْمَادَهَا

- ١٠ قال رجل من بني تميم لرجل عبادي : لم يكن لآل نصر بن ربيعة صولة في الحرب .  
فقال : لقد قلت بطلا ، ونطقت خطلا ، كانوا والله إذا أطلقوا عقل الحرب رأيت  
فرسانا تمور كرجل الجراد ، وتدافع كتدافع الأمداد ، في فيلق حافته الأسل ، يضطرب  
عليها الأجل ، إذا هاجت لم تتناه دون إرادتها ، ومنتهى غايات طلباتها ، لا يدفعها  
دافع ، ولا يقوم لها جمع جامع ، وقد وثقت بالظفر لعز أنفسها ، وأيقنت بالغلبة لضراوة  
عادتها ، خصت بذلك على العرب أجمعين .

قال جرير :

لَقَوْمِي أَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ \* وَأَضْرِبُ لِلْجَبَّارِ وَالنَّقْعِ سَاطِعُ  
وَأَوْثِقُ عِنْدَ الْمُرْدَفَاتِ عَشِيَّةً \* لِحَاقًا إِذَا مَا جَرَّدَ السِّيفُ لَامِعُ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل : « انطلقوا » . (٢) رجل الجراد : الجماعة منه .

(٣) في الأصل : « دون إدارتها ، وظاهر أنه تحريف .

(٤) لامع : من لمع بالسيف : أشار به ولوح .

ومن رسالة للفقير الوزير أبي حفص عمر بن الحسن الهوزني قال فيها : وكتابي  
على حالة يشيب لشهودها مفرق الوليد ، كما تغير لورودها وجه الصعيد ، بدؤها  
ينسف الطريف والتالد ، ويستأصل الولد والوالد ، تذر النساء أيامي ، والأطفال  
يتامى ، فلا أئمة إذ لم تبق أنثى ، ولا يتيم والأطفال في قيد الأسرى ، بل تعم الجميع  
جما جماً فلا تحص ، وتزدلف إليهم قدماً قدماً فلا تنكص ، طمت حتى خيف على  
عروة الإيمان الانقضا ، وطمت حتى خشي على عمود الإسلام الانقضا ،  
وسمت حتى توقع لجناح الدين الانهياض .

وفي فصل منها : وكان الجمع في رقدة أهل الكهف ، أو على وعد  
صادق من الصرف والكشف .

ومنها : وإن هذا الأمر له ما بعده ، إلا أن يسنى الله على يدك دفعه  
وصده .

وكم مثلها شوء نهبت فأنثت \* وناظرها من شدة النقع أرمد  
فترت تنادى : الويل للقادح الصفا \* لبعض القلوب الصخر أوهى أجلد<sup>(٥)</sup>!

(١) في الذخيرة لابن بسام ج ٢ ص ٨٤ (نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٤٨  
أدب) : « هو أبو حفص عمر بن الحسن بن عبد الرحمن أبي سعيد الداخل بجزيرة الأندلس وهو كان صاحب  
صلاة الجماعة بقرطبة على عهد عبد الرحمن بن معاوية وهشام الرضى ابنه ، وهوزن الذي نسب إليه وغلب  
اسمه عليه بطن من ذى الكلاع الأصغر » . وفي الأصل « الهوني » وهو تحريف .

(٢) كذا في الذخيرة ، وفي الأصل شيب .

(٣) كذا في الأصل : وفي الذخيرة : « كما يقتر » .

(٤) كذا في الذخيرة ، ويسنى : يسهل . وفي الأصل : « ينشى » .

(٥) في هامش الذخيرة « لعلها أصلد » .

وأَبَقْتُ شِئَاءَ كَاللِّطَائِمِ نُشِّرْتُ ، \* تَبِيدَ اللَّيَالَى وَهُوَ غَضٌّ يَجْدُدُ<sup>(٢)</sup>

وفي فصل منها في الحرب : والحربُ في آجتلائها حسناء عروس تطي<sup>(٣)</sup>  
الأغمار بزتها ، وفي بنائها شمطاء عبوس تختل<sup>(٤)</sup> الأغمار غريتها ، فالأقل للهيبها وارد ، والأكثر  
عن شهبها حائد ، فأخلق بجديد عن مكانها ، وعزلة في ميدانها ، فوقودها شبكة السلاح ،  
وقطارها متصاعد الأرواح ، فإن عسعس ليلها مرةً لأنصرام ، أو أنجس وبلها ساعة  
لأنسجام ، فيومها غسق يرد الطرف كليلاً ، ونبها صيب<sup>(٥)</sup> يزيد الخوف غليلاً .

وقال فيها :

أعباد ضاق الذرعُ وآتسع الحرقُ \* ولا غربَ للدنيا إذا لم يكن شرقُ  
ودونك قولاً طال وهو مقصّرُ \* وللعين معنى لا يعبره النطقُ  
إليك انتهت آمالنا فارم ما دهى \* بعزمك يدمع هامة الباطل الحق<sup>(٦)</sup>

وما أخطأ السبيل من أتى البيوت من أبوابها ، ولا أرجأ الدليل من ناط الأمور  
بأربابها ، ولرب أمل بين أثناء المحاذير مُدْمَج ، ومحبوب في طي المسكارد مُدْرَج ، فآتتهز  
فرصتها فقد بان من غيرك العجز ، وطبق مضاربها فكأن قد أمكنك الحزب ، ولا غرو  
أن يُسْتَمَطَّرَ الغمامُ في الجذب ، ويُستصحب الحُسامُ في الحُرب ! .

(١) اللطائم : جمع لطيمة ، وهي وعاء المسك .

(٢) كذا في الذخيرة ، وفي الأصل : « وهو غرض مجرد » وهو تحريف .

(٣) تطي الأغمار : تستميلهم .

(٤) تختل : تقطع . والغرة : الغرور .

(٥) كذا في الذخيرة ، وفي الأصل : « وليها صب »

(٦) كذا ورد هذا البيت في الذخيرة ، وورد في الأصل هكذا :

إليك انتهت أيامنا فارم ما دهى \* بعزمك يدفع هامة الباطل الحق

جزوب  
معين التاريخ  
لأهل التاريخ

- ومن إنشاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني من جواب كُتبه وصف فيه  
 وقعة، كتب : ورد على المملوك كتاب المولى يذكر الرجفة التي سرى منها الى أسمع  
 الأولياء قبله ما سرى الى عيون الأولياء بحضرته ، وتعاظمهم الفادح الذي هم  
 راسبون في غماره ساهون في غمرته ، ووصف عظم أثرها ورائع منظرها ومطعن  
 هذتها، <sup>(١)</sup> ومنج واقعته وفضيع روعتها ، وأضطراب الجبال وخشوعها ، وأنشقاق  
 الأبنية وصدوعها ، وسجود الحصون الشتم ، وخضوع الصخور الضم ، وجار العباد  
 الى ربهم لما مسهم من الضر ، وليأذهم بقصده لما دهاهم من الأمر ، فوصف  
 عظيماً بعظيم ، ومثل مقاماً ما عليه صبر مقيم ، وأندر بانتقام قائم إلا أنه كريم ، وجبار  
 إلا أنه حلیم ، فإننا لله وإننا إليه راجعون نقولها واضعين الحدود تذلاً ، وإننا في سبيل  
 الله وإننا إليه نائبون تخلصاً ونضمامها بالقلوب إخلاصاً وتبتلاً ، وعرف المملوك  
 ما وسع الخلق من معرفته وإرفاقه ، وجبر الحصون من عمارته منازل التوحيد  
 وأوكاره ، بأمواله التي وقفها في سبيل الله وهانت عليه إذ كان على يد البر إخراجها ،  
 وكرمت لديه إذ طالبت بها خطرات الشهوات وأعتلاجها ، وأستقرضها من الأرض  
 خراجاً ثم وفّاه ما آقترض بعمرانها ، وأستخرجها من بطنانها ثم أعادها الى ظهرانها ،  
 وأرساها للإسلام بقواعد حصونها ، وأسناها في يد المسلمين بوثائق رهونها ، ولم يزل  
 الله يختصه بكل حسنة متوضحة ، ويوفقه لكل صالحة مُصاحبة ، وينعم عليه بالنية  
 الصادقة ، وينعم منه بالموهبة السابعة السابقة ، فإن نزلت نازلة من وقائع الأقدار ،  
 وإن عرضت عارضة من عوارض الأيام ، تلقّاها حامداً ، وأسأ جرحها جاهداً ، وعقل  
 على ربه قاصداً ، وأنفق فيما أصبح منه عادما ما أمسى له واجداً .

## ذكر ما ورد في الغزو في البحر

عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال : حدثتني أم حَرام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوماً في بيتها ، فاستيقظ وهو يضحك ، قالت : يا رسول الله ، ما يضحكك ؟ قال : ”عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ كَالْمَلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ“ ، فقالت : يا رسول الله ، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم ، قال : ”أَنْتِ مِنْهُمْ“ ، ثم نام فاستيقظ وهو يضحك فقال مثل ذلك مرتين أو ثلاثاً ، قالت : يا رسول الله ، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم ، فيقول : ”أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ“ ، فترجح بها عبادة بن الصَّامِتِ فخرج بها إلى الغزو ، فلما رجعت قُرِبَتْ دَابَّةٌ لَتَرْكَبُهَا فَوَقَعَتْ فَأَنْدَقَتْ عَنْقُهَا . وفي حديث آخر : ”يَرْكَبُونَ الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِثْلَهُمْ مِثْلُ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ“ ، قالت : يا رسول الله ، أَدْعُ الله أن يجعلني منهم ، فقال : ”اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مِنْهُمْ“ وأنه قال مثل ذلك ثانية ، فقالت : أَدْعُ الله أن يجعلني منهم ، قال : ”أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَلَسْتَ مِنَ الْآخِرِينَ“ . وساق نحوه .

ومما قيل في القتال في البحر—قال العسكري في ديوان المعاني : لم يصف أحدٌ من المتقدمين والمتأخرين القتال في المراكب إلا البُحْتُرى ، وعدُّوا قصيدته هذه من عيون قصائده وفضلوها على كثير من الشعر ، وهى :

غَدَوْتُ عَلَى ”الْمِيَمُونِ“ صُبْحًا وَإِنَّمَا \* غدا المَرْكَبُ المِيَمُونُ تَحْتَ الْمَظْفَرِ  
[أَطْلَلُ بِعِطْفَيْهِ وَمَرًّا كَأَنَّمَا \* تَشْرَفُ مِنْ هَادِي حِصَانٍ مَشْرِـ<sup>(١)</sup>ر]  
إِذَا زَجَجَرَ النَّوَتِي فَوْقَ عَلَاتِهِ \* رَأَيْتَ خَطِيبًا فِي دُؤَابَةٍ مِنْبَرِ

(١) زيادة من ديوان البُحْتُرى .

- إِذَا عَصَفَتْ فِيهِ الْجَنُوبُ أَعْتَلَى لَهُ \* جَنَاحًا عُقَابٌ فِي السَّمَاءِ مُهَجَّرٌ  
 إِذَا مَا أَنْكَفَا فِي هَبْوَةِ الْمَاءِ خِلْتَهُ \* تَلَفَّعَ فِي أَثْنَاءِ بَرْدٍ مُحَبَّرٍ  
 وَحَوْلَكَ رَكَّابُونَ لِلْهَوْلِ عَاقِرُوا \* كُؤُوسَ الرَّدَى مِنْ دَارَعَيْنِ وَحَسِرَ  
 تَمِيلُ الْمَنَايَا حَيْثُ مَالَتْ أَكْفُهُمْ \* إِذَا أَصْلَتُوا حَدَّ الْحَدِيدِ الْمَذْكُورِ  
 إِذَا رَشَقُوا بِالنَّارِ لَمْ يَكُ رَشْقُهُمْ \* لِقَالِعٍ إِلَّا عَنْ شِوَاءٍ مُقَتَّرِ  
 صَدَمَتْ بِهِمْ صُهْبَ الْعَثَانِينَ دُونَهُمْ \* ضِرَابٌ كَيْقَادِ اللَّظَى الْمَتَسَعِّرِ  
 [يَسُوقُونَ أُسْطُولًا كَأَنَّ سَفِينَهُ \* سَحَابٌ صَيْفٍ مِنْ جَهَامٍ وَمُمْطَرِ]<sup>(٢)</sup>  
 كَأَنَّ ضَجِيجَ الْبَحْرِ بَيْنَ رِمَاحِهِمْ \* إِذْ آخَتَا فُتُوحُ عَوْدٍ مُجْرِجِ  
 تَقَارَبُ مِنْ زَحْفِهِمْ فَمَكَأَنَّمَا \* تُؤَلِّفُ مِنْ أَعْنَاقٍ وَحَشٍ مُنْفَرِ  
 فَمَارِمَتْ حَتَّى أَجَلَّتِ الْحَرْبُ عَنْ طُلَى \* مُقَطَّعَةٍ فِيهِمْ وَهَامٍ مَطِيرِ  
 عَلَى حِينٍ لَا تَقَعُ يَطْرُحُهُ الصَّبَا \* وَلَا أَرْضَ تُنْفَى لِلصَّرِيعِ الْمُقَطَّرِ  
 وَكُنْتَ ابْنُ «كَسْرَى» قَبْلَ ذَلِكَ وَبَعْدَهُ \* مَلِيئًا بِأَنْ تُوْهِى صَفَاةَ ابْنِ «قَيْصَرِ»<sup>(٥)</sup>  
 جَدَحَتْ لَهُ الْمَوْتَ الدُّعَافُ فَعَافَهُ \* وَطَارَ عَلَى أَلْوَاحٍ شَطْبٍ مَسْمَرِ  
 مَضَى وَهُوَ مَوْلَى الرِّيحِ يَشْكُرُ فَضْلَهَا \* عَلَيْهِ وَمِنْ يُولِ الصَّنِيعَةِ يَشْكُرُ<sup>(٦)</sup>  
 وَحَيْثُ ذَكَرْنَا الْجِهَادَ وَفَضْلَهُ وَالْوَقَائِعَ وَالْحُرُوبَ ، فَلْنَذْكُرْ مَا قِيلَ فِي الْمُرَابِطَةِ  
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

٧٤

- (١) كذا في ديوان البحري ، وفي الأصل : « إذا ما علت » .  
 (٢) زيادة من الديوان .  
 (٣) فمارمت : لم تبرح مكانك .  
 (٤) رواية الديوان : « ... تطوحه الصبا » .  
 (٥) الملىء بالأمر : المضطلع به التقدير عليه .  
 (٦) كذا في الديوان . وفي الأصل : « مشمر » بالشين المعجمة وهو تحريف .

## ذكر مارود في المراقبة

قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ) . والمراقبة في سبيل الله تعالى تنزل من الجهاد والقتال منزلة الاعتكاف في المساجد من الصلاة ، لأن المراقبة يُقيم في وجه العدو متأهباً مستعداً ، حتى إذا أحسّ من العدو بحركة أو غفلة نهض فلا يفوته ولا يتعذر عليه ، كما أن المعتكف يكون في موضع الصلاة مستعداً ، فإذا دخل الوقت وحضر الإمام قام إلى الصلاة .

قال الحليمي : ولا شك أن المراقبة أشق من الاعتكاف . على أن صرف الهمة إلى انتظار الصلاة قد سُمي رباطاً لما جاء في الحديث فيما يكفر الخطايا "وَأَنْتَظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ الرِّبَاطُ" . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث تحت على الرباط ، فمنها أنه قال صلى الله عليه وسلم : "مَنْ مَاتَ مُرَاطِبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَمَّا لَهُ أَجْرُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم : "رِبَاطٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ فَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ أَجْرُ الْمُرَاطِبَةِ وَيُؤْمِنُ مِنَ الْفَتَنِ وَيُقَطَّعُ لَهُ بَرْزُقُ الْجَنَّةِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "مَنْ مَاتَ مُرَاطِبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَاتَ شَهِيدًا وَوَقَّاهُ اللَّهُ فَتَنَاتِ الْقَبْرِ وَأَجْرِي عَلَيْهِ أَحْسَنُ عَمَلِهِ وَغَدَى عَلَيْهِ وَرِيحُ بَرْزُقٍ مِنَ الْجَنَّةِ" . وعنه صلى الله عليه وسلم : "إِذَا اسْتَشَاطَ الْعَدُوُّ نَحِيرَ جِهَادِكُمُ الرِّبَاطُ" .

وسنة المراقبة في سبيل الله أن يُعد من الخيل والسلاح ما يُحتاج إليه ، إذا كان أنتظار الواقعة من غير استعداد لها يُعرض للهلاك . قال الله تعالى : ( وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ) . وجاء في الحديث :



«إِنَّ الْقُوَّةَ الْحِصْنَ وَمَنْ رِبَاطُ الْخَيْلِ الْجُمُورَةُ»<sup>(١)</sup> الإناث. وروى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا هُوَ الرَّمْيُ»<sup>(٢)</sup>؛ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ جَامِعًا لِلْحِصْنِ وَالرَّمْيِ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا قُوَّةٌ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### ذكر ما قيل في السلاح وأوصافه

- وَالسَّالِحُ مَا قُوتِلَ بِهِ. وَالْجُنَّةُ أَسْمٌ لِمَا آتَتْ بِهِ، كَالدَّرْعِ وَالتُّرْسِ وَنَحْوَهُمَا. °
- وَقَالَ الْعُتْبِيُّ: بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ بِسَيْفِهِ الْمَعْرُوفِ «بِالصَّمْصَامَةِ» فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِهِ، فَلَمَّا ضَرَبَ بِهِ وَجَدَهُ دُونَ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَأَجَابَهُ يَقُولُ: إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّيْفِ وَلَمْ أَبْعَثْ لَهُ بِالسَّاعِدِ الَّذِي يَضْرِبُ بِهِ. °
- وَسَأَلَهُ عُمَرُ يَوْمًا عَنِ السَّالِحِ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي الرَّمْحِ؟ قَالَ: أَخْوَكُ وَرَبَّمَا خَانِكُ فَانْقَصَفَ؛ قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِي التُّرْسِ؟ قَالَ: هُوَ الْمَجْنُّ وَعَلَيْهِ تَدُورُ الدَّوَابُّ؛ قَالَ: فَالَنْبَلُ؟ قَالَ: مَنَآيَا تُنْخَطِئُ وَتُصِيبُ؛ قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِي الدَّرْعِ؟ قَالَ: مَثْقَلَةٌ لِلرَّاجِلِ مَشْغَلَةٌ لِلرَّاكِبِ وَإِنَّمَا الْحِصْنُ حَصِينٌ؛ قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِي السَّيْفِ؟ °

(١) المجورة: جمع حجر بالكسر، وهي الأنثى من الخيل. فذكر «الإناث» تفسير من المؤلف أو من

نقل عنه المؤلف. °

(٢) كذا في الأصل، وفي صحيح مسلم بإسناده إلى عقبة بن عامر أنه كان يقول: «سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي

قال : هنالك قارعتك أمك عن الشُّكْلِ<sup>(١)</sup> ، قال : [بل] أمك ! [قال : ] بل أمك<sup>(٢)</sup>  
يا أمير المؤمنين ! فعَلَّاه أمير المؤمنين بالدَّرَّة . وقيل : بل قال له — لما قال عمر  
بل أمك — قال : أمي يا أمير المؤمنين « والحَمَى أَضْرَعَتْنِي لَكَ » أراد أن الإسلام  
قيدني ، ولو كنت في الجاهلية لم تكن بهذا الكلام . وهو مثل تضربه العرب إذا اضطرت  
للخضوع .

ومثل ذلك قول الأغرّ النهشلي لابنه لما بعثه لحضور ماوقع بين قومه فقال :  
يا بُنَيَّ ، كن يدًا لأصحابك على من قاتلهم ، وإياك والسيف فإنه ظلُّ الموت ، وآتقِ  
الرحم فإنه رِشَاءُ المنية ، ولا تقرب السهام فإنها رُسُلُ تعصى ويُطِيع . قال : فبم أقاتل ؟  
قال : بما قال الشاعر :

جَلامِيدُ أَمْلَاءِ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا \* رُءُوسُ رِجَالٍ حُلَّتْ فِي الْمَوَاسِمِ<sup>(٤)</sup>

فعليك بها وألصقها بالأعقاب والسُّوق .

(١) رواية عيون الأخبار (المجلد الأول ص ١٣٠) كرواية الأصل ، غير أن اسم الإشارة فيه « ثم »  
وفي الأثافي (ج ١٤ ص ١٣٧ طبع بولاق) : « قال : عنه قارعتك لأمك الخبل .. » . ولعله يريد —  
على رواية الأصل وعيون الأخبار — أن يصف السيف بأنه أفك أنواع السلاح وأروعها ، فسلك الى  
هذا سبيل الكناية فعبر بجملته لا زمها يدل على ما يريد أبلغ دلالة إذ يقول : هنالك ، أي اذا ذكر السيف  
أو تقارعت السيوف ، قارعت أمه ودافعت عن النكل والهلاك إشفاقا عليه ، فان الإشفاق أعظم ما يكون على  
المنازل اذا كان السلاح السيف ، لأن ضرباته صائبة وقاتلة .

(٢) زيادة عن عيون الأخبار طبع دار الكتب المصرية المجلد الأول ص ١٣٠

(٣) زيادة يقتضيه سياق الكلام .

(٤) في الأصل : « جلاميد مل . للاكف ... » وفيه تحريف . وما أثبتناه عن الكامل للبرد طبع  
أوربا ص ٣٣٣ وأساس البلاغة مادة « ملا » وفيه يقال : « جمر مل الكف وأججار أملاء الأكف »  
ثم استشهد على ذلك بهذا البيت . وفي عيون الأخبار : « جلاميد يملأن الأكف ... » .



عليه وسلم . "ذو هبة" أي ذو هزّة ومضاء . "ذرب" أي محدّد . "ذو النون" [سيف مالك بن زهير<sup>(١)</sup>] . "ذو ذكوة" وهو الصارم . "رسوب" وهو الذي يغيب<sup>(٢)</sup> في الضريبة "رداء" . "سيف" وجمعه أسياف وسيوف وأسيف . قال الشاعر :

كانهم أسيف بيض يمانية \* غضب مضاربها باقٍ بها الأثر<sup>(٣)</sup>

"سراط" و"سراطى" أي قاطع . "سقاط" وهو الذي يسقط من وراء الضريبة . "سريجي" منسوب إلى قين يقال له سريج . "شأحاء" . "صقيل" . "صارم" أي قاطع . "صفيحة" وهو العريض . "صمصام" وهو الذي لا يثنى . "صمصامة" مثله ، وهو سيف عمرو بن معديكرب ، وفيه يقول :

خليل لم أخنه ولم يحنى \* على الصمصامة السيف السلام

وقال أيضا :

خليل لم أهبه على قلاه<sup>(٥)</sup> \* ولكن المواهب للكرام

(١) الزيادة عن لسان العرب .

(٢) ومنه قول الشاعر :

لقد كفن المنال تحت ردائه \* فتي غير مبطان العشيات أروعا

(٣) كذا في اللسان (مادة أثر) وغيره من كتب الأدب واللغة ، وفي الأصل :

\* بيض مضاربها يبق بها الأثر \*

(٤) في الأصل « وفيه يقول الشاعر » ولعل كلمة « الشاعر » زيدت سهوا من الناسخ ، فإن قائل هذا الشعر هو عمرو بن معديكرب الذي يرجع إليه الضمير في « يقول » قاله حين وهب سيفه . قال في اللسان مادة (صم) بعد أن ذكر البيت الأول : قال ابن بري صواب إنشاده :

\* على الصمصامة أم سيفي سلامي \*

وبعد... ثم ذكر البيتين . وعلى تصويب ابن بري لا يكون في الشعر اقواء . والاقواء : اختلاف حركة الروى .

(٥) في اللسان « لم أهبه من قلاه » وكتب بهامشه : « قوله من قلاه الذي في النكحة عن قلاه ... »

حَبَوْتُ بِهِ كَرِيماً مِنْ قَرِيْشٍ \* فَسَرَّ بِهِ وَصِيْنَ عَنِ اللَّئَامِ

”صَنِيع“ [مَجْزَب مَجْلُو] ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

بَأَبْيَضَ مِنْ أُمِّيَّةٍ مَضْرَحِيٍّ \* كَأَنَّ جَبِيْنَهُ سَيْفٌ صَنِيعٌ

”طَبِيع“ وَهُوَ الصَّيْدِيُّ قَالَ جَرِير :

وَإِذَا هُرْزَتَ قَطَعَتَ كُلَّ ضَرِيْبَةٍ \* وَخَرَجْتَ لَا طَبِيعًا وَلَا مَبْهُورًا

”عَضْب“ أَيْ قَاطِع . ”عَقِيْقَةٌ“ أَيْ صَقِيل ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :<sup>(٣)</sup>

حُسَامٌ كَالْعَقِيْقَةِ فَهُوَ كَمَعِيٍّ \* سِلَاحِي لَا أَفْلٌ وَلَا فُطَارَا<sup>(٤)</sup>

”عَجُوز“ . ”عُرَاض“ أَيْ لَدُنْ الْمَهْزَةِ ”عِطَاف“ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَا مَالٌ لِي إِلَّا عِطَافٌ وَمِذْرَعٌ \* لَكُمْ طَرَفٌ مِنْهُ حَدِيدٌ وَلِي طَرَفٌ

وَجَمْعُهُ عُطُف . ”فُطَار“ أَيْ مُشَقَّق . ”فُلُوع“ أَيْ قَاطِع . ”فُسْفَاس“ أَيْ كَهَام .<sup>(٥)</sup>

”قَصَال“ أَيْ قِطَاع . ”قَاطِع“ . ”قَرْن“ . ”قَضِيب“ أَيْ قَاطِع وَجَمْعُهُ قَضِب .

”قَاضِب“ مِثْلَهُ . ”قِرْضَاب“ أَيْ يَقْطَعُ الْعِظَامَ . ”قِرْضُوب“ مِثْلَهُ . ”قَشِيب“ قَرِيب

(١) الزيادة عن لسان العرب .

(٢) هو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي يمدح معاوية ، كما في لسان العرب .

(٣) هو عذرة ، كما في اللسان .

(٤) الكمع : الضجيع . والعقبة : شعاع البرق أو البرق إذا رأيته وسط السحاب كأنه سيف

مسلول . وقد تطلق على السيف تشبيها له بالبرق أو شعاعه . أما العقبة في البيت فلا يمكن أن يراد بها

السيف لأن السيف مشبه بها . والأفل : وصف مدح لما ضرب به كثيرا ، وذم لما به من الخلل وهو المراد

هنا . والنظار : المتشقق الذي لا يقطع .

(٥) ومثل الفسفاس : القفاس .

عهد بالجلاء . «قَلَعِيَّ» منسوب الى قلعة موضع بالبادية . «قُسَاسِيَّ» منسوب الى معدن بأرمينية يقال له قُساس . قال الشاعر :

إِنَّ الْقُسَاسِيَّ الَّذِي يُعْصَى بِهِ \* يَخْتَضِمُ الدَّارِعَ فِي أَثْوَابِهِ <sup>(١)</sup>

«قَضِمٌ» وهو الذى طال عليه الدهر فتكسر حده . «كَهَامٌ» أى كليل . «كَلِيلٌ» أى كلّ حده . «لَهْذَمٌ» هو السيف الحاد ، ويسمى به النسان أيضا . «نَحِيفٌ» وكان من أسياف رسول الله صلى الله عليه وسلم «نُجَّجٌ» . «مُرْهَفٌ» أى محدود رقيق . «مُصَمَّمٌ» وهو الذى يمر فى العظام . «مُقْطَعٌ» . «مُخْذَمٌ» أى قاطع «مُجْذَرٌ» . «مَأْثُورٌ» وهو الذى له أثر . «مُذَكَّرٌ» مثل ذَكَرَ . «مُخْتَفِدٌ» سريع القطع . «مُخْصَلٌ» . «مُخْضَلٌ» أى مُصَلَّت من غمده . «مِقْصَلٌ» أى قاطع . «مُخَفَّقٌ» أى عريض . «مُدْجَلٌ» المطلق بالذهب . «مِهْذَمٌ» قاطع . «مَعْلُوبٌ» وهو سيف الحارث بن ظالم ، وفيه يقول الكُميت :

وسيف الحارث المَعْلُوبُ أَرْدَى \* حُصَيْنًا فى الجَبَابَةِ الرَّدِينَا

«مِشْمَلٌ» أى صغير . «مِغْوَلٌ» سيف رقيق يكون غمده كالسوط وهو الذى يُتَّخَذ كالْعُكَّاز . «مَهْوٌ» . وهو الرقيق أيضا ، قال صخر الغنى :

١٥ (١) فى المخصص : «ابن دريد : قلعيَّ منسوب الى حديد أو معدن ، غيره : هو منسوب الى قلعة — وهو موضع» . وفى اللسان : «وفى الحديث وسيوفنا قلعية . قال ابن الأثير : منسوبة الى القلعة بفتح القاف واللام وهى موضع بالبادية تنسب السيوف إليه» . وقد ورد بالأصل «قلع» .

(٢) كذا فى اللسان فى مادتي «قسس» و «خضم» . وفى الأصل : «... يتضى به» .  
(٣) لم نجد فى مصدر آخر ما يؤيد ما هنا بل الذى فى البخارى وكتب اللغة أن «النخيف» (كأمير وزير) اسم فرس لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وعبارة ابن الأثير فى النهاية — ونقلها عنه صاحب اللسان وغيره — «كان اسم فرسه عليه الصلاة والسلام النخيف» ، كذا رواه البخارى ولم يتحققه والمعروف بالحاء المهملة وروى بالميم .

وصارمٌ أَخْلَصَتْ خَشِيبَتُهُ \* أبيضٌ مَهْوٌ في مَتْنِهِ رُبْدٌ

(١) «مُهْتَر» أى الذى فيه حروز مطمئنة عن متنه . «مُهْتَد» وهو الذى طُبِعَ من حديد الهند . «مَشْرَفِي» منسوب الى المشارف ، وهى قُرَى من أرض العرب تدنو من الرِّيف . «مُطَبَّق» الذى يقطع المفاصل ؛ قال الشاعر :

يَصْمَمُ أحياناً وَحِيناً يَطْبِقُ \*

«مُنْصَل» . «مُشَطَّب» أى الذى فى متنه طرائق . «مُصَلَّت» المسلول من غمده . «مِنْلَع» أى قاطع . «مِعْضَد» هو المُمْتَن فى قطع الشجر وغيره . «مِعْضَاد» وهو الممتن أيضا . «مَذَاهِب» سيوف تُموَد بالذهب . «نَصَل» . «نَهَيْك» أى قاطع . «نُون» هو اسم سيف بعض العرب ؛ قال الشاعر :

(٢) سأجعلُه مكانَ النُونِ مِنِّي \* وما أُعْطِيَتْهُ عِرْقَ الخِلالِ

معناه : سأجعل هذا السيف الذى آستفدته مكان ذلك السيف ، وما أُعْطِيَتْهُ عن مودة بل أخذته عنوة . «نَوَاحِل» السيوف التى رَقَّتْ طَبَاتِها قُدْماً من كثرة المضاربة . «هَذَا» السيف القاطع . «هَزْهَاز» هو الكثير الاهتزاز . «هِنْدَوَانِي» هو المطبوع من حديد الهند . «هِنْدِي» منسوب الى الهند . «وَقِيع» الذى تُشْحَذُ بالحجر . «يَمَانِي» منسوب الى اليمن .

(١) كذا فى المخصص وغيره من كتب اللغة . وفى الأصل «مفتم» . وهو تحريف .

(٢) الخلال : المصادقة والمودة مصدر خاله خللاً ونخاله . والعرق الجزاء . قال صاحب اللسان فى مادة

(عرق) بعد كلام فى تفسير مفردات البيت ونسبته الى الحارث بن زهير : «والنون اسم سيف مالك بن زهير ،

وكان حمل بن بدر أخذه من مالك يوم قتله ، وأخذه الحارث من حمل بن بدر يوم قتله ، وظاهر بيت

الحارث يقتضى بأنه أخذ من مالك سيفاً غير «النون» بدلالة قوله : «سأجعلُه مكان النون» أى سأجعل

هذا السيف الذى استفدته مكان النون . والصحيح فى إنشاده : «ويخبرهم مكان النون منى» لأن قبله :

سيخبر قومه حنش بن عمرو \* اذا لاقاهم وآبنا بلال

\* \*

ومن أسماء أجزاء السيف — «أثر» أثره : إفرنده وما يرى عليه مما يشبه  
(١)  
الغبار أو مدب النمل ؛ قال عيسى بن عمر :

جلاها الصيقلون فأخلصوها \* خفافاً ككثا يتقي بأثر

«إفرند» وشبهه وأثره . «جربان» هو حدّه . «حرف» مثله . «ذباب» حدّ طرفه

وقيل : حدّه مطلقاً . «رئاس» قائمه ؛ قال الشاعر :

\* ومرفقي كرئاس السيف إذ شسفا \*

«ربد» ما تراه عليه شبه غبار أو مدب نمل ؛ قال الشاعر :

\* أبيض مهو في متنه ربد \*

«زر» قال مجرّس بن كليب في بعض كلامه : أما وسيفي وزريه ، ورُمحي

ونصليّه . والزر : الحدّ . «سظام» : حدّه . «سيلان» : هو ما يدخل منه في النصاب .

«سفن» : جلدة قائمه . «شطب» : طرائق في إحدى متنيه . «شفرة» : حدّه ،

وشفرتاه : حدّاه . «صفح» : عرضه . «ظبة» : حدّه . وظبتاه : حدّاه .

«عجوز» : نصل السيف ؛ قال أبو المقدام :

وعجوز رأيت في فم كلب \* جعل الكلب للأمير جمالا

والكلب من أجزاء السيف وهو البرجق . «عير» هو الناشز في وسط السيف .

«غرار» : ما بين ظبتيه وبين العير من وجه السيف جميعاً ، وجمعه : أغرة . وقيل :

(١) في اللسان أن هذا البيت لخفاف بن نذبة وأنشده عيسى ، وفسره بقوله : أي كلها يستقبلك

بفرنده . ويتق مخفف من يتق أي إذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها .

(٢) في الأصل : «قال هجرى ...» وهو تحريف . والتصويب من اللسان مادة «زر» .

(٣) نصاب السيف : مقبضه .

(٤) كذا بالأصل ، ولم نوفق إلى تفسيره أو صحته . وفي المخصص : «الكلب : المسبار في قائم

السيف الذي فيه الذؤابة» . وفي اللسان : «والكلب : مسبار مقبض السيف ومعه آخر يقال له العجوز» .



الغراران : شَفَرْنَا السيف . «غَرَبٌ» غربه : حده . «فَرِنْدٌ» : مثل «إِفْرِنْدٌ» .  
«فُلُولٌ» الفلول في حده ، والواحد منها قُلٌّ . «قَبِيْعَةٌ» هى التى على طرف قائمه من  
حديد أو فضة . «مَضْرِبٌ» : الذى يُضْرَب به منه ، وهو نحو شبر من طرفه .  
«مَقْبِضٌ» المقبض : حيث تقبض عليه الأ كف . «نون» والنون : شَفَرَةُ السيف .  
قال الشاعر :

✽ بَذَى نُونَيْنِ قَصَّالٍ مِقَطَّ ✽

«وَشَى» وهو فرندة وأثره ، وقد تقدّم بيانه .



ومما يضاف الى السيف — فأما اذا احتاج الى الشَّحْد — يقال : «إِسْتَوْقَع»  
واذا ضُرِب به فلم يعمل يقال : «أَحَالَكَ» . واذا سُلَّ من قِرابه يقال : «أُسْتُلَّ» .  
«أُصْلِتَ» . «أُمْتُشِنَ» . «أُمْتُعِطَ» . «أُمْتُحِطَ»<sup>(١)</sup> . «أُنْتُضِيَ» . «أُخْطِرُ»  
«جُاطَ» . «وُجِرِدَ» . «سُئِلَ» . «شُهِرَ» «مُعِطَ» . «نُضِيَ» . «شِمْتُ» : اذا  
سَلَّمْتُ وأغمدت . واذا خرج السيف من غير سَلٍّ يقال : «إِنْدَلَقَ» . واذا أُغْمِضَ<sup>(٢)</sup>  
السيف من غير سَلٍّ يقال : «أُغْمِدْتُ» السيف . «أَقْرَبْتُ» . «وَشِمْتُ» «وَقَرَبْتُ» .  
وأما اذا تَقَلَّد به الرجل يقال : إِعْطِطَفَ ؛ وفيه يقول الشاعر :  
مَنْ يَعْطِطِفُهُ عَلَى مِئْزِرٍ \* فَنَعَمَ الرِّدَاءُ عَلَى الْمِئْزِرِ  
ويقال : «وُقِلَّدَ» .

(١) ومثل «امتخط» «امتخط» بالخاء المعجمة .

(٢) أى أنه يستعمل فى الضدين .

(٣) كذا بالأصل ، ويظهر أن فيه تحريفا وسهوا من النسخ ، ولعل صوابه : «وأما اذا أغمد السيف  
يقال ... الخ» فوقع تحريف فى «أغمد» وزيدت «من غير سل» سهوا .

\* \*

ومن أسماء قرابه وآلته — يقال: "جَفَنُ"، "جُرَبَّانُ"، "جُلْبَانُ"، "خِلُّ"،  
وهي بطائن كانت تُغَشَّى بها أجفانُ السيوف . "وغمْدُ".

حمائله — يقال فيها "حمائل"، واحدتها "حَمِيلَة"، "قِرَابُ"، "مِجَلُ".  
"وَنَجَادُ".

حليته — يقال "رَصَائِعُ"، وهي حلق مستديرات تُحَلَّى بها السيوف .  
"قَبِيعة" وقد تقدّم ذكرها . "نَعْلُ"، وهو ما يكون أسفل القِرَاب من فضة أو حديد.  
والنعل مؤنثة؛ قال الشاعر :

تَرى سَيْفَهُ لَا تَنْصُفُ السَّاقَ نَعْلُهُ \* أَجَلٌ لَا وَإِنْ كَانَتْ طَوَالًا مُحَامِلُهُ

\* \*

وأما ما وصفته به الشعراء — فمن ذلك ما قاله أبو عبادة البُحْتَرِيُّ :

يَتَنَاوَلُ الرُّوحَ الْبَعِيدَ مَنَالُهُ \* عَفْوًا ، وَيَفْنَحُ فِي الْقَضَاءِ الْمُقْفَلِ<sup>(٢)</sup>  
مَاضٍ وَإِنْ لَمْ تُمَضِّهِ يَدُ فَارِسٍ \* بَطَلٍ ، وَمَصْقُولٌ وَإِنْ لَمْ يُصْقَلِ  
يَغْشَى الْوَعْيَ فَالْتَرُسُ لَيْسَ بِجَنَّةٍ \* مِنْ حَدِّهِ وَالْدَّرْعُ لَيْسَ بِمَعْقِلِ<sup>(٣)</sup>  
مُضْغٍ إِلَى حُكْمِ الرَّدَى ، فَإِذَا مَضَى \* لَمْ يَلْتَفِتْ ، وَإِذَا قَضَى لَمْ يَعْدِلِ  
مَتَوَقِّدٌ يَبْرِي بِأَوَّلِ ضَرْبَةٍ \* مَا أَدْرَكَتْ وَلَوْ أَنَّهَا فِي يَدِ بِلِ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل : "من فضة أو حرير" وقد أثبتنا ما في كتب اللغة .

(٢) كذا في ديوان البُحْتَرِيِّ (طبع مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة ١٣٠٠ هـ) وفي الأصل "تناول

الرحم ...".

(٣) كذا في الديوان ، وفي الأصل : "يغشى الوري ...".

(٤) في الديوان : «مألق يفرى ...» .

وإذا أصاب فكلُّ شيءٍ مَقْتَلٌ \* وإذا أُصِيبَ فماله من مَقْتَلٍ

وقال أبو الهول :

حَسَامٌ غَدَاةَ الرَّوْعِ ماضٍ كأنه \* من الله في قَبْضِ النفوسِ رسولٌ  
كأن جنودَ الدَّرِّ كَسَرَتْ فوقه \* عيونُ جرادٍ بينهم ذُحُولٌ  
كأن على إفرندِه موجَ لُحَّةٍ \* تَقَاصَرُ في صَحْصَاحِه وتَطُولُ  
إذا ما تَمَطَّى الموتُ في يَقْظَاتِه \* فلا بدَّ من نفسٍ هناك تَسِيلُ  
وإنَّ لَاحِظَ الأبطالِ أوصَاحَ الطَّلِي \* تَشَحَّطَ يوماً بينهم قَتِيلُ

وقال عبد الله بن المعتز :

وَلِي صَارُمٌ فِيهِ المَنَايَا كَوَامِنٌ \* فَمَا يُنْتَضَى إِلَّا لِسَفْمِكَ دِمَاءُ  
تَرَى فوقَ مَتْنِه الفِرْنَدَ كأنه \* بَقِيَّةُ غَيْمٍ رَقَّ دونَ سَمَاءِ

وقال أيضا :

وَسَطَ الخَمِيسَ بِكَفِّهِ ذَكَرٌ \* عَضْبٌ كَأَن بَمَتْنِهِ نَمَشَا  
ضَافِي الحَدِيدِ كَأَن صَيَّقَلَهُ \* كَتَبَ الفِرْنَدَ عَلَيْهِ أَوْ نَقَشَا

وقال ابن الرومي :

خَيْرٌ مَا اسْتَعْصَمْتَ بِهِ الكُفَّ عَضْبٌ \* ذَكَرٌ هَزَهُ أُنَيْتُ المَهَازُ  
مَا تَأَمَّلْتَهُ بَعِينُكَ إِلَّا \* أُرْعِدْتُ صَفْصَعَتَاهُ مِنْ غَيْرِ هَزْ  
مِثْلُهُ أَفْزَعَ الشُّجَاعَ إِلَى الدَّرِّ \* عَ فَعَالَى بِهَا عَلَى كُلِّ بَزْ  
مَا يُيَالِي أَصَمَّمْتُ شَفَفَرَتَاهُ \* فِي مَحْزَرٍّ أَمْ حَادِتَا عَنْ مَحْزَرٍّ

وقال ابن المعتز :

وَلَقَدْ هَزَزْتُ مُهَنْدًا \* عَضْبَ المِضَارِبِ مُرْهَفَا

وَإِذَا تَوَجَّحَ هَامَةً الْجَبَّارِ سَارَ فَأَوْجَمَا  
عَضْبُ الْمُضَارِبِ كَالْغَدِيَّةِ رَقَى الْقَدَى حَتَّى صَفَا

وقال أيضا :

فِي كَفِّهِ عَضْبٌ إِذَا هَزَّهٗ \* حَسِبْتَهُ مِنْ خَوْفِهِ يَرْتَعِدُ

وقال آخر :

جَرَدَوْهَا فَأَلْبَسُوهَا الْمَنَايَا \* عَوَضًا عَوَّضَتْ مِنَ الْأَغْمَادِ  
وَكَأَنَّ الْأَجَالَ مِمَّنْ أَرَادُوا \* وَظَبَاهَا كَانَتْ عَلَى مِيعَادِ

وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه :

وَذِي سُطْبٍ تَقْضِي الْمَنَايَا بِحُكْمِهِ \* وَلَيْسَ لِمَا تَقْضِي الْمَنِيَّةُ دَافِعُ  
فَرِنْدٌ إِذَا مَا أَعْتَنَ<sup>(١)</sup> لِلْعَيْنِ رَاكِدٌ \* وَبَرَقَ إِذَا مَا اهْتَزَّ بِالْكَفِّ لَامِعُ  
يُسَلِّلُ أَرْوَاحَ الْكُفَاةِ أَنْسَالَهُ \* وَيَرْتَاعُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْمَوْتُ رَائِعُ  
إِذَا مَا التَّقَتْ أَمْثَالُهُ<sup>(٢)</sup> فِي وَقِيعَةٍ \* هُنَالِكَ ظَنَّ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَاقِعُ

وقال أيضا :

بِكُلِّ مَأْثُورٍ عَلَى مَتْنِهِ \* مِثْلُ مَدَبِّ النَّمْلِ فِي الْقَاعِ  
يَرْتَدُّ طَرْفُ الْعَيْنِ عَنْ حَدِّهِ \* عَنْ كَوَكِبٍ لِلْمَوْتِ لَمَّاعِ

وقال أبو مروان بن أبي الخصال :

وَصَقِيلٍ مِدَارِجِ النَّمْلِ فِيهِ \* وَهُوَ مَذْكَانٌ مَا دَرَجْنَ عَلَيْهِ  
أَخْلَصَ الْقَيْنُ صَقْلَهُ فَهُوَ مَاءٌ \* يَتَلَطَّى السَّعِيرُ فِي صَفْحَتَيْهِ

(١) اعتن : ظهر .

(٢) إذا في العقد الفريد ( ج ١ ص ٦٨ ) وفي الأصل : « إذا ما التقت أرواحه ... » .

وقال أحمد بن الأعمى الأندلسي :

مَوْتِي فَاِنْ خَلَعْتُ أَكْفَانَهَا عَلِمْتُ \* أَنْ الدَّرُوعَ عَلَى الْأَبْطَالِ أَكْفَانُ  
نَفْسِي فِدَاؤُكَ لَا كُفْءًا وَلَا ثَمَنًا \* وَلَوْ غَدَا الْمُشْتَرَى مِنْهَا وَكِوَانُ  
وَالْتَبَرُ قَدْ وَزَنُوهُ بِالْحَدِيدِ فَمَا \* سَاوَى ، وَلَكِنْ مَقَادِيرُ وَأَوْزَانُ

وقال عبد العزيز بن يوسف شاعر اليتيمة :

بَيْضٌ تُصَاحُفُ بِالْأَيْدِي مَقَابِضُهَا \* وَحَدَّهَا صَاحُفُ الْأَعْنَاقِ وَالْقِمَمَا  
صَحِيقُ مَنْ خَلَلَ الْأَعْمَادَ مُصْلَةً \* حَتَّى إِذَا اخْتَلَفَتْ ضَرْبًا بَكَينَ دِمَا

وقال الشريف الموصوي شاعرهما :

وَنَصَلُ السِّيفِ تَسْلَمُ شَفَرَتَاهُ \* وَيُخْلِقُ كُلَّ أَيَّامٍ قِرَابَا

وقال مؤيد الدين الطغراني :

وَأَبْيَضَ طَاغِي الْحَدِّ يَرْعُدُ مَتْنُهُ \* مَخَافَةَ عَزَمَ مِنْكَ أَمْضَى مِنَ النَّصْلِ  
عَلِمْتُ بِأَسْرَارِ الْمُنُونِ كَأَنَّمَا \* عَلَى مَضْرِبِيهِ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْقَتْلِ  
تَفِيضُ نَفُوسِ الصَّيْدِ دُونَ غِرَارِهِ \* وَتَطْفَحُ<sup>(١)</sup> عَنْ مَتْنِيهِ فِي مَدْرَجِ النَّمْلِ  
خَلَعَتْ عَلَيْهِ نُورَ وَجْهِكَ فَارْتَدَى \* بِنُورِ كَفَاهُ أَنْ يُحَادِثَ<sup>(٢)</sup> بِالصَّقْلِ

وقد أكثر الشعراء تشبيهه الفرند بالنمل ، وأصل ذلك من قول امرئ القيس :

مَتَوَسِّدًا عَضْبًا مَضَارِبُهُ \* فِي مَتْنِهِ كَمَدْبَةِ النَّمْلِ

وقال الطغراني :

وَأَبْيَضَ لَوْلَا الْمَاءُ فِي جَنَابَاتِهِ \* تَلَسَّنَ مِنْ حَدِّيهِ نَارُ الْحُبَابِ  
أَضْرَبَهُ حُبُّ الْجَاغِمِ وَالطَّلِي \* فغادره نضواً نحيل المضارب

(١) كذا في ديوان الطغراني ( نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم ١٥٢٨ أدب )

وفي الأصل : « وتصفح ... » . (٢) يحادث : يجلي .

وقال إسحاق بن خلف :

ألقى بجانب خَصْرِهِ \* أمضى من الأجل المتاح  
وكانما ذرُّ الهَبَا \* ١ عليه أنفاسُ الرياح

وقال ابن المعتز :

وجردَ من أغماده كلَّ مُرْهَفٍ \* إذا ما أنتضته الكفُّ كاد يسيلُ  
تري فوق متنيه الفرندَ كأنما \* تنفّسَ فيه القَيْنُ وهو صقيلُ  
وقال منصور النمرى يصف سيفًا :

ذَكَرُ بَرُونَقِهِ الفرندَ كأنما \* يعملو الرجالَ بأرجوانٍ ناقعٍ  
وترى مضاربَ شَفَرَتَيْهِ كأنها \* ملحٌ تناثرَ من وراء الدارع

ولما صار الصَّمْصَامَةُ (سيفُ عمرو بن معديكرب) الى موسى الهادى أذن  
للشعراء أن يصفوه، فبدأهم ابنُ يامين فقال :<sup>(١)</sup>

حاز صَمْصَامَةُ الزُّبَيْدِيُّ من دو \* ن جميع الأنام موسى الامينُ  
سيفَ عمرو وكان فيما سمعنا \* خيرَ ما أغمدت عليه الجُفونُ  
أخضر المتن بين حَدَّيْهِ نُورٌ \* من فرندٍ تَمْتَدُّ فيه العيونُ  
أوقدت فوقه الصواعقُ نارًا \* ثم شابت به الدُغَافُ القُيُونُ  
فاذا ما سالت بهرَ الشمسِ ضياءَ فلم تكد تستبين  
وكانَ الفرندَ والرُّونقُ الجا \* رى فى صَفْحَتَيْهِ ماءً مَعِينُ  
وكانَ المنونَ نِيَطَتْ إليه \* فهو من كل جانبيه منونُ  
مايالى من أنتضاه لضربٍ \* أشمالٌ سَطَبَتْ به أم يمينُ

فأمر له ببذرة، وأخرج الشعراء .

(١) فى العقد الفريد : "ابن أنيس" .

ومن الإفراط في وصف السيف قول النابغة :

يَقْدُ السَّلَوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجَهُ \* وَيُوقِدُ بِالْصَّفَّاحِ نَارَ الْحُبَّاحِبِ

فذكر أنه يقْدُ الدرع المضاعف والفرس والفرس ويصل الى الأرض فيقْدَح النار .

وقال التمر بن تَوَلَّب :

تَظَلُّ تَحْفِرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبْتَ بِهِ \* بَعْدَ الذَّرَاعِينَ وَالْقَيْدِينَ وَالْمَادِي

ومن رسالة لأبي محمد بن مالك القرطبي جاء منها في وصف السيوف ، قال :

وكأنما باضت على رؤوسهم نعائم الدَّوْءِ ، وَبَرَقَتْ فِي أَكْغَفِّهِمْ بَوَارِقُ الْجَوْءِ ، وَلَكِنَّهَا إِذَا مَا هَزَّتْ فَبَوَارِقُ ، وَإِذَا صَبَّتْ فَصَوَاعِقُ ، مِنْ كُلِّ ذِي شُطْبٍ كَأَنَّمَا قُرَى نَمْلٍ ، عَالُونَ مِنْهُ قِرَى نَصْلٍ ، فَإِذَا أَصَابَ فِكَلُ شَيْءٍ مَقْتَلٍ ، وَإِذَا حَزَفَ كُلُّ عُضْوٍ مَفْصِلٍ ، أَمْضَى فِي الْأَشْبَاحِ ، مِنْ الْأَجَلِ الْمُتَّاحِ ، عَضْبُ الْمَتَنِ صَقِيلٍ ، يَكَادُ إِذَا أُنْتُضِيَّ يَسِيلُ ، وَيَكَادُ مَبْصَرُهُ يَغْنَى عَنِ الْوَرْدِ ، إِذَا اخْتَرِطَ مِنَ الْغَمْدِ ، مَا لَمْ يَخْلُهِ رِيْعَانُ سَرَابٍ ، فِي صَحْصَحَانِ يِيَابٍ ، لِأَشْتَبَاهُ فِرْنْدَهُ بِحَبَابٍ فِي شَرَابٍ ، أَوْ حُبَابٍ فِي سَرَابٍ ، فَلَمَّا رَأَيْتَ جَفْنَهُ قَدْ آنَطَوَى عَلَى جَمْرِ الْغَضَى ، وَمَاءُ الْأَضَى ، وَانْتَضَمَ عَلَى خَصْرِهِ الْجُنْحُ ، وَرَوْنَقُ الصُّبْحِ ، قَالَتْ سَبْحَانَ مَكُورِ اللَّيْلِ عَلَى النَّهَارِ ، وَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالنَّارِ .

وأما ما قيل في الرمح ، من الحديث ، والأسماء ، والنعوت ، والأوصاف .

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي “ . هذا ما ورد فيه من الحديث .

(١) الحباب (بالفتح) : الفقايع التي تعلو الماء ، والحباب (بالضم) جمع حبابة ، وهي دويبة سوداء مائية .

(٢) الأضى : جمع لأضاة ، وهي مستنقع الماء .

وأما الأسماء، والنعوت، والأوصاف — فمن ذلك: «أسمر» وهو الدقيق  
«ألة» وهو أصغر من الحرّبة، وفي سنانها عِرَض . وجمعها الإلّال . «أمّ اللواء» .  
«أزني» منسوب الى ذى يزن . «أقصاد» وهو المكسر . «ثلب» وهو المشتم .  
«حادر» أى غليظ . «حرّبة» . «خرصانة»<sup>(١)</sup> . «خرص» . «خطار» أى ذو أهتزاز  
«خال» أى لواء الجيش . «خطى» هو ما ينسب من الرماح الى الخطّ، وهو  
موضع باليمامة . «خطل» وهو المضطرب . «خوار» وهو الخفيف . «رُخ»  
«رعاش» وهو الشديد الاضطراب . «رُدَيّ» منسوب الى امرأة اسمها رُدَيّة  
«رأس» أى خوار . «زاعبي»<sup>(٢)</sup> وهو الذى اذا هزّ تدافع كله . «رواعف» .  
«زاعبيّة» منسوبة الى زاعب : رجل، وقيل بلد . «سمهرية» هى القنا الصلبة  
منسوبة الى سمهر، كان رجلاً يقوم الرماح . «شراعى» هو الرمح الطويل . «شطاط»<sup>(٣)</sup>  
القناة المعتدلة . «صدق» هو الصلب من الرماح . «صعدة» هى القناة المستوية  
من أصل نبتّها التى لا تحتاج الى تثقيب، والجمع سعاد . «صمّع» هى الصلبة اللطيفة  
العقد . «ضالع» هو الرمح المعوج . «ضايّع» هو الرمح المائل . «ضب»<sup>(٤)</sup> اعوجاج

- (١) كذا بالأصل . ولم نجد فى المصادر التى بأيدينا ما يؤيده وإنما الموجود «خرصان» جمع «خرص» .  
(٢) فى الأصل «زاعبي» ومقتضى وضعه قبل «رواعف» يدل على أنه من حرف الراء . غير أننا لم نجد  
فى كتب اللغة ما يؤيده . وفى اللسان : «والزاعبي من الرماح الذى اذا هزّ تدافع كله كأن آخره يجرى  
فى مقدمه ، والزاعبية رماح منسوبة الى زاعب : رجل أو بلد ... الى أن قال : وقال الأصمعيّ : الزاعبيّ  
الذى اذا هزّ كأن كعوبه يجرى بعضها فى بعض لينة وهو من قولك : مر يزعب بحمله اذا مر مرا سهلاً ...»  
وفى الأساس : «رح زاعبي ورماح زاعبية نسبت الى رجل من الخرج كان يعمل الأسنة ، عن المبرد ؛  
وقيل : هى العسالة التى اذا هزت تدافعت كالسيل الزاعب يزعب بعضه بعضاً أى يدفعه ، وباء النسبة للنسبة  
الى الزاعب لمعنى التشبيه به أو للتأكيد كياء الأخرى» . كل هذا يدل على أن ما فى الأصل محرف وأن موضعه  
بعد «رواعف» ليكون من حرف الزاى . (٣) شطاط (وزان سحاب وقتال) : الطول واعتدال القامة  
أو حسن القوام ، ويقال : امرأة شطة وشاطة بينة الشطاط . أما ما ذكره المؤلف من اطلاق المصدر  
على القناة فلم نجد فى كتب اللغة التى بأيدينا ما يؤيده . (٤) كذا فى الأصل ولم نجد فى مصدر آخر  
ما يؤيده . والذى فى كتب اللغة «والطنب بفتحين : اعوجاج فى الرمح» فلعل ما فى الأصل محرف عنه .



في الرمح. "عَنْزَة" وهي أطول من العصا وأقصر من الرمح وفيها زُجّ كزحّ الرمح. "عُكَازَة" نحوها. "عَاسِل" هو الرمح الشديد الاضطراب. "عَسَّال". "عَسُول". "عَرَّات". :  
 مثل عاسل. "عَشَوَزَنَة" القناة الصلبة. "عَرَّاص" هو الرمح المضطرب. "عُتْل".  
 هو الرمح الغليظ. "قَنَاءَة" وجمعها قَنَى وقنوات وقِنَى وقِنَاء. "قَصِيد" أى مكسر. "لَدَن"  
 اذا هو تدافع كله. "مُتَثَنَى" كان من رماح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 "مِدْعَس" (١). "مِطْرَد" أى صغير. "مِنْجَل" أى واسع الطعن. "مِنْجَج" هو صغير  
 كالمنزراق. "مِزْرَاق" هو أخف من العَنْزَة. "مِثَل" رمح قوى يُصْرَعُ به ، قال لبيد:  
 \* أَعْطِفُ الْجَوْنَ بِمَرْبُوعٍ مِثَل \*  
 "مُسَمَّح" هو الذى تُقَفِّف . "مُخْمُوس" هو الذى طولُه خمسة أذرع ، قال

عبيد [يذكر ناقتَه] (٢) :

هَاتِيكَ تَحْمِلُنِي وَأَبْيَضَ صَارِمًا \* وَمُدَّرَبًا فِي مَارِنٍ مَخْمُوسٍ  
 "مَرْبُوع" هو الذى طولُه أربعة ، وقيل الذى ليس بطويل ولا قصير . "مَعَرَن"  
 هو الرمح المسمر السنان بالعِرَان وهو المسمار . "مُمرَّانَة" . "مُثَقِّفَة" وهى الرماح التى  
 تُثَقِّفُ أى سُويت . "مُدَّرِيَّة" وهى التى كانت تتركب فيها القرون [المحددة] (٣) مكان  
 الأسنة ، وقيل : إنها نسبت الى قرية باليمن يقال لها مَدَر . "نَبَزَك" وهو رمح قصير ،  
 يقال : إنه فارسى وعَرَب . "هَزَع" أى مضطرب . "وَشِيح" وهى شجرة الرماح .  
 "وَشِيح" نوع منه ينبت فى الأرض معترضا . "يَزِنِي" مثل "أَزِنِي" .

(١) السنان المدعس : الغليظ الشديد الذى لا ينتنى . (٢) الزيادة عن اللسان .

(٣) لعل أصل العبارة : وشيخ وهو شجر الرماح ، أو الوشيح نوع منه ينبت فى الأرض معترضا . فوقع فيها حذف وتحريف ، وإلا فإن ما فى الأصل لا يتفق مع شىء مما فى كتب اللغة . قال فى القاموس وشرحه :  
 « ومن المجاز تطاعنوا بالوشيح أى بالرماح ، والوشيح شجر الرماح ، وقيل هو مانبت من القنا والقصب معترضا ... الخ » .



ومن أسماء السنان — «أَنَجَفَ» وهو الرقيق . «أشهب» اذا جُلِيَ «أَذْلَقَ»  
وهو الحاد . «حَرَبَ»<sup>(١)</sup> يقال حَرَبْتُ السنان اذا حددته . «خُرَصَ» وهو اسم للسنان  
وللرمح أيضا . «خَزَقَ»<sup>(٢)</sup> . «خَازِقَ» يقال في أمثال العرب : «أَمْضَى مِنْ خَازِقٍ» .  
«ذَرَبَ» يقال : ذَرَبْتُهُ أَيْ حَدَدْتُهُ . «ذَلِقَ» مثله . «رَغَبَ»<sup>(٣)</sup> . «زُرُقَ» . «سَيَّحَفَ»  
هى نصال قِصَارِ عِرَاضٍ ؛ قال الشَّنْفَرِيُّ :

لَهَا وَفَضَّةٌ فِيهَا ثَلَاثُونَ سَيَّحَفًا \* اذا آنَسْتَ أُولَى الْعَدَى أَقْشَعَرْتَ<sup>(٤)</sup>

«سِنَانٌ» وجمعه أَسِنَّةٌ . «صَلَبِيٌّ» سنان مَسْنُونٌ . «عَامِلٌ» . «عَذَارٌ» وعذار  
السنان شَفَرَتَاهُ «عَيْرٌ» النأتى فى وَسَطِهِ . «قَارِيَةٌ» حَدُّ السنان . «لَهْذَمٌ» هو  
السنان الحاد القاطع . «مُصَلَّبٌ» أى مَسْنُونٌ . و«مُطَحَّرٌ» و«مُحَدَّدٌ»  
و«مَطْرُورٌ» مثله . «مُذَرَّبٌ» أى مُحَدَّدٌ ؛ قال كَعْبٌ :

بِمُذَرَّبَاتٍ بِالْأَكْفِ نَوَاهِلٍ \* وَبِكُلِّ أَبْيَضٍ كَالْغَدِيرِ مُهَنْدٍ

«نَصَلَ» وجمعه نُصُولٌ وَنِصَالٌ . «نَحِيضٌ»<sup>(٦)</sup> يقال : نَحَضْتُهُ اذا رَقَّتْهُ .

(١) كذا فى الأصل ولم نجد فى مصدر آخر «حربا» وصفا كما يقتضيه السياق هنا .

(٢) لم نجد فى كتب اللغة اسما ، أو وصفا للرمح يقرب من هذه الصيغة ، وإنما الموجود : «خزقه اذا  
طعنه طعنا خفيفا» فلعله من اطلاق المصدر على آله .

(٣) كذا بالأصل ، ولم نوفق اليها فى مصدر آخر .

(٤) كذا فى اللسان (مادة سحق) والمخصص ، وفى الأصل :

هى وصفة فيها ثمانون سيحفا \* اذا آنست أولى العدا اقشعرت

ويكاد التحريف ينال — كما هو ظاهر — كل كلمات البيت . الوفضة : الحجة من الأدم . وقال  
فى اللسان : «أولى العدى : أول من يحمل من الرجالة» .

(٥) سياق الكلام هنا يدل على أن «مطحر» : مسنون . وفى القاموس : «ونصل مطحر ككرم :

مطول» . (٦) فى الأصل «نحض» وهو تحريف وانما هو فاعيل بمعنى مفعول ، كما فى القاموس .

\* \*

ومن أسماء ما يعقد عليها — "أم"، "الأم" : العلم الذي يتبعه الجيش . "بند" :  
هو العلم الكبير، وهو فارسي معرب . "حقيقة" : هي الراية ؛ قال عامر بن الطفيل :  
\* أنا الفارس الحامي حقيقة جعفر \*

- (١) "خفق" : خفقت الراية إذا اضطربت . "علم" : الراية ، وقيل : الذي يُعقد على  
الرح . "عقاب" : العقاب : العلم الضخم . "غاية" : وهي الراية . "لواء" : وهو دون  
الأعلام والبنود . "عذبة" : خرقة تُعقد على رأس الرح .

\* \*

- وأما إذا حمّله الرجل وطعن به — يقال : "اعتقل الرح" : إذا جعله بين  
ركابه وساقه . "أقرن" : إذا رفع رأس رُحمه . "اقتلع" : إذا أخذ الرح ليحمّل به .  
"امتعط" و"انترع" : مثل اقتلع . "أشرع" : إذا قابل به خصمه "بؤاً" : يقال :  
بؤأت الرح إذا سدّدته "وتيمم" : تيممه إذا قصّده دون غيره ؛ قال الخليل بن أحمد :  
يَمِّمُهُ الرِّحَّ شَرًّا ثُمَّ قَلْتُ لَهُ : \* خُذْهَا حَذِيفَ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّامِدُ<sup>(٢)</sup>  
ومثل "تيمم" : "جعّب" . "بحل" : "بحدل" . "جعفل" : قال الشاعر :  
\* جعفلتها لما أبت أن تخضعا \*

١٥

"جور" : مثله "جدل" : يقال : طعنه بجدله أي رماه إلى الأرض . "جرجم" : يقال :  
جرجمه إذا صرعه . "حفز" : أي طعن . "خطار" : هو الطعان بالرح ؛ قال الشاعر :  
\* مصالييت خطارون بالرح في الوغى \*

٨٢

(١) له أنه أراد أن يذكر الفعل ، فإن الوصف منه «خفاق» و «خافق» .

٢٠

(٢) في الأمل إلى لأبي على الفألى واللسان (مادة صمد) :

علوته بحسام ثم قلت له \* ... الخ :

«خار» يقال طعنه نخاراً، أى أصاب خورانه وهو مجرى الروث. «دعس» إذا طعن. «دسر» أى طعن طعنة قوية. «رايح» أى ذورح، لا فعل له. «رصع» إذا طعن. «رمح» مثله. «ركز» إذا غرز رمحه فى الأرض. «زج» إذا طعن بالزج «سلق» إذا طعنه فوق على ظهره. «سرت» إذا طعنه فى سرتة، قال الشاعر :

نسرهم إن همو أقبلوا \* وإن أدبروا فهمو من نسب

أى نطعنهم فى سبائهم<sup>(١)</sup>. «شجر» إذا طعن. «شك» إذا طعنه نخرقه. «طعن» «قرطب» إذا طعن فصرع. «قعف» إذا طعنه فتعفقه. «قعر» مثله. «قوطر» أى طعنه فألقاه على قوطريه وهما جانباه، قال المذلى :

مجدلاً يتسقى جلده دمه \* كما يقطر جذع الدومة القطل

والقطل المقطوع. «قدع» يقال : تقادعوا إذا تطاعنوا. «لهز» إذا طعنه فى صدره. «لزه» إذا طعنه. «مداعسة» وهى المطاعنة. «مسامحة» وهى الملاينة والمساهلة. «منادسة» المنادسة : المطاعنة. و «رماح نوايس» قال الكميت :

ونحن صبحنا آل نجران غارة \* تميم بن مر الرماح النوايسا

«مدعس» أى طعان. «مداعس» مثله. «مرجوج» الذى طعن بالزج. «مكور» هو الذى طعن بالرمح، قال الفرزدق :

حملت عليه حملةً فطعنته \* فغادرته فوق الفراش مكوراً

«جائفة»<sup>(٢)</sup> يقال طعنه طعنة جائفة إذا وصلت الى جوفه. «نجلاء» هى الطعنة الواسعة. «نكت» يقال : طعنه فنكته إذا وقع على رأسه. «هرع» يقال : هرع

(١) السبات : جمع سبة، وهى الدبر.

(٢) كذا فى المخصص وسائر كتب اللغة التى بين أيدينا. وفى الأصل : « مجيفة ».

القومُ الرماحَ اذا شرعوها ومضوا بها . "وَحَضَّ" يقال : وَحَضَهُ إِذَا طَعَنَهُ طَعْنًا لَا يَنْفُذُ؛ قال الشاعر :

\* وَحَضُّنَا إِلَى النِّصْفِ وَطَعْنًا أَرْصَعًا \*



وأما ما وصفته به الشعراء — فمن ذلك ما قاله أبو تمام حبيب بن أوس الطائي :

أَنْهَبَتْ أَرْوَاحَهُ الْأَرْمَاحَ إِذْ شُرِعَتْ \* فَمَا تُرَدُّ لَرِيبِ الدَّهْرِ عَنْهُ يَدُ  
كَأَنَّهَا وَهَى فِي الْأَوْدَاجِ وَالْغَنَةِ \* وَفِي الْكُلِّ تَجْدُّ الْغَيْظَ الَّذِي تَجِدُ  
مِنْ كُلِّ أَزْرَقٍ نَظَّارٍ بَلَا نَظَرٍ \* إِلَى الْمَقَاتِلِ مَا فِي مَتْنِهِ أَوْدُ  
كَأَنَّهُ كَانَ خِذْنِ الْحُبِّ مَذْزَمٍ \* فَلَيْسَ يُعْجِزُهُ قَلْبٌ وَلَا كَيْدُ

وقال مؤيد الدين الطغرائي :

وَحَفَاقَةٌ طَوَّعَ الرِّيحَ كَأَنَّهَا \* كَوَاسِرُ دَجْنِ الثَّقَمَاتِ الْأَهَاضِيبِ<sup>(٢)</sup>  
تَمِيدُ بِهَا نَشْوَى الْقُدُودِ كَأَنَّهَا \* قُدُودُ الْعِذَارَى يَزْدَهِيهِنَّ تَطْرِيبُ  
يُرْتَحِّمُهَا سَقِيَا الدِّمَاءِ كَأَنَّهَا \* مُدَامَ وَآثَارُ الطَّعَانِ أَكَاوِيبُ<sup>(٣)</sup>

(١) كذا في ديوان أبي تمام (طبع الآستانة) وفي الأصل : « في الأرواح » .

(٢) الثَّقَمَاتُ : بللها وندتها . والأهاضيب : جمع أهضوبة وهي المطرة . قال الركاظ الديري

يخاطب دارين :

وَلَا زَالَ يَجْرِي السَّيْلُ فِي عَرِصَتَيْكََا \* إِذَا جَفَّ نَدَتْهُ أَهَاضِيبٌ هَيْدَبُ

والهيدب : السحاب المتدلى الذي يدنو مثل هذب القطيفة . يريد الطغرائي أن يشبه الرايات في خفوقها

واضطرابها بانتفاض الكواسر في يوم دجن وقد بللها القطر .

(٣) كذا في ديوان الطغرائي ، نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٢٨ أدب ،

وفي الأصل « سقيا الماء » وهو تحريف .

بها هِزَّةٌ بين ارتياحٍ ورهبةٍ \* وللنصر مُرتاحٌ وللهول مرهوب  
لها العَذَبَاتُ الحمرُ تهفُو كأنها \* ضرامٌ بمستنِّ العواصف مشبوب  
إذا نُشِرتْ في الرُّوعِ لاحت صحائفُ \* عليهن عُنوانٌ من النصر مكتوب  
طوالعُ ، طرفُ الحق منهن خاسئُ \* حسيرو قلبُ الأرض منهن مرعوبُ

وقال آخر :

ومُطَرِّدٌ لَدُنِ الكعوبِ كأنما \* تَغشاهُ منبَاعٌ من الزيت سائلُ  
أَصمٌ إذا ما هَزَّ مارت سرائهُ \* كما مار تُعبانُ الرمال الموائِلُ<sup>(٢)</sup>  
له رائدٌ ماضٍ الغرارِ كأنه \* هلالٌ بدأ في ظُلمة الليل ناحِلُ

وقال حوثة بن حوثة يصف السنان :

فَاعَدَ أزرق في القناسة كأنه \* في طَخِيَةِ الظلماء ضوء شهاب

وقال دُعَيْل :

وَأَسْمَرَ في رأسه أزرق \* مثلُ لسان الحية الصادى

وقال آخر :

جَمَعْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ \* سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَسْتَعِرْ بِدُخَانِ

وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه :

بِكُلِّ رُدَيْنِيٍّ كَأَنَّ سِنَانَهُ \* شِهَابٌ بَدَأَ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ ساطِعُ

(١) منباع : سائل .

(٢) رخ أصم : مكتنز . ومارت سرائه : اضطرب أعلاه . وفي الأصل : « مالت سرائه » وهو غير مناسب للسياق ولا للتشبيه في الشطر الثاني ؛ فعله محريف . الموائِل : الطالب للنجاة خشية أن يصيبه

تَقَاصِرِ الآجَالُ فِي طُولِ مَتْنِهِ \* وَعَادَتْ بِهِ الآمَالُ وَهِيَ بَخَائِعُ  
وَسَاءَتْ ظُنُونُ الْحَرْبِ فِي حَسَنِ ظَنِّهِ<sup>(١)</sup> \* فَهِنَّ لِحَبَّاتِ الْقُلُوبِ قَوَارِعُ

وقال أبو محمد بن مالك القرطبي من رسالة جاء منها في وصف الرمح : وَمِنْ كُلِّ  
مُتَّقِفِ الْكُجُوبِ ، أَصَمِّ الْأُنْبُوبِ ، كَأَنَّمَا سَلَبَ مِنَ الرُّومِ زُرْقَتَهَا ، وَاجْتَلَبَ مِنَ  
العَرَبِ سُتْرَتَهَا ، وَأَخَذَ مِنَ الذُّبِّ عَسَلَانَهُ ، وَمِنْ قَلْبِ الْجَبَانِ خَفَقَانَهُ ، وَمِنْ رَقَرَأَقِ  
السَّرَابِ لِمَعَانِهِ ، وَاسْتَعَارَ مِنَ الْعَاشِقِ نُحُولَهُ ، وَمِنْ الْعَلِيلِ ذُبُولَهُ . قَالَ أَبُو تَمَامٍ :  
مُتَّقِفَاتِ سَابِنِ الرُّومِ زُرْقَتَهَا \* وَالْعَرَبِ أَدْمَتَهَا وَالْعَاشِقِ الْقِضْفَا<sup>(٢)</sup>



واما ما قيل في القوس العربية — رَوَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ قَوْسًا عَرَبِيَّةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ : ” هَكَذَا جَاءَنِي جَبْرِيْلُ اللَّهِ مِّنْ أَسْتَطْعَمَكَ بِهَا فَأَطْعِمْهُ وَمَنْ أَسْتَنْصَرَكَ بِهَا  
فَانْصُرْهُ وَمَنْ أَسْتَرْزَقَكَ بِهَا فَارْزُقْهُ “ . وَقَالَ : ” مَامَدَّ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ  
السَّلَاحِ إِلَّا وَلِلْقَوْسِ عَلَيْهِ فَضْلٌ “ .

والقوس مؤنثة . وتصغيرها قَوْسٌ . وجمعها أَقْوُسٌ وَأَقْوَاسٌ وَقِيَاسٌ وَقِيسَى .  
ولها أجزاء وأسماء .

فأما أجزاؤها — فكبدها : ما بين طَرْفِ الْعِلَاقَةِ . وَيْلِيهِ الْكُيَّةُ . وَيَلِي الْكُيَّةُ :  
الْأَبْهَرُ . ثُمَّ الطَّائِفُ ، وَهُمَا طَائِفَانِ : الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلُ . وَالسِّيَّةُ : مَا عُطِفَ مِنْ طَرْفِهَا .

(١) كذا في العقد الفريد ، وفي الأصل : « ... فِي كُلِّ ظَنَّةٍ » .

(٢) القُضْفُ لُغَبٌ : النَحَافَةُ .

(٣) وقد تذكر ، وسيأتي المؤلف ينص على هذا .

ويدها : أعلاها . ورجلها : أسفلها . والعَجَسُ والمعَجَسُ : مَقْبَضُهَا . وإنْسِيَّهَا :  
ما أَقْبَلَ على الرامى . ووَحْشِيَّهَا ما كان الى الصَّيْد . والفَرْضُ والفُرْضَةُ : الحَزَّةُ التى  
يقع فيها طرف الوتر المعقود وهو السية <sup>(١)</sup> . وما فوق الفُرْضَةُ : الظَّفَرُ والكُظُرُ .

وأما أسماء القوس ونعوتها — فمنها : «بَانِيَّةٌ» <sup>(٢)</sup> أى بانية على وترها اذا ألصقت  
به . «جَشُو» <sup>(٣)</sup> هى القوس الغليظة وقيل الخفيفة ؛ قال أبو ذؤيب :  
وَنَمِيمَةً من قَانِصٍ مُتَلَبِّبٍ \* فى كفه جَشُو أَجَشٍ وَأَقْطَعُ  
«جلهق» <sup>(٤)</sup> وجمعها جَلاهق ، وهى قِيسَى البَنْدُق . «حَنَانَةٌ» التى تَحِنُّ عند  
الإنباض ؛ قال الشاعر :

وفى مَنَكِي حَنَانَةٌ عودُ نَبْعَةٍ \* تَحَيَّرَهَا لى سَوْقَ بَكَّةَ بَائِعٍ <sup>(٥)</sup>  
«حاشكة» وهى القوس البعيدة الرمى . «حَنِيرة» وهى القوس بغير وتر ، وفى الحديث :  
«لو صَلَّيْتُمْ حتى تكونوا كالحَنَائِرِ [ ما نفعكم حتى تُحِبُّوا آلَ رسولِ الله صلى الله عليه

(١) فى الأصل : «وهو السيرة» وهو تحريف . قال فى أساس البلاغة : «وأوقع الوتر فى فرض  
قوسك وفرضتها ، وهو الحز فى سيتها» .

(٢) فى اللسان (مادة بين) : «الجوهري : البائنة القوس التى بانَّت عن وترها كثيرا ، وأما التى  
قد قربت من وترها حتى كادت تلصق به فهى البانية بتقديم النون ، قال : وكلاهما عيب ...» وظاهر من  
تفسير المؤلف هنا أن المراد «البانية» بتقديم النون . وفى الأصل : «بائية» وهو تحريف .

(٣) الذى فى كتب اللغة «قوس جش» ، بالهمزو «الجشو» بالواو لغة فيه .  
(٤) ظاهر كلام المؤلف أن «جلهق» مفرد جمعه «جلاهق» والذى فى كتب اللغة : الجلاهق بضم  
الجيم : القوس ، ولم يذكروا له هذا المفرد الذى ذكره .

(٥) ضبط هذا البيت فى اللسان (مادة حن) بإضافة «منكى» الى حنانة على أنه تشية منكب وعلى أن  
المراد بـ «عود نبعة» السهم . وإذ كنا لم نوفق الى القصيدة التى منها هذا البيت لنعرف موضعه من السياق ،  
وإذ كان ضبطه على ما فى اللسان غير واضح . وإذ كان العود يطلق على القوس كما يطلق على السهم ، رأينا  
أن نضبطه كما ترى ، على أن يكون «عود نبعة» بدلا من حنانة .



- (١) «وسلم» . «حدلاء» هي القوس التي تطامنت<sup>(٢)</sup> [سيتها] . «حصوب» وهي التي اذا رمى عنها انقلب وترها . «رهيش» التي اذا رمى عنها اهتزت وضرب وترها أبهرها . «زفیان»<sup>(٣)</sup> هي السريعة الإرسال للسهم . «زوراء» سُميت بذلك لميلها . «شسيب» وهو من أسمائها . «شريحة» . «شدفاء» سُميت بذلك لأعوجاجها . «صفراء» . «صريع» . «ضروح» وهي الشديدة الحنز والدفع للسهم . «طحور» البعيدة الرمي . «طروح» مثل ٥  
ضروح . «طلاع الكف» اذا كان مقبضها يملأ الكف . «عاتك» هي القوس التي آحمرت من القدم ، ومثله العاتكة . «عاتق»<sup>(٤)</sup> هي التي تغير لونها . «عطوى» هي المؤاتية السهلة ، قال الشاعر :

له نبعة عطوى كأت رينها \* بألوى تعاطته الأ كف الموائح<sup>(٥)</sup>

- ١٠ «عراضة» وهي العريضة . «عبهر» هي القوس المثلثة العجس «عطافة»  
«عطيفة» . «عطفى» القوس المعطوفة ، قال أسامة الهذلي :  
فد ذراعيه وأجنأ صلبه \* وفرجها عطفى مرير ملاق<sup>(٦)</sup> كد

(١) تمة الحديث من نهاية ابن الأثير .

- (٢) تطامنت سيتها : انخفضت أى مع ارتفاع السية الأخرى . والزيادة التي وضعناها ضرورية وسيدكرها المصنف فى تفسير «محدلة» التي معناها معنى «حدلاء» . فلعل هذه الزيادة التي أثبتناها سقطت ١٥  
دنا سها من النسخ . ومثل محدلة وحدلاء أيضا حدال كغراب .

(٣) كذا فى المخصص وكتب اللغة . وفى الأصل «زفنان» وهو تحريف .

(٤) ومثل عاتق : عاتقة .

(٥) كذا فى اللسان (مادة عطا) وفى الأصل : «تعاطيه» ولعله تحريف من النسخ . قال فى اللسان :

- ٢٠ «وأراد بالألوى الوتر» . وتعاطته : تنازعت .

(٦) أجنأ صلبه : أحنى ظهره . ومرير : ذو مرة أى قوى . والملاق : المعالج الملازم من قولهم :

بات يلاقك الغل : أى يعالجه .

«عَطُوفٌ» هي المعطوفة السَّيِّئَاتِ إحداها على الأخرى . «عَتَلَةٌ»<sup>(١)</sup> والعتلة : القوس  
الفارسية ، وجمعها عَتَلٌ . «عَوَجَاءٌ» وهو من أسماؤها . «عَثُوثٌ» وهي القوس المُرْتَنَّة .  
قال كثير :

هَتُوفًا إِذَا ذَاقَهَا النَّازِعُونَ \* سَمِعَتْ لَهَا بَعْدَ حَبْضٍ عِثَانًا<sup>(٢)</sup>

«عُطْلٌ» هي التي لا وتر عليها . «غَفَاءٌ» التي في غلافها . «فَرَعٌ» و «فَرَعَةٌ» وهما  
من جِيَادِ القسي . «بَحَاءٌ» تُوصف بذلك إذا بَانَ وترها عن كِبْدِها . «بَحْوَاءٌ» مثلها .  
«فَلَقٌ» إذا كانت مشقوقة ولم تكن قَضِيْبًا . «فُرُجٌ» إذا تَنَفَّجَتْ سِيَاتُهَا<sup>(٤)</sup> . «قوس  
قَعَسَاءٌ»<sup>(٥)</sup> والقَعَسُ هو نتوء باطن القوس من وسطها ودخول ظاهرها . «قَوُودٌ» وهي  
السَّيْلَةُ المنقادة . «كَبْدَاءٌ» هي التي يملأ كِبْدُها الكَفُّ . «كَزَّةٌ» وهي القصيرة .  
«مُسْحِنَةٌ»<sup>(٦)</sup> وهي الحسنة المنظر . «مُطَحَّرٌ» التي ترمى بسهمها صُعْدًا . «مُحْدَلَةٌ» التي  
تطامنت سِيَتُهَا مثل الحَدَلَاءِ . «مَرْوَحٌ» وهي القوس الحسنة التي يمرح من رآها  
عَجَبًا بها . ويقال مِمْرَاحٌ ومِمْرَحٌ أي نَشِيْطٌ . «مَهُوْكٌ» القوس اللينة . «مَسِيْحَةٌ» وهو  
من أسماؤها . «مُعْطَفَةٌ» هي القوس المعطوفة السَّيِّئَاتِ . «مُطْعَمَةٌ»<sup>(٧)</sup> قال الشاعر :

(١) كذا في المخصص واللسان ، ومنه قول أمية :

يرمون عن عتل كأنها غُبُطٌ \* بزحزح يُعْجَلُ المرمى إِنْجَالًا

وفي الأصل : «عتكة» بالكاف . وهو تحريف .

(٢) ذاق القوس : جذب وترها لينظر ما شُدَّتْهَا . والنَّازِعُونَ : الرماة . والحبض : الصوت الضعيف  
وعثاث : مصدر عاث في غنائه إذا رجع وترتم .

(٣) مشقوقة : أي أن تكون أحد شق قضيب .

(٤) تَنَفَّجَتْ سِيَاتُهَا : ارتفعت . يريد سِيَتُهَا إذ ليس للقوس إلا سِتان .

(٥) في الأصل : «قوس قعس» .

(٦) في الأصل : «كبد» .

(٧) كذا في المخصص واللسان (مادة مسح) وفي الأصل : «مسيح» .

وفي الشمال من الشريانِ مُطْعَمَةٌ \* كَبْدَاءُ في عَجَسِهَا عَطْفٌ وَتَقْوِيمٌ  
 وقيل سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُطْعِمُ . «مَعْطُوفَةٌ» . «مَاسِيخِيَّاتٌ» هي أقواس تُنسَبُ إلى  
 مَاسِيخَةٍ (٢) رجلٍ من الأزد كان قَوَّاسًا ، قال الشَّامُخُ بنُ ضَرَّارٍ :  
 فَقَرَّبْتُ مَبْرَأَةً تَخَالُ ضُلُوعَهَا \* من المَاسِيخِيَّاتِ القِيسَى المَوْتَرَا (٣)  
 «نَاتِرَةٌ» وهي التي تقطع الوتر لضلالتها ، وجمعها نَوَاتِرٌ . «نَفُوحٌ» هي الشديدة  
 الدفع للسهم . «هَمَزِيٌّ» (٤) مثلها .

وأما الوتر — فمن أسمائه : «حَبَجْرٌ» وهو الوتر الغليظ ، وكل غليظ كذلك ؛  
 قال الشاعر :

أرْمِي عليها وهي شَيْءٌ بِجَرٍّ (٥) \* والقوسُ فيها وَتَرٌ حَبَجْرٌ  
 \* وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ وَشِبْرٌ \*

«سَرَعَانٌ» وهو الوتر القوي ، قال الشاعر :  
 وَعَطَّلْتُ قَوْسَ اللَّهِ مِنْ سَرَعَانِهَا \* وَعَادَتْ بِسَهَامِي بَيْنَ أَخْنَى وَنَاصِلِ (٦)  
 «شِرْعَةٌ» الشرة : الوتر الرقيق ، وقيل مادام مشدودا . «فُرُو» . «هَجَارٌ» . «وَوْتَرٌ» .

(١) قال في اللسان ، بعد أن ذكر البيت وشرح «كبداء» ، : «وصواب إنشاده : في عودها عطف يعني  
 موضع السيتين وسائر مقوم» . يريد أن العطف والتنويم في عود القوس لا في عجمها ، وأن المعطوف من  
 عودها هو موضع السيتين .

(٢) كذا في اللسان والقاموس وأساس البلاغة . وفي الأصل «ماسخ» .  
 (٣) المبراة : الناقة في أنفها برة ، وهي حلقة من فضة أو صفر تجعل في أنفها . والموتر : المشدود الوتر .  
 (٤) كذا في كتب اللغة ، وفي الأصل : «هيزاء» وهو تحريف . (٥) بجر : عجب .  
 (٦) في الأصل «بين أخنى ونواضل» وهو تحريف ، والتصويب عن لسان العرب مادة «سرع» .  
 والأخنى : الأحذب . والناصل : السهم ذو النصل ، والذي خرج منه نصله ، وهذا هو المراد هنا .  
 (٧) كذا بالأصل . ولم نجد في المصادر التي بأيدينا ما يؤيده .

\* \*

وأما أصوات القوس — يقال : «أرنت» إذا رمى عنها فصوتت .  
«أنبض» . «أنضب»<sup>(١)</sup> . «حضب» وجمعه أحضاب . «رجعت» . «زجوم» .  
الزجوم التي ليست شديدة الإرنان . «سبجت» إذا مدت حنيتها على جهة واحدة .  
«عجاجة» . «عزفت» . «عداد» هو صوت الوتر . «عولت»<sup>(٢)</sup> مثل أرنت .  
«كتوم» وهي التي لا ترن «مرنان» وهي التي إذا رمى عنها صوتت ؛ قال الشنفرى :

إذا زلّ عنها السهم رنت كأنها \* مرزاة تكلّي تحب وتعول

«نأمت» أي صوتت . «هتفى» . «هتافة» . «هزج» و«هزجت» إذا صوتت

٨٥

عند إنباض الرمي عنها ؛ قال الكميت :

لم يعب ربها ولا الناس منها \* غير إنذارها عليها الحميرا  
بأهازيج من أغانيها الجش \* وإتباعها النحيب الزفيرا<sup>(٣)</sup>

وقال الشماخ :

إذا أنبض الرامون عنها ترنمت \* ترنم تكلّي أوجعتها الحنائر<sup>(٤)</sup>

وقال آخر :

وهي إذا أنبضت عنها تسجع \* ترنم التكلّي أبت لا تهجع

وقال آخر :

تسمع عند النزع والتوتير<sup>(٥)</sup> \* في سيتها رنة الطنبور

(١) أنبض القوس وأنضبا إذا جذبها لتصوت . (٢) في الأصل : «عوكت» وهو تحريف .

(٣) الجش : جمع جشاء من الجشة وهي غلظ الصوت .

(٤) في أساس البلاغة : \* وإتباعها الحنين الزفيرا .

(٥) النزع : رمى السهم عن القوس . والتوتير : شد وتر القوس . وفي الأصل : «عند النزع والتوتير» .



واذا وَتَرَ القوسَ أو أخذ عنها وترها — يقال : «حَظَرَبَ قوسه» إذا شَدَّ  
تَوَيَّرَها . «طَحَمَرَ» إذا وَتَرَهَا . «مَتَّنَ» مثله . «وَوَتَرَ» . «عَطَّلَ» يقال : عطَّلَ  
القوسَ إذا أَخَذَ عنها الوتر .



وأما إذا حَمَلَ القوسَ أو أَتَكَأَ عليها — يقال : «تَتَكَّبَ القوسَ» إذا ألقاها  
على مَنْكِبِهِ . «تَأَتَّبَ» يقال : تَأَتَّبَ قوسه إذا جعلها على ظهره . «مَتَّقَوْسَ»  
إذا كان معه قوس . «انْكَبُ» والآنكَب الذي لا قوس معه . «ارتكز» إذا وضعها  
بالأرض وأَعْتَمَدَ عليها .

- ١٠ هذا ما قيل في القوس من الأسماء والصفات اللغوية ، فلنذكر تركيب القوس  
ومبدأ عملها .

ذكر ما قيل في تركيب القوس ، ومبدأ عملها

ومن رَمَى عنها ، ومعنى الرمي

- أما تركيب القوس — فقد أجمع الرُّمَّاء أنها مبنية على طبائع الإنسان الأربع  
وهي : العظم ، ونظيره في القوس الخشب . واللحم ، ونظيره في القوس القرون .  
١٥ والعروق والعصب ، ونظيرها في القوس العقب . والدم ، ونظيره في القوس الغراء .



وأما مبدأ عملها ومن رَمَى بها — اختلف الناس في القوس ومبدأ عملها ومن  
رمى عنها ، فقال بعض أهل العلم : إن القوس جاء بها جبريلُ إلى آدم عليه السلام

وعلمه الرمي عنها، وتوارثه ولده الى زمن نوح عليه السلام. وذكرت الفرس في كتاب الطبقات الأربع : أن أول من رمى عنها جمشيد الملك الفارسي، وقيل إنه كان في زمن نوح عليه السلام، وتوارثه بعده ولده طبقة بعد طبقة. وقال آخرون : إن أول من رمى عنها النمرود، وخبره مشهور في رمية نحو السماء وعود سهمه اليه وقد تحمس من الدم . وسندكر ذلك ان شاء الله تعالى مبينا في قصة إبراهيم عليه السلام . ورمى عنها بعد النمرود سامن ايماني ثم كند بن سامن ثم رستم من المجوس ثم اسفنديار وغيرهم . وقيل إن أول من وضعها بهرام جور بن سابور ذي الأكتاف ، وهو من الملوك الساسانية، وإنه عملها من الحديد والنحاس والذهب، ولم يكن رآها قبل ذلك، فلم تطاوعه في المدة فعملها من القرون والخشب والعقب<sup>(١)</sup> . وهذا القول مردود على قائله ، لأن الفرس الأول لم تزل تفتخر بالرمي في الحروب والصيد، ولم ينقل أن الرمي انقطع في دولة ملك منهم . والله تعالى أعلم .

(٨٦)



وأمامعنى الرمي — ومعنى الرمي عند العرب هو القصد، وذلك أنهم يقولون : رميت ببصرى الشيء، أى قصدت اليه به، قال ابن الرومي :

نظرت فأقصدت الفؤاد بسهمها \* ثم آثنت عنه فكاد يهيم  
ويلاه إن نظرت وإن هي أعرضت ! \* وقع السهام وتزعهن أليم

وقال العباس بن الأحنف :

قالت ظلوم سمية الظلم \* مالى رأيتك ناحل الجسم  
يامن رمى قلبى فأقصده \* أنت العليم بموضع السهم

٢٠ (١) العقب : عصب المتنين والساقين والوظيفين .

وأما معناه عند العجم ، فقد حكي عن بهرام أنه قال : معنى رميت الشيء أي<sup>(١)</sup>  
رُمته فوصلت إليه . وهو مقارب لمعناه عند العرب ، لأنه إنما أراد بإرامه القصْد له .  
هذا ما قيل في القوس . فلنذكر ما قيل في السهم ، ثم نذكر بعد ذلك ما قيل فيهما  
من النظم والنثر .



وأما ما قيل في السهم — روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
”إن الله عز وجل ليُدخلُ بالسهم الواحد ثلاثة [نقير] <sup>(٢)</sup> الجنة صانعه يحتسب في صنْعته  
الخير والرامي به والممد به“ . وقال صلى الله عليه وسلم : ”ارموا واركبوا وأن ترموا  
أحبُّ إلى من أن تركبوا“ . وعنه صلى الله عليه وسلم وقد مرَّ على نفر من أسلم<sup>(٣)</sup>  
ينتضلون فقال : ”ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا وأنا مع بني فلان“ ، فأمسك  
أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”مالكم لا ترمون“ ، فقالوا :  
كيف نرمي وأنت معهم ! قال : ”ارموا وأنا معكم كلكم“ . وعن حمزة بن أبي أسيد  
عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر حين صفَّفنا لقريش و صفَّفوا  
لنا : ”إذا أكثبوكم فعليكم بالنبل“<sup>(٤)</sup> . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”من تعلم الرمي  
ثم تركه فهو نعمة تركها“ .

(١) كذا بالأصل ، وظاهر أن الكلمة «أي» التفسيرية هاهنا لا معنى لها بل وجودها مخل بالتركيب .

(٢) زيادة من هذا الجزء (صفحة ٢٣٨ من خطبة القاضي شهاب الدين محمود الحلبي) ومن الجامع الصغير .

(٣) الممد به : من أمدّه بالشيء : أعطاه إياه . وفيما يأتي في خطبة الحلبي وفي الجامع الصغير . «ومنبله»

بدل «الممد به» والمنبل : من أنبله الشيء أعطاه إياه وناوله .

(٤) أسلم : قبيلة مشهورة .

(٥) أكثبوكم : قاربوكم ودنوا منكم فكنوكم منهم .

ومما يدل على تعظيم قدر الرامي ما روى عن عبد الله بن شَدَّاد قال : سمعت علياً يقول : ما رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم يُفَدِّي رجلاً بعد سَعْدٍ، سمعته يقول : ”إِرمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي“ . وسَعْدٌ هذا هو سعد بن مالك . وكلامُ رسول الله صلى الله عليه وسلم له كان في يومٍ أُحُدٍ .

وللسهم أسماء وصفات ونعوت نطقت بها العرب — منها : ”أَقْدٌ“، والْأَقْدُ : الذي لا ريش عليه . ”أَهْزَعُ“ وهو السهم الذي يبقى في الكنانة وحده لأنه أردأ ما فيها، ويقال هو أجودُّها وأفضلُّها، ويقال : ما في جَفِيرِهِ أَهْزَعُ، قال العجاج :  
\* لا تك كالرامي بغير أَهْزَعَا<sup>(١)</sup> \*

وقال آخر :

فأرسل سهمًا له أَهْزَعَا \* فَشَكَ نَوَاهِقَهُ<sup>(٢)</sup> والفا  
”أَفُوقُ“ هو المكسور الفُوق<sup>(٣)</sup> . ”أَمْرَطُ“ هو الذي سَقَطَ قُدُّهُ . ”أَغْضَفُ“<sup>(٤)</sup>  
وهو الغليظ [الريش] . ”أَصْمَعُ“ وهو الرقيق . ”شَجَرٌ“ وهي سهام غلاظ . ”ثَلِثٌ“<sup>(٥)</sup>  
وهو سهم من ثلاثة، ومثله ثَلِثٌ وَثْمِينٌ وَسَبِيعٌ وَسَدِيسٌ وَنَحْمِيسٌ . ”جُبَاعٌ“ وهو الذي  
بغير نصل . ”جُمَاعُ“ سهم مدور الرأس يتعلم به الصبي الرمي . ”حَشَرٌ“ يقال : سهم  
حَشَرٌ، وسهام حَشَرٌ أى دِقَاقٌ . ”حَابٍ“ وهو الذي يزحف في [الأرض ثم يُصِيبُ]<sup>(٦)</sup>  
الهدف . ”حَابِضٌ“ وهو الذي يقع بين يدي راميه . ”حِظَاءُ“ هي سهام صغار،  
والواحدة : حُظْوَةٌ، وتُجمع على حَظَوَاتٍ، وتصغيرها : حُظَيَّاتٌ . ”حُسْبَانٌ“ سهام

(١) في المخصص : « يأيها الرامي بغير أَهْزَعَا » .

(٢) النواحق : مخارج النفاق من ذى الحافر، أو العظام الناتئة في مجرى دمه من الخلد .

(٣) الفوق : موضع الوتر . (٤) فى الأصل : « أعصف » وهو تحريف .

(٥) زيادة عن القاموس . (٦) التكلة من كتب اللغة .



- صغار يرمى بها عن القسيّ الفارسيّة ، والواحدة حُسْبَانَةٌ . "خَارِقٌ" وهو السهم الذي  
يُصيب القُرطاس . "خَشِيبٌ" وهو حين يُبرى البرى الأول . "خِلَطٌ" وهو السهم  
الذي ينبت عُوده على عَوِج فلا يزال يتعَوِّج وإن قُوم . "دَائِفٌ" وهو الذي يصيب  
ما دون الغرض ثم ينبو عن موضعه ، والجمع دَائِفٌ . "دَائِرٌ" وهو الذي يخرج من  
الهدف . "رَقِيَّاتٌ" سهام تُنسب إلى موضع بالمدينة . "زَالِجٌ" وهو الذي يتربح من  
القوس أى يُسرّع ، وكلّ سريع زالج . "زَاحِفٌ" وهو الذي يقع دون الغرض  
ثم يزحف إليه . "زَمَحْرٌ" وهو النشاب واحده زَمَحْرَةٌ ، ويقال : هو الطويل منه .  
"سَهْمٌ سَنَدَرِيٌّ" نوع من السهام منسوب إلى السندرة وهي شجرة . "سُرُوءٌ" سهم  
صغير ، والجمع سِرَاءٌ . "شَارِفٌ" سهم طويل دقيق ، وقيل الذي طال عهده .  
"شَاخِصٌ" أى جاز الغرض من أعلاه . "شَارِمٌ" وهو الذي يشرم جانب الغرض .  
"صَادِرٌ" هو النافذ . "صَنِيعٌ" . "وَعِيرٌ" هو الموفور الريش . "وَعْمُوجٌ" هو الذي  
يتلوى في ذهابه وهو الأعوجاج في السير . "عُصْلٌ" السهم المعوجة . "عُفْرٌ" <sup>(١)</sup>  
"عَائِرٌ" وهو السهم الذي لا يُدري من أين أقبل . "غَرَبٌ" يقال : سهم غرب ،  
وهو الذي يأتي ولا يعلم المصاب به من أين يأتي . "وَفَاجٌ" هو السهم الفائز . "قِطْعٌ"  
هو السهم العريض . "قِدْحٌ" قبل أن يُرَّش ويركب نصله . "قُطْبَةٌ" سهم صغير  
يرمى به . "قَطِيعٌ" قبل أن يُرى حين يكون قضيبياً ، والجمع قِطْعٌ . "قِثْرَةٌ" سهم  
صغير لا حديد فيه . "كُتَابٌ" سهم صغير مدور الرأس مثل "جُمَاحٍ" . "كُتَابٌ"  
سهم صغير ، قال الشاعر :

رَمَتْ عَنْ كُتَيْبٍ قَلْبِي \* وَلَمْ تَرَمْ بِكُتَابٍ

(١) كذا في الأصل ، ولم نوفق إليه في مصدر آخر .

(٢) يصح في «سهم غرب» الإضافة والوصفية .

«لَامٌ» وهو السهم . «مُعَبَّرٌ» وهو السهم الموفور الريش . «مِنْرَعٌ» هو السهم مطلقا ، ويقال : المِنْرَعُ : الذى يرمى أبعد ما يكون ؛ قال الأعشى :  
فهو كالْمِنْرَعِ المَرِيشِ من الشَّوْ \* حَطَّ غَالَتْ بِهِ يَمِينُ المَغَالِي  
«مَرِيشٌ» ذو الريش . «مُخَلَّقٌ» هو المصالح . «مُضْرَادٌ» هو النافذ . «مُقْتَعَلٌ»  
هو الذى لم يُبَرِّ برِّا جيِّدا ؛ قال لبيد :

فَرَمَيْتُ الْقَوْمَ رِشْقًا صَائِبًا \* لَيْسَ بِالْعَصْلِ وَلَا بِالْمُقْتَعَلِ

«مُطْحَرٌ» هو البعيد الذَّهَاب ؛ قال أبو ذؤيب :

فَرَمَى فَأَلْحَقَ صَاعِدِيًّا مُطْحَرًا \* بِالْكَشْحِ فَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْأَضْلَعُ<sup>(١)</sup>

«مِرْمَاةٌ» سهم صغير . «مِنْجَابٌ» هو الذى لا ريش عليه ولا نَصْل . «مِغْلَقٌ»  
اسم لكل سهم . «مِرْيَحٌ» سهم طويل له أربع قُدْذٍ . «مَنْجُوفٌ» هو السهم العريض .  
«مِرْطَاطٌ»<sup>(٢)</sup> التى تمرط ريشها . «مَقْرَعٌ» الذى ريش بريش صغار . «مُرْتَدَعٌ» الذى  
إذا أصاب الهدف أنفضخ عوده . «مِعْرَاضٌ»<sup>(٣)</sup> ذو ريش يمشى عَرَضًا ، وقيل سهم  
طويل له أربع قُدْذٍ دِقَاقٍ فإذا رُمِيَ به أعترض . «مَتَصَمَعٌ» هو المنظم الريش من  
الدم ، وقيل المَلَطَّخ بالدم . «مِشْقَصٌ» سهم له نصل عريض . «مِعْقَصٌ» الذى  
ينكسر نصله ويبقى سِنْخُهُ فى السهم . «نِكْسٌ» هو الذى آنكسر فوقه فجعل أسفله  
أعلاه . «نَوَاقِرٌ» هى السهام التى تُصِيب . «نَسَابٌ» . «نَجِيفٌ» هو العريض  
النصل ، والجمع نُجُف ؛ قال الهذلى :

نُجُفٌ بَذَلَتْ لَهَا خَوَافِي نَاهِض \* حَشِرِ الْقَوَادِمِ كَاللَّفَاعِ الْأَطْحَلِ

«هِنَازٌ» هو الذى يبقى فى الكِنَانَةِ وحده مثل الأَهْزَعِ .

٢٠ (١) فى اللسان (مادة طحر) : «فأنفذ» . (٢) هذا على أن «مراطا» جمع «مرط»  
بضمين ، ويقال أيضا : سهم مراط ، كما يقال : سهم مرط . (٣) انفضخ عوده : انكسر .



- وأما أسماء النصل — فمنها : «رَهْبٌ» وهو النصل الرقيق ، والجمع رِهَابٌ .  
«رَهَيْشٌ» مثله . «قِطْعٌ» هو النصل العريض ، وجمعه أَقْطَاعٌ ، وقيل : نصلٌ صغير ،  
وقيل : السهم القصير . «قُطْبَةٌ» نصل المدف . «مِرْمَاةٌ» هو النصل المدور .  
«مِعْبَلَةٌ» نصلٌ طويل عريض ، وقيل حديدة مصفحة لا عير لها<sup>(١)</sup> . «نِضْيٌ» هو نصل  
السهم . «وَقِيعٌ» هو النصل المحدد ، قال عنترة :  
وَأَخْرَجْتُهُمْ أَجْرَتْ رُحْيٌ \* وَفِي الْبَجَلِ مِعْبَلَةٌ وَقِيعٌ  
فهذه أسماء السهم والنصل .



- وإذا أصاب السهمُ يقال — «ارْتَزَّ السهم» إذا ثبت في القرطاس «أَصَابَ» .  
«أَقْصَدَ» إذا قَتَلَ مكانه ، قال الأخطل :  
فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِي إِذْ رَمَيْتَنِي \* بِسَهْمِيكَ فَالِرَّامِي يُصِيبُ وَلَا يَدْرِي<sup>(٢)</sup>  
«بَصَرَ» إذا طَلَى رَأْسَهُ بِالْبَصِيرَةِ وهى الدم . «تَازَ» يقال : تَازَ السهمُ إذا أصاب  
الرَّمِيَّةَ فَاهْتَزَّ فِيهَا . «خَرَقَ» إذا أصاب . «خَسَقَ» مثله . «خَصَلَ» إذا وقع بِإِزْقِ  
الْقِرْطَاسِ ، وقيل : [الخصل] الإصَابَةُ ، ويقال : تَخَاصَلَ الْقَوْمُ إِذَا تَرَاهَنُوا فِي الرَّمْيِ ،  
وَأَحْرَزَ فُلَانٌ خَصَلَ فُلَانٌ إِذَا غَابَ . «دَبَرَ» إذا نَحَرَ عَنِ الْمَدْفِ . «زَهَقَ» إذا  
جَاوَزَ الْمَدْفَ . «شَظَفَ» إذا دَخَلَ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ . «صَرَدَ» يقال : صَرَدَ السهمُ

(١) العير في النصل : الناقى منه في وسطه .

(٢) في الأصل : « ... أَقْصَدْتَنِي فَرَمَيْتَنِي \* بِسَهْمِكَ ... » . وقد أثبتنا ما في اللسان مادة

«قصد» . ومعنى لا يدري : لا يختل . يقال : درى الظباء وأدراها وتدراها إذا ختلها أى تخفى لها .

(٣) في المخصص : « ومن قال : الخصل : الإصابة فقد أخطأ » .

من الرمية إذا نفذ منها . «صَاف» مثل «ضَاف»<sup>(١)</sup> [و] «طاش» إذا لم يصب .  
«عَصَل» إذا آلتوى في الرمي . «عَظَعُ»<sup>(٢)</sup> إذا لم يقصد الرمية . «حَزَزَ» إذا وقع بين  
يدى الرامى . «مَرَقَ» إذا نفذ من الرمية . «نَصَلَ» إذا ثبت نصله في الشيء فلم  
يخرج . «نَضَا» بمعنى ذهب . «نَفَذَ» أى من الرمية .



وأما ما يضاف الى الرامى — يقال : «أَذَاقَ» عبارة عن سرعة الرمي .  
«أَشْخَصَ» إذا مرَّ سهمه برأس الغرض . «انْتَضَلَ» يقال : انتضل التوم وتناضلوا  
إذا تَرامَوْا للسَّبق . «تَيَّمَمَ» إذا قصد نحو جهة بالسهم . «تَغَيَّرَ» إذا دار السهم على  
ظفره ليعرف قوامه من عوجه . «تَغَيَّرَ» مثله . «رمى» معروف . «رَشَقُ» إذا رمى  
القومُ بأجمعهم في جهة واحدة . «زَنَحَ» الزَّحْ رفع اليد في السهم الى أقصى ما يقدر  
عليه . «سَعَرَ» إذا رمى . «عَقَى»<sup>(٣)</sup> بالسهم إذا رمى به في الهواء وأرتفع في طيرانه .  
«غَلَا» إذا رمى أقصى الغاية . «لَعَطَ» إذا رمى فأصاب . «لَتَأَ» يقال : لَتَأَ بالسهم  
إذا رمى به . «نَاشَبَ» والناشب هو الرامى . «نَدَبَ» إذا رمى في جهة واحدة .  
«نَجَفَ» إذا برى السهم .



وأما أوعية السهام — «جَعَبَةٌ» وجمعها جَعَاب . «جَفِيرٌ» وهو أوسع من  
«الِكَمَانَةِ» . «ظَفَرَةٌ» إذا كانت ممثلة . «عَيْبَةٌ» مثل جَعَبَةٍ . «قَرَنٌ» . «نَشَلٌ» يقال :  
نَشَلْتُ كِنَانِي إذا أستخرجت ما فيها .

(١) معنى «صاف» و «ضاف» لم يصب، فزدنا الواو العاطفة ليشركا «طاش» في تفسيره .

(٢) فى الأصل : «عظط» وهو تحريف . (٣) ومثل عقى : عقى .

(٤) كذا بالأصل ، ولم نوفق إليها أو الى ما يقرب منها فى مصدر آخر .

\* \*

وأما ما وُصِفَ به القوسُ والسهمُ من النظم والنثر - قال عَتَّاب بن وَرْقَاءَ  
 وَحَطَّ عَنْ مَنْكِبِهِ شَرِيَانَةً \* مِمَّا أَصْطَفَى بَارِى الْقِسَى وَأَنْتَقَى  
 أُمَّ بَنَاتٍ عَدَّهَا صَانِعُهَا \* سِتِّينَ فِي كِتَابِهِ مِمَّا بَرَى  
 ذَاتَ رُءُوسٍ كَالْمَصَابِيحِ لَهَا \* أَسَافِلُ مِثْلُ عَرَاقِيبِ الْقَطَا  
 إِنْ حُرِّكَتْ حَنَّتْ إِلَى أَوْلَادِهَا \* كَحَنَّةِ الْوَالِدِ مِنْ فَقْدِ الطَّلَا  
 حَتَّى إِذَا مَا قُورِنَتْ بَعْضُهَا \* لَانَتْ وَمَالَ طَرْفَاها وَأَنْثَى

وقالوا : أجود ما شَبَّهَ به فوق السهم قول الشاعر :

أَفْوَاقُهَا حَشَوُ الْجَفِيرِ كَأَنَّهَا \* أَفْوَاضُ أَفْرِخَةٍ مِنَ النَّغْرَانِ<sup>(١)</sup>

ومن إنشاء المولى القاضى شهاب الدين محمود الحلبي الكاتب : خطبة عَمَلَهَا لِرَامَى  
 نُسَاب، وهى :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ سَهْمَ الْجِهَادِ إِلَى مَقَاتِلِ أَعْدَاءِ دِينِهِ مُسَدِّدًا ، وَحُكْمَ الْجِلَادِ  
 بِإِصَابَةِ الْغَرَضِ فِي سَبِيلِهِ مُؤَيِّدًا ، وَسَيْفَ الْإِجْتِهَادِ فِي نِكَايَةِ مَنْ كَفَرَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ عَلَى  
 الْأَمْدِ مُجَرِّدًا ، وَرُكْنَ الْإِيمَانِ بِإِعْدَادِ الْقُوَّةِ - وهى الرمى فيما ورد عن نبيه - عَلَى كَرِّ  
 الْجَدِيدَيْنِ مُجَدِّدًا ، الَّذِي أَعَادَ رِدَاءَ الْجِهَادِ فِي مَوَاطِنِ الصَّبْرِ بِالنَّصْرِ مُعَلِّمًا ، وَأَبَادَ  
 أَهْلَ الْإِلْحَادِ بِأَنْ جَعَلَ لِحْمَاةَ دِينِهِ فِي أَرْوَاحِهِمْ أَقْسَامًا وَفِي مَقَاتِلِهِمْ أَسْمًا ، وَأَزَالَ  
 بِأَيْدِي الْقِسَى مِنْ مَعَاقِلِ أَهْلِ الْكُفْرِ حُكْمَ<sup>(٢)</sup> كُتُبِهِمُ الَّذِينَ آرْتَقَوْا مِنْهَا خَشْيَةَ الْمَوْتِ  
 سُلْمًا ، وَأَفَاءَ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنَ النَّصْرِ مَا فَاءَ بِهِ كُلُّ دِينٍ لَهُ خَاضِعًا وَآلَ إِلَيْهِ مُسْتَسَلِمًا ،  
 وَأَبَانَ حُكْمَ الْأَدَبِ فِي تَجَرُّدِ الْعَبْدِ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَّا بِهِ بِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ( وَمَا رَمَيْتَ

١٩٩

(١) النغران : طير كالصافير حمر المناقير . (٢) فى الأصل « أهل الكف » وهو تحريف .

إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى . نَحْمَدُهُ عَلَى نِعَمِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ بِهَا قَدْحُ الدِّينِ فَائِزًا وَسَهْمُهُ  
 مُصِيبًا ، وَمِنْهُ الَّتِي مَا بَرِحَ بِهَا جَدَّ الْكُفْرِ مُدِيرًا فَلَا يَجِدُ لَهُ فِي إِصَابَةِ نَصْلِ أَوْ نَصْرِ  
 نَصِيبًا ، وَآلَائِهِ الَّتِي لَا تَنْفَكُ بِهَا سَوَامُ السَّهَامِ تَرِدُ مِنْ وَرِيدِ الشَّرْكِ مِنْهَا <sup>(٢)</sup> عَذَابًا وَتَرُودُ مِنْ  
 حَبِّ الْقُلُوبِ مَرَعَى خَصِيبًا ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً  
 تُدْنِي النِّصْرَ وَإِنْ بَعْدَ مَدَاهُ ، وَتُدْمِي النَّصْلَ الَّذِي عَلَى رَامِيهِ إِرْسَالُهُ إِلَى الْمُقَاتِلِ وَعَلَى اللَّهِ  
 هُدَاهُ ، وَتُسَمِّي الْقَدْرَ لِمَنْ نَاضَلَ عَلَيْهَا فَيَفُوزُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ، وَنَشْهَدُ  
 أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الَّذِي نَصَرَ بِالرُّعْبِ عَلَى مَنْ كَفَرَ ، وَرَسُولُهُ الَّذِي رَمَى جَيْشَ الشُّرْكِ  
 بِقَبْضَةٍ مِنْ تُرَابٍ فَكَانَ فِيهَا الظَّفَرُ ، وَنَبِيُّهُ الَّذِي تَقَرَّ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ بِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ  
 بِجَمْعِ اللَّهِ النَّصْرَ وَالْفَخْرَ لِأُولَئِكَ النَّفَرِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا  
 أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَجَاهَدُوا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاخْتَصَّوْا بِالذِّبِّ عَنْهُ بِمَزَايَا الْقُرْبِ حَتَّى سَعِدَ سَعْدُهُ  
 بِمَا جَمَعَ لَهُ ، حِينَ أَمَرَهُ بِالرَّمْيِ ، فِي التَّفْدِيَةِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ ، وَخُصَّ بِعُمُومِ الرِّضْوَانِ عَمَّهُ  
 الْعَبَّاسُ الَّذِي أَقْرَأَ اللَّهُ بِإِسْلَامِهِ نَاطِرِيَهُ ، وَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاسْتِخْلَافِ  
 بَنِيهِ فِي الْأَرْضِ فِيمَا أَسْرَبَ بِهِ إِلَيْهِ .

وَبَعْدَ ، فَإِنَّ الرَّمْيَ أَفْضَلُ مَا أُعِدَّ لِلْعِدَا ، وَأَكْمَلُ مَا أُفِيضَ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ رَدَاءُ  
 الرَّدَى ، وَأَبْلَغُ مَا يُبْعَثُ إِلَى الْمُقَاتِلِ مِنْ رُسُلِ الْمَنُونِ ، وَأَنْفَعُ مَا يُقْتَضَى بِهِ فِي الْوَغَى مِنْ  
 أَعْدَاءِ الدِّينِ الدُّيُونِ ، وَأَسْرَعُ مَا تُبَلِّغُ بِهِ الْمَقَاصِدُ فِيمَا يُرَى قَرِيبًا وَهُوَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ ،  
 وَأَنْكِي مَا تُقَدِّفُ بِهِ عَنِ الْأَهْلَةِ شُهْبُ الْحُتُوفِ ، وَأَسْبَقُ مَا تُدْرِكُ بِهِ الْأَغْرَاضُ قَبْلَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَدُّ الْفَكْرِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « رَوَيْدُ الشَّرْكِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا ... » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « مِنْ الْوَغَى » .

- أن تعرف بها الرماح أو تشعر<sup>(١)</sup> بمكانها السيوف؛ ما طلع في سماء النقع قوسه إلا سح وبل النبل، ولا استبقت الآجال وسهمه إلا كان له في بلوغها السبق من بعد والسبق من قبل . ومن شرف قدره الذي دل عليه كلام النبوة، أن النبي صلى الله عليه وسلم نبه على أنه المراد بقوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) . ومن أسباب فضله الذي أصبح بها قدره ساميا، ونخره ناميا، وقطره في أفق النصر هاميا، ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لفتيمة ممن أسلم من أسلم: "إرموا يا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا". ومما عظمته به على الأمة المنة، وغدت فيه نفوس أرباب الجهاد بالفوز في الدنيا والآخرة مطمئنة، قوله صلى الله عليه وسلم: "تعلموا الرمي فإن ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة". ومن فضل الرمي الذي لا يعرف التأويل، ما نقل من قوله صلى الله عليه وسلم: "من رمى بسهم في سبيل الله أخطأ أو أصاب فكأنما أعتق رقبة من ولد إسماعيل". ومما يرفع قدر السهم [ماروى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله: "إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنعته الخير وراميه ومنبئه". ومما حضم به على الرمي ليجتهدوا فيه ويدأبوا: قوله صلى الله عليه وسلم: "إرموا وأركبوا وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا". ومن خصائص السهم أنه ذو خطوة في الهواء وحكم نافذ في الماء، وتصرف حتى في الوحش السائح في الأرض والطيور المخلق في السماء؛ يكلم بلسان من حديد، ويبطش عن باع مديد؛ إن رام غرضا طار إليه بأجنحة النسر، وإن حمى معلما أصاب الحدق وصان الثغور؛ يوجد بصره حيث فقد، وإذا انفصل عن أمه لم يسر من كبد إلا إلى كبد؛ أنجز فعله على ما فيه من إخلاف الطباع، وشرفت

٢٠ (١) في الأصل: «أو ما تشع...» . (٢) في الأصل: «الذي لا يصرف» .

(٣) تكلمة للكلام فلعلها، أو شيئا بمعناها، سقطت سهوا من النسخ. (٤) في الأصل: «أنجد فعله» .

أجناسه بكونها أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع . ومن خصائص القوس أنها عقيم ذات بنين ، صامته وهي ظاهرة الأنين ؛ لها كبد وهي غير مجوفة ، ويد لا تملك شيئاً وهي في الأرواح متصرفة ؛ ورجل ما نقلت قدماً ، وقبضة ما عرفت إثراء ولا عدماً ؛ فهي نون ما ألف الماء ، وهلال ما سكن السماء ، وقائلة ما بآشرت الدماء .

ولما كان أهل هذه الفضيلة يتفاوتون في مواهبها ، ويتباينون في مذهبها ؛ ويبلغ أحدهم بصنعة ما يبلغه الآخر بقواه ، ويصل بإتقانه إلى ما لا يدركه من وجود التساوى سواه ؛ وكان فلان ممن له في هذا الشأن الباع المديد والساعد الشديد ، والإتقان الذي يتصرف به في الرمي كيف يشاء ويضع به السهم حيث يريد ؛ كأنما سهمه بذرع الفضاء موكل ، أو للجمع بين طرفي الأرض مؤهل ، أو لسبق البروق معد إذا لمعت في حواشي السحاب المفوفة وخطرت في هذاب الدمقس المقتل . وله المواقف التي تشق سهامه فيها الشعرا ، وتبلغ بها من الأغراض المتباعدة ما يشق إدراكه على النظر ؛ فمنها أنه لما كان في اليوم الفلاني فعل كذا وكذا . ووصف ما فعله .

هذا شيء مما قيل في السلاح فلنذكر الجن .

### ذكر ما قيل في الجنة

والجنة : ما أتق بها كالترس ، والبيضة ، والدرع .

فأما الترس — فمن أسمائه : « بصيرة » ، « ترس » ، « جوب » ، « جنة » .  
« حجة » وهي الترس الصغير ، وجمعها حجف . « درقة » وجمعها درق . « عنبر »  
وهو الترس . « فرض » وهو الخفيف ؛ قال الهذلي :



أَرَقْتُ لَهُ مِثْلَ لَمْعِ الْبَشِيرِ \* يُقَالُ بِالْكَفِّ فَرَضًا خَفِيفًا

«قَفَعٌ» وَالْقَفْعُ جَنْبُ كَالْمَكَابِّ تُتَّخَذُ مِنَ الْحَشَبِ يَدْخُلُ الرِّجَالُ تَحْتَهَا إِذَا زَحَفُوا عَلَى الْحِصُونِ ، وَيُسَمُّونَهَا فِي زَمَانِنَا الْحَنُويَاتِ . «قَرَّاعٌ»<sup>(١)</sup> وَهُوَ التَّرْسُ الصُّلْبُ . «كَئِيفٌ» وَهُوَ السَّاتِرُ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِكْتِنَافِ . «لَايٌ»<sup>(٢)</sup> . «وَجِنٌ» . «وَمَجْنَأٌ» . «مَجُولٌ» . «مُطَرَّقٌ» . «مَجْنَبٌ» . «وَيْلَبٌ» . قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَيْهِمْ كُلُّ سَابِغَةٍ دِلَاصٍ \* وَفِي أَيْدِيهِمُ الْيَلْبُ الْمُدَارُ

وَيُسَمَّى مَقْبِضُ التَّرْسِ صِنَارَةً .



وَأَمَّا مَا وَصِفَ بِهِ حَامِلُ التَّرْسِ — يَقَالُ : «تَارِسٌ» وَ«تَرَّاسٌ» إِذَا كَانَ مَعَهُ التَّرْسُ . «وَمُحَاجِفٌ» وَهُوَ صَاحِبُ الْحِجَفَةِ فِي الْقِتَالِ .



وَأَمَّا الْبَيْضَةُ — فَمِنْ أَسْمَائِهَا : «بَيْضَةٌ» وَهِيَ وَاحِدَةُ الْبَيْضِ مِنَ الْحَدِيدِ . «بَجَمَاءٍ غَفِيرٍ» وَهُوَ الْبَيْضَةُ مِنَ الْحَدِيدِ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ . «خَيْضَعَةٌ» . قَالَ لَبِيدٌ :

\* وَالضَّارِبُونَ الْمَهَامَ تَحْتَ الْخَيْضَعَةِ \*

«دَوْمَصٌ»<sup>(٣)</sup> . «رَبِيعَةٌ» . «عِمَامَةٌ» وَجَمْعُهَا عِمَائِمٌ وَعِمَامٌ . «عَرْمَةٌ» . «مَغْفَرٌ»<sup>(٤)</sup> وَهُوَ زَرْدٌ عَلَى قَدَرِ الرَّأْسِ .

(١) فِي الْأَصْلِ «فَرَّاعٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَصْلِ ، وَلَمْ نَوْفِقْ إِلَى مَا يُؤَيِّدُهَا أَوْ إِلَى مَا قَدْ تَكُونُ مُحَرَّفَةً عَنْهُ .

(٣) كَذَا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : «دَمَصٌ» .



ومن أسماء أجزائها — «سَائِغٌ» وهو الذى يستر العُنُق . «قَوْنَسٌ» وهو أعلى  
البيضة من الحديد . قال حسين بن الضحاك <sup>(١)</sup> :

بمَطْرِدٍ لَدَيْنِ صَحَّاحٍ كَعُوبُهُ \* وَذِي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقْدُّ الْقَوَانِسَا <sup>(٢)</sup>



وأما ما يُوصف به لا بسُها — يقال : «مَقْنَعٌ» والمقنع هو الذى يلبس بيضةً  
ومَغْفَرًا . هذا ما قاله صاحب كتاب خزائن السلاح . وقال غيره : من أسماءها «التَّرَكَّةُ»  
وهى المستديرة ، وجمعها التَّرَكُّ والترائك <sup>(٣)</sup> .



وأما ما قيل فى الدرع — وهو يؤنث ويذكر . وله أسماء : منها «بَصِيرَةٌ»  
«جَارِنٌ» وجمعه جَوَارِن . «جَوْشَنٌ» . «حَلَقَةٌ» وهى الدروع . «خَدْبَاءُ» وهى الدرع  
الليّنة ، قال الأصمعى :

\* خَدْبَاءَ يَحْفِزُهَا نِجَادٌ مَهْدٍ \*

«دِرْعٌ» . «دِلَاصٌ» . «دِلَاصٌ» . وهو الدرع البراق . «دِخَاسٌ» أى مُتقاربة  
الحلق . «دَرِمَةٌ» . «ذَائِلَةٌ» وهى الطويلة الذيل ، «زَغْفَةٌ» . «سَلَوِيَّةٌ» . «سَابِرِيَّةٌ»  
١٥

(١) فى شرح القاموس واللسان (مادة قنس) ينسب هذا البيت الى حُسَيْل بن سُبْحِج الضبى ، وقد ذكر

اللسان قبله :

وأرهب أولى القوم حتى تنهوا \* كما ذدت يوم الورد هيا خوامسا

(٢) كذا فى اللسان ، وفى الأصل : «عذب» . (٣) ظاهر كلام المؤلف أن الترك

والترائك جمعان لتركاة ، وليس الأمر كذلك بل الترائك جمع لتركاة ، وهى من أسماء البيضة أيضا .

(٩١)

وجمعها سَابِرِيَّاتٌ ، وهى الرقيقة النَّسِج . "سَابِغَةٌ" وهى الواسعة . "سُكٌّ" ضيقة  
 الحَلَق ، "سَرْدٌ" اسم جامع للدروع . "سَنَوْرٌ" ، قال لبيد يرثى قتلى هوازن :  
 وجاءوا به فى هودجٍ ووراءه \* كائبٌ خضرٌ فى نسيج السَّنور  
 "صَمُوتٌ" التى إذا صُبَّت لم يسمع لها صوت . "ضَمَاضَةٌ" أى واسعة .  
 "قَضَاءٌ" أى خشنة المس ، قال النابغة :

\* وَنَسِجٌ سُلَيْمٌ كُلُّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ \*

"لَا مَةَ" وجمعها لُؤْمٌ . "لَبُوسٌ" . "مَازِيَّةٌ" . "مُضَاعَفَةٌ" وهى التى نُسِجَتْ  
 حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ . "مَوْضُونَةٌ" أى منسوجة . "مُسَرَّدَةٌ" و"مَسْرُودَةٌ" أى مثقوبة .  
 "نَثْرَةٌ" وهى الواسعة . "نَثْلَةٌ" . "وَيْلَبٌ" وهى الدرع اليمانية تُتخذ من الجلود ، قال  
 عمرو بن كلثوم :

\* عَلَيْنَا الْبَيْضُ وَالْيَلْبُ الْيَمَانِي \*

\* \*

ومن أسماء أجزاء الدرع — "الْحِرْبَاءُ" وهى مسامير الدروع ، قال لبيد :

أَحْكَمَ الْجُنْيُ مِنْ عَوْرَاتِهَا \* كُلَّ حِرْبَاءٍ إِذَا أُكْرِهَ صَلَّ

"رَيْعٌ" رَيْعُ الدرع : فُضُولُ نَحْمِهَا عَلَى أَطْرَافِ الْأَنَامِلِ ، قال قيس بن الخطيم  
 الأنصاري :

مُضَاعَفَةٌ يَغْشَى الْأَنَامِلَ رَيْعُهَا \* كَأَنَّ قَتِيرَهَا عِيُونُ الْجَنَادِ

"قَتِيرٌ" : رءوس المسامير فى الدروع .

\* \*

وَأَمَّا مَا يُوصَفُ بِهِ لَابِسُ الدرع — يقال : "خَشْخَاشٌ" : جماعة عليهم

٢٠

في حومة الفيلق الجأواء إذ ركبت \* قيس وهي ضلها الحشخاش إذ نزلوا<sup>(١)</sup>  
 ونرساء، يقال : كتيبة نرساء، التي لا يسمع لها صوت من وقارهم في الحرب،<sup>(٢)</sup>  
 وقيل التي صمتت من كثرة الدروع . "دارع" هو لابس الدرع، "كافر"، يقال :  
 قد كفر فوق درعه أي ستره إذا لبس فوقه [ثوبا] .<sup>(٣)</sup> "مسيغ" يقال : رجل مسيغ :  
 عليه درع سايغة .

وأما إذا لم يكن عليه درع ولا مغفر — "نثر" أي نثر درعه عنه إذا  
 ألقاها، ولا يقال : "نثاها" . ويقال : "أحمر" أي لا سلاح معه . "أعزل" .  
 "حرص" . "عطل" وجمعه أعطال .

وقد وصف الشعراء الدروع في أشعارهم، فمن ذلك ما قاله امرؤ القيس :  
 ومسرودة النسيج موضونة \* تضاءل في الطي كالمبرد  
 تفيض على المرء أردانها \* كفيض الأني على الجدد<sup>(٤)</sup>  
 قال ثعلب :

فنهنته حتى لبست مفاضة \* دلاصا كلون النهى ريح وأمطرا

وقال البحتري :

يمشون في زرد<sup>(٥)</sup> كأن متونها \* في كل معركة متون<sup>(٦)</sup> نهاء

- (١) الفيلق الجأواء : بيئة الجأى ، وهي التي يعلوها لون السواد لكثرة ما عليها من الدروع . والهيضل :  
 الجيش العظيم . (٢) ظاهر أن مرجع الضمير هاهنا الكتيبة مراداً بها الأفراد .  
 (٣) زيادة يقتضها السياق . (٤) الأني : السيل . والجدد : الأرض الصلبة المستوية .  
 (٥) في ديوان البحتري : « يمشون في زغف ... » .  
 (٦) نهاء : جمع نهى ، والنهى : الغدير .

بَيِّضَ تَسِيلُ عَلَى الْكُفَاةِ فُضُولُهَا \* سَيْلَ السَّرَابِ بِقَفْرِ بَيْدَاءِ  
وَإِذَا الْأَسِنَّةُ خَالَطَتْهَا خِلَتَهَا \* فِيهَا خَيَالٌ كَوَاكِبُ فِي مَاءِ

قال محمد بن عبد الله السلامي :

يَا رَبِّ سَابِغَةَ حَبَّتِي نِعْمَةً \* كَافَأْتُهَا بِالسَّوَاءِ غَيْرَ مَفْنَدٍ  
أَضَحَّتْ تَصَوُّنٌ عَنِ الْمَنَائِمِ مُهْجَتِي \* وَظَلَمْتُ أَبْذُلُهَا لِكُلِّ مُهَنَّدٍ

وقال عبد الله بن المعتز :

كَمْ بَطَلٍ بَارَزَنِي فِي الْوَغَى \* عَلَيْهِ دَرَعٌ خَلَّتْهَا تَطَرِدُ  
كَأَنَّهَا مَاءٌ عَلَيْهِ جَرَى \* حَتَّى إِذَا مَا غَابَ فِيهِ جَمَدٌ

وقال آخر :

وَأَرَعَنَ مَلَمُومِ الْكَتَائِبِ خَيْلَهُ <sup>(١)</sup> \* مُضَرَّجَةً أَعْرَافُهَا وَنَحُورُهَا  
عَلَيْهَا مُذَالَاتُ الْقِيُونِ كَأَنَّهَا <sup>(٢)</sup> \* عِيُونُ الْأَفَاعِي سَرْدُهَا وَقَتِيرُهَا

وقال آخر :

وَزَنْتُ كَتَائِبُهَا الْجِبَالَ وَسُرِبَلَتْ \* حَلَقَ الْحَدِيدِ فَأَظْهَرْتُهُ عَنَادَهَا  
فَتَخَالَ مَوْجَ الْبَحْرِ فِي جَنَابَاتِهَا \* وَالْبَرْقَ لَمَعَ قَتِيرُهَا وَسَرَادَهَا

وقال سلم الخاسر :

كَأَنَّ حَبَابَ الْغُدْرِ مَارَ عَلَيْهِمْ <sup>(٣)</sup> \* وَمَا هُوَ إِلَّا السَّابِغَاتُ الْمَوَائِرُ

وقال ابن المعتز :

بَحَيْثُ لَا غَوْثَ إِلَّا صَارِمٌ ذَكَرُ \* وَجَنَّةٌ كَحَبَابِ الْمَاءِ تَغْشَانِي

(١) الأرعن : الجيش المضطرب لكثرة .

(٢) المذالات : الدروع الطويلة ، من أزال الرجل ثوبه أو درعه أطال ذيلها .

(٣) الغدر : جمع غدير . مار عليهم : ماج واضطرب .

وقال محمد بن عبد الملك :

نَهْنَهْتُ أَوْلَاهَا بِضَرْبٍ صَادِقٍ \* هَتَنِيبٌ كَمَا شُقَّ الرِّدَاءُ الْمُعْلَمُ  
وَعَلَى سَابِغَةِ الذُّيُولِ كَأَنَّهَا \* سِلَاحٌ كَسَانِيهِ الشَّجَاعُ الْأَرْقَمُ

وقال المتنبي :

تَحُطُّ فِيهَا الْجَوَالِي لَيْسَ تَنْفُذُهَا \* كَأَنَّ كُلَّ سِنَانٍ فَوْقَهَا قَلَمٌ

وقال كلثوم :

كَأَنَّ سَنَا الْمَاضِي فَوْقَ مُتُونِهِمْ \* مَوَاقِدُ نَارٍ لَمْ تُشَبَّ بِدُخَانٍ



ومن الرسائل الشاملة لأوصاف السلاح — فمن ذلك ما أجابني به المولى  
الفاضل تاج الدين بن عبد المجيد اليماني ، وقد كتبت إليه ألتمس رسالة من كلامه  
في أوصاف السلاح ، وذلك في شهر سنة سبع وسبعائة . كتب :

أمرتنى — أعزك الله ، وأعلى في مراتب السعود جدودك — أن أبعث اليك  
بشيء من كلامي يتضمن وصف سلاح متنوع الأجناس ، مرهوب بالسطو والبأس ،  
فامتثلت مرسومك وبادرت الى ذلك ، لما يتجه على من حقوقك الواجبة ، ومن  
مفترضات خدمك اللازمة ، وأنشأت لك هذه النبذة مرتجلا فيها ، ورتبتها على التهيؤ  
لمراتب القتال ، وقدمت الدرع ، وتلوته بالقوس وأعقبته بالرمح ، وختمته بالسيف .  
فمن ذلك في وصف درع :

خَلِيقٌ بِمِثْلِهِ أَنْ يُفَاضَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْفَضْفَاضَةِ ، وَأَنْ يَبْلُغَ بِهَا مِنْ نِيلِ الْأَعْدَاءِ  
أَمَانِيَهُ وَأَغْرَاضَهُ ، وَأَنْ يَتَّخِذَهَا جُنَّةً تَقِيهِ سُوءَ الْمَزَارِيقِ فِي حَوْمَةِ الْقِتَالِ ، وَأَنْ

(١) في الأصل : « مرهوب بالسطا » . ولم نجد في كتب اللغة التي بأيدينا أن سطوة تجمع على سطا ،  
وانما تجمع على سطوات .

يتدرّعها فتُخال عليه غديرًا صاحفت صفحته يد الشمال ؛ إن نُثرت على الجسد غطّت  
الكعبين ، وإن طُويت فكالمبرد في يد القين ؛ حميدة الملبس مميّنة المساعي ،  
مسرودة النسج في عيون الأفاعي ؛ دأوودية النسب تبعية المعزى ، قد تقاربت  
في الحلق وتناسبت في الأجزاء .

وأعددت للحرب فضفاضة \* تضاءل في الطي كالمبرد ٥

دلائص ولكن كظهر النون لا يستطيعها سنان ، وموضونة ولكن يحير البصر فيها  
عند العيان : أمواج بحر يتلاطم في جوانبها أم حباب غدران . مشفوعة بقوس طلعت  
هاللاً في سماء المعارك ، ومجزة تنقض منها نجوم المهالك ؛ ووكراً تسرح منه نسور  
المعاطب ، وأما تفرق أولادها لإحراز الغرض من كل جانب ؛ تصرع بسهامها كل  
راح ونابل ، وتبكي ومن العجب أن يبكي القليل القاتل ؛ تطيعك في أول النزع  
وتعصيك في آخره ، وترسل سهمًا فلا يقنع من العدو إلا بسواد ناظره ؛  
إذا أنبض الرامون عنها ترممت \* ترتم تكلي قد أصيب وحيدها

تهابها الأقران ، وتحامها الشجعان ، ويؤمن بمرسلها كل شيطان من الإنس والجان .  
ووصف الرمح فقال : وإن أولى ما اعتقل مولانا من الخطي ما سلب الروم  
زرقتها ، والعرب سُمرتها ؛ وأشبهه العاشق ذبولاً وأصفراراً ، وخالط الضرغام في غيله فهو  
يلقى من بأسه عند المطاعنة أخباراً ؛ وهزه الفارس فالتقى طرفاه ، وخيل لرائيه أن  
ثعلبه قد فغرفاه ؛ إن حمله الدارع قلت غصنا على غدير ، وإن هزه الفارس وألقاه  
قلت حية على وجه الأرض تسير ؛ فهو كالرشاء لكن لا يرضى قليلاً غير القلب ، أو كالعدو  
الذي لا يهوى إلا إزالة ما في شغف القلوب من حب .

٢٠ (١) الثعلب : طرف الرمح الداخل في جبة السنان . والجبة : رأس الرمح في أسفل السنان .

(٢) في الأصل «شغوف القلوب» والشغاف ، وهو سويداء القلب أو غشاؤه ، إنما يجمع على شغيف .

له رائدٌ ماضٍ الغرارِ كأنه \* هلالٌ بدا في ظلمة الليل ناعلٌ

طالما رجع سوسنه عند المطاعنة شقيقا، ومزق نجمه جلابيب ظلمة القسطل والعثير<sup>(١)</sup>  
تمزيقا، له النسبُ العالى فى المعالى والمران، لأن سنانَه سنا لهبٍ لم يتصل بدخان،  
مقرونا بسيف ماتأمله الرأى إلا وأرعدت صفحاتاه من غير هز، أو صممت شفرتاه  
فى محز فلا ينبو حتى يفري ذلك المحز، يرى فوق متنيه بقية غيم يستشف منها لون  
السماء، وفى صفحة فرنده نارٌ نتأجج فى خلال لجية من الماء، كأن صيقله كتب  
على فرنده أو نقش، أو كأن القين تنفس فيه وهو صقيل فالبسه حلة من نمش،  
حلت بساحته المنايا فهى فيه كوامن، وتبوات مقاعده الأمانى فلا إدراكها من فعله  
قرائن، إذا توغل [فى] هامة الجبار سار وأوجف، ومتى استوطن جثة الجرم أوهى<sup>(٢)</sup>  
مبانيها وأشرف .

ماض وإن لم تمضه يد فارس \* بطل ومصقول وإن لم يصقل  
يغشى الوغى فالترس ليس بجنة \* من حده والدرع ليس بمعقل  
متوقد يفري بأول ضربة \* ما أدركت ولو أنها فى يذبل  
وإذا أصاب فكل شئ مقتل \* وإذا أصيب فماله من مقتل

(١) فى الأصل : « بجمة » .

(٢) كذا بالأصل . ولعلها جنة الجريم ، والجريم : ذو الجرم الضخم .



## الباب الحادى عشر

### من القسم الخامس من الفن الثانى

#### فى القضاة والحكام

- وحيث ذكرنا الإمام وما يجب له وعليه وقواعد المملكة، فلنذكر القضاة والحكام .
- قال الله عز وجل : ( إِنْ أَلَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ) ، وقال تعالى : ( إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ) . وقال تعالى : ( فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ) . وقال : ( وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ) ، الى غير ذلك من الآى .
- ولا يجوز أن يُقَلَّدَ القضاء إلا من أجمع فيه ثمانية شروط ، وهى : الذكورية ،  
والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والإسلام ، والعدالة ، وسلامة السمع والبصر ، والعلم  
بأحكام الشريعة . ولكل شرط من هذه الشروط فوائد نشرح ما تلخص منها إن  
شاء الله .

- أما الذكورية — فلقوله عز وجل : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) قيل : المراد بالفضل هنا العقل والرأى ، ولما روى عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ“ ، ولنقص النساء عن  
[رتب] الولايات .<sup>(١)</sup>

وقال أبو حنيفة : يجوز أن تقضى المرأة فيما تصح فيه شهادتها دون ما لا تصح فيه .  
وجوز الطبرى قضاءها فى جميع الأحكام . والإجماع يرد ذلك .

وأما البلوغ — فلأن غير البالغ لا يجزى عليه قلم ، ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم ، فكان أولى ألا يتعلق به على غيره .

وأما العقل — [فهو مجمعٌ على اعتباره ، و<sup>(١)</sup> لا يُكتفى فيه بالعقل الذى يصح معه التكليف من العلم بالمذكرات الضرورية ، حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة ، ليتوصل بذلك إلى وضوح ما أشكل ، وحل ما أبهم وأعزل .

وأما الحرية — فنقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ، ولأن الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانهقاد الولاية . وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرّيته كالمُدبّر والمكاتب ومن رقّ بعضه . ولا يمنع الرق من الفتيا والرواية .

وأما الإسلام — فلقوله عز وجل : (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) . وهو شرط في قبول الشهادة . ولا يجوز أن يُقلّد الكافر القضاء على المسلمين ولا على الكفار . ورأى أبو حنيفة جواز تقليده القضاء بين أهل دينه . وقد جرى العرف في تقليد الكافر ، وهو تقليد زعامة ورياسة لا تدخل تحته الأحكام والإلزام بقضائه ، ولا يقبل الإمام قوله فيما حكم به بينهم . وإذا امتنعوا من تحاكمهم إليه لم يجبروا عليه ، وكان حكم الإسلام عليهم أنفذ .

وأما العدالة — فهي معتبرة في كل ولاية . ومعناها أن يكون الرجل صادق اللهجة ، ظاهر الأمانة ، غفياً عن المحارم ، متوقياً للآثم ، بعيداً من الرّيب ، مأموناً

(١) لم يظهر الخط في الأصل الفتوغرافي ، وهذه الكلمة من كتاب الأحكام السلطانية .

(٢) المدبر : العبد الذى يعلق سيده عتقه على موته بأن يقول له : أنت حر بعد موتى . والمكاتب : العبد الذى يكاتب على نفسه بثمنه فاذا أداه عتق .

في حالتى الرضا والغضب ، مستعملا لمروءة مثله في دينه ودُنياه . فإذا تكاملت هذه الأوصاف فيه ، فهى العدالة التى تجوز بها شهادته وولايته . وإذا لم يكن كذلك فلا تُسمع شهادته و<sup>(١)</sup> [ لا ] تنفذ أحكامه .

وأما سلامة السمع والبصر — فليصحَّ بها إثباتُ الحقوق ، ويُفرَّق بها بين الطالب والمطلوب ، ويميّز المقرَّ من المنكر ، ليظهر له الحق من الباطل ، والمُحقَّ من المبطَّل .

وأما العلم بأحكام الشريعة — فالعلم بها يشتمل على معرفة أصولها وفروعها .  
وأصول الأحكام فى الشرع أربعة :

- أحدها — علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذى يصح به معرفة ما تضمنه من الأحكام ناسخا ومنسوخا ، ومُحكَّما ومُتشابها ، وعموما وخصوصا ، ومُجمَّلا ومفصَّرا .
- والثانى — علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله ، وطريق مجيئها فى التواتر والآحاد ، والصحة والفساد ، وما كان على سبب أو إطلاق .
- والثالث — علمه بأقاويل السلف فيما أجمعوا عليه وأختلفوا فيه ، ليتَّبع الإجماع ويجتهد رأيه مع الاختلاف .

- والرابع — علمه بالقياس الموجب لردِّ الفروع المسكوت عنها الى الأصول المنطوق بها والمُجمَّع عليها ، حتى يجد طريقا الى العلم بأحكام النوازل ويميّز الحقَّ من الباطل .
- فاذا أحاط علمه بهذه الأصول الأربعة فى أحكام الشريعة ، صار بها من أهل الاجتهاد فى الدين ، وجاز له أن يُفتى ويُقضى . وإن أخلَّ بها أو بشيءٍ منها ، نخرج من أن

يكون من أهل الاجتهاد ، ولم يجز أن يفتى ولا أن يقضى . فان قلّد القضاء فحكم بصواب أو خطأ كان تقليده باطلا ، وحكمه وإن وافق الصواب مردودا ، وتوجه الحرج عليه وعلى من قلده . وجوز أبو حنيفة تقليد القضاء من ليس من أهل الاجتهاد ، ويستفتى في أحكامه وقضاياه .

هذا معنى ما قاله أقضى القضاة أبو الحسن على الماوردي .

وقال الحسين الحليمي في كتابه المترجم بـ "المنهاج" : وينبغي للإمام ألا يؤلّي الحكم بين الناس إلا من جمع إلى العلم السكينة والثبوت ، وإلى الفهم الصبر والحلم ، وكان عدلا أميناً نزيهاً عن المطامع الدنية ، ورعاً عن المطامع الرديّة ، شديداً قوياً في ذات الله ، متيقظاً متخوفاً من سخط الله ، ليس بالنكس الخوار فلا يهاب ، ولا المتعظم الجبار فلا ينتاب ، لكن وسطاً خياراً . ولا يدع الإمام مع ذلك أن يديم الفحص عن سيرته ، والتعرف بحالته وطريقته ، ويقابل منه ما يجب تغييره بعاجل التغيير ، وما يجب تقريره بأحسن التقرير ، ويرزقه من بيت المال — إن لم يجد من يعمل بغير رزق — ما يعلم أنه يكفيه ، ولا يقصّر به عن كفايته ، فيتطالع إلى أموال الناس ويشغل عن أمورهم بطرف من الاكتساب يجبر به ما نقصه الإمام من كفايته ، فتختل بذلك القواعد . وإذا رزق [الإمام] القاضي فلا يصيب وراء ذلك من رعيته شيئاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ أَسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِنَا وَرَزَقْنَاهُ شَيْئاً فَمَا أَصَابَ بَعْدَ ذَلِكَ — أَوْ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ — فَهُوَ سُحْتٌ" . وإن أُهْدِيَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبُولُهُ . فَإِنْ كَانَ لِلْهُدَى قِبَلَهُ خَصُومَةٌ فَأُهْدِيَ لِيَحْكُمَ لَهُ أَوْ لثَلَاثٍ يَحْكُمُ عَلَيْهِ ، فَهَذَا هُوَ الرِّشْوَةُ ، وَهُوَ سُحْتٌ . وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ وَالرَّائِشَ ، وَهُوَ الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا . وَإِنْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ الْمَحْكُومُ لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ تَشْكُراً ، لَا يَقْبَلُهُ ، لِأَنَّهُ مَا فَعَلَ كَانَ وَاجِباً عَلَيْهِ .

قال : و يقوى الامام يده ويشدد أزره ، ويكف العمال وغيرهم عن معارضته ومزاحمته ، ويأمرهم جميعا بطاعته ، ولا يرخص لأحد منهم فى الامتناع عليه اذا دعاه ، والخروج عن أحكامه إن أمره أو نهاه ، فيما يتصل بالانقياد للحكم .

ويتوق أن يقال فى مجلسه : هذا حكم الله ، وهذا حكم الديوان ؛ فإن هذا من قائله إشراك بالله ؛ إذ لا حكم إلا لله . قال الله عز وجل : ( فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ) .  
وقال تعالى : ( أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ) . وقال تعالى : ( وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ) . وقال : ( لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ) .

قال : وإن سمع بذلك وإليه فآقره عليه كان مثله ؛ قال الله عز وجل : ( وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ) . فإذا كان هذا فى القعود معهم فكيف بإقرارهم والاستحسان لهم .

### ذكر الألفاظ التى تنعقد بها ولاية القضاء ، والشروط

قال الماوردى : وولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات : من انعقادها مع الحضور باللفظ مشافهة ، ومع الغيبة بمراسلة أو مكتابة . لكن لابد مع المكتابة أن يقترن بها من شواهد الحال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله .

والألفاظ التى تنعقد بها الولاية ضربان : صريح وكناية .

فالصريح أربعة ألفاظ وهى : قد وليتك ، وقلدتك ، وأسبغ خلفك ، وأسندت بك . فإذا أتى المولى بأحد هذه الألفاظ انعقدت الولاية بالقضاء وغيره من الولايات ، ولا يحتاج مع هذا الصريح إلى قرينة أخرى ، إلا أن يكون تأكيداً لا شرطاً .

وأما الكناية فهي سبعة ألفاظ . وهي : قد اعتمدت عليك ، وعوّلت عليك ، ورددت إليك ، وجعلت إليك ، وفوّضت إليك ، ووكلت إليك ، وأسندت إليك . فهذه الألفاظ [ لما تضمنته من الاحتمال <sup>(١)</sup> ] تضعف عن حكم الصريح حتى يقترن بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال <sup>(٢)</sup> وتصير في حكم الصريح ، مثل قوله : فانظر فيما وكلته إليك ، وأحكم فيما اعتمدت فيه عليك . فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدم من الكناية منعقدة . ثم تمامها موقوف على قبول المولى ، فإن كان التقليد مشافهةً فقبوله على الفور لفظاً ، وإن كان بمراسلة أو مكتوبة ، جاز أن يكون على التراخي . وأختلف في صحة القبول بالشروع في النظر ، بخوزه بعضهم وجعله كالنطق ، ومنعه آخرون حتى يكون نطقاً ، لأن الشروع في النظر فرع لعقد الولاية ، فلم ينعقد قبولها به . فهذه الألفاظ التي تنعقد بها الولاية .

### وأما شروطها فأربعة

أحدها — معرفة المولى للمولى أنه على الصفة التي [ يجوز أن يولى معها ، فإن لم يعلم أنه على الصفة التي <sup>(١)</sup> ] تجوز معها تلك الولاية لم يصحّ تقليده ، فلو عرّفها بعد التقليد استأنفها ، ولا يعول على ما تقدمها .

والثاني — معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها ، وأنه قد تقلدها وصار مستحقاً للاستنابة فيها . إلا أن هذا الشرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره ، وليس بشرط في عقد تقليده وولايته ، بخلاف الشرط المتقدم . وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر ، وإنما يراعى انتشارها بالخبر الشائع .

(١) النكلة من الأحكام السلطانية .

(٢) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « حتى يقترن بها عقد الولاية فيمنى عنها الاحتمال » .

والثالث — ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية القضاء بصريح التسمية .

والرابع — ذكر تقليد البلد الذي عُمِدَت الولاية عليه ليعرف به العمل الذي يستحق النظر فيه ، ولا تصح الولاية مع الجهل به .

فاذا انعقد التقليد تمت الولاية بهذه الشروط والألفاظ . واحتاج المولى الى شرط زائد على شروط العقد ، وهو إشاعة تقليده في أهل عمله ليدعنوا بطاعته وينقادوا الى حكمه . وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم .

فاذا صحّت عقداً ولزوماً بما وصفناه ، صحّ فيها نظر المولى والمولى [ كالكالة ، لأنهما معا استنابة . ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى ولا من جهة المولى . وكان للمولى عزل<sup>(١)</sup>ه ] عنها متى شاء ، وللمولى عزل نفسه متى شاء ، غير أن الأولى بالمولى ألا يعزله إلا بعذر ، وألا يعتزل المولى إلا من عذر ، لما في الولاية من حقوق المسلمين . وإذا عُرِزَ أو اعتزل وجب إظهار العزل كما وجب إظهار التقليد ، حتى لا يُقَدِّم على إنفاذ حكم ولا يغترّ بالترافع اليه خصم . فإن حكم بعد العلم بعزله لم ينفذ حكمه ، وإن حكم غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان ، كاختلافهما في عقود التوكيل .

وحيث ذكرنا ما تصح به الولاية وتنعقد به من الألفاظ والشروط ، فلنذكر

ما يشتمل عليه النظر في الأحكام .

١٥

ذكر ما يشتمل عليه نظر الحاكم المطلق التصرف من الأحكام

قال الماوردي : اذا كانت ولاية القاضي عامة وهو مطلق التصرف في جميع

ما تضمنته ، فنظره يشتمل على عشرة أحكام :

أحدها — فصلُ المنازعات وقطع التشاجر والخصومات ، إقما صلحاً عن تراضٍ يُراعَى فيه الجواز ، أو إجباراً بحكم باتٍّ يُعتبر فيه الوجوب .

والثاني — استيفاء الحقوق ممن امتنع من القيام بها وإيصالها إلى مستحقِّها من أحد وجهين : إقرارٍ أو بينة . واختلافٌ في جواز حكمه فيها بعلمه ، بخوزه مالك والشافعي في أصحِّ قوليه ، وقال أبو حنيفة : يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته ، ولا يحكم بما علمه قبلها .

والثالث — ثبوتُ الولاية على من كان ممنوعَ التصرف بجنون أو صغر ، والحجر على من يرى الحجر عليه لسفه أو فلس ، حفظاً للأموال على مستحقِّها ، وتصحيحاً لأحكام العقود فيها .

والرابع — النظر في الوقوف بحفظ أصولها وتثيير فروعها وقبض غلتها وصرفها في سبلها . فإن كان عليها مستحقٌّ للنظر فيها راعاه ، وإن لم يكن تولاه .

والخامس — تنفيذُ الوصايا على شروط الموصي فيما أباحه الشرع ولم يحظره . فإن كانت لمعينين كان تنفيذها بالإقباض ، وإن كانت في موصوفين كان تنفيذها أن يتعين مستحقُّوها بالاجتهاد ويملكوا بالإقباض . فإن كان فيها وصي راعاه ، وإن لم يكن تولاه .

والسادس — تزويج الأيامي بالأكفاء إذا عُدَّ الأولياء ودُعِين<sup>(١)</sup> إلى النكاح . ولم يجعله أبو حنيفة — رحمه الله — من حقوق ولاية القاضي ، لتجويزه تفرد الأئمة بعقد النكاح .

(١) كذا في الأحكام السلطانية طبع مدينة « بن » وهو الذي يناسب المقام : وفي الأصل .



والسابع — إقامة الحدود على مستحقيها، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت بإقرار أو بينة؛ وإن كان من حقوق الآدميين كان موقوفا على طلب مستحقه. وقال أبو حنيفة: لا يستوفيهما معا إلا بخضم مُطالب.

والثامن — النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدّي في الطُرُقَات والأَفْنِيَّة، وإخراج ما لا يُستحقّ من الأجنحة والأبنية؛ وله أن يتفرد بالنظر فيها وإن لم يحضره خصم. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور خصم مُستعدّ. وهى من حقوق الله تعالى التي يستوى فيها المُستعدّي والمستعدّي إليه، فكان تفرد الولاية بها أخص.

التاسع — تصفّح شهوده وأمنائه، واختيار النائين عنه من خلفائه في إقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة، وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة. <sup>(١)</sup> ومن ضعف منهم عما يُعانيه، كان مُولّيه بين خيارين يأتي أصلحهما: إما أن يستبدل به من هو أقوى منه وأكفى، وإما أن يضمّ إليه من يكون اجتماعهما عليه أنفذ وأمضى.

والعاشر — التسوية في الحكم بين القوى والضعيف، والعدل في القضاء بين المشروف والشریف؛ ولا يتبع هواه في تقصير بحق أو مائلة لمبطل. قال الله تعالى: (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ).

(١) كذا في الأحكام السلطانية. وفي الأصل: «والجناية».

وقد استوفى عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه في عهده الى أبى موسى الأشعرى<sup>٣</sup>  
شروط القضاء وبين أحكام التقليد حين ولّاه القضاء، قال :

أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة . فافهم إذا أدلى اليك . [وأنفذ إذا  
تبين لك] <sup>(١)</sup> فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . وآس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك ،  
حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا بياس ضعيف من عدلك . البينة على من ادعى ،  
واليمين على من أنكر . والصّٰلِح جائر بين المسلمين إلا صلحاً أحلّ حراماً أو حرم حلالاً .  
ولا يمنعك قضاء قضيتته أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن  
ترجع الى الحق ؛ فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التّمادى فى الباطل . الفهم  
الفهم فيما تلجّٰج فى صدرك مما ليس فى كتاب ولا سنة . ثم أعرف الأمثال والأشباه ،  
وقس الأمور بنظائرها . وأجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بينة أمدّاً ينتهى اليه ؛ فإن  
أحضر بينة أخذت له بحقه ، وإلا استحلّت القضية عليه ؛ فان ذلك أنفى للشك  
وأجلى للعمى . المسلمون عدوّل بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً فى حدّ ، أو مجرباً عليه  
شهادة زور ، أو ظنيّاً فى ولّاء أو نسب . فإن الله قد تولى منكم السرائر ودرأ بالبينات  
والإيمان ؛ وإياك والغلق <sup>(٤)</sup> والضّجر والتأفّف بالخصوم ، فإن استقرّار الحق فى مواطن  
الحق يعظم الله به الأجر ويحسن به الذكر . والسلام .

(١) التكملة من صبح الأعشى (ج ١٠ ص ١٩٣ طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة) .

(٢) آس بين الناس : أى سق بينهم واجعل كل واحد منهم أسوة خصمه ، أى حاله مثل حاله .

(٣) كذا فى صبح الأعشى . وفى الأصل . «فإن الله سبحانه عفا عن الإيمان ورد البينات» . وفيه  
تحريف . وورد فى المصدر الذى نقل عنه الأصل وهو الأحكام السلطانية : «فإن الله عفا عن الإيمان  
ودراً بالينات» . وفى البيان والتبيين للجاحظ (ج ٢ ص ٢٤ طبع مطبعة الفتح الأدبية بمصر) : «فإن  
الله قد تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالشبهات» .

(٤) الغلق : ضيق الصدر وقلة الصبر .

ذكر ما يأتيه القاضى ويذره فى حق نفسه

إذا دُعِيَ إلى الولاية أو خطبها ، وما يلزم الناس من أمثال أمره

وطاعته ، وما يعتمد فى أمر كاتبه وبطانته وأعوانه

وجالوسه لفصل المحاكمات والأقضية

- قال الحلیمی : وإذا دعا الإمام رجلاً إلى القضاء ، فينبغى له أن ينظر فى حال نفسه وحال الناس الذين يدعى إلى النظر فى مظالمهم . فإن وثق من نفسه بالاستقلال والكفاية والأقتدار على أداء الأمانة ، وعلم أنه إن لم يقبل صار الأمر إلى من لا يكون للمسلمين مثله ، فأولى به أن يجيب إلى ما يدعى إليه ويقبله ويحسن النية فى قبوله ، ليكون عمله لوجه الله تعالى . وإن وجد من يقوم مقامه ويسد مسدده فهو بالخيار ، والتمسك أفضل . فأما إن لم يعلم من نفسه الاستقلال ، أو لم يأمن أن يكون منه سوء التمسك وقلة التمسك ، فلا ينبغى له أن يجيب . وهكذا إن كان هناك من هو خير منه علمًا وعقلًا وخلُقًا . وإن عُرِض الأمر عليه فلا ينبغى له أن يتسارع إلى ما يدعى إليه ، لينظر ما الذى يكون من الآخر .

- قال : وإذا دعا الإمام رجلاً إلى عمل من أعماله ، قضاءً أو غيره ، والرجل ممن يصلح له ، فأبى ، فإن وجد الإمام من يقوم مقامه فى ذلك أعفاه ، وإن لم يجد من يقوم مقامه أجبره عليه آقتداءً بعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فإنه دعا سعيد بن عامر الجمحى فقال : إني مُستعملك على أرض كذا وكذا ، فقال : لا تفتنى ، فقال عمر : والله لا أدعك ، قلّدتموها عُنُقِي وتتركونى !

- قال : وإذا كان عند الرجل أنه يصلح للقضاء فأراد أن يطلبه ، أو دعاه الإمام إليه فأراد أن يجيبه ، فلا ينبغى له أن يبادر بما فى نفسه من طلب أو إجابة حتى يسأل

(١) فى الأصل : "تقلدتموها" .

أهل العلم والفضل والأمانة ممن خبره وعلم حاله ، ويقول : إني أريد القضاء ، فما ترون في أمري ؟ وهل تعرفون صلاحى لذلك أولا ؟ فإن ذلك من المشورة التى أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بها ، فقال تعالى : ( وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ) .

وقد قدمنا فى باب المشورة من فضيلتها ما فيه غنية عن تكراره .

٩٨

قال : وإذا سأل عن نفسه فينبغى للسئول أن ينصح له ويصدق له ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” أَلَا إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ ” قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : ” لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَاقِبَتِهِمْ ” ولأن المستشار مؤتمن ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا ” .

وإذا أراد تقلد القضاء فليستخِر الله تعالى ويسأله التوفيق والتسديد . فإذا تقلد فينبغى أن يوكل المتميزين الثقات الأتقاء من إخوانه وأهل العناية بنفسه ، ويسألهم أن يتفقدوا أحواله وأمواره ، فإن رأوا منه عشرة نبهوه عليها ليتداركها .

قال : وأيما حاكم نصب بين ظهراني قوم فينبغى لهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، ويترافعوا إليه إذا اختلفوا وتنازعوا ، ليفصل بينهم ، فإذا فصل أنقادوا لفصله وأستسلموا لحكمه . قال الله تعالى : ( فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ) . وقال تعالى : ( إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ) . وذم الله تعالى قوماً أمتنعوا من الحكم فقال : ( وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ) .

أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ( .

قال : وإذا ارتفع أحد الخصمين إلى حاكم وسأله إحضار خصمه فدعاه الحاكم فعليه أن يجيبه ، فإذا حضر فلا يخرج عن أمر الحاكم ، فأيهما خرج فهو عاص ، وإنما يقضى الحاكم بحكم الله . وللحاكم أن يؤدبه بما يؤديه اجتهاده . وأيما حاكم أو والٍ دعا رجلاً من رعيته ولم يعلم لم يدعوه ، فعليه إجابته ، وإن علم أنه لدعوى رفعت عليه من مدع ، فإن كان ذلك المدعى حضر مع رسول الحاكم فأرضاه ، سقط عنه الذهاب إلى الحاكم ، وإن كان لم يحضر [ هو ] ولا وكيل له ، فليذهب ليجيب ، ولا يسعه التخلف مع ترك الدفع إلا في حالة واحدة وهي أن يكون المدعى كاذباً وقد أعد شهوداً زوراً لا يقدر على دفع شهادتهم ، نخشى إن حضر أقيمت الشهادة عليه فحبس وأخذ منه المال قهراً ، أو يفرق بينه وبين امرأته ، فله أن يهرب أو يتواري ، فهذا موضع عذر وضرورة فلا يقاس عليه غيره . والله تعالى أعلم .



وأما كاتب القاضى وبطانته — قال الحليمي : وإذا افتتح القاضى عمله واحتاج إلى أعوان يعملون له من كاتب وأصحاب مسائل وقاسم ، فلا يتخذ إلا كاتباً مسلماً عدلاً أميناً فطناً متيقظاً ، لأنه بطانته ولا يغيب عنه من أمره وأمر المترافعين إليه شيء ، وأمينه وأمين المتخاصمين على ما يثبت ويخطئه . ولا يجوز أن يكون من غير أهل الدين ، لقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ) . وكذلك القاسم ينبغي أن يكون أميناً بصيراً بالفرائض والحساب ، لأن القاسم شعبة

من شُعب الحكم، فينبغي أن يكون من يتولاه في العدالة والأمانة والعلم الذي يحتاج إليه كمن يتولى جميع شُعبه . وكذلك أصحاب المسائل هم أمناء القاضى على الشهادات التى تتعلّق بها حقوق المسلمين ، فلا ينبغي أن يأمن عليها إلا المستحقّ لأن يؤتمن ، ولا يثق فيها إلا بمن يستوجب بحسن أحواله الثقة به .

وينبغي للقاضى أن يتره نفسه ومن حوله ويشدّ عليهم ولا يرخص لهم فى أمر ينقّمه منهم أو يخشى أن يتطرقوا به الى غيره ويرتقوا الى ما فوقه . وقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا صعد المنبر فنهى الناس عن شىء ، جمع أهله فقال : إني نهيت الناس عن كذا وكذا ، وإن الناس ينظرون اليكم نظّر الطير الى اللحم النّىء ، وأقسم بالله لا أجِدُ أحداً منكم فعله إلا أضعفت عليه العقوبة .

٩٩

قال : ولا ينبغي للإمام ولا القاضى أن يُقدّم أقاربه على عامة المسلمين ، ولا يسوّغهم مالا يسوّغ غيرهم ، ولا ينظر لهم بما لا ينظر به لغيرهم ، ولا يستعملهم ويولّهم .

✱ ✱

وأما ما يعتمد فيه جلوسه — فقد قال الحليمي أيضا : وإذا أراد الحاكم الجلوس للحكم فليجالس وهو فارغ القلب لا يهّمه إلا النظر في أمور المتظلمين . وإن تغيرت حاله بغضب أو غم أو سرور ففِرط أو وجع أو ملالة أو اعتراء نوم أو جوع فليقم الى أن يزول ما به ويتمكن من رأيه وعقله ثم يجلس . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان » ، وعنه

(١) فى الأصل : « أو ملامة » .

(٢) فى صحيح البخارى : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » .

صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يقضى القاضى إلا وهو شبعان ريان". هكذا نقل الحليمي في "منهاجه"، وهذه سنة السلف .

- قال: والقاضى فى جلوسه بالخيار: إن شاء أن يخرج بالغداة إذا طلعت الشمس فيقضى حوائج الناس أولاً فأولاً حتى لا يزدحموا على بابه، فعل، وإن شاء أقام في بيته يتأهب ويستعد بمطالعة بعض الكتب أو بالاجتهاد والتأمل إلى أن يجتمع الخصوم ثم يخرج، فعل. وينبغي أن يكون عند الحاكم من يحفظ نوب الناس فيقدم الأول فالأول، ويجلسهم مجالسهم .

صاحب المجلس

- وإن رأى القاضى أن يحضر مجلسه درة تطرح على أعين الناس لينتهوا بها فإن استوجب أحد من الخصوم تعزيراً أقيم عليه بها، فعل. روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن درته كانت تكون معه، وكذلك جماعة من قضاة السلف رحمهم الله .
- وأما فى عصرنا هذا فقد كان شيخنا الإمام العلامة القدوة مفتى الفرق بقية المجتهدين تقي الدين أبو الفتح محمد ابن الشيخ الإمام محمد الدين أبى الحسين علي بن وهب ابن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد — رحمه الله — منع نوابه من أن يضربوا بالدرّة فى أثناء ولايته قاضى القضاة بالديار المصرية، وقال: إنه عار يلحق ولد الولد. وكان سبب منعه — رحمه الله ورضى عنه — لذلك أن بعض نوابه بالأعمال عزز بعض أعيان البلاد التى هو ينوب بها بالدرّة فى المسجد الجامع وقال له عقيب ضربه وإسقاطه: قد ألحقك بأبيك وجدك، وكانت هذه الحادثة فى سنة سبع وتسعين وسمائة أو ما يقاربها، ففارق ذلك الرجل بلاده ووطنه، فلما اتصل الخبر بقاضى القضاة شق عليه ومنع نوابه من الضرب بها .

(١) كذا بالأصل، والمناسب «أن يقيم» بدل «أقام» فإن «أقام» ليست جواب الشرط بل هي

نعود إلى حال القاضي . قال : وينبغي للقاضي أن يعدل بين الخصمين من حين يقدمان إليه إلى أن تنقضي خصومتهم في مدخلهما عليه وجلسهما عنده وقيامهما بين يديه ، سواء كانا فاضلين في أنفسهما أو ناقصين ، أو أحدهما فاضلاً والآخر ناقصاً ؛ لقوله عز وجل : ( كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ) ، ولما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ مَا لَا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ» . وفي رواية : «مَنْ وَلِيَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَكَلَامِهِ وَلَحْظِهِ» . وفي رواية : «إِذَا ابْتُلِيَ أَحَدُكُمْ بِالْقَضَاءِ [بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ] فَلْيُسَوِّ بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَالنَّظَرِ وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ» . قال : وإذا اختصم آثان إلى القاضي فينبغي أن يأمرهما بالأصطلاح .

وشروط القضاء كثيرة يعرفها العلماء ، فلا حاجة إلى الزيادة والإسهاب في ذلك ؛ وإنما أوردنا ما قدّمناه في هذا الباب منها حتى لا يُحْتَلَى كتابنا منه . ولنختتم هذا الباب بما ورد من الترهيد في القضاء .

ذكر شيء مما ورد من الترهيد في تقلد القضاء والترغيب عنه

قد ورد في تقلد القضاء أحاديثٌ وآثارٌ تُزَهِّدُ فيه ، بل تكاد تُوجب الفرار منه : من ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُيِّجَ بغير سَكِينٍ» ؛ وعنه صلى الله عليه وسلم : «مَا مِنْ أَحَدٍ حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جِئَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ آخِذٌ بِقَفَاهُ حَتَّى يَقِفَ بِهِ عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ فَإِنْ أَمَرَ بِهِ

(١) كذا في الجامع الصغير . وفي الأصل : «من ابتلى بالقضاء بالمسلمين» .

(٢) سقطت هذه الكلمة في الأصل سهواً من النسخ .



هوى به في النار سبعين خريفاً“ . وعن أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أيام : ”اعقل أبا ذر ما أقول لك“ فلما كان اليوم السابع قال : ”أوصيك بتقوى الله في سر أمرك وعلايته وإذا أسأت فأحسن ولا تسأل أحدا شيئا وإن سقط سوطك ولا تؤمن أمانة ولا تولين يئامى ولا تقضين بين اثنين“ .

- وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه لأبن عمر : اذهب فكن قاضيا ، قال : أو يعفني أمير المؤمنين؟ قال : فإني أعزم عليك ، قال : لا تعجل علي ، [قال :] هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”من عاذ بالله فقد عاذ معاذا“ . قال : نعم ، قال : فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي ؟ قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”من كان قاضيا يقضي بجور كان من أهل النار ومن كان قاضيا يقضي بجهل كان من أهل النار ومن كان قاضيا يقضي بالعدل فبالحرى أن ينقلب كفافا“ ، فما أصنع بهذا !

- وقال بعضهم : ذكرنا أمر القضاء عند عائشة رضي الله عنها ، فقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ”يُجَاءُ بِالْقَاضِيِ الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمْرَةٍ قَطَّ“ . وقال صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ : خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَذَى قَارٍ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سُودَاءُ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ”لَيْسَ مِنْ وَاِلِّ وَلَا قَاضٍ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُوقَفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصِّرَاطِ ثُمَّ يَنْشُرُ الْمَلَكُ

(١) كذا «في مسند أحمد» (ج ٥ ص ١٨١ طبعة المطبعة الميمنية بمصر) . وفي الأصل : «ثم كان في اليوم ...» . (٢) في الأصل «وان سقط سوطك» والتصويب عن «مسند أحمد» . ورواية آخر الحديث هنا تختلف عن رواية «مسند أحمد» بزيادة ونقص وتغيير في بعض الكلمات . غير أن ما هنا من زيادة أو تغيير وارد متفرقا في أحاديث أخرى لأبي ذر في مسند أحمد . (٣) زيادة نرى أن الكلام

سِيرَتَهُ فَيَقْرَأُهَا عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ - الْخَلَائِقِ - فَإِنْ كَانَ عَادِلًا نَجَّاهُ اللَّهُ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْتَفَضَ بِهِ الصِّرَاطُ أَنْتَفَاضَةً صَارَ بَيْنَ كُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ مَسِيرَةٌ مِائَةٌ سَنَةً ثُمَّ يَتَخَرَّقُ بِهِ الصِّرَاطُ فَمَا يَلْتَقِي قَعَرُ جَهَنَّمَ إِلَّا بِوَجْهِهِ وَحَرَّ جَبِينِهِ . . . وَجَاءَ فِي الْآثَارِ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ .

وفيما ذكرنا مَقْنَعٌ وَغْنِيَةٌ عَنْ بَسْطِ الْكَلَامِ فِيهِ . فلنذكر ولاية المظالم .

## الباب الثاني عشر من القسم الخامس

### من الفن الثاني

في ولاية المظالم وهي نيابة دار العدل

وللناظر فيها شروط ذكرها الماوردي فقال : من شروط الناظر في المظالم أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع؛ لأنه يحتاج في نظره إلى سَطْوَةِ الْحِمَاةِ، وَتَثَبُّتِ الْقَضَاةِ، فاحتاج إلى الجمع بين صفتي الفريقين، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين . فان كان ممن يَمْلِكُ الْأُمُورَ الْعَامَّةَ، كَالْخُلَفَاءِ أَوْ مِنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ الْخُلَفَاءُ النَّظَرَ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ كَالْوُزَرَاءِ وَالْأُمَرَاءِ، لَمْ يَحْتَجْ لِلنَّظَرِ فِيهَا إِلَى تَقْلِيدٍ وَتَوَلِيَةٍ وَكَانَ لَهُ بَعْمُومٌ وَلَايَتُهُ النَّظَرُ فِيهَا . وَإِنْ كَانَ مِنْ لَمْ يُفَوَّضْ إِلَيْهِ عَمُومُ النَّظَرِ، أَحْتَاجَ إِلَى تَقْلِيدٍ وَتَوَلِيَةٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْمَتَقَدِّمَةُ . وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِيمَنْ يُجُوزُ أَنْ يُخْتَارَ لَوْلَايَةِ الْعَهْدِ، أَوْ لَوْزَارَةِ التَّفْوِيضِ إِذَا كَانَ نَظَرُهُ فِي الْمَصَالِحِ عَامًّا . فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى تَنْفِيذِ مَا عَجَزَ الْقَضَاةُ عَنْ تَنْفِيذِهِ، وَإِمضَاءِ مَا قَصُرَتْ يَدُهُمْ عَنْ إِمضائه، جاز أن يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر، بعد ألا يأخذه في الحق لومة لائم، ولا يستشفه الطمع إلى الرشوة .

## ذِكْر مَنْ نَظَرَ فِي الْمَظَالِمِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ

والنظر في المظالم قديم، كان الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يعمّ الصّلاح إلا بمراعاته، ولا يتمّ التناصف إلا بمباشرة؛ وكانوا ينتصبون لذلك بأنفسهم في أيّام معلومة لا يمنع عنهم من يقصدهم فيها من ذوى الحاجات وأرباب الضرورات .

وسبب تمسكهم بذلك أن أصل قيام دولتهم ردّ المظالم . وذلك أن كيومرث أقول ملوكهم - وقيل : إنه أقول ملك ملّك من بنى آدم - كان سبب ملكه أنه لما كثّر البغى في الناس وأكل القوى الضعيف وفشا الظلم بينهم ، اجتمع أكابرهم ورأوا أنه لا يقيم أمرهم إلا ملك يرجعون إليه ، ومأكوده ؛ على ما نوره - إن شاء الله - في [فنّ] التاريخ في أخبار ملوك الفرس .

وكانت قريش في الجاهلية ، حين كثّر فيهم الرعماء وانتشرت الرياسات وشاهدوا من التغالب والتجاذب ما لم يكفّفهم عنه سلطان قاهر ، عقدوا بينهم حلفاً على ردّ المظالم ، وإنصاف المظلوم من الظالم . وكان سبب ذلك أن رجلاً من اليمن من بنى زبيد قدم مكة معتمراً ومعه بضاعة ، فاشتراها منه رجل من بنى سهم ، قيل : إنه العاص بن وائل ، فلواه بحقه ، فسأله ماله أو متاعه ، فامتنع عليه ، فقام على الحجر وأنشد بأعلى صوته :

يَا لِقُصَى مَظْلُومٍ بِضَاعَتِهِ \* بَطْنُ مَكَّةَ نَائِي الدَّارِ وَالنَّفَرِ  
وَأَشْعَثُ مُحَرِّمٍ لَمْ تَمُضْ حُرْمَتُهُ \* بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْحَجْرِ وَالْحَجَرِ  
أَقَائِمٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ بِذِمَّتِهِمْ \* أَوْ ذَاهِبٌ فِي ضَلَالٍ مَالٍ مُعْتَمِرٍ

(١) كذا في الأغاني (ج ١٦ ص ٦٤ طبع بولاق) وفي الأصل : « بين الاله ... » .

وَأَنْ قَيْسَ بْنَ شَيْبَةَ السَّامِي بَاعَ مَتَاعًا مِنْ أَبِي<sup>(٢)</sup> بْنِ خَلْفٍ فَلَوَّاهُ وَذَهَبَ بِحَقِّهِ ، فَاسْتَجَارَ  
بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي جُمَحٍ فَلَمْ يُجِرْهُ ؛ فَقَالَ قَيْسُ :

يَا لَقُصَى كَيْفَ هَذَا فِي الْحَرَمِ \* وَحُرْمَةِ الْبَيْتِ وَأَخْلَاقِ الْكَرَمِ<sup>(٣)</sup>  
\* أَظْلَمُ لَا يَمْنَعُ مِنِّي مَنْ ظَلَمَ \*

فَأَجَابَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :

إِنْ كَانَ جَارُكَ لَمْ تَتَفَعَّكَ ذِمَّتُهُ \* وَقَدْ شَرِبْتَ بِكَأْسِ الدُّلِّ أَنْفَاسًا<sup>(٤)</sup>  
فَأَتِ الْبُيُوتَ وَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا صَدْدًا<sup>(٥)</sup> \* لَا تَلْقَ نَادِيَهُمْ فُحْشًا وَلَا بَاسًا  
وَتَمَّ كُنْ بِفَنَاءِ الْبَيْتِ مُعْتَصِمًا \* تَلْقَ أَبْنَ حَرْبٍ وَتَلْقَ الْمَرْءَ عَبَّاسًا<sup>(٦)</sup>  
قَرَمَى قُرَيْشٍ وَحَلًّا فِي ذَوَائِبِهَا \* بِالْمَجْدِ وَالْحَزْمِ مَا عَاشَا وَمَا سَاسَا  
سَاقِيَ الْمَجِيحِ ، وَهَذَا يَأْسِرُ نَلَجَ<sup>(٧)</sup> \* وَالْمَجْدُ يُورِثُ أَنْحَاسًا وَأَسْدَاسًا

فَقَامَ الْعَبَّاسُ وَأَبُو سُفْيَانٍ حَتَّى رَدَّاهُ عَلَيْهِ مَالَهُ . وَاجْتَمَعَتْ بِطُونُ قُرَيْشٍ فَتَحَالَفُوا  
فِي بَيْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ عَلَى رَدِّ الْمَظَالِمِ بِمَكَّةَ ، وَالْأَلَا يَظْلِمُ أَحَدٌ إِلَّا مَنَعُوهُ وَأَخَذُوا  
لِلْمَظْلُومِ بِحَقِّهِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ مَعَهُمْ قَبْلَ النَّبُوءَةِ وَهُوَ  
ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً ، فَعَقَدُوا حِائِفَ الْفَضُولِ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) كَذَا فِي الْأَغَانِي وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ ، وَفِي الْأَصْلِ . « قَيْسُ بْنُ شَيْبَةَ ... » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَلَى أَبِي ... » وَلَكِنْ بِقِيَّةِ الْكَلَامِ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ نَقْلًا عَنِ الْأَغَانِي .

(٣) فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ : « وَأَحْلَافِ الْكَرَمِ » .

(٤) فِي الْأَغَانِي : « لَمْ تَتَفَعَّكَ ذِمَّتُهُ ... » .

(٥) صَدْدًا : قَرِيبًا .

(٦) كَذَا فِي الْأَغَانِي وَفِي الْأَصْلِ « وَلَا تَكُنْ ... » وَهُوَ لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى ، وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ :

« وَمَنْ يَكُنْ ... » وَآثَرْنَا مَا فِي الْأَغَانِي ، لِمُنَاسَبَةِ تَأْخِذِ الْخَطَابِ فِي « تَلْقَ » كَمَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ .

(٧) الْفَلَجُ بِالْفَتْحِ كَالْفَالِجِ : الْفَائِزُ ، وَلَعَلَّهُ حَرَكُ هَاهُنَا لِلضَّرُورَةِ .

وسلم ذا كرا للخال : "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول<sup>(١)</sup> أما لو دُعيت إليه [في الإسلام] لأجبت وما أحب أن لي به حمر النعم وأني تقضته وما يزيده الإسلام إلا شدة".

وقال بعض قريش في هذا الحلف :

- ٥ تيم بن مرة إن سألت وهاشم \* وزهرة الخير في دار آبن جدعان  
متحالفين على الندى ما غردت \* ورقاء في فني من الأفتان<sup>(٢)</sup>  
فهذا كان أصل ذلك وسببه في الجاهلية .



- وأما في الإسلام — فقد نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المظالم في الشرب  
الذي تنازعه الزبير بن العوام ورجل من الأنصار في شراج الحرة فحضره رسول الله  
١٠ صلى الله عليه وسلم بنفسه ، وقال : "إسقي يا زبير ثم أرسل إلى جارك" ، فقال له  
الأنصاري : أن كان آبن عمك ! فتلقون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال :  
"أسقي ثم احتبس حتى يرجع الماء إلى الجدر" ، فقال الزبير : والله إن هذه الآية<sup>(٤)</sup>

- (١) زيادة من الكامل لابن الأثير ونهاية ابن الأثير وغيرهما ، وفي الأغاني وكتاب « ما يقول عليه  
في المضاف والمضاف إليه » (نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٧٨ أدب م) : « اليوم » .  
١٥ (٢) في الأغاني : « ورقاء في فني من جزع كتمان » وسياق الأغاني للبيتين يدل على أنهما موضوعان  
من غير خبير بالشعر . قال : « قال وحدثني محمد بن الحسن عن عيسى بن يزيد بن دأب قال : أهل حلف  
الفضول : هاشم وزهرة وتيم ، قال فقيل له : فهل لذلك شاهد من الشعر ؟ قال نعم ، قال أنشدني بعض  
أهل العلم قول بعض الشعراء — ثم ذكر البيتين على ما ذكرنا من روايته في البيت الثاني ، ثم قال — فقيل  
له وأين كتمان ؟ فقال : واد بنجران . فجاء بيتين مضطربين مختلفي النصفين ... » .  
٢٠ (٣) الشراج : جمع شرج بالفتح ، وهو مسيل الماء من الحرة إلى السهل .  
(٤) في اللسان (مادة شرح) : « ... فقال يا زبير احتبس الماء حتى يبلغ الجدر » .

أُنزِلَتْ فِي ذَلِكَ (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) . وقد قيل في هذا الحديث إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَدَبَ الزَّيْبَرَ أَوَّلًا إِلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّطِ وَالصُّلْحِ ، فَلَمَّا لَمْ يَرْضَ الْأَنْصَارِيُّ بِذَلِكَ وَقَالَ مَا قَالَ ، اسْتَوْفَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزَّيْبِرِ حَقَّهُ . وَيُصَحِّحُ هَذَا الْقَوْلَ مَا جَاءَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ :  
 « فَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ »<sup>(١)</sup> يَعْنِي لِلزَّيْبِرِ .

ثم لم يَنْتَدِبْ لِلظَّالِمِ مِنَ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الْمَنَازَعَاتُ تَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ فَيَفْصِلُهَا حُكْمُ الْقَضَاءِ . فَإِنْ تَجَوَّزَ مِنْ جُفَاءَةِ الْأَعْرَابِ مَتَجَوَّزًا ، شَاءَ الْوَعْظُ إِنْ تَدَبَّرَهُ ، وَقَادَهُ الْعُنْفُ إِنْ أَبَى وَامْتَنَعَ ، فَاقْتَصَرُوا عَلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ ، لِاتِّقْيَادِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَالتَّرَامِهِمْ بِأَحْكَامِهِ . ثُمَّ آتَتْ شَرُّ الْأُمُورِ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَجَاهَرَ النَّاسُ بِالظُّلْمِ وَالتَّغَالُبِ ، وَلَمْ يَكْفُفْهُمْ زَوَاجِرُ الْمَوَاعِظِ ، فَاحْتَاجُوا فِي رَدِّعِ الْمُتَغَلِّبِينَ وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِينَ مِنَ الظَّالِمِينَ إِلَى النَّظَرِ فِي الْمَظَالِمِ ، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أَنْفَرَدَ لِلْمَظَالِمِ وَجَعَلَ لَهَا يَوْمًا مَخْصُوصًا يَجْلِسُ فِيهِ لِلنَّاسِ وَيَنْظُرُ فِي قِصَصِهِمْ وَيَتَأَمَّلُهَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ مَرْوَانَ ، فَكَانَ إِذَا وَقَفَ فِيهَا عَلَى مُشْكِلٍ رَدَّهُ إِلَى قَاضِيهِ أَبِي إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ<sup>(٢)</sup> فَنَقَّذَ فِيهَا أَحْكَامَهُ ، فَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ الْآمِرُ وَأَبُو إِدْرِيسَ هُوَ الْمُبَاشِرُ . ثُمَّ زَادَ جَوْرُ الْوَلَاةِ وَظُلْمُ الْعُتَاةِ وَاغْتِصَابُ الْأَمْوَالِ فِي دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةَ ، إِلَى أَنْ أَفْضَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ — رَحِمَهُ اللَّهُ — فَانْتَصَبَ بِنَفْسِهِ لِلنَّظَرِ فِي الْمَظَالِمِ ، وَرَاعَى السَّنَنَ الْعَادِلَةَ ، وَرَدَّ مَظَالِمَ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى أَهْلِهَا ، فَقِيلَ لَهُ — وَقَدْ شَدَّدَ عَلَيْهِمْ فِيهَا وَأَغْلَظَ — : إِنْ أَنْخَافُ عَلَيْكَ ، مِنْ رَدِّهَا ، الْعَوَاقِبُ ، فَقَالَ : كُلُّ مَا أَتَّقِيهِ وَأَخَافُهُ دُونَ

(١) اسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ : اسْتَوْفَاهُ لَهُ كُلَّهُ .

(٢) كَذَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ . وَفِي الْأَصْلِ « إِلَى رَدِّ الْمُتَغَلِّبِينَ » .

يوم القيامة لا وَقِيَّتُهُ . ثم جَلَسَ لها جماعةٌ من خُلَفَاءِ الدولة العَبَّاسِيَّةِ ، فكان أول من جلس منهم المهديّ ، ثم الهادي ، ثم الرشيد ، ثم المأمون ، وآخر من جَلَسَ لها منهم المهديّ . ثم آتَتْصَبَ لذلك جماعةٌ من ملوك الإسلام أرباب الدول المشهورة بأنفسهم وأقاموا لها نَوَابَا ، ومنهم من بَنَى لها مكاناً مخصوصاً بها سَمَّاهُ ”دار العدل“ على ما نورد ذلك — إن شاء الله — في فن التاريخ .

### ذكر ما يحتاج اليه ولَاة المظالم في جلوسهم لها

ومن يجتمع عندهم ويحضر مجلسهم ، وما يختص بنظرهم وتشمله ولايتهم قال الماورديّ : فإذا نظر في المظالم من آتَدَبَ لها جعل لنظره يوماً معروفاً يقصده فيه المتظالمون ، ويرأجه فيه المتنازعون ، ليكون ما سواه من الأيام لِمَا هو موكولٌ اليه من السياسة والتدبير ؛ إلا أن يكون من عُمَّالِ المظالم المتفردين بها ، فيكون مندوباً للنظر في جميع الأيام . وليكن سهل الحجاب ، نَزَهَ الأصحاب .

ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغني عنهم ، ولا ينتظم أمره إلا بهم ؛ وهم الحُماة والأعوان ، لجذب القوى وتقويم الجريء . والصنف الثاني : القضاة والحكام ، لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق ، ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم . والصنف الثالث : الفقهاء ، ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما أشبه وأعضل . والصنف الرابع : الكتّاب ، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق . والصنف الخامس : الشهود ، ليشهدهم على ما أوجبته من حقٍّ وأمضاء من حكم . فإذا استكمل مجلس المظالم بهذه الأصناف الخمسة ، شرع حينئذ في نظره .



وأما ما يختص بنظر متولى المظالم وتشتمل عليه ولايته —  
 فعشرة أقسام :

الأول — النظر في تعدى الولاية على الرعية وأخذهم بالعسف في السيرة، فهذا  
 من لوازم النظر في المظالم، فيكون لسير الولاية متصفحاً، وعن أحوالهم مستكشفاً،  
 ليقويهم إن أنصفوا، ويكفهم إن عسفوا .

والثاني — جور العمال فيما يجبونه من الأموال، فيرجع فيه إلى القوانين العادلة  
 في الدواوين، فيحمل الناس عليها ويأخذ العمال بها . وينظر فيما استرادوه، فإن  
 رفعوه إلى بيت المال أمر برده، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه منهم لأربابه .

والثالث — كُتِّب الدواوين، لأنهم آمناء المسلمين على بيوت أموالهم فيما  
 يستوفونه ويوفونه منها، فيتصفح أحوال ما وكل اليهم، فإن عدلوا عن حق في دخل  
 أو خرج إلى زيادة أو نقصان، أعاده إلى قوانينه، وقابل على تجاوزه . وهذه الأقسام  
 الثلاثة لا يحتاج وإلى المظالم في تصفحها إلى متظلم .

والرابع — تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم أو تأخيرها عنهم وإحفاف النظار  
 بهم، فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجريهم عليه . وينظر فيما نقصوه  
 أو منعوه، فإن أخذه ولاية أمورهم استرجعه لهم، وإن لم يأخذوه قضاء من بيت  
 المال .



كُتِّبَ بعضُ ولاةِ الأجناد إلى المأمون أن الجند شغبوا ونهبوا . فكتب إليه :  
 لو عدلت لم يشغبوا، ولو قويت لم ينهبوا . وعزله عنهم وأدّر عليهم أرزاقهم .



والخامس — رد الغصوبات . وهى على ضربين : أحدها غُصُوبٌ سلطانية قد تغلب عليها وُلَاةُ الجُورِ ، كالأملاك المقبوضة عن أربابها ، إما لرغبةٍ فيها أو غير ذلك . ويجوز أن يرجعَ فى ذلك عند تظلمهم الى ديوان السلطنة ، فإذا وجد فيه ذكر قبضها عن مالِكها عَمِلَ بمقتضاه وأمرَ بردها اليه ، ولم يحتج فيه الى بيّنة تشهد به ، وكان ما وجدته فى الديوان كافياً ، كالذى حكى عن عُمر بن عبد العزيز أنه خرج ذات يوم الى الصلاة فصادفه رجلٌ وردَ من اليمن متظلمًا ، فقال :

تَدْعُون حَيْرَانَ مَظْلُومًا بِبَابِكُمْ \* فَقَدْ أَتَاكُمْ بَعِيدُ الدَّارِ مَظْلُومٌ

فقال له : وما ظلامتك ؟ قال : غَصَبَنِى الوليدُ بنُ عبد الملك ضيَعَتِ ، فقال يامُزاحمِ ائْتَنِى بِدَفْتَرِ الصَّوْافِى ، فوجد فيه : أَصْنَفِى عَبْدُ اللَّهِ الوليدُ بنُ عبد الملك ضيعة فلان ، فقال : أَخْرِجْهَا مِنَ الدَّفْتَرِ ، وَلْيُكْتَبْ بِرَدِّ ضيَعَتِهِ اليه وَيُطَاقَ لَهُ ضَعْفُ نَفَقَتِهِ .

والضرب الثانى ، ما تغلب عليه ذوو الأيدي القويّة وتصرّفوا فيه تصرف الملاك بالقهر والغلبة ، فهذا موقوف على تظلم أربابه . ولا ينتزع من غصابه إلا بأحد أربعة أمور : إما باعتراف الغاصب وإقراره ، وإما بعلم وإلى المظالم ، فيجوز أن يحكم عليه بعلمه ، وإما ببيّنة تشهد على الغاصب بغصبه أو تشهد للغصوب منه بملكه ، وإما بتظاهر الأخبار التى ينتفى عنها التواطؤ ولا تختلج فيها الشكوك ، لأنه لما جاز للشهود أن يشهدوا فى الأملاك بتظاهر الأخبار ، كان حكم وُلَاةِ المظالم بذلك أحق .

والسادس — مشارفة الوقوف . وهى ضربان : عامة وخاصة . فأما العامة فيبدأ بتصفّحها وإن لم يكن لها متظلم ، ليُجرىها على سبلها ويمضيها على شروط واقفها اذا عرفها من أحد ثلاثة أوجه : إمّا من دواوين الحُكّام المندوبين لحراستها ، وإما من دواوين السلطنة على ما جرى فيها من معاملة أو ثبت لها من ذكر وتسمية ،

وإما من كُتِبَ قديمة تقع في النفس صحتها وإن لم يشهد الشهود بها، لأنه ليس يتعين الخضم فيها، فكان الحكم فيها أوسع منه في الوقوف الخاصة .

وأما الوقوف الخاصة، فإن نظره فيها موقوف على تظلم أهلها عند التنازع فيها، لوقوفها على خصوم متعينين . فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحاكم، ولا يجوز أن يرجع فيها إلى ديوان السلطنة ولا إلى ما يثبت من ذكرها في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدلون .

والسابع — تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة، لضعفهم عن إنفاذه وعجزهم عن المحكوم عليه، لتعززه وقوة يده أو علو قدره وعظم خطره، لكون ناظر المظالم أقوى يداً وأنفذ أمرا، فينفذ الحكم على ما يوجب عليه الحاكم بانتزاع ما في يده، أو بإلزامه الخروج مما في ذمته .

والثامن — النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من المصالح العامة كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه، والتعدي في طريق عجز عن منعه، [والتحيف في حق لم يقدر على رده]، فيأخذهم بحق الله تعالى في ذلك، ويأمر بجلدهم على موجب .

والتاسع — مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد من تقصير فيها أو إخلال بشروطها، فإن حقوق الله تعالى أولى أن تستوفى، وفروضه أحق أن تؤدى .

- (١) في الأصل : « ليكون ... » وفي الأحكام السلطانية : « فيكون ... » ، وظاهر أن ما أثبتناه هو المناسب للسياق . (٢) في الأحكام السلطانية : « فينفذ الحكم على من توجه إليه بانتزاع ... » . (٣) زيادة عن الأحكام السلطانية . (٤) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل . « عني واجبه » .

والعاشر — النظر بين المتشاجرين ، والحكم بين المتنازعين . ولا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ، ولا يسوغ أن يحكم بينهم بما لا يحكم به الحكم والقضاة .

### ذكر الفرق بين نظر ولالة المظالم ونظر القضاة

- قال الماوردي : والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه :
- ٥ أحدها — أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة بكف الخصوم عن التجاؤد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب .
  - والثاني — أن نَظَرَ المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز، فيكون الناظر فيه أفسح مجالاً وأوسع مقالا .
  - ١٠ والثالث — أنه يستعمل من فضل الإرهاب وكشف الأسباب، بالآثار الدالة أو شواهد الحال اللائحة ما يضيق على الحكماء، فيصل به الى ظهور الحق، ومعرفة المبطل من المحق .
  - والرابع — أنه يُقَابِلُ مَنْ ظَهَرَ ظُلْمُهُ بالتأديب، ويأخذ من بَانَ عُدْوَانُهُ بالتقويم والتهذيب .
  - ١٥ والخامس — أن له من التأني في تردد الخصوم عند اشتباه أمورهم وأستبهام حقوقهم، ليمعن في الكشف عن أسبابهم وأحوالهم، ما ليس للحكام، اذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم، فلا يسوغ أن يؤخره الحاكم، ويسوغ أن يؤخره متولى المظالم .

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « لنظر المظالم ... » .

(٢) في الأصل : « من بَانَ عداوته » وهو تحريف ، والتصويب عن الأحكام السلطانية .

والسادس — أن له ردَّ الخصوم إذا أعضلوا<sup>(١)</sup> الى وساطة الأئمة ، ليفصلوا  
التنازع بينهم صلحاً عن تراضٍ ، وليس للقاضي ذلك إلا عن رضا الخصمين بالرد .  
والسابع — أنه يفسح في ملازمة الخصمين إذا وصحت أمارات التجاحد ،  
ويأذن في إلزام الكفالة فيما يسوغ فيه التكفيل ، لتتقاد الخصوم الى التناصف ويعدلوا  
عن التجاحد والتكاذب .

والثامن — أنه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاة  
في شهادة المعدلين .

والتاسع — أنه يجوز له إحلاف الشهود عند آرتيابه بهم إذا بذلوا أيمانهم طوعاً ،  
ويستكثر من عددهم ، لتزول عنه الشبهة وينتفى الأرتياب ، وليس ذلك للحاكم .

والعاشر — أنه يجوز له أن يتدبى باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في تنازع  
الخصوم ، وعادة القضاة تكليف المدعى إحضار بيّنة ولا يسمعونها إلا بعد مسألته .  
فهذه عشرة أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاء في التشاجر  
والتنازع ، وهما فيما عداهما متساويان .

ذكر ما ينبغي أن يعتمد عليه ولاية المظالم عند رفعها

إليهم ، وما يسلكونه من الأحكام فيها ، وما ورد في مثل ذلك  
من أخبارهم وأحكامهم فيما سلف من الزمان

قال الماوردي : لم تخل حال الدعوى عند الترافع فيها إلى وإلى المظالم من  
ثلاثة أحوال : إما أن يقترب بها ما يقويها ، أو يقترب بها ما يضعفها ، أو تخلو من

(١) أعضلوا : ضاقت عليه الحبل فيهم .

الأميرين . فإن اقترن بها ما يقويها ، فلما يقترن بها من القوة ستة أحوال تختلف بها قوة الدعوى على التدريج .

فأقول أحوالها — أن يظهر معها كتاب فيه شهود معدلون حضور . والذي يختص به نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيان . أحدهما : أن يبتدى الناظر فيها باستدعاء الشهود للشهادة . والثاني : الإنكار على الجاحد بحسب حاله وشواهد أحواله . فإذا حضر الشهود ، فإن كان الناظر في المظالم ممن يجل قدره ، كالخليفة أو وزير التفويض أو أمير الإقليم ، راعى من أحوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة : من مباشرته النظر بينهما إن جل قدرهما ، أو رد ذلك إلى قاضيه بمشهد منه إن كانا متوسطين ، أو على بعد منه إن كانا خاملين .

١٠ حكي أن المأمون كان يجلس للمظالم في يوم الأحد ، فنهض ذات يوم من مجلسه فلقته امرأة في ثياب رثة ، فقالت :

يا خير متصف يهدي له الرشيد \* ويا إماما به قد أشرق البلد  
تشكو إليك عميد الملك أرملة<sup>(١)</sup> \* عدا عليها فما تقوى به أسد  
فابتز منها ضياعا بعد منعها \* لما تفرق عنها أهل والولد

١٥ فأطرق المأمون يسيراً ثم رفع رأسه وقال :

من دون ما قلت عيل الصبر والجلد \* وأقرح القلب هذا الحزن والكمد  
هذا أو أن صلاة الظهر فأنصرفي \* وأحضري الخصم في اليوم الذي أعد  
المجلس السبت إن يقض الجلوس لنا \* أنصفك منه وإلا المجلس الأحد

(١) كذا في الأحكام السلطانية وفي الأصل : « عقيد الملك » وورد هذا البيت في العقد الفريد

(ج ١ ص ١٢) هكذا :

تشكو اليك عميد القوم أرملة \* عدا عليها فلم يترك لها سبد

فانصرفت ، وحضرت في يوم الأحد أقول الناس ؛ فقال لها المأمون : مَنْ خَصْمُكَ ؟  
 فقالت : القائمُ على رأسك العباسُ بنُ أمير المؤمنين ؛ فقال المأمون لقاضيه يحيى  
 ابنُ أَكْثَمَ ، وقيل بل قال لوزيرِه أحمد بن أبي خالد : أَجْلِسْهَا معه وَاَنْظُرْ بينهما ؛  
 فَأَجْلِسْهَا معه وَاَنْظُرْ بينهما بحضرة المأمون ، ففعلَ كلامُها يعلو ، فزجرها بعضُ حُجَّابِه ؛  
 فقال المأمون : دعها فإن الحقَّ أنطقها والباطل أنخرسه . وأمر بردَ ضياعها إليها .

والحال الثانية في قوة الدعوى — أن يقترن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين  
 من هو غائب ۖ فالذى يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء <sup>(١)</sup> . أحدها :  
 إرهابُ المدعى عليه [ فر ] بما يجعل من إقراره بقوة الهيبة ما يغني عن سماع البينة .  
 والثاني : التقدُّمُ بإحضار الشهود إذا عُرِفَ مكانهم ولم يدخل الضرر الشاق عليهم <sup>(٢)</sup> .  
 والثالث : التقدُّمُ بملازمة المدعى عليه ثلاثاً ، ويحتهد رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال <sup>(٣)</sup> .  
 من قوة الأمانة ودلائل الصحة . والرابع : أن ينظر في الدعوى ، فإن كانت مالا في الذمة  
 كلفه إقامة كفيل ، وإن كانت عينا قائمة كالعقار ، حَجَرَ عليه فيها حجراً لا يرفع به حكم  
 يده ، وردَّ استغلاها الى أمين يحفظه على مستحقه منهما <sup>(٤)</sup> . فإن تطاولت المدة ووقع  
 اليأس من حضور الشهود ، جاز لمتولّي المظالم أن يسأل المدعى عليه عن دخول يده  
 مع تجديد إرهابه ، فإن أجاب بما يقطع التنازع أمضاه ، وإلا فصل بينهما بموجب  
 الشرع ومقتضاه .

(١) وردت هذه الجملة في الأصل هكذا : « فالدعوى تختص بنظر المظالم في هذه الدعوى بأربعة  
 أشياء » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٢) التكلفة عن الأحكام السلطانية . وتوجد من الأحكام السلطانية نسخة أخرى ، يشير إليها هامش  
 النسخة التي بين أيدينا ، بها ما بالأصل ، فلعل المؤلف نقل عنها . (٣) تقدم إليه بكذا : أمره به .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل وفي نسخة أخرى من الأحكام السلطانية يشير إليها  
 هامش النسخة التي بأيدينا « الى أمين الشهود » .

والحال الثالثة في قوة الدعوى — أن يكون في الكتاب المقترن بها شهود حضور<sup>١</sup> لكنهم غير معدلين عند الحاكم، فيتقدم ناظر المظالم بإحضارهم وسبر أحوالهم، فإن كانوا من ذوى الهيئات وأهل الصيانات، فالثقة بشهادتهم أقوى؛ وإن كانوا أربالاً فلا يعول عليهم لكن يقوى إرهاب الخصم بهم؛ وإن كانوا أوساطاً فيجوز له أن يستظهر بإحلافهم، إن رأى ذلك، قبل الشهادة أو بعدها. ثم هو في سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور: إما أن يسمعها بنفسه فيحكم بها، وإما أن يرد<sup>(١)</sup> [إلى] القاضي سماعها ويؤديها القاضي إليه، وإما أن يرد سماعها إلى الشهود المعدلين وهم يخبرونه بما وضح عندهم.

والحال الرابعة من قوة الدعوى — أن يكون في الكتاب المقترن بها شهود موتى<sup>٢</sup> معدلون، فالذى يختص بنظر المظالم فيها ثلاثة أشياء. أحدها: إرهاب المدعى عليه بما يضطره إلى الصّدق والاعتراف [بالحق]<sup>(١)</sup>. والثاني: سؤاله عن دخول يده، لجواز أن يكون من جوابه ما يتضح به الحق<sup>(٢)</sup>. والثالث: أن يكشف عن الحال من جيران الملك ومن جيران المتنازعين فيه، ليتوصل بهم إلى وُضوح الحق ومعرفة الحق. فإن لم يصل إليه بواحد من هذه الثلاثة، ردها إلى وساطة محتشم مطاع، له بهما معرفة وبما يتنازعانه خبرة. فإن حصل تصادقهما أو صلحهما بوساطته، وإلا فصل الحكم بينهما على ما يوجب حكم القضاء.

والحال الخامسة في قوة الدعوى — أن يكون مع المدعى خط المدعى عليه [بما تضمنته الدعوى، فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه<sup>(١)</sup> عن الخط وأن

(١) التكلفة عن الأحكام السلطانية.

(٢) الجملة في الأصل هكذا: «لجواز أن يكون جوابه بما يتضح به الحق» وعبارة الأحكام السلطانية التي أثبتناها أوضح.

<sup>(١)</sup> يُقال له : هذا خطُّك ؟ فإن اعترف به ، سئل بعد اعترافه به عن صحة ما تضمنته ، فإن اعترف بصحته ، صار مُقرّاً وأُلْزِمَ حكمَ إقراره . وإن لم يعترف بصحته [ فَمِنْ وُلاَةِ الْمَظَالِمِ مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ إِذَا اعْتَرَفَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِصَحَّتِهِ ] <sup>(٢)</sup> ، وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتباراً بالعرف . والذي عليه محققوهم وما يراه الفقهاء أنه لا يجوز للنظر منهم أن يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه ، فإن قال : كتبته ليُقْرِضَنِي وما أقْرَضَنِي ، أو لِيُدْفَعَ إِلَيَّ ثَمَنٌ مَا بَعْتُهُ وَمَا دَفَعْتُ ، فهذا مما قد يفعله الناس أحياناً . فنظر المظالم في مثله أن يُسْتَعْمَلَ الإِرْهَابُ بحسب الحال ثم يُرَدُّ إِلَى الْوَسَاطَةِ ، فإن أفضت إلى الصلح ، وإلا بَتَّ الحَاكِمُ بينهما بالتحالف . <sup>(٣)</sup>

وإن أنكر الخط ، فَمِنْ وُلاَةِ الْمَظَالِمِ مَنْ يَخْتَبِرُ الْخَطَّ بِخَطْوَتِهِ الَّتِي يَكْتُبُهَا وَيُكَلِّفُهُ مِنْ كَثَرَةِ الْكِتَابَةِ مَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَنُّعِ فِيهَا ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَ الْخَطِّينَ ، فَإِذَا تَشَابَهَا حَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ . والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم به ولكن للإرهاب . [وتكون الشبهة مع إنكاره للخط أضعف منها مع اعترافه به ، وترتفع الشبهة إن كان الخط منافياً لخطه ويعود الإرهاب على المدعى ، ثم يُرَدُّانِ إِلَى الْوَسَاطَةِ] <sup>(٤)</sup> فإن أفضت إلى الصلح وإلا بَتَّ الْقَاضِي [ الْحَكَمَ ] بينهما بالإيمان . <sup>(٢)</sup>

والحال السادسة من قوة الدعوى — إظهار الحساب بما تضمنته الدعوى ، وهذا يكون في المعاملات . ولا يخلو حال الحساب من أحد أمرين :

(١) في الأصل « يقول » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٢) التكلة عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأحكام السلطانية : « وإلا بَتَّ القاضي الحكم بينهما بالتحالف » .

(٤) وردت هذه الجملة التي بين القوسين والتي نقلناها عن الأحكام السلطانية في الأصل هكذا : « وترتفع

الشبهة وإن كان منافياً فيعود الإرهاب على المدعى ثم يرد إلى الوساطة » .



إِذَا أَنْ يَكُونَ حِسَابَ الْمَدْعَى أَوْ الْمَدْعَى عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ حِسَابَ الْمَدْعَى فَالشُّبْهَةُ فِيهِ  
أَضْعَفُ . وَنَظَرُ الْمَظَالِمِ فِي مِثْلِهِ أَنْ يُرَاعَى نَظْمُ الْحِسَابِ ، فَإِنْ كَانَ مُخْتَلًا يُحْتَمَلُ فِيهِ<sup>(١)</sup>  
الْإِدْغَالُ كَانَ مُطَرَّحًا ، وَهُوَ بَضْعُ الدَّعْوَى أَشْبَهُ مِنْهُ بِقُوَّتِهَا . وَإِنْ كَانَ نَظْمُهُ  
مُتَّسِقًا وَنَقْلُهُ صَحِيحًا ، فَالثِّقَةُ بِهِ أَقْوَى ، فَيَقْتَضِي مِنَ الْإِرْهَابِ بِحَسَبِ شَوَاهِدِهِ ، ثُمَّ

- يُرَدُّ إِلَى الْوَسَاطَةِ ، ثُمَّ إِلَى الْحُكْمِ الْبَاتِ . وَإِنْ كَانَ الْحِسَابُ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ ، كَانَتْ  
الدَّعْوَى بِهِ أَقْوَى ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَنَسُوبًا إِلَى خَطِّهِ [ أَوْ خَطِّ كَاتِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ  
مَنَسُوبًا إِلَى خَطِّهِ ] فَلِنَاظِرِ الْمَظَالِمِ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْهُ : أَهوَ خَطُّهُ ؟ فَإِنْ أَعْتَرَفَ بِهِ ، قِيلَ :  
أَتَعْلَمُ مَا هُوَ ؟ فَإِنْ أَقْرَبَ بِمَعْرِفَتِهِ ، قِيلَ : أَتَعْلَمُ صِحَّتَهُ ؟ فَإِنْ أَقْرَبَ بِصِحَّتِهِ ، صَارَ بِهِ هَذِهِ  
الْثَلَاثَةُ مَقْرَأًا بِمَضْمُونِ الْحِسَابِ ، فَيُؤْخَذُ بِمَا فِيهِ . وَإِنْ أَعْتَرَفَ أَنَّهُ خَطُّهُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ  
مَا فِيهِ وَلَمْ يَعْتَرَفْ بِصِحَّتِهِ ، فَمِنْ حَكْمٍ بِالْخَطِّ مِنْ وِلَاةِ الْمَظَالِمِ ، حَكْمٌ عَلَيْهِ بِمُوجِبِ حِسَابِهِ  
وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِصِحَّتِهِ ، وَجَعَلَ الثِّقَةَ بِهَذَا أَقْوَى مِنَ الثِّقَةِ بِالْخَطِّ الْمُرْسَلِ ، لِأَنَّ الْحِسَابَ  
لَا يُثَبَّتُ فِيهِ قَبْضٌ مَا لَمْ يَقْبِضْ ، وَقَدْ تَكْتَبُ الْخَطُوطُ الْمُرْسَلَةُ بِقَبْضٍ . وَالَّذِي عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>  
الْمُحَقَّقُونَ مِنْهُمْ — وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ — أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْحِسَابِ الَّذِي لَمْ يَعْتَرَفْ  
بِصِحَّتِهِ ، لَكِنْ يَقْتَضِي مِنَ فَضْلِ الْإِرْهَابِ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَقْتَضَاهُ الْخَطُّ الْمُرْسَلُ ،  
ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى الْوَسَاطَةِ ثُمَّ إِلَى الْحُكْمِ الْبَاتِ .

وَإِنْ كَانَ الْخَطُّ مَنَسُوبًا إِلَى كَاتِبِهِ ، سُئِلَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ قَبْلَ سَوَالِ كَاتِبِهِ ، فَإِنْ  
اعْتَرَفَ بِمَا فِيهِ أَخَذَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ ، سُئِلَ عَنْهُ كَاتِبُهُ وَأُرْهِبَ ، فَإِنْ أَنْكَرَهُ ضَعُفَتْ

(١) كَذَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ . وَفِي الْأَصْلِ « فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَحْمِلُ الْإِدْغَالَ ... » . وَالْإِدْغَالُ : مَنْ  
أَدْغَلَ فِي الْأَمْرِ : أَدْخَلَ فِيهِ مَا يَفْسِدُهُ وَيُخَالِفُهُ .

(٢) التَّكْلِمَةُ عَنْ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ ، وَفِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّ الْحِسَابَ لَا يَكْتَبُ قَبْضٌ وَلَمْ يَقْبِضْ » .

(١) الشبهة ، وإن أعترف بصحته صار شهادةً على المدعى عليه ، فيحكم عليه بشهادته إن كان عدلاً ، ويقضى بالشاهد واليمين . فهذه حال الدعوى إذا اقترن بها ما يقوّيها .



وأما إن اقترن بالدعوى ما يضعفها — فلما اقترن بها من الضعف ستة أحوال تنافي أحوال القوة، فينقل الإرهابُ بها من جنبَةِ المدعى عليه الى جنبَةِ المدعى .  
فالحال الأول — أن يُقابل الدعوى بكتابٍ شهوده حضورٌ معدّلون يشهدون بما يُوجب بطلانَ الدعوى ، وذلك من أربعة أوجه . أحدها : أن يشهدوا على المدعى ببيع ما آدعاه . والثاني : أن يشهدوا على إقرار الذي أنتقل الملك عنه للمدعى قبل إقراره له . والثالث : أن يشهدوا على المدعى أنه لا حق له فيما آدعاه . والرابع : أن يشهدوا للمدعى عليه بأنه مالكٌ لما آدعاه عليه . فتبطل دعواه بهذه الشهادة ، ويؤدّبه متولّى المظالم بحسب حاله . فإن ذكر أن الشهادة عليه بابتياح كانت على سبيل الرهن ؛ فهذا قد يفعله الناس أحياناً ويسمونه بينهم بيع الأمانة ؛ ويقضى ذلك الإرهاب

- (١) عبارة الأحكام السلطانية في هذه المسألة وردت هكذا : « وإن لم يعترف يسأل عنه كاتبه ، فإن أنكره ضعفت الشبهة بإنكاره ، وأرهب إن كان متهما ولم يرهب إن كان مأمونا . وإن اعترف به وبصحته ... » .
- (٢) ما ذكره المؤلف ها هنا منقول عن نسخة من الأحكام السلطانية يشير إليها هامش النسخة المطبوعة في مدينة "بن" وبين النسختين اختلاف في الترتيب وبعض الكلمات . وقد ذكر الوجه الثاني هنا في الأحكام السلطانية هكذا « والثالث أن يشهدوا على إقرار أبيه الذي ذكر انتقال الملك عنه أن لا حق له فيما آدعاه » . (٣) في الأحكام السلطانية : « أن يشهدوا على إقراره (المدعى) بأن لا حق له ... » .
- (٤) إختصار المؤلف هنا جعل الكلام غير واضح الارتباط . وعبارة الأحكام السلطانية — على ما فيها من مخالفة في بعض الكلمات لما في الأصل ، وقد يكون ما في الأصل هو الصواب — وردت هكذا : « فإن ذكر أن الشهادة عليه بالابتياح كانت على سبيل رهب وإلحاء ، وهذا قد يفعله الناس أحياناً ، فينظر في كتاب الابتياح : فإن ذكر فيه أنه من غير رهب ولا إلحاء ضعفت شبهة هذه الدعوى ، وإن لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى ، وكان الارهاب في الجهتين بمقتضى شواهد الخالين » .

في الجهتين . ويرجع الى الكشف من الحيرة ؛ فإن ظهر له ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل بمقتضاه ، وإن لم يتبين وأبهم الأمر أمضى الحكم بما شهد به شهود الأبتياع . فإن سأل إحلاف المدعى عليه أن آبتياعه كان حقاً ولم يكن على سبيل الرهن ، فقد اختلف الفقهاء في جواز إحلافه : فمنهم من أجازه ومنهم من منعه . ولوالى المظالم أن يعمل من القولين بما تقتضيه شواهد الحال . وكذلك لو كانت الدعوى بدية في الذمة فأظهر المدعى [عليه] كتاب براءة [منه] ، فذكر المدعى أنه أشهد على نفسه [قبل القبض ولم يقبض] ، كان إحلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره .

والحال الثانية — أن يكون شهود الكتاب عدولاً غيباً ، فهذا على ضربين : أحدهما : أن يتضمن إنكاره أعترافا بالسبب كقوله : لاحق له في هذا الملك ، لآتي آبتعه منه ودفعت إليه الثمن ، وهذا كتاب عهدتي بالإشهاد عليه . فيصير المدعى عليه مدعياً . وله [زيادة] يد وتصرف ، فتكون الأمانة أقوى وشاهد الحال أظهر ، [فإن لم يثبت بها الملك] فيرهبهما وإلى المظالم بحسب ما تقتضيه شواهد أحوالهما . ويأمر بإحضار الشهود إن أمكن ، ويضرب لحضورهم أجلاً يردّهما فيه إلى الوساطة ، فإن أفضت إلى صلح عن تراض ، استقر به الحكم وعُدل عن سماع الشهادة إن حضرت . وإن لم ينبرم بينهما الصلح ، أمعن في الكشف من جيرانهما وجيران الملك . وكان لمتولى نظير المظالم رأيه ، في زمن الكشف ، في خصلة من ثلاث ، على ما يؤدى إليه اجتهداه بحسب الأمارات وشواهد الأحوال : إما أن يرى انتزاع الضيعة من يد المدعى عليه ويسلمها إلى المدعى إلى أن تقوم البينة عليه بالبيع ، وإما أن يسلمها إلى أمين تكون في يده ويحفظ استغلالها على مستحقه ، وإما أن يقرّها في يد المدعى عليه

ويحجر عليه فيها وينصب أميناً لحفظ أسرارها . فإن وقع الإياس من حضور  
الشهود وظهور الحق بالكشف ، فصل الحكم بينهما على ما تقتضيه أحكام القضاء .  
فلوسأل المدعى عليه إحداف المدعى ، أحلفه له ، وكان ذلك بتاً للحكم بينهما .

والضرب الثاني : أن [لا] يتضمن إنكاره أعترافا بالسبب ويقول : هذا الملك<sup>(١)</sup>

أو الضيعة لا حق له فيها . وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد وجهين :  
إما على إقراره أنه لا حق له فيها ، وإما على إقراره أنها ملك للمدعى عليه ، فالضيعة  
مقررة في يد المدعى عليه لا يجوز انتزاعها منه . فأما الحجر عليه فيها وحفظ أسرارها  
مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد الحال وأجتهاد وإلى المظالم فيما يراه بينهما ،  
الى أن يثبت الحق لأحدهما .

والحال الثالثة — أن شهود الكتاب المقابيل لهذه الدعوى حضور غير معدلين ،  
فیراعى وإلى المظالم فيهم ما قدمناه في جنبه المدعى من أحوالهم الثلاث ، ويراعى حال  
إنكاره هل تضمن أعترافاً بالسبب أم لا ، فيعمل [وإلى المظالم في ذلك ب] ما قدمناه ،  
تعويلاً على اجتهاد رأيه في شواهد الأحوال .

والحال الرابعة — أن يكون شهود الكتاب موثقين معدلين ، فليس يتعلق به  
حكم إلا في الإرهاب المجرد ، ثم يعمل في بت الحكم على ما تضمنه الإنكار من الاعتراف  
بالسبب أم لا .

والحال الخامسة — أن يُقابل المدعى عليه بخط المدعى بما يوجب إكذابه<sup>(٢)</sup>  
في الدعوى ، فيعمل فيه بما قدمناه في ذلك . وكذلك أيضاً في الحال السادسة من  
إظهار الحساب ، فالعمل فيه على ما قدمناه .

(١) زيادة من الأحكام السلطانية .

(٢) في الأصل « بما وجب ... » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .



- وأما إن تجردت الدعوى من أسباب القوة والضعف، فلم يقترن بها ما يقويها ولا ما يضعفها، فنظرُ وإلى المظالم في ذلك أن يُراعى أحوال المتنازعين في غلبة الظن. ولا يخلو حالهما فيه من ثلاثة أحوال. أحدها: أن تكون غلبته في جنبه المدعى. والثاني: أن تكون في جنبه المدعى عليه. والثالث: أن يعتدلاً فيه. فإن كانت غلبة الظن في جنبه المدعى وكانت الريبة متوجهةً إلى المدعى عليه، فقد تكون من ثلاثة أوجه. أحدها: أن يكون المدعى مع خلوه من حجة مضعوف اليد مستلان الجانب والمدعى عليه ذا بأس وقُدرة. فاذا ادعى عليه غضب ملك أو ضيعة، غلب في الظن أن مثله مع لينه وأستضعافه لا يتجاوز في دعواه على من كان ذا بأس وسطوة. والثاني: أن يكون ممن أشتهر بالصدق والأمانة والمدعى عليه ممن أشتهر بالكذب والخيانة، فيغلب [في الظن] صدق المدعى في دعواه. والثالث: أن نتساوى أحوالهما، غير أنه عُرف للمدعى يد متقدمة وليس يُعرف لدخول يد المدعى عليه سبب، فالذي يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال شيئان. أحدهما: إرهاب المدعى عليه لتوجه الريبة. والثاني: سؤاله عن سبب دخول يده وحدوث ملكه.

- وأما إن كانت غلبة الظن في جنبه المدعى عليه بانعكاس ما قدمناه وانتقاله من جانب المدعى إلى المدعى عليه، فمذهب مالك — رحمه الله — أنه إن كانت دعواه في مثل هذه الحال لعين قائمة، لم يسمعها إلا بعد ذكر السبب الموجب لها، وإن كانت في مال في الذمة، لم يسمعها إلا أن تقوم البينة للمدعى أنه كان بينه وبين المدعى عليه مُعاملة. والشافعي وأبو حنيفة — رحمهما الله — لا يريان ذلك. ونظر المظالم

(١) النكاح من الأحكام السلطانية.

(٢) في الأحكام السلطانية « والشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنهما لا يريان ذلك في حكم القضاة، فاما نظر المظالم الموضوع على الأصلح فعلى الجائز دون الواجب فيسوغ فيه مثل ... »

موضوعٌ على فعل الجائز دون الواجب ، فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة .  
فان وَقَفَ الأمرُ على التحالف فهو غايةُ الحكم البات الذي لا يجوز دَفْعُ طالبٍ عنه  
في نظر القضاء ولا نظر المظالم . فإن فَرَّقَ المدعى دعاويه وأراد أن يُخلف المدعى عليه  
في كل مجلس على بعضها قَصْدًا لإعناته وبذلته ، فالذي يُوجبُه حكم القضاء ألا يُمنَعَ  
من تبعض الدعاوى وتَفْرِيق الأيمان ، والذي يُنتجُه نظرُ المظالم أن يُؤمرَ المدعى  
بجمع دعاويه عند ظهور الإعنات منه وإحلاف الخصم على جميعها يميناً واحدة .

فأما اذا اعتدلت حالة المتنازعين وتقابلت شبهة المتشاجرين ولم يترجح أحدهما  
بأمانة ولا ظنة ، فينبغي أن يُساوى بينهما في العِظَة ، وهذا مما يتفق عليه القضاة  
وولاة المظالم . ثم يختص ولاة المظالم ، بعد العِظَة ، بالإرهاب لهما معاً لتساويهما ،  
ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك . فإن ظهر بالكشف ما يُعرف به المحقُّ  
منهما من المبطل عَمِلَ بمقتضاه ، وإن لم يظهر بالكشف ما ينفصل به تنازعهما رَدَّهما  
الى وَسَاطَةِ من وجوه الجيران وأكابر العشائر ، فان تحوّر ما بينهما ، وإلا كان فصلُ  
القضاء بينهما هو خاتمة أمرهما .

وربما ترفع الى ولاة المظالم في غوامض الأحكام ومُشكلات الخصام ما يُرشده  
اليه الجلساء ويفتحه عليه العلماء ، فلا يُنكر عليهم الابتداء به ، ولا بأس برَد الحكم فيه  
الى من يعلمه منهم .

(١٠٨)

(١) في الأحكام السلطانية : « بينة المتشاجرين ... » .

(٢) في الأحكام السلطانية : « فإن نجزها ما بينهما » .

(٣) كذا في الأصل والأحكام السلطانية ، ولعلها « رفع » .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل ، « ويقبحه ... » وهو تحريف .

فقد حكى أن امرأة أتت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت : يا أمير المؤمنين ،  
 إن زوجي يصومُ النهارَ ويقومُ الليلَ ، وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله ،  
 فقال لها عمر : نِعَمَ الزَّوْجُ زَوْجُكَ ! فجعلت تكرر عليه القول ، وهو يكرر عليها الجواب ،  
 فقال له كعب بن سور الأزدي<sup>(١)</sup> : يا أمير المؤمنين ، هذه امرأة تشكو زوجها في مَبَاعَدَتِهِ  
 إياها عن فراشه ، فقال له عمر رضى الله عنه : كما فَهِمْتَ كلامها فأقِضَ بينهما ، فقال  
 كعب : على بزوجهما ، فأُتِيَ به ، فقال له : امرأتك هذه تشكوك ، فقال الزوج :  
 أفى طعام أو شراب ؟ قال كعب : لا فى واحد منهما ، فقالت المرأة :

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ ارْشُدْهُ \* أَلْهَى حَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ  
 زَهْدَهُ فِي مَضْجَعِي تَعَبُّدُهُ \* نَهَارَهُ وَلَيْلَهُ مَا يَرْقُدُهُ  
 فَلَسْتُ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ أَحَدُهُ \* فَأَقِضِ الْقَضَا يَا كَعْبُ لَا تُرِدِّدُهُ

فقال الزوج :

زَهَّدَنِي فِي قُرْبِهَا وَفِي الْحَجَلِ \* أَنَّى أَمْرُؤُ أَذْهَلَنِي مَا قَدْ نَزَلَ  
 فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَفِي السَّبْعِ الطُّوْلِ \* وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفٌ جَلَلٌ

فقال كعب :

إِنَّ لَهَا حَقًّا عَلَيْكَ يَارَجُلُ \* نَصِيبُهَا فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقَلَ  
 \* فَأَعْطِهَا ذَاكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعِلْلَ \*

ثم قال : إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكَ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ،  
 فَلَكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ تَعَبُدُ فِيهِنَّ رَبَّكَ ، وَلَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ . فقال عمر رضى الله عنه

(١) إذا فى الكامل لابن الأثير (ج ٢ ص ٤٤٠ طبع مدينه ليدن) والطبرى فى غير موضع (طبع ليدن

أيضا) والكامل للبرد (طبع ليبسج) . وفى الأصل : « كعب بن سور الأسدى » .

لكعب : ما أدري من أى أمرَيْكَ أعجب ! أَمِنْ فَهْمِكَ أمرَهُمَا ، أم من حُكْمِكَ بينهما ! [ اذهب <sup>(١)</sup> ] فقد وَلَّيْتُكَ القضاءَ بالبصرة . وهذا القضاء من كَعْب والإمضاء من عمر إنما كان حكماً بالجائز دون الواجب ، لأن الزوج لا يلزمه أن يَقْسِمَ للزوجة الواحدة ولا يُجِيبَهَا إلى الفراش إذا أَصَابَهَا دَفْعَةٌ واحدة . فدلَّ هذا على أن لَوَالِي المَظَالِم أن يحكَمَ بالجائز دون الواجب .

### ذكر توقعات متولى المظالم وما يترتب عليها من الأحكام

قال الماوردي : إذا وَقَعَ ناظرُ المظالم في قصص المتظلمين إليه بالنظر بينهم ، لم يخلُ حالُ المَوْقَعِ إليه من أحد أمرين : إما أن يكون والياً على ما وَقَعَ به إليه أو غير والٍ عليه . فان كان والياً عليه ، كتوقيعه إلى القاضي بالنظر بينهما ، فلا يخلو حال ما تَضَمَّنَه التوقيع من أحد أمرين : إما أن يكون إذناً بالحكم ، أو إذناً بالكشف والوساطة . فإن كان إذناً بالحكم ، جاز له الحكم بينهما بأصل الولاية ، ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانيه . وإن كان إذناً بالكشف للصورة أو التوسط بين الخصمين [ فإن كان في التوقيع بذلك نهية عن الحكم فيه لم يكن له أن يحكم بينهما ]<sup>(٢)</sup> وكان هذا النهي عزلاً عن الحكم بينهما ، وكان على عموم ولايته فيمن عداهما . وإن لم يَنْهَ في التوقيع عن الحكم بينهما غير أنه أمره بالكشف ، فقد قيل : يكون نظره على عمومته في جواز حكمه بينهما ، لأن أمره ببعض ما إليه لا يكون منعاً من غيره ؛

(١) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٢) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في الأصل هكذا : « فقد نهاه عن الحكم فيه ولم يكن له أن

يحكم بينهما » وهو لا يستقيم مع سياق الكلام . وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل : « فيما عداهما » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٤) في الأصل : « يكون وطره ... » وهو تحريف ، والتصويب عن الأحكام السلطانية .



وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوداً على ما تضمنته التوقيع من الكشف والوساطة، لأنَّ فحوى التوقيع دليلٌ عليه . ثم ينظر، فإن كان التوقيع بالوساطة، لم يلزمه إنهاء الحال إليه بعد الوساطة، وإن كان بكشف الصورة، لزمه إنهاء حالها إليه، لأنه استخبار منه فيلزمه إجابته عنه . فهذا حكم توقيعه إلى من إليه الولاية .

- وأما إن وقع إلى من لا ولاية له، كتوقيعه إلى فقيه أو شاهد، فلا يخلو حال توقيعه من ثلاثة أحوال : أحدها أن [يكون بكشف الصورة، والثاني أن يكون بالوساطة، والثالث أن يكون بالحكم . فإن كان التوقيع<sup>(١)</sup> بكشف الصورة، فعليه أن يكشفها وينهي منها ما يصح أن يشهد به، ليجوز لناظر المظالم الحكم به . فإن أنهى ما يجوز أن يشهد به، كان خبراً لا يجوز أن يحكم به، ولكن يجعله ناظر المظالم من الأمارات التي يغلب بها [حال<sup>(١)</sup>] أحد الخصمين في الإرهاب وفضل الكشف .

فإن كان التوقيع بالوساطة، توسَّط بينهما . فإن أفضت الوساطة إلى صلح الخصمين لم يلزمه إنهاؤها، وكان شاهداً فيها، متى استدعى للشهادة أداها . وإن لم تُفِض الوساطة إلى صلحهما، كان شاهداً عليهما فيما أعترفا به عنده، يؤدّيه إلى الناظر في المظالم إذا طُلب للشهادة .

- وإن كان التوقيع بالحكم بينهما، فهذه ولاية يُراعى فيها معاني التوقيع، ليكون نظره محمولاً على مُوجبته . وإذا كان كذلك فالتوقيع حالتان :

إحدهما — أن يحال فيه إلى إجابة الخصم إلى مُلتمسه، فيعتبر حينئذ فيه ما سأل الخصم في قصته ويصير النظر مقصوداً عليه، فإن سأل الوساطة أو كشف الصورة، كان التوقيع [موجباً له، وكان النظر مقصوداً عليه . وسواء خرج التوقيع<sup>(١)</sup>

مَخْرَجَ الأمر كقوله : "أجبه الى ملتمسه" ، أو خَرَجَ مخرج الحكاية كقوله : "رأيتك في إجابته الى ملتمسه مُوقَّفاً" ، لأنه لا يقتضى ولاية يلزم حكمها ، فكان أمرها أخف .  
 وإن سأل المتظلم في قصته الحكم بينهما ، فلا بد أن يكون الخصم في القصة مسمى والخصومة مذكورة ، لتصح الولاية عليها . فإن لم يسم الخصم ولم تذكر الخصومة ، لم تصح [الولاية] <sup>(٢)</sup> ، لأنها ليست ولاية عامة فيحمل على عمومها ، ولا خاصة للجهل بها . وإن سمي رافع القصة خصمه وذكر خصومته ، نظر في التوقيع بإجابته الى ملتمسه : فإن خَرَجَ مخرج الأمر فوقع "أجبه الى ملتمسه وأعمل بما ألتسه" صحَّت ولايته في الحكم بينهما ، وإن خَرَجَ مخرج الحكاية للحال فوقع "رأيتك في إجابته الى ملتمسه مُوقَّفاً" ، فهذا التوقيع خارج في الأعمال السلطانية مخرج الأمر ، والعرف باستعماله فيها معتاد . وأما في الأحكام الدينية ، فقد جوزته طائفة من الفقهاء اعتباراً بالعرف ، ومنعت طائفة أخرى من جوازه وأنعقاد الولاية به حتى يقترن به أمر تنعقد ولايته به <sup>(٤)</sup> ، إعتباراً بمعانى الألفاظ . فلو كان رافع القصة سأل التوقيع بالحكم بينهما فوقع بإجابته الى ملتمسه ، فمن يَعتبرُ العرف المعتاد ، صحَّت الولاية [عنده] بهذا التوقيع ، ومن اعتبر معانى الألفاظ لم تصح [عنده] به .  
 والحالة الثانية من التوقيعات — ألا يقتصر فيه على إجابة الخصم الى ماسأل ، ويُستأنف فيه الأمر بما تضمنه ، فيصير ما تضمنه التوقيع هو المعتبر في الولاية .

(١) في الأصل : «وكان ...» ولكن حسن السياق يقتضى ما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٢) الزيادة عن الأحكام السلطانية .

(٣) في الأصل «فيحمل عمومها» وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٤) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : «حتى يقترن به أمر ينعقد بولايته» .

(٥) زيادة وضعناها لاستقامة الكلام .

(٦) في الأصل : «ان لم ...» .

وإذا كان كذلك، فله ثلاثة أحوال : حال كمال، وحال جواز، وحال يخرج عن الأمرين .

فأما الحال التي يكون التوقيع فيها كاملاً في صحة الولاية، فهو أن يتضمن شيئاً : أحدهما الأمر بالنظر، والثاني الأمر بالحكم، فيذكر فيه : "أنظر بين رافع هذه القصة وبين خصمه، وأحكم بينهما بالحق وموجب الشرع" . [فاذا كانت كذلك] <sup>(١)</sup> جاز، لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي يوجب حكم الشرع . وإنما يذكر ذلك في التوقيعات وصفاً لا شرطاً . فإن كان التوقيع جامعاً لهذين الأمرين من النظر والحكم، فهو النظر الكامل، ويصح به التقليد والولاية .

وأما الحال التي يكون بها التوقيع جائزاً مع قصوره عن حال الكمال، فهو أن يتضمن الأمر بالحكم دون النظر، فيذكر في توقيعه : "أحكم بين رافع هذه [القصة] <sup>(١)</sup> وبين خصمه" ، أو يقول : "اقض بينهما" ، فتصح الولاية بذلك، لأن الحكم بينهما لا يكون إلا بعد تقدم النظر، فصار الأمر به متضمناً للنظر، لأنه لا يخلو منه .

وأما الحال التي يكون التوقيع بها خالياً من كمال وجواز، فهو أن يذكر فيه : "أنظر بينهما" ، فلا تتعقد بهذا التوقيع ولاية، لأن النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائزة ويحتمل الحكم اللازم، وهما في الاحتمال سواء، فلم تتعقد به مع الاحتمال ولاية . فإن ذكر فيه : "أنظر بينهما بالحق" فقد قيل : إن الولاية به منعقدة، لأن الحق مالزم، وقيل لا تتعقد به، لأن الصلح والوساطة حق وإن لم يلزم .

فهذه نبذة كافية فيما يتعلق بنظر المظالم . وقد يقع لهم من الوقائع والمخاصمات والقرائن ما لم نذكره، فيجوز الحال فيها بحسب الوقائع والقرائن، وإنما هذه أصول سياسية وقواعد فقهية فيحمل الأمر من أشباهها على منوالها، ويحذى في أمثالها على مثالها . والله الموفق .

## الباب الثالث عشر

❦

من القسم الخامس من الفن الثاني في نظر الحسبة وأحكامها

قال أبو الحسن الماوردي - رحمه الله - : والحسبة هي أمرٌ بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهيٌ عن المنكر إذا ظهر فعله . قال الله عز وجل : ( وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ) .

ومن شروط ناظر الحسبة أن يكون حراً ، عدلاً ، ذا رأيٍ وصرامةٍ وخشونة في الدين ، وعلمٌ بالمنكرات الظاهرة . وأختلف الفقهاء<sup>(١)</sup> [من] أصحاب الشافعي : هل يجوز له أن يحمل الناس ، فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها ، على رأيه وأجتهاده ، أم لا ، على وجهين :

أحدهما - وهو قول أبي سعيد الإصطخري - أن له أن يحمل ذلك على رأيه<sup>(٢)</sup> وأجتهاده ؛ فعلى هذا يجب أن يكون المحتسب عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ، ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه .

والوجه الثاني - أنه ليس له أن يحمل الناس على رأيه ولا يقودهم إلى مذهبه ، لتسوية<sup>(٣)</sup> اجتهاد الكافة فيما اختلف فيه . فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها .

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : «وعالم...» .

(٢) زيادة عن الأحكام السلطانية .

(٣) المناسب أن يكون بدل «ذلك» «الناس» .

(٤) في الأصل : «بتسوية...» وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

## ذكر الفرق بين المحتسب والمتطوع

قال : والفرق بين المحتسب والمتطوع من تسعة أوجه :

أحدها — أن فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية ، وفرضه على غيره داخل في فرض الكفاية .

والثاني — أن قيام المحتسب به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه غيره ، وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنه غيره .  
والثالث — أنه منسوب إلى الاستعداد إليه فيما يجب إنكاره ؛ وليس المتطوع منسوباً إلى الاستعداد .

والرابع — أن على المحتسب إجابة من استعداده ؛ وليس على المتطوع إجابته .  
والخامس — أن عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة ليصل إلى إنكارها ، ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته ؛ وليس على المتطوع بحث ولا فحص .

والسادس — أن له أن يتخذ على الإنكار أعواناً ، لأنه عمل هو له منصوب ، واليه مندوب ، ليكون له أقهر ، وعليه أقدر ؛ وليس للمتطوع أن يندب لذلك عوناً .  
والسابع — أن له أن يعزّر في المنكرات الظاهرة ولا يتجاوزها الحدود ؛ وليس للمتطوع أن يعزّر عليها .

والثامن — أن له أن يرزق على حسبته من بيت المال ؛ ولا يجوز للمتطوع أن يرزق على إنكار منكر .

والتاسع — أن له اجتهد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع، كالمقاعِد في الأسواق وإخراج الأجنحة، فيُقر ويُنكر من ذلك ما أداه إليه اجتهدُه؛ وليس هذا للمتطوع .  
فهذا هو الفرق بين متولّي الحِسبة وبين المتطوعة، وإن اتَّفَقَا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

### ذكر أوضاع الحِسبة وموافقتها للقضاء وقصورها عنه

وزيادتها عليه، وموافقتها لنظر المظالم وقصورها عنه

قال : وأعلم أن الحِسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم . فأما ما بينها وبين القضاء، فهي مُوافقةٌ للقضاء من وجهين، ومُقصرةٌ عنه من وجهين، وزائدةٌ عليه من وجهين .

أما الوجهان في موافقتها أحكام القضاء — فأحدهما جوازُ الاستعداد إليه . وسماعه دَعْوَى المُستَعْدِي على المُستَعْدِي عليه من حُقوق الآدميين، وليس في عموم الدعاوى . وإنما يَخْتَصُّ بثلاثة أنواع من الدعاوى :

أحدها : أن يكون فيما تعلق بِخِصٍّ وتَطْفِيفٍ في كَيْلٍ أو وَزْنٍ .

والثاني : فيما تعلق بِغِشٍّ أو تَدْلِيسٍ في مَبِيعٍ أو ثَمَنِ .

والثالث : فيما تعلق بِمَطْلٍ وتأخيرٍ لَدَيْنِ مُسْتَحِقٍّ مع المِكنة . وإنما جاز نظره

في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ما عداها، لتعلقها بمنكرٍ ظاهرٍ هو منصوبٌ لإزالته، واختصاصها بمعروفٍ بَيْنٍ هو مندوبٌ إلى إقامته . وليس له أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز والفصل البات . فهذا أحد وجهي الموافقة .

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل : « وسماعه دعوى المستعدي عليه على المستعدي »

والوجه الثاني — أت له إلزام المدعى عليه الخروج من الحق الذي عليه .  
وليس هذا على العموم في كل الحقوق ، وإنما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع  
الدعوى فيها اذا وجبت بأعتراف وإقرار مع الإمكان واليسار ، فيلزم المقر المؤسر  
الخروج منها ودفعها الى مستحقها ، لأن في تأخيرها لها منكرًا هو منصوب لإزالته .

وأما الوجهان في قصورها عن أحكامه :

- ٥ . فأحدهما -- قصورها عن سماع الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من  
الدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات ، فلا يجوز أن يتدب  
لسماع الدعوى ولا أن يتعرض للحكم فيها لا في كثير الحقوق ولا قليلها من درهم فما  
دونه ، إلا أن يرد ذلك اليه بنص صريح [يزيد على إطلاق الحسبة<sup>(١)</sup>] فيجوز له .
- ١٠ . ويصير بهذه الزيادة جامعًا بين القضاء والحسبة ، فبراعى فيه أن يكون من أهل  
الاجتهاد . وإن اقتصر به على مطلق الحسبة ، فالقضاء والحكام أحق بالنظر في قليل  
ذلك وكثيره .

- والوجه الثاني — أنها مقصورة على الحقوق المعترف بها . فأما ما تدخله جحد  
وإنكار ، فلا يجوز له النظر فيها ، لأن الحكم فيها يقف على سماع بيّنة وإحلاف يمين ،  
ولا يجوز للمحتسب أن يسمع بيّنة على إثبات حق ، ولا أن يحلف يمينًا على نفيه ؛
- ١٥ . والقضاء والحكام لسماع البيّنات وإحلاف الخصوم أحق .

وأما الوجهان في زيادتها على أحكام القضاء — فأحدهما : أنه يجوز  
للناظر فيها أن يتعرض لتصفّح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من المنكر ، وإن  
لم يحضره خصم مستعد ؛ وليس للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بعد حضور خصم

يجوز له سماع الدعوى منه . فإن تعرض القاضى لذلك فقد خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزاً في قاعدة نظره .

والثانى — أن الناظر في الحسبة من سلاطة السلطنة وأستطالة الجمأة فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاة ، لأن الحسبة موضوعة على الرهبة ، فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلاطة والغلبة تجاوزاً فيها ولا خرقاً . والقضاء موضوع للنأصافة فهو بالأناة والوقار أخص ، وخروجه عنهما الى السلاطة تجاوز وخرق ، لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف ، فالتجاوز فيه خروج عن حده .



وأما ما بين الحسبة والمظالم — فبينهما شبهة مؤتلف ، وفرق مختلف . فأما الشبهة الجامع بينهما فمن وجهين :

أحدهما — أن موضوعهما على الرهبة المختصة بسلاطة السلطنة وقوة الصرامة .  
والثانى — جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع الى إنكار العدوان الظاهر .

### معين التارح لأهل التارح

وأما الفرق بينهما فمن وجهين :  
أحدهما — أن الناظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة ، والناظر في الحسبة موضوع لما رفته عنه القضاة ، ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ، ورتبة الحسبة أخفض ، وجاز لوالى المظالم أن يوقع الى القضاة والمحتسبة ، ولم يجوز للقاضى أن يوقع الى والى المظالم وجاز له أن يوقع الى المحتسب ، ولم يجوز للمحتسب أن يوقع الى واحد منهما . فهذا فرق .

والثانى — أنه يجوز لوالى المظالم أن يحكم ، ولا يجوز ذلك للمحتسب .  
وحيث قدمنا هذه المقدمة فى أوضاع الحسبة ، فلندكر ما تشتمل عليه ولايتها .



ذكر ما تشتمل عليه ولاية نظر الحسبة

وما يختص بها من الأحكام

ونظر الحسبة يشتمل على فصلين : أحدهما أمرٌ بمعروف، والثاني نهى عن منكر . فأما الأمر بالمعروف فينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها ما تعلق بحقوق الله عز وجل . والثاني ما تعلق بحقوق الآدميين . والثالث ما كان مشتركاً بينهما ، على ما سنوضح ذلك .

فأما المتعلق بحقوق الله تعالى فضربان :

أحدهما — ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الأفراد ، كترك الجمعة في وطن مسكون ، فإن كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد ، فواجب أن يأخذهم بإقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الإخلال بها . وإن كانوا عدداً قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم ، فله ولهم أربعة أحوال :

إحداها — أن يتفق رأيهم ورأي القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد ، فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها ، وعليهم أن يسارعوا الى أمره بها ، ويكون في تأديبهم على تركها ألين منه في تأديبهم على ترك ما انعقد الإجماع عليه .

والحال الثانية — أن يتفق رأيهم ورأي القوم على أن الجمعة لا تنعقد بهم ، فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها ولا بالنهي عنها لو أقيمت .

والحال الثالثة — أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب ، فلا يجوز له أن يعارضهم فيها : فلا يأمر بإقامتها لأنه لا يراه ، ولا ينهى عنها ويمنعهم مما يرونه فرضاً عليهم .

والحال الرابعة — أن يرى المحتسبُ انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القومُ، فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته، فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بهذا المعنى، أم لا؟ فقد اختلف الفقهاء في ذلك على وجهين :

أحدهما — وهو قول أبي سعيد الإصطخري — أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بالمصلحة، لئلا ينشأ الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه، فقد راعى زياد بن أبيه مثل هذا في صلاة الناس في جامع البصرة والكوفة، فإنهم كانوا إذا صلّوا في صحنه فرفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب، فأمر بإلقاء الحصى في صحن المسجد، وقال: لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة .

والوجه الثاني — أنه لا يتعرض لأمرهم بها، لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده، ولا أن يأخذهم في الدين برأيه، مع تسويغ الاجتهاد فيه، وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من إجزاء الجمعة. فأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها. وهل يكون الأمر بها من الحقوق اللازمة أو من الحقوق الجائزة؟ على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها: هل هي مسنونة أو من فروض الكفاية. فإن قيل: إنها مسنونة، كان الأمر بها ندباً، وإن قيل: إنها من فروض الكفاية، كان الأمر بها حتماً. فأما صلاة الجماعة في المساجد وإقامة الأذان فيها للصلوات، فمن شعائر الإسلام وعلامات متعبداته التي فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الإسلام ودار الشرك. فإذا أجمع أهل محلة أو بلد على تعطيل الجماعات في مساجدهم وترك الأذان

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل «على انعقاده» وهو تحريف .

في أوقات صَلَوَاتِهِمْ ، كان المحتسب مندوباً الى أمرهم بالأذان والجماعة في الصلوات . وهل ذلك واجب عليه يأثم بتركه ، أو مُسْتَحَبُّ له يُثَابُّ على فعله . فأما مَنْ ترك صلاة الجماعة من آحاد الناس أو ترك الأذان والإقامة لصلاة ، فلا اعتراض للمحتسب عليه اذا لم يجعله عادةً وإلثماً ، لأنها من النَّدْب الذي يسقط بالأعذار ، إلا أن يقتَرِن به استرابة أو يجعله إلتماً وعادةً ، ويُخَافُ تَعَدَّى ذلك الى غيره في الاقتداء به ، فيُراعى حكم المصاحبة في زجره عما استهان به من سُنَنِ عبادته . ويكون وعيده على ترك الجماعة معتبراً بشواهد حاله ، كالذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : **”لقد هممت أن أمر أصحابي أن يجمعوا خطباً وأمر بالصلاة فيؤذّن لها وتقام ثم أخالف الى منازل قوم لا يحضرون الصلاة فأحرقها عليهم“** .

١٠

\* \*

وأما ما يأمر به آحاد الناس وأفرادهم ، فكتأخير الصلاة حتى يخرج وقتها ، فيذكرها ويؤمر بفعلها <sup>(١)</sup> . ويُراعى جواب المأمور عنها ، فإن قال : تركتها لنسيان ، حثه على فعلها بعد ذكره ولم يؤدبه . وإن تركها لتوان أدبه زجراً وأخذه بفعلها جبراً . ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق ، لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير . ولكن لو اتفق أهل بلد على تأخير صلاة الجماعات الى آخر وقتها والمحتسب يرى فضل تعجيلها ، فهل له أن يأمرهم بالتعجيل أولاً . فمن رأى أنه يأمرهم بذلك ، راعى أن اعتياد تأخيرها وإطباق جميع الناس عليه مفضى الى أن الصغير ينشأ وهو يعتقد أن هذا هو الوقت دون ما قبله ، ولو عجلها بعضهم ترك من أخرها منهم وما يراه من التأخير .

٢٠

(١) مرجع الضمير «الفرد» .

فأما الأذان والقنوت في الصلوات إذا خالف فيه رأى المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهى وإن كان يرى خلافه، إذا كان ما يفعل مسوغاً في الاجتهاد. وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائغ يخالف فيه رأى المحتسب <sup>(١)</sup> : من إزالة النجاسة بالماءات، والوضوء بماءٍ تغيّر بالمذرورات الطاهرات، أو الأقتصار على مسح أقلّ الرأس، والعفو عن قدر الدرهم من النجاسة، فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهى . وفي اعتراضه عليهم في الوضوء بالنبيذ عند عدم الماء وجهان، لما فيه من الإفضاء إلى استباحته على كل الأحوال، وأنه ربما آل إلى السكر من شربه . ثم على نظائر هذا المثال تكون أوامره بالعرف في حقوق الله تعالى .



وأما الأمر بالمعروف في حقوق الأدميين فضربان : عام وخاص .

فأما العام - فكالبلد إذا تعطل شربه، أو استهدم سوره، أو كان يطرّقه بنو السبيل من ذوى الحاجات فكفّوا عن معوتهم، فإن كان في بيت المال مالٌ، لم يتوجّه عليهم فيه أمرٌ بإصلاح شربهم وبناء سوره ولا بمعونة بنى السبيل في الاجتياز بهم، لأنها حقوق تلزم بيت المال دونهم، وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم . فأما إذا أعوز بيت المال، كان الأمر ببناء سوره، وإصلاح شربهم، وعمارة مساجدهم وجوامعهم، ومراعاة بنى السبيل فيهم متوجّهاً إلى كافة ذوى المكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الأمر به . فإن شرع ذوو المكنة في عمله ومراعاة بنى السبيل، وباشروا القيام به، سقط عن المحتسب حق الأمر به . ولا يلزمهم الاستئذان في مراعاة بنى السبيل، ولا في بناء ما كان مهدوماً . ولكن لو أرادوا هدم ما يريدون بناءه من

(١) في الأصل : «على وجه سائغ يخالف فيها» وقد أثبتنا ما في الأحكام السلطانية لوضوح استقامته .

- المُسْتَرَمَّ والمُسْتَهْدَم<sup>(١)</sup> ، لم يكن لهم الإقدام على هدمه إلا باستئذان وليّ الأمر دون المحتسب ، ليأذن لهم في هدمه بعد تضمينهم القيامَ بعمارتِهِ . هذا في السُّور والجوامع . وأما المساجد المختصرة فلا يَسْتَأْذِنُونَ فيها . وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه ، وليس له أن يأخذهم بإتمام ما آسَأَنَفُوهُ . فأما إذا كَفَّ ذُوو المَكِنَةِ عن بناء ما آسَهَدَمَ ، فإن كان المُقام في البلد ممكنا وكان الشُّرب وإن فسَد مُقْنَعًا ، تَارَكَهُمْ وإِيَّاه . وإن تعَدَّر المُقَامُ فيه ، انتعطَل شِرْبُهُ وآندحاض سُورِهِ ، نُظِرَ : فإن كان البلد ثغرا يَضُرُّ بدار الإسلام تعطيله ، لم يجز لوليّ الأمر أن يُفْسِحَ في الانتقال عنه ، [وكان حكمه حكم النوازل إذا حَدَثَتْ : في قيام كافة ذوى المَكِنَةِ به] ، وكان تأثير المحتسب في مثل هذا إعلام السلطان به وترغيب أهل المَكِنَةِ في عمله . وإن لم يكن البلد ثغرا مُضِرًّا بدار الإسلام ، كان أمره أيروحه حكمه أخف . ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبرا بعمارتِهِ ، لأن السلطان أحق أن يقوم بعمارتِهِ . وإن أعوزه المال ، فيقول لهم المحتسب : ما دام عَجَزُ السلطان عنه أُنْتَمِ مَخِيْرُونَ بين الانتقال عنه أو التَّزَام ما ينصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام آسَيطَانِهِ . فإن أجابوا إلى التَّزَام ذلك ، كَلَّفَ جماعتهم ما تَسْمَحُ به نفوسهم من غير إجبار ، ويقول : لِيُخْرِجْ كُلَّ واحد منكم ما يسهلُ عليه وتطيب به نفسه ، ومن أعوزه المال أعان بالعمل . حتى إذا اجتمعت كِفَايَةُ المصلحة<sup>(٢)</sup> أو تعين أجماعها بضمَان كل واحد من أهل المَكِنَةِ قَدْرًا طاب به نفسًا ، شَرَعَ حينئذ في عمل المصلحة وأَخَذَ كُلَّ واحد من الجماعة بما أَلْتَزَمَ به . وإن عَمَّت هذه المصلحة ،

(١) المسترم : ما دعا إلى رقه وإصلاحه من البناء . والمستهدم : ما يريد أن يهدم وينقض .

(٢) وردت هذه الجملة التي بين القوسين في الأصل هكذا : «وان كان حكمه حكم النوازل اذا حدثت

في قيامه وكافة ذوى المَكِنَةِ به» وقد أثبتنا ما ورد في الأحكام السلطانية لاستقامته .

(٣) في الأحكام السلطانية : «أو يلوح ...» .

لم يكن للمحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها ، لئلا يصير بالتفرد<sup>(١)</sup> مُفْتَاتًا [عليه] ، اذ ليست هذه المصلحة من معهود حسبته . فإن قات وشق استئذان السلطان فيها أو خيف زيادة الضرر لبعده استئذانه ، جاز شروعه فيها من غير استئذان . هذا أمر العام .

١١٤

٥ فأمّا الخاص — فكال حقوق اذا مُطِلَّتْ ، والديون اذا أُثِرَتْ ، فللمحتسب أن يأمر بالخروج منها مع المكنة اذا استعداه أصحاب الحقوق . وليس له أن يحبس عليها ، لأن الحبس حكم . وله أن يُلَازِمَ عليها ، لأن لصاحب الحق أن يلازم . وليس له الأخذ بنفقات الأقارب ، لافتقار ذلك الى آجتهد شرعى فيمن يجب له وعليه ، الا أن يكون الحاكم قد فرضها فيجوز أن يأخذ بأدائها ، وكذلك كفالة من تجب كفالته من الصغار لا أعترض له فيها حتى يحكم بها الحاكم ، ويجوز حينئذ للمحتسب أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها .

فأمّا قبول الوصايا والودائع ، فليس له أن يأمر بها أعيان الناس وآحادهم ، ويجوز أن يأمر بها على العموم ، حثًا على التعاون بالبر والتقوى . ثم على هذا المثال تكون أوامره بالمعروف فى حقوق الآدميين .

✱ ✱

١٥

وأما الأمر بالمعروف — فيما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين كأخذ الأولياء بإنكاح الأيامى من أكفأهن اذا طابن ، وإلزام النساء أحكام العِدَّة اذا فُورِقْنَ . وله تأديب من خالف فى العِدَّة من النساء ، وليس له تأديب من امتنع من الأولياء . ومن نفى ولداً قد ثبت فراش أمه ولحوق نسبه ، أخذه بأحكام الآباء جبراً

٢٠ (١) زيادة عن الأحكام السلطانية .

وعزّره على النفي أدبا. ويأخذ السّادة بحقوق العبيد والإماء، وألا يُكَلَّفُوا من الأعمال مالا يُطِيقون. وكذلك أربابُ البهائم يأخذهم بعُلوْفَتِها إذا قَصَّروا فيها، وألا يستعملوها فيما لا تُطِيق. ومن أخذَ لَقِيْطًا فَقَصَّرَ في كَفَالَتِهِ، أمره أن يقوم بحقوق التقاطه: من آلتزام كِفَالَتِهِ أو تسليمه الى من يلتزمها ويقوم بها. وكذلك واجدُ الضَّوَالِّ إذا قَصَّرَ فيها أخذه بمثل ذلك من القيام بها أو تسليمها الى من يقوم بها، ويكون ضامنا للضالة ه بالتقصير ولا يكون به ضامنا للقيط. وإذا سلم الضالة الى غيره ضمنها، ولا يضمن اللقيط بالتسليم. ثم على نظائر هذا المثال يكون أمره بالمعروف في الحقوق المشتركة.



وأما النهي عن المنكرات — فينقسم الى ثلاثة أقسام: أحدها ما كان من حقوق الله تعالى. والثاني ما كان من حقوق الآدميين. والثالث ما كان مشتركا بين الحقيين.

فأما النهي عنها في حقوق الله تعالى — فعلى ثلاثة أقسام: أحدها ما تعلق بالعبادات. والثاني ما تعلق بالمحظورات. والثالث ما تعلق بالمعاملات.

فأما المتعلق بالعبادات — فكالقاصد مخالفة هيئتها المشروعة، والمتعمد تغيير أوصافها المسنونة، مثل من يقصد الجهر في صلاة الإسرار والإسرار في صلاة الجهر، أو يزيد في الصلاة أو في الأذان أذكارا غير مسنونة، فللمحتسب إنكارها وتأديب المعاند فيها إذا لم يقل بما ارتكبه إمام متبوع. وكذلك إذا أخل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع صلاته، أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه، ولا يؤاخذ به بالثهم والظنون. وكذلك لو ظنّ برجل أنه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام، لم يؤاخذ به بالثهم ولم يقابله بالإنكار. لكن يجوز له بالتهمة أن يعظ ويحذر من عذاب الله تعالى على

إسقاط حقوقه والإخلال بمفروضاته . فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يُقَدِّم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا التبت أحواله ؛ فربما كان مريضاً أو مسافراً . ويلزمه السؤال إذا ظهرت منه أمارات الرّيب . فإن ذكر من الأعذار ما تحتمله حاله ، كفّ عن زجره وأمره بإخفاء أكله ، لئلا يُعَرِّض نفسه للثُّمة . ولا يلزمه إحلافه عند الاسترابة بقوله ، لأنه موكل إلى أمانته . وإن لم يذكر عذراً ، جاهر بالإنكار عليه وأدبه أدب زجر . وإذا علم عذره في الأكل ، أنكر عليه المجاهرة به ، لتعريض نفسه للثُّمة ولئلا يَقْتَدِيَ به من ذوى الجهالة من لا يميز حال عذره من غيره .

(١١٥)

وأما الممتنع من إخراج زكاته ، فإن كان من الأموال الظاهرة ، فعامل الصدقة<sup>(١)</sup> بأخذها منه جبراً أخص من المحتسب . وإن كان من الأموال الباطنة ، فيُحْتَمَلُ أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة ، لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة ؛ ويُحْتَمَلُ أن يكون العامل بالإنكار عليه أخص ، لأنه لو دفعها إليه أجزأه . ويكون تأديبه مُعْتَبَراً بشواهد حاله في الامتناع من إخراج زكاته . وإن ذكر أنه يُخْرِجُهَا ، سراً وِكل إلى أمانته فيها . وإن رأى رجلاً يتعرّض لمسألة الناس وطلب الصدقة وعلم أنه غنيّ إما بمال أو عمَلٍ ، أنكره عليه وأدبه . ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسأل الناس ، أعلمه بتحريمها على المستغني عنها ، ولم ينكر عليه ، لجواز أن يكون في الباطن فقيراً . وإذا تعرّض للمسألة ذو جَلَدٍ وقُوّة على العمل ، زجره وأمره أن يتعرّض للاحتراف بعمله ، فإن أقام على المسألة عزّره حتى يُقَالِعَ عنها . وإذا دعت

(١) كذا في الأحكام السلطانية . وفي الأصل « يأخذ منه » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « فانه لا اعتراض على العامل ... » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .



- الحال، عند إلحاح من حُرِّمَتْ عليه <sup>(١)</sup> [المسألة] بمالٍ أو عمل، أن يُنفق على ذى المال جزءاً من ماله، ويؤاجر ذا العمل ويُنفق عليه من أجرته، لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه؛ لأن هذا حكم، والحُكَّامُ به أحق، فيرفع أمره إلى الحاكم ليتولى ذلك أو يأذن فيه. وإذا وجدَ فيمن يتصدى للعلوم الشرعية من ليس من أهلها من فقيه أو واعٍ ولم يأمن آغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف، أنكر عليه التصدى لما ليس <sup>(١)</sup> [هو] من أهلها، وأظهر أمره لئلا يُغترَّ به. وإن أشكل عليه أمره، لم يُقدم عليه بالإنكار إلا بعد الاختبار. وكذلك لو أبتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به الإجماع وخالف النص وردَّ قوله علماء عصره، أنكره عليه وزجره فإن أقلع وتاب، وإلا فالسلطان بتهذيب الدين أحق. وإذا تفرَّد بعض المفسرين لكتاب الله عز وجل بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة بتكليف له أغمض معانيه، أو انفرد بعض الرواة بأحاديث منكرة تنفر منها النفوس أو يفسد بها التأويل، كان على المحتسب إنكار ذلك والمنع منه. وهذا إنما يصح منه إنكاره إذا تميَّز عنده الصحيح من الفاسد والحق من الباطل. وذلك بأحد وجهين: إما أن يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه، فلا يخفى ذلك عليه؛ وإما باتفاق علماء الوقت على إنكاره وأبتداعه، فيستعدونه فيه، فيعول في الإنكار على أقاويلهم، وفي المنع منه على اتفاقهم.

\* \*

وأما ما تعلق بالمحظورات - فهو أن يمنع الناس من مواقف الرِّيب ومظان التَّهم. فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى

(١) زيادة عن الأحكام السلطانية.

(٢) في الأصل: «ورد قول علماء عصره أنكر...» وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية.

(٣) في الأحكام السلطانية: «وإذا تعرض...».

« ما لا يُرييك » . فيقدم الإنكار ، ولا يُعجل بالتأديب قبل الإنذار . وإذا رأى وقفة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما أمارات الرّيب ، لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار ، فما يجد الناس بدءاً من هذا . وإن كانت الوقفة في طريق خائ ، تخلو المكان ريبةً ، فينكرها ، ولا يُعجل في التأديب عليهما حذراً من أن تكون ذات محرم . وليقل : إن كانت ذات محرم فصنّها عن مواقف الرّيب ، وإن كانت أجنبية فخف الله تعالى من خلوة تؤدّيكَ إلى معصية الله . وليكن زجره بحسب الأمارات . وليستخبر . فقد حكى أن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه بيّنا هو يطوف بالبيت إذ رأى رجلاً يطوف وعلى عنقه امرأة مثل المهابة حسناء جميلة ، وهو يقول :

عَدْتُ لَهْدِي جَمَلًا ذُلُولًا \* مُوطَّأً أَتْبَعَ السُّهُولًا

أَعْدَلُهَا بِالْكَفِّ أَنْ تَمِيلَا \* أَحْذَرُ أَنْ تَسْقُطَ أَوْ تَزُولَا

\* أرجو بذاك نائلاً جزيلاً \*

فقال له عمر : يا عبد الله ، من هذه التي وهبت لها حجّك ؟ فقال : امرأتى يا أمير المؤمنين ! وإنها حمقاء مرغامة ، أكوّل قامه ، لا يبق لها خامه<sup>(١)</sup> ، فقال له : مالك لا تطلقها ؟ فقال : إنها حسناء لا تُفرك ، وأم صبيان فلا تُترك ، قال : فشأنك بها . فلم يُقدم عمر رضى الله عنه بالإنكار حتى استخبره ، فلما أنتفت عنه الرّيبة أقره على فعله .

وإذا جاهر رجل بإظهار الخمر ، فإن كان من المسلمين ، أراقها وأدبه ، وإن كان ذمياً أدب على إظهارها ، واختلف في إراقها عليه ، فذهب أبو حنيفة إلى

(١) المرغامة : المغضة لبعليها . وقامة : من قم ما على الخوان إذا لم يدع عليه شيئاً . وخامة : من

نخم اللحم وغيره إذا تغير وفسد .

(١) أنها [لا] تُراق عليه ، لأنها عنده من أموالهم المضمونة في حقوقهم . وذهب الشافعي إلى إراقته عليهم ، لأنها لا تُضمَّن عنده في حقَّ المسلم ولا الكافر .

وأما المجاهرة بإظهار النبذ ، فعند أبي حنيفة أنه من الأموال التي يُقرُّ المسلمون عليها ، فَمَنَعَ من إراقته ومن التأديب على إظهاره . وعند الشافعي أنه ليس بمال كالخمر وليس في إراقته غُرم . فيعتبر ناظر الحسبة شواهد الحال فيه فيُنهي فيه عن المجاهرة ،<sup>(٢)</sup> ويزجر عليه إن كان لمعاقرة ، ولا يُريقه عليه ، إلا أن يأمر بإراقته حاكم من أهل الاجتهاد ، لئلا يتوجه عليه غُرم إن حوكم فيه .

وأما السكران إذا تظاهر بسكره وسَخَفَ بهجره ، أدبه على السكر والمسكر ، تعزيراً لا حداً ، لقلة مراقبته وظهور سُخْفِهِ .

وأما المجاهرة بإظهار المَلاهي المحرمة ، فعلى المحتسب أن يفصلها حتى تصير خشباً لتخرج عن حكم الملاهي ، ويؤدَّب على المجاهرة بها ، ولا يكسرها إن كان خشبها يصلح لغير الملاهي .

وأما اللَّعَبُ فليس يُقصدُ بها المعاصي ، وإنما يُقصدُ بها إلف البنات لتربية الأولاد ، ففيها وجه من وجوه التدبير [تقارنه معصية ، بتصوير ذوات الأزواج ومشاكلة الأصنام ، فللممكن منها وجه ، وللمنع منها وجه]<sup>(١)</sup> ، وبحسب ما تقتضيه

(١) التكلفة عن الأحكام السلطانية .

(٢) في الأصل « اراقها » .

(٣) في الأصل : « فينهي منه » وما أثبتناه عن الأحكام السلطانية .

(٤) في الأصل : « تخرج ... » من غير لام ، وقد أثبتناها استناداً على الأحكام السلطانية الذي

فيه : « لتزول » بدل « تخرج » .

شواهد الأحوال يكون إنكاره وإقراره . وقد كانت عائشة رضى الله عنها في صغرها تلعب بالبنات بمشهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليها .

وأما ما لم يظهر من المحظورات <sup>(١)</sup> ، فليس للاحتساب أن يبحث عنها ولا أن يهتك الأستار فيها ، فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فإنه من يبد لنا صفحته نقيم حد الله عليه “ .  
 ٥ فإن أستتر أقوام لأرتكاب محظور يخشى فواته مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلا برجل ليقته أو امرأة ليزني بها ، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث ، حذرا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وأرتكاب المحظورات . وهكذا لو عرّف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم الإقدام على الكشف والإنكار . وأما ما هو دون هذه الرتبة ، فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه . وإن سمع أصوات ملاء منكورة من دار تظاهر أهلها بأصواتهم ، أنكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول .

وأما ما تعلق بالمعاملات المنكرة ، كالربا والبيوع الفاسدة وما منع الشرع منه مع تراض المتعاقدين به إذا كان متفقا على حظره ، فعلى وإلى الحسبة إنكاره والمنع منه والزجر عليه . وأمره بالتأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الحظر .  
 ١٥

فأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته ، فلا مدخل له في إنكاره ، إلا أن يكون مما يضعف الخلاف فيه وكان ذريعة إلى محظور متفق عليه — كربا النقدين : الخلاف فيه ضعيف ، وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه — فهل يدخل في إنكاره ، أم لا . وكذلك في عقود الأنكحة ينكر منها ما اتفق الفقهاء على حظرها ،

(١) كذا في الأحكام السلطانية ، وفي الأصل : « وأما ما لم يظهر بالمحظورات » .

ولا يتعترض لما اختلف فيه ، إلا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه وكان ذريعةً الى محذور متفق عليه ، كالمُتعة فربما صارت ذريعةً الى استباحة الزنا ، ففي إنكاره لها وجهان .

- ومما يتعلّق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الأثمان ، فينكره ويمنع منه ويؤدّب عليه بحسب الحال فيه ؛ فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس منا من غش » وفي لفظ : « من غشنا فليس منا » . فإن كان هذا الغش تدليساً على المشتري وهو مما يخفى عليه ، فهو أغلظ الغشوش تحريماً وأعظمها مأثماً ، والإنكار عليه أغلظ والتأديب أشد . وإن كان مما لا يخفى على المشتري ، كان أخف مأثماً وألين إنكاراً . وينظر في المشتري : فإن كان اشتراه لبيعه من غيره ، توجه الإنكار على البائع لغشه ، وعلى المشتري لآبتياعه ؛ لأنه قد يبيعه من لم يعلم بغشه ؛ وإن كان المشتري اشتراه ليستعمله ، خرج من جملة الإنكار ، واختص الإنكار بالبائع وحده . وكذلك في تدليس الأثمان .

- ويمنع من تصرّية المواشى وتحفيل ضروعها عند البيع ، للنهي عنه وأنه نوع من التدليس .

- ومما هو عمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكاييل والموازين والصنجات ، لوعيد الله تعالى عليه بقوله : ( وَيَلْ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ )

- (١) في الأصل وفي نسخة من الأحكام السلطانية يشير إليها هامش التي بأيدينا : « لبيعه على غيره » . وقد أثبتنا ما في النسخة التي بأيدينا لأنه هو الذي يقتضيه المقام .
- (٢) في الأصل : « قد يبيعه على من ... » .
- (٣) مصدر صرّى الناقة أو الشاة إذا حبس اللبن في ضرعها ليكثر .
- (٤) الصنجة والصنجة والسين أفصح : ما يوزن به كالأوقية والرطل ، وجمعها صنجات كما أثبتنا استناداً الى ما في الأحكام السلطانية وهو الوارد في كتب اللغة ، وفي الأصل : « الصنوج » .

يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) . وليكن الأدبُ عليه أظهر، والمعاقبة فيه أكثر . ويجوز له إذا استراب بموازين السُّوقَة ومكاييلهم أن يختبرها ويعايرها .<sup>(١)</sup> ولو كان على ما عايره منها طابعٌ معروفٌ بين العامة لا يتعاملون إلا به ، كان أحوط وأسلم . فإن فعل ذلك وتعامل قومٌ بغير ما طُبِعَ عليه طابعه ، تَوَجَّهَ الإنكار عليهم إن كان مبخوساً ، من وجهين : أحدهما مخالفتُهُ في العدول عن مطبوعه ، وإنكاره لذلك من الحقوق السلطانية . والثاني للبخس والتطفيف ، وإنكاره من الحقوق الشرعية . وإن كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليماً من بخس ونقص ، فإنكاره لمجرد حق السلطنة للمخالفة . وإن زور قومٌ على طابعه ، كالبرج على طابع الدنانير والدراهم ، فإن قرن التزوير بغش ، كان التأديب مستحقاً من الوجهين ، وهو أغلظ وأشد ، وإن سلم من الغش كان الإنكار لحق السلطنة خاصة . ١٠

وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله إلى عِدَّة من الكياليين والوزانين والثقات ، تَخَيَّرَهم ناظر الحسبة ، ومنع أن يَتَدَبَّ لذلك إلا من ارتضاه من الأمانة الثقات . وكانت أجورهم من بيت المال إن اتسع لها ، فإن ضاق عنها قدرها لهم ، حتى لا تجرى [بينهم فيها] <sup>(٢)</sup> استزادة أو نقصان ، فيكون ذلك ذريعة إلى الممايلة أو التحيف في مكيل أو موزون . فإن ظهر من أحدٍ ممن اختاره للكيل والوزن تحيفٌ في تطفيف أو ممايلة في زيادة ، أدبٌ وأُخرج منهم ومنع من أن يتعرَّض للوساطة بين الناس . وكذلك القول في اختيار الدالين ، يُقَرَّرُ منهم الأمانة ويُمنع الخونة . ١٥

وإذا وقع في تطفيف تخاصم ، جاز أن ينظر المحتسب فيه إن لم يقترب به تجاحد وتناكر ، فإن أفضى إلى تجاحد وتناكر ، كان القضاة أحق بالنظر فيه من ولاية الحسبة ،

(١) في الأصل : « ويعايرها » ، والتصويب عن الأحكام السلطانية .

(٢) زيادة عن الأحكام السلطانية .

لأنهم أحق بالأحكام، وكان التأديب فيه الى المحتسب . فإن ولاء الحاكم جاز،  
لأتصاله بحكمه .

- ومما ينكره المحتسب في العموم ولا ينكره في الخصوص والآحاد، التبائع بما لم يألفه  
أهل البلد من المكايل والأوزان التي لا تُعرف فيه وإن كانت معروفة في غيره .  
فإن تراضى بذلك آثنان، لم يعترض عليهما بالإنكار والمنع، ويمنع من عموم التعامل  
بها، لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا .  
هذا ما يتعلق بالنهي في حقوق الله تعالى .



- وأما النهي في حقوق الآدميين المحضة — مثل أن يتعدى رجل في حد  
لجاره، أو حريم لداره، أو وضع أجذاع على جداره، فلا اعتراض للمحتسب فيه ما لم  
يُسْتَعْدِه الجار، لأنه حق يُخصه يصح منه العفو عنه والمطالبة به، فإن خاصمه فيه  
الى المحتسب، نظر فيه، ما لم يكن بينهما تنازع وتناكر، وأخذ المتعدى بإزالة  
تعديه، وكان تأديبه عليه بحسب شواهد الحال . فإن تنازعا كان الحاكم بالنظر فيه  
أحق . ولو أقر الجار جاره على تعديه وعفا عن مطالبته بهدم ما تعدى فيه ثم عاد  
وطالب بذلك، كان ذلك له، وأخذ المتعدى بعد العفو عنه بهدم ما بناه . وإن كان  
قد ابتدأ البناء ووضع الأجذاع بإذن الجار ثم رجع الجار في إذنه، لم يؤخذ الباني  
بهدمه . وإن انتشرت أغصان شجرة الى دار جاره، كان للجار أن يستعدي المحتسب  
حتى يُعديه على صاحب الشجرة، ليأخذه بإزالة ما انتشر من أغصانها في داره،  
ولا تأديب عليه لأن انتشارها ليس من فعله . ولو انتشرت عروق الشجرة تحت  
الارض حتى دخلت في قرار أرض الجار، لم يؤخذ بقلعها ولم يُمنع الجار من التصرف

١١٨

في قرار أرضه وإن قطعها . وإذا نصب المالك ثُوراً في داره فتأذى الجارُ بدُخانهِ ، لم يُعترض عليه ولم يُمنع منه . وكذلك لو نصب في داره رحى أو وضع فيها حدادين أو قصارين ، لم يُمنع منه . وإذا تعدى مستأجر على أجير في نقصان أجره أو زيادة عمل ، كَفَّه عن تعديهِ ، وكان الإنكار عليه معتبراً بشواهد حاله . ولو قصر الأجير في حقّ المستأجر فنقصه من العمل أو استتراده في الأجرة ، منعه منه وأنكره عليه إذا تنحّصا إليه ، فإن اختلفا وتناكرا ، كان الحاكم بالنظر بينهما أحق .

ومما يُؤخذ وُلاة الحسبة بمراعاته من أهل الصنائع في الأسواق ثلاثة أصناف : منهم من يُراعى عمله في الوفور والتقصير ، ومنهم من يُراعى حاله في الأمانة والحيانة ، ومنهم من يُراعى عمله في الجودة والرداءة .

فأما من يُراعى عمله في الوفور والتقصير فكالطبّ والتعليم ، لأن الطب إقدام على النفوس يُفضى التقصير فيه إلى تلف أو سقم . وللمعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها ما يكون نقلهم عنه بعد الكبر عسيراً ، فيقرّ منهم من توفّر علمه وحسنت طريقته ، ويمنع من قصر وأساء من التصدى لما تفسد به النفوس وتخبث به الآداب .

وأما من يُراعى حاله في الأمانة والحيانة ، فمثل الصّاعة والحاكة والقصارين والصباغين ، لأنهم ربما هربوا بأموال الناس ، فيُراعى أهل الثقة والأمانة منهم فيقرّهم ويبعد من ظهرت خيانتهم ، ويُشهر أمره ، لئلا يغترّ به من لا يعرفه . وقد قيل : إن الحمأة وُلاة المعاون أخصّ بالنظر في أحوال هؤلاء من وُلاة الحسبة ، وهو الأشبه ، لأن الخيانة تابعة للسّرقَة .

(١) عبارة الأصل : « والمعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها فيكون نقلهم عنه ... » وفيها

تحريف واضح . والنصوب عن الأحكام السلطانية .



وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة فهو مما ينفرد بالنظر فيه ولأهله الحسبة. ولهم أن ينكروا عليهم في العموم فساد العمل ورداءته وإن لم يكن فيه مُستَعَدٌّ، وأما في عمل مخصوص أعتمد الصانع فيه الفساد والتدليس، فإذا استعداه الخصم، قابل عليه بالإنكار والزجر، وإن تعلّق بذلك غُرم رُوِيَ حال الغرم، فإن افتقر إلى تقدير أو تقويم، لم يكن للمحتسب أن ينظر فيه، لافتقاره إلى اجتهد حكيم، وكان القاضي بالنظر فيه أحق. وإن لم يفتقر إلى تقدير ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهد فيه ولا تنازع، فالمحتسب أن ينظر فيه بإلزام الغرم والتأديب.

ولا يجوز أن يُسعر على الناس الأقوات ولا غيرها في رخص ولا غلاء، وأجازه مالك — رحمه الله — في الأقوات مع الغلاء.



وأما النهي في الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق  
الآدميين، فكالمنع من الإشراف على منازل الناس. ولا يلزم من على بناءه أن يستر  
سطحه، وإنما يلزمه ألا يُشرف على غيره. ويمنع أهل الذمة من تعلية أبنيتهم على أبنية  
المسلمين. فإن مأكوا أبنية عالية أقرؤا عليها ومنعوا من الإشراف منها على المسلمين  
وأهل الذمة.

ويأخذ أهل الذمة بما شرط في ذمتهم من لبس الغيار والمخالفة في الهيئة  
وترك المجاهرة بقولهم في عزير والمسيح. ويمنع عنهم من تعرض لهم من المسلمين  
بسب أو أذى، ويؤدّب عليه من خالف فيه.

(١) كذا في الأحكام السلطانية، وفي الأصل: «من ذمتهم».

وإذا كان في أئمة المساجد السَّابِلَة والجوامع الحافلة <sup>(١)</sup> من يطيل الصلاة حتى يعجز الضعفاء وينقطع بها ذوو الحاجات ، أنكر ذلك ؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمُعَاذٍ حين أطال الصلاة بقومه : ”أَفْتَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ“ . فإن أقام على الإطالة ولم يمتنع منها ، لم يجز أن يؤدبه عليها ، ولكن يستبدل به من يخففها .

وإذا كان في القضاة من يجبُّ الخصوم إذا قصدوه ، ويمتنع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه ، حتى تقف الاحكام ويتضرر الخصوم ، فالاحتساب أن يأخذه ، مع ارتفاع الأعداء ، بما ندب له من النظر بين المتحاكمين وفصل القضاء بين المتنازعين ، ولا يمنع علو رتبته من إنكار ما قصر فيه .

وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطيقون الدوام عليه ، كان منعهم والانكار عليهم موقوفاً على استعداد العبيد ، فإذا استعدوه منع حينئذ وزجر .

وان كان في أرباب المواشي من يستعملها فيما لا تطيق الدوام عليه ، أنكره المحتسب عليهم ومنعهم منه وإن لم يكن فيه مستعد إليه . فإن آدعى المالك احتمال <sup>(١١٩)</sup> البهيمة لما يستعملها فيه ، جاز للمحتسب أن ينظر فيه ، لأنه وإن أفقر إلى اجتهاد فهو عرف يرجع فيه إلى عرف الناس ، وليس باجتهاد شرعي . وللمحتسب الاجتهاد في العرف .

وإذا استعداه العبد من امتناع سيده من كسوته ونفقته ، جاز له أن يأمره بهما <sup>(٢)</sup> ويأخذه بالترامهما . ولو استعداه من تقصير سيده فيهما ، لم يكن له في ذلك نظر <sup>(٣)</sup> ولا إلزام ؛ [لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتهاد شرعي ، ولا يحتاج في إلزام الأصل إلى اجتهاد شرعي ، لأن التقدير غير منصوص عليه <sup>(٣)</sup> ولزومه منصوص عليه ] .

(١) في الأصل « والجوامع الحافلة » . (٢) في الأصل « بها » بضمير المفرد .

- وللمحتسب أن يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه ويخاف منه غرقها .  
وكذلك يمنعهم من المسير عند اشتداد الريح . وإذا حمل فيها الرجال والنساء ، حُجِرَ بينهم  
بجائل . وإذا اتسعت السفن ، نُصِبَ للنساء مخارج للبراز لئلا يتبرجن عند الحاجة .  
وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء ، راعى المحتسب سيرته  
وأمانته ، فإذا تحققت منها ، أقتره على معاملتهن . وإن ظهرت منه الريبة وبأن عليه  
الفجور ، منعه من معاملتهن ، وأدبه على التعرض لهن . وقد قيل : إن الحماة وولادة  
المعاون أخص بإنكار هذا والمنع منه من ولادة الحسبة ، لأنه من توابع الزنا . وينظر  
والى الحسبة في مقاعد الأسواق ، فيقتَر منها ما لا ضررَ على المارة فيه ، ويمنع ما استضرَّوا  
به . ولا يقف منعه على الاستعداد إليه .
- ١٠ وإذا بنى قوم في طريق سابل ، منع منه وإن اتسع له الطريق ، ويأخذهم بهدم  
ما بنوه ولو كان المبنى مسجداً ، لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية . وإذا وضع  
الناس الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقاً لينقلوه حالا بعد  
حال ، مكَّنوا منه إن لم يستضرَّ به المارة ، ومنعوا منه إن استضرَّوا به . وكذلك  
القول في إخراج الأجنحة والسوابيط<sup>(١)</sup> ومجارى المياه وآبار الحشوش<sup>(٢)</sup> ، يقر ما لم يضر ،  
ويمنع ما ضر . ويجتهد المحتسب رأيه فيما ضر وما لم يضر ، لأنه من الاجتهاد العرفي  
[دون الشرعي] . والفرق بين الاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي ما روى فيه أصل  
ثبت حكمه بالشرع ، والاجتهاد العرفي ما روى فيه أصل ثبت حكمه بالعرف . ويوضح  
الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع من الاجتهاد فيه<sup>(٣)</sup> .

(١) السرابيط : جمع ساباط ، والسباط : سقيفة بين دارين .

(٢) الحشوش : جمع حش . مثل الحاء ، والحش : البستان . يطاق على بيت الخلاء كما هنا لما كان

من عادتهم من التغوط في البساتين . (٣) زيادة عن الأحكام السلطانية .

ولناظر الحسبة أن يمنع من ينقل الموتى من قبورهم إذا دُفِنُوا في ملك أو مباح ،  
إلا من أرض مغصوبة ، فيكون لمالكها أن يأخذ من دفنهم فيها بنقلهم منها .  
وآختلف في جواز نقلهم من أرض قد لحقها سيل أو ندى ، بخوزه الزبيرى وأباه  
غيره . ويمنع من خصاء الآدميين وغيرهم . ويؤذّب عليه ، وإن استحقّ فيه قود أو دية  
استوفاه لمستحقّه ما لم يكن فيه تناكر وتنازع . ويمنع من خضاب الشيب بالسواد  
إلا لمجاهد في سبيل الله تعالى . ويؤذّب من يصبغ به [للنساء] . ولا يمنع من الخضاب  
بالحناء والكتّم<sup>(٥)</sup> . ويمنع من التكسّب بالكهانة ، ويؤذّب عليه الآخذ والمعطى .  
وهذا فصل يطول شرحه ، لأن المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفى . وفيما تقدّم  
منها كفاية ، والأحوال تؤخذ بنظائرها وأشباهها ، فلا تطول بسردها .  
وفقنا الله وإياك لصالح العمل ، وجنبنا موارد الخطأ ومصادر الزلل ، وأعان  
كلّ وإل على ما ولّاه ، وكلّ راع على ما استرعاه ، بمنّة وكرمه ولطفه .

(١) في الأصل : « تصنع به » وهو تحريف ، والتصويب والزيادة عن الأحكام السلطانية .

(٢) الكتم بالتحريك : من نبات الجبال ، ورقه كورق الآس يخضب به مدقوقا وله ثمر كثمر الفلفل .

كل الجزء السادس من كتاب "نهایة الأرب في فزیرن الأدب"

یتلوه — إن شاء الله تعالى — فی الجزء السابع الباب الرابع عشر من القسم

الخامس من الفن الثانی فی المکتابة وما تفرّع منها

جزوب  
مَعِينُ التَّارِخِ  
لأهل التَّارِخِ